

المحيط البرهاني

لمسائل المبسوط والمصنفين والسير والزيادات والنوادر
والفتاوى والوقائع مدالة بدلائل المتقدمين ورحمة مؤلفه

تأليف

أمامهم برهان الدين أبي القاسم محمد بن محمد شريف الدين تاج الدين

رحمة الله تعالى ٥٥٠ هـ ٦٦٠ م

أخبر عنه وصاحبه

نعيم أشرف نور أحمد

المجلد التاسع

أفليس الغيبي

إدارة القرآن

الخِطُّ الذِّهْنَانِي

أول نسخة كاملة في العالم الإسلامي

سنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة ولا يجوز نشر أو إعادة طبع هذا العمل إلا بموافقة الناشر
 المسجلة مسجلاً لدى المفوضية القانونية لا يمكن إعادة طبع هذا العمل إلا بموافقة الناشر
 أو بموافقة الناشر أو الناشر أو الناشر أو الناشر أو الناشر أو الناشر أو الناشر أو الناشر

الإدارة العامة للإعلام والثقافة

١٩٧٠ م - ١٩٧١ م - ١٩٧٢ م - ١٩٧٣ م - ١٩٧٤ م - ١٩٧٥ م - ١٩٧٦ م - ١٩٧٧ م
 ١٩٧٨ م - ١٩٧٩ م - ١٩٨٠ م - ١٩٨١ م - ١٩٨٢ م - ١٩٨٣ م - ١٩٨٤ م - ١٩٨٥ م
 ١٩٨٦ م - ١٩٨٧ م - ١٩٨٨ م - ١٩٨٩ م - ١٩٩٠ م - ١٩٩١ م - ١٩٩٢ م - ١٩٩٣ م
 ١٩٩٤ م - ١٩٩٥ م - ١٩٩٦ م - ١٩٩٧ م - ١٩٩٨ م - ١٩٩٩ م - ٢٠٠٠ م - ٢٠٠١ م

الخِطُّ الذِّهْنَانِي

١٩٧٠ م - ١٩٧١ م - ١٩٧٢ م - ١٩٧٣ م - ١٩٧٤ م - ١٩٧٥ م - ١٩٧٦ م - ١٩٧٧ م
 ١٩٧٨ م - ١٩٧٩ م - ١٩٨٠ م - ١٩٨١ م - ١٩٨٢ م - ١٩٨٣ م - ١٩٨٤ م - ١٩٨٥ م

Al-Madina Library	Al-Madina Library
12 St. N. 1000	12 St. N. 1000
South of 1000	South of 1000
1000	1000

جميع الحقوق محفوظة ولا يجوز نشر أو إعادة طبع هذا العمل إلا بموافقة الناشر

الطبع في مصر - مكتبة الخديوي - القاهرة - مصر

الفصل الرابع فيما يتعلق بالشروط في الوقف

١٠٩٤٥- إذا وقف أرضه ، وشروط لكل نفسه ، أو شرط لبعض لنفسه ما قام حياة . وبعد لفقره المسلمون ، فالوقف نازل عند محمد خلال الرازي ، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : الوقف صحيح . ذكر الخلاف على هذا الوجه في مواضع كثيرة ، فأبو يوسف يعتبر الابتداء بالانتهاء ، لأنه يجوز الوقف على جهة يتوهم انقطاعها ، وإذا انقطع عداوب الغلة وليه ، فكذلك في الابتداء ، يقدم نفسه على غيره في الغلة ، وهذا لأن معنى التثريب لا يزول بهما ، قال عليه الصلاة والسلام : الغلة الرجل على نفسه بذلك^(١) ، وقد صح بزيادة زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه : أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يأكل من صدقته^(٢) ، ولزاد به الصدقة الموقوفة ، ولا يحل للواقف الأكل من ثلث الوقف إلا أن يشترط لنفسه شيئاً من ذلك ، ولأنه كان شرطه نفسه شيئاً .

وجه قول محمد : إن معنى التثريب في الوقف يزوال الملك ، واشترط كل الغلة أو بعضها لنفسه يمنع زوال الملك ، فيمنع صحة الوقف . مشايخ شيخنا أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى ، وعليه القنوني ترجيحاً للناس في الوقف .

١٠٩٤٦- وذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى : أنه لو اشترط أن يأكل من الغلة يجوز عند محمد رحمه الله تعالى ، وكذلك لو شرط ثلثة إلا حنة ، فهو كافتراطها لنفسه .

١٠٩٤٧- ولو شرط بعض الغلة لأهله ، ولزاد في حال حياته ، وبعد وفاته ، فهو جائز بلا خلاف ، أما على قول أبي يوسف ، رحمه الله تعالى ، فلا لأنه لو شرط بعض الغلة لنفسه

(١) أخرجه الحاكم في مستدرقه (٢٣١)، والبيهقي في سننه الكبرى (٢٠٩١)، بإسناد صحيح .
إسناداً يشرى ، وإن أبي نعيم مصنفه (٢٦٦٤٦) . وذكره الزيلعي في نصب الرتبة (١٧٩/٣١) .
من حديث الظاهر به الحديث ، ومن حديث جابر ، ومن حديث أبي أمامة .

(٢) ذكره ابن سبويه في التلخيص (٧٥٩) ، وفي الرادد عليه لابن عبد (١١٦/٢) ، وقال الزيلعي ، حرمه أيضاً (١٧٩/٣) .

حال حياته (يجوز)، وهنا أولى، وأما على قول محمد: فمشكل، لأنه لا يجوز اشتراط الغلة لنفسه حال حياته^(١)، واشترطها لأمهات أولاده حال حياته بمنزلة اشتراطها لنفسه، والوجه في ذلك لا بد من تصحيح هذا الشرط كنه بعد وفاته، لأن من يعين موته، فشرطها كنه كاشتراطها لغيره، الأجانب، يجوز ذلك في حال حياته أيضاً، نفع لما بعد الوفاة، وهذا كما قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في أصل الوقف إذا كان قال: وقفت أرضي هذه حال حياتي وبعد وفاتي، بصير لازماً للحال، وكان لازمه في الحال نفعاً لما بعد الموت، وكذلك إذا سمي ذلك بغيره، لأنهم ينفون بونه كأنه له، والأولاد، بغيره، والابن، والإمام، على قول محمد رحمه الله تعالى.

١٠٩٤٨- وإذا وقف وقفاً مريضاً، واشتق لنفسه أن تنفق من غلة هذا الوقف على نفسه وعياله وحسبه ما دام حياً، حتى جاز الوقف والشرط جميعاً عند أبي يوسف رحمه تعالى، ثم إذا انقرضوا سارت الغلة للمساكين.

١٠٩٤٩- وإذا وقف وقفاً على فلان وعلى أقربائه بأصهارهم، حاز ما سوا حياً، فمما انقرضوا يرجع إليه إن كان حياً، وإلى ورثته إن كان ميتاً، هكذا ذكر في الاحتاس، ونظرو إلى الفرق، فقال: في المسألة الثانية أوجب الصدقة لهذا خاصة، فإذ مات لا يتغل إلى غيره، وفي مسألة الأولى جعلها صدقة موقوفة على الفقراء، فقد مضت المسألة، ثم أدخل الاستثناء لصدقة ميت، فكذا رجعت إلى المساكين.

١٠٩٥٠- وإذا وقف وقفاً، وشرط لنفسه أن يأكل، ويؤكل من أحب ما قام حياً، ثم من بعد على ولده، وولد ولده، ونسلهم أبداً ما تناسلوا، فما انقرضوا، فهو على المساكين، فهو جائز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، ولم يكن ذلك وصية للولد؛ لأن الولد يأكل من حلق الله تعالى، ألا ترى أن لو وقف على أولاده، ولو لا لم يولد أبداً ما تناسلوا، وجعل آخره لفقيره يجوز؟ كذلك هنا، ذكره في الأجاس.

١٠٩٥١- وفي فتاوى أهل سمرقند: وإذا وقف وقفاً، وشرط لنفسه أن يأكل ما دام حياً، ثم مات وعند منالين وزبيب من هذا الوقف يرد إلى الوقف لأن المشتق هو الآخر وقد علوه، ولو كان عند حزب من يرد ذلك الوقف يكون ميراثاً عنه لو رثته، ولا يرد إلى الوقف، والفرق أنه بين للأوصياء أن يحدوا ما يخرج من البر، فإذا خبر فقد فعل ما ليس له ذلك فلم يملكه، فبسير ميراثاً لو رثته، وللأوصياء أن يحدوا المنالين والزبيب، فقد دعي ما له

فليس فيه عيب، فلم يصح من رواية الأوزاعي، وروى إلى الأوزاعي، في شرط الوفاء، أنه يكون من
الشرقي، فحق قول أبي يوسف لو وقف في شرط صحيح حال، وعلى قولنا بغيره، وبإلحاق الوقف
بالتسوية باطلان، وقد بناء من ما تقدم أن اشتراط التمسك في أحسن من شرط لصحة الوقف عند
تقرير يوسف رحمه الله تعالى، وكلام محمد بن أبي

١٠٤٥١ ذكر في سنن الأئمة أحمد بن حنبل في شرحه : إذا شرط في أصل الوقف أن يستعمل في توحيد آخرى إن شاء الله فبطلت وقفها . وهو شرط على يوسف بن يحيى الوقف والشرع . وكذلك إذا شرط أن يستعمل في بناء مكانة . وعندنا أحمد وجملة الفقهاء جائز . لشرط الأصل . لأن هذا الشرط لا يغير في البيع من زوال الملك . والوقف منه فلت . ولا يندفع به من التأييد في أصل الوقف . فثبت الوقف بغير شرط . وبطل الاستعمال شرطاً فاسداً . يمكن أن يخلو . انتهى .

١٠٩٥: وإن شرط في أدائه أن يجمع بينك، ولم يشترط الاحتياط فيه
 ما يكون وفقاً لمكانه، قال محمد بن عبد الله تعالى: الوقت باطل، وعمر أمير يوسف: أن الوقت
 جائز، والشرط باطل، ذكره الخليل، وفيه.

وله ثم هل أن يبعدها ويستبدل نفسه لوجهها ففعلت ما فعلها، وإن أوعدنا في ذكر الجواهر،
هذه المسألة هي جواب واحد من سمعنا، فحق في قوله، ليس له ذلك، وفي آخره فاعلم أنه
ذلك، ثم شوط لنفسه أن يبعدها، وإن يستبدل شخصها، ولم يبق غير هذا، فهو - على - لأنه لم
يقا، ويستبدل شخصه ما يكون وفقاً، مكانه.

ثم إذا حذر الوقت، وشتر على البيع والاستبدال بالنفس، فاعاد بما يتعين التأمير فيه، فابيع
جائزاً، فإنه لا بد مما لا يتعين التأمير فيه، والبيع باطل، وإذا حذر البيع، وتمشيطه بغيره، أو
غيره، فكونه فاق على سره والمعاملة، فليس له أن يبيع الزانية، إلا إذا شرطت له في الأصل
الزانية.

١٠٩٤٤ راد باع لأரச وقبحه القس، وملكه في سنة، فلا صدد، ويكون لشمس
عنه لعله، ونسب له أن يبيع الأرسو إلا بالداراهم من قول أس بن سنان رحمه الله تعالى: قد
أعوان من دوت عليه، وبهذا القبول بقصد، أو بغير قصد، أو بذلك يعرف: ففأكد كات،
ونسب له أن يبيع لأرس من بعد، لإلغائه، إلا أنه يكون مشروطاً بذلك من الوفاء

١٩٥٥: إن بها وثيقة منسوبة لمحمد بن عبد الله بن عبد الوهاب [مكعب]: حنا آخرى، ثم روت عنه الأولى أيضا

وفي حديث أبي الثابت ما هو قريب من هذه المسألة. وهو أن من أخرج الوقف من يده وسلمه إلى غيره، لم يرد له من يده إلا ما كان لشرط من أملاكه خوف أن لا الإخراج من يد التميمي^١، فإنه أن يخرجه من يده إلا بشرط أن يوقف من أملاكه، وإن لم يستمر ذلك في أصل الوقف، فإنه أن يخرجه من يده عند أبي يوسف^٢، إلا ما كان له من يده.

ذكر الخصام في وفاة مدني على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: فعلى إذا كان من حيث الوقف لا يباح، لا يوجب ولا يرد، ثم قال في آخر الكتاب: وقال في ذلك لأن بيع ذلك، والاحتياط له منه ما يكون وقتاً، فله أن يبيع ويشتري، لأن الضرر الأخير، والأمر بالبيع للأول، وإن كان في أول الكتاب: يحس أن لفظة بيع ذلك والأشياء التي به، فله أن يبيع آخر الكتاب، وعلى أنه ليس بفلان بيع ذلك، فليس له أن يبيع، إلا يرى أن جعله في غيره فله أن يبيع، وكذا في أول الكتاب الأخير، وكذا في آخره، أنه لا يجب لفظة بيع الشيء مما سمي، ووجهه من هذا الكتاب أن الشيء حائز، وهذا أصل الخبر.

١٠٩٦ - وإذا شرط في الوقف أن يبيع، وأن يجعل ثمنه في وقف أو شيء منه، حتى حاز الشرط والوقف عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، فعلى أن يبيع، وذكر لأبي يوسف رحمه الله أنه لا يجب إلا إذا كان في أصل الوقف، فقال الأنصاري أيضاً: يفتى في أحكام الإخراج، بأنه لا يوجب أن يوقف له في البيع إذا كان أصل الوقف، فإنه يباعها ويشتري ثمنها في آخره، كما وقف، ويصرف له أن يبيع إلا أن بشرط ذلك في أصل الوقف، ذكره هلال بن يونس.

١٠٩٦١ - ولو شرط في أصل الوقف أن يبيع موصداً، ويحمل ثمنه في الوقف، لم يجر هذا الشرط، وذكر الأنصاري في وجهه.

وذكر الخصام في وقف لشرط أن يبيعها، ويصرف ثمنها إلى دار أبي من يوقف، وخير، فلو وقف على دار، وإن شرط في أصل الوقف أن يبيع، لم يبيع، لا يجوز لمن يوقفه أن يبيع.

١٠٩٦٢ - ثم رتب لأبي يوسف: وإذا وقف موصداً من ثمنه أن يبيعها، ويصرف ثمنها إلى دار أبي من يوقف، فلو شرط يبادل، وغير أبي القاسم نحوه، وقاله في الوقف الإصناف: أن يوقف داراً، قال الصلبي الشهيد: وهو اختيار، لأن يصدق به التولية.

١٠٩٦٠ ما في نسخة أبي من يوقف من أصله، فله أن يبيعها.

١٠٩٦١ ما في نسخة أبي من يوقف من أصله، فله أن يبيعها.

وكانك و حسن مرثا ، أو ساجد ، ومعه وقتاً عشرين سنة ، ثم هي مردودة إلى صاحبها لا
فتا

١٠٩٦٣ - في فتاوى أبي التليث وهي سير العبد : حسن مرثا في سبيل الصلح
سنة ، ثم هي مردودة على صاحبها ، فهو به ظن - وعمر أبي يوسف بن خالد السعدي أصلاً
هائل أن الوفاق جائز ، والشرط الظل - واللا - في الوفاق شرط أن يسهل ، كما قد أجاز
وأبو نصر

في فتاوى أبي التليث : إذا عني مرثه في السبل على أن يسكنه ما قام فيه ، إن أريد
الإصفاة بعهده عليه له ذلك ، لأنه لو لم يشترط كان الجاهل السبب إصفاة ليعاينه ، وإن أراد
الإصفاة لينتفع به غير الجهاد ، لم يكن له ذلك ، وصح جعله لسبيل في فتاوى أبي التليث
رحمة الله تعالى

نوع منه :

١٠٩٦٤ - لو أن رجلاً وقف أرضاً على قوم ، ثم من بعدهم على المسلمين ، وسرط في
لوقف أنه لم يزيد من رأيه ، فادعته من أهل هذا الوقف ، وله أن ينقص من رأيي حصته منه ،
وأن يدخل فيهم من رأيي أحسنه ، ويخرج من رأيي إخراجاً ، وهم جائز على هذا الشرط ، فإن
وإذا أخذ منهم شيئاً على ما سألوا له ، وأخرج منهم أحداً أو أدخل أحداً ، على أي بعد ذلك فإن
ينقص من رأيه ، أو يزيد من نفسه ، أو يخرج من ذلك أو يدخله ؟ قال الأصناف في وقفة : إن فعل
ذلك مودة فليس له أن يغير ، بل ذلك ، فإن أريد أن يكون ذلك له ندماً ما عاين ، يريد أن ينقص ،
ويدخل ويخرج مردها مرة ، قال : بشرط ذلك ، ويضيق في وقفة : ومن زاده فلان شيئاً من
خلة هذه الصدقة نسي ما جعته له أن ينقص بعد ذلك ، ومن ينقص فلان شيئاً حب حب من غله
هذه الصدقة ، فيه أن يزيد بعد ذلك ، ومن أخرجه عن هذه الصدقة ، فله أن يدخله فيها بعد
ذلك . ومن أحسنه في هذه الصدقة فله أن يخرجها عنها بعد ذلك ، متى رأى يفعل ذلك ، أنه مرثه :
ويجزيه على حقيقته أبداً ما كان حياً ، وأما بعد رأيي . وحقيقته بعد مشيئة

١٠٩٦٥ - وإن ائتم ط الوفاق هذه الأقسام ، أو إلى هذه الصدقة من بعده ، وبشرط
أيضاً ، قال الأصناف : إن شرط ذلك كواحي الصدقة شيواً لنفسه ، وله أن يفعل ذلك ما دام
حياً ، فإذا مات كان نوال هذه الصدقة أن يفعل ما شرط له .

وكذلك لو اشترط لوالى هذه الصدقة من بعده أن يسع هذه الصدقة ، مما أرى
فيه ، وإن اشترى بدين ذلك ، كما هو ، فقد عني ما سبق ، فهو جائز ، واشترط ذلك على
الصدقة اشترط لنفسه ، وبكل واحد منهما أن يفعل ذلك ، ولكن الوالى يفعل ذلك بما عاهد
عليه

١٠٩٦٦ - وإن كنت طامعاً إلى هذه الصداقة لم يكن ذلك ما دام أني ألتزم بحياة عمه
ولم ألي الصداقة ما دام الوالد حياً. بل ما دام أني ألتزم بحياة عمه.

٩٦٧-٩٦٨ - وإن نسي من أنواعه أن له له نصيباً من هذه المالا، فليتركه، ولا يملكه
 أكثر، إن مات وعلى دين مدني من ثمة هذه الصدقة قضاء ما علي من الدين فإذا قضى ذلك على
 هذه الصدقة بعد ذلك حابة على ما سبقتها، فذلك جائز، وإن سار مدني له بعض اللو قف أن
 ينفق على نفسه وولد من بعض ثمة من غنمه فليؤا حذبه، فحيات الموت ثلث غنة هذه
 الصبغة آتيا من غنائه، ولده وولد ولده ونسله، وحقه، أو بدأ بما سبقتها، ولا يحل
 من جعل لنفسه، فإنه المصنف، فليجعله وأخيه مدوا على مداه، أو ينفق نفسه وحده
 تعالى وهو حذر على ما أنشأه

نوع آخر منه:

١٠٩٦٨ - إذا قال: أرضي صدقة موقوفة يد علي أن أضع عليها حيث شئت، حلقه
 له أن يضع عليها حيث شاء، فإن وضع في القدر، أو في الحج، أو في إسمان أبعدها،
 فبني له فيه يرجع عنه، وإذا لم يزل أحدها فلا، أو أحدها فلا، يرجع عنه، ولو
 وصفا في قريب بعد غيره، جاز. لأن القدر حقيقة، أو ضدها، أو نفس، بطل القدر. وهذا
 إذا لا يثنى على قول هلال: وهذا لأن الموضع قد يكون عند نفسه، وقد يكون عند غيره،
 فتنفسه من الموضع أكثر من غيره، جعل الموضع. فإذا وضع في سنة نذر هو محل، وشعق
 بالثمن في الأبد، وهذا كما هو شرط الموضع في ابتداء الوقف، وهذا بطل الوقف على
 قول هلال: وهذا كماله، بطل ما لم قال: [عني أو] أعطى خلفه من سنة، أو وقف
 من سنة لأن الإعط، والنفع إلى نفسه لا يكون، فلم يتناول العبد نفسه، فبطل
 الإعطاء إلى نفسه لم يتناول العبد، وبطل ما لم قال: بطل ما لم

د. عائشة الخطوبى، بافظة من الأمهات والمعلمين ذوي الهمم

٩٦٩- ولو قال: أَرَضِي صدقة موقوفة على (أَنْ لِي أَنْ) أعطى غلتها من شئت من ولتي. فالوقف صحيح، وله أَنْ يعطي من شاء من ولده ابتداءً لأن الوقف عميم صحيح، ويجوز إعطاه توقف إياهم. ولو أراد أَنْ يعطي غلته جميع ولده لا يجوز قبضاً لأن حرفه من شيعي، فيترك واحداً منهم، وفي الاستحسان: يجوز (أَنْ لِي) براهين هذا الكلام التخصيص، وإنما يرد به إثبات اختيار نفسه بين إعطاء الواحد وبين إعطاه الكل، كما هي قوله: كل من طه لي ما شئت، قل الله، أو جمع الغراس إذا كره من المسألة قول الجرحية رضي الله تعالى عنه، والاستحسان قولهما: شاء على سائر الجماع، فإذا لم يصر، أعني من عبدي من شئت، وظاهر من سائر من تحت.

نوع آخر منه:

٩٧٠- إذا قال: أَرَضِي صدقة موقوفة على تعالى ابتداءً على أَنْ أعطى غلتها من شئت من الناس، فهو جائز، فليس له أَنْ يعطي نفسه، وإن قال بعد ذلك: جعلت غلتها لفلان ما عاش، فذلك جائز، ويجوز كأنه ساء عند الوقف وشروطه ذلك. فإن قال بعد ذلك: حولها على فلان، وجعلها لفلان رجل آخر، ليس له ذلك لأن غلته قد انقطعت عن ذمة هذا الوقف ما دام فلان حياً؛ لأن تيب قد مسح في هذه الحالة، والسحق بالعين في ابتداء العقد، وهو يعتبر ما لو قال: وصيت ثلث مالي، أو لفلان يعطيه من شاء، فدل فلان بعد موت الموصي: شئت أن أعطيه فلاناً، ثم تأن بعد ذلك، أعطيه فلاناً آخر، ليس له ذلك، كذا هي.

فإن مات من جعل له الغلة ما عاش، عادت المسألة إلى الوقف لأنه جعل المشيئة إلى نفسه عما في جرح ما يخرج الله تعالى من الغلات، وما فطنت مشيئة في بعض الغلات، وهو ما يرجع في حد حياة فلان، فيكون مشيئة فيه فيما واه.

٩٧١- وإن ما بالوقف في أَنْ يجعل الغلة لواحد من الناس، كانت الغلة للفقر؛ لأنه لا قال في صدر الكلام: صدقة موقوفة، فقد جعلها للفقر، وبقره: على أَنْ أعطى غلتها، وشئت، استثنى عن حد الفقر، وبقره: بالاستثناء، بعدت (إلى) الفقر.

ثم يدخل في هذا الوقف الفقراء والأعيان بخلاف ما إذا وقف على الأئمة، فإن ذلك لا يجوز لأن الأئمة لا انقراض لهم. فلا يتصور أن تقسم، فيه مضافات، وإنهم محبوبون، واجبة ليست بقرية، وفي مسائل يتصور أن يكون للفقر، حق بأن يرضى الفقراء.

١٠٩٧٢ - وهو جعل عليها ثمانية جزر ، وقد أن يحتمل بعد ذلك من ١٠٩٧٣ وإن جعل
عليها ثمانية ، فالحق سبحانه وتعالى ، فإن ما أحدهما ، على ما نصفه الله

١٠٩٧٤ - وقد ذكر في كتاب [عليها] الوترى سبع ، كما لو ولف عتب في ذلك ،
ولو قال : جعلت ثمانية لأهل الدنيا ففتردهم في أعلاه ، فيكون ما سوط ما سلا ،
وفي الاستحسان الوترى من سبع ، والمحمل ما سلا ، وله اسميه على حالها ، لأن أصل الوترى
للعداء ، وأنه حائر ، ١٠٩٧٥ مثلي العمل بمشيئة الله ، فإذا لم يصح لتسمية ، على الوترى على
حالها ، والمشيئة على حالها ، كأنه لم يزل أصلاً

١٠٩٧٦ - وهو روى عنه ، وفلان يعض من شاة ، فذلك جائز ، وإن اجتر
أن يضع عدداً من سبع ، لأن أحاز سائر الوترى في ١٠٩٧٧ ، وفيه من ، وعاد شئت إلى الوترى ،
وليس له الله بعد ذلك ، فتح ذلك ، لأن تعين الوترى ، وهو ذاته مقام الوترى كسعي
للمرعى ، ولو كان الوترى أو من يزرعه لا يحرر ، فكذلك إذا عر الوترى ، أو من يزرعه

١٠٩٧٨ - ولو ولف في مرعى على أن يعطي فلان من سبع ، وحاز الوترى ^(١) أن
يعطي ذلك في ولد أسبه لا يحرر ، لأن الوترى على المرعى وسبه ، وتعين الوترى كسعي
المرعى ، فكان الوترى - الوترى يزرعه ، ويملك الوترى مباحاً كما في الوترى ، لأن تعين الوترى
كسعي الوترى في الوترى ، فكأن الوترى ولف على ولف في الوترى ، وهذا كذلك ، وفي
الاستحسان الوترى على الصفة ، لأن أصله ومع صحيحاً بغيره ، لأن الوترى جعل في فلان
المشيئة ، وإن شاء ما يصح به الوترى بغيره ، ولا يطل مشيئة

نوع آخر

١٠٩٧٩ - وقد ذكر في نسخة من نسخة علي أن فلان أن يعطي علياً من ١٠٩٨٠ ، فأت
الترافق قيل أن يجعل في ذلك العدد ، بغير مشيئة بغيره ، لأنه ما من من الوترى على
المشيئة ، وموت المديونة به بوجوب ملاقاة ، وفي الاستحسان له المشيئة ما دفع حياً ، لأن
هذه الترافق عند آل بعض الوترى ، فلا يمكن أن يجعل فلان ما من على المشيئة ، وكما هو
يتصرف إلى الوترى من سبع ، بوجوب الترافق لا يطل ولا يسه ، كمر وثق وثقاً ، نص فيهما ،
ثم ص الوترى ، فإن من فلان أعطيها ولدى وسنى جرد كذلك لو قال جعلتها لولد

الترافق حاز

(١) فكذلك في الأصل ، وكذا في صحيح أبيه ، فليكن ما سلا ، وكان أن يعطي

٩٧٧- وورد في نسخة أخرى في نسخة لم يجر وبنو اعطاء الوفاء بهي الوفاء، خلافه إذا حمل الوفاء على أني تعدي إعطاءه له، وعلى ما يجب لا يظن الوفاء لأن ذلك لا يكون إعطاء، لأن الإعطاء لا يتبادر به وجه يكون إعطاء، لأن ذلك يعطيه يسدوله فحين الوفاء به، وهذا كان الوفاء وقت عني به، فبطل سروره ووقال سائر جمع من العلماء بطل الوفاء لأن به كسب الوفاء، فكان الوفاء وقت عني لأعي، وكذلك لو كان جمع ما تم الوفاء به، ثم بعد ذلك للفرق، بطل الوفاء كما لو رتب من نفسه، ثم بعد ذلك على فقر، لأنه لا يفسح الوفاء، وإن لا يصح ذلك في الله يكون وقد وعد الله بكونه بطلان خطره لأنه لا يجوز

نوعه

٩٧٨- فيقال رضى صفة موثقة على من فلا عني أن من الوفاء من شئت منهم، كان ذلك هو رضى بكونه في نفس من، وعرفه سببه، فقال لا أشاء، أو ما، لأنه لا يفتنه من فلا، وأنه لا يظن العبد نفسه، وبه حرم بعضهم، أي أنه ذلك لأنه جعل به نفسه في تفصيل البعض على البعض، لا في إجماعهم، وكذلك لم يفت عني من فلا عني أن لفلان أن يعطى من، منهم، كان لفلان أن يعطى من شاء منهم، ووقال هو فلا لأنه حرم، فقال لا حرمه فبطلت الأمانة، حرم ما أمثله، وفتن لأمرين لأنه جعل له صفت الله سبحانه، وبه يفتن في الوفاء الآخر، أي، ففيهم بالسوء، فبطل الوفاء، فكان به من ذلك لأنه وجه لنفسه شدة، وجملة ذلك التفتل، والله أعلم بالصواب.

٩٧٩- وورد في مال رضى صفة موثقة على من هو أن أحضر به، أشاء من شئت منهم فهو كما شاء، وبه أن يحضر من شاء منهم، ولو دفع اليكم أني واحد منهم جاز؛ ولو دفع اليكم أني الكل، العبد من لا يجوز، عملاً بكلمة من وفي لا مكان يجوز، وقد مر في هذا

٩٨٠- وورد في الأصل واحد منهم هذه الصفة حرم وكان بينهم التسوية بأصل الوفاء، ولو قال لأني أن أحضر واحد منهم حرم حرم به بينهم التسوية، ولو كانت

الفصل الخامس

[illegible]

قال هلال النضر في ربه ولا أشعل الحز هو الوائف بها ولا مبدد، وحكمه ذكر
الخصم في ربه لا قوله عنه لأرضي حبه وقوله به ربي لأرضي القلوب، له
لأنه في الدافع، وكذا يجوز يكون هو الوائف به يجوز يكنا الوائف به، وحكمه
بأرضي الوائف، لأنه لا أحسن منه، وهو بحكمه يكونه (أرضي) يكون صواباً، فكأن
الأحسان، قال هلال إلا أن شهد شهيداً في حقه الأرضي كان بعد نصر صبي، فراء فتجمل
المقر هو الوائف، وهو من جنس من يذهب عيده، أمر أنه حاد، وشهد أسهوا لأن الله كذا
حزق أقوم بهذا الإقرار، عذب الولاء، فإنه كان لم يستهوا، أن مملوك يذهب حراً بالقر، في
حكمه له في الولاء، بشر،

١٩٨٧- دكتور الأسباني في وولده بديلة: هذه الأرض التي في يتي صفه
موتوعة، يجلس خانه هو بلد، انبعاث لا يرى أنه لو قال بعيد في يده به حرة، كد ولاه
المقره وجنيه على هفته

١٠٩٨٨ هـ الشَّحْرُ الْوَحِيدُ الْمُبَارَكُ وَرَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى نِعَمَ يَسَّرَ ذَلِكَ إِذَا شِئِدْ

{١٠} مجازي هو : وكما في الأعراس وفي يوم عرسك

(۱۶) حاج۔ مقررہ وقت پر لاہور، ایف بی ٹی روڈ

الشهود أن الأرض التي في يده هي وفت على الفقراء، وهم يدكروا من رعبها، يسمى أنها
فت من الفتى في يده، وأنه هو الوفاق

قال بعض شايخ، لول هلال إلا أن يشهد الشهود أن هذه الأرض كتبت لهذا الفقير
حيو فقر، فيجعل الفقر هو الواقع مشكك، وهذا لأن الشهاده لا تقبل إلا بعد خصومه
صحيحة، وعلى من يصح الخصومة عنا حتى يشهد اليهود أن كتبت في يده يوم الإقرار
والجواب: يحتمل أن الخصومه وقعت بعد وفاته، بأن كاتب فريته عمر، فيليقون اليه حتى
يشب أنه هو الوفاق، فيكون صرف العلة إليهم أولى، أو يحتمل أن في حال حياته يكتب عليها
غيره، ويرغم أنه هو الوفاق، فيحتاج فقر أن يقيم اليه أنه هو الوفاق حتى يترجمه عن يده

والولاية له استحسان حتى يفسم العلة بين الفقراء، ولكن ليس به أن يوصى إلى غيره،
وهذا لأن يد الفقر على الأرض حجة ظاهره إن كان هو الواقع كان يده مصدقه، وإن كان
الواقع غيره، فكذلك، لأن يجعل كأن فذلك الغير ولأه أمره، فإن أمير مسلمي مصولة على
الصالح والسداد، وقد كانت يده محرم من حيث الظاهر، لا يجوز إيمانها عليه إلا بحجة

٩٨٩ ١- وجن في يده امر، فقر أنها صدقة (موصوفة) من ليل هلال، فهذا على
وحسين - إما أن يكون الإصافه إلى غيره، معروف عن أو يحرف عن، وإما أن يوصيه إلى والده،
أو إلى رجل أجبي، وإلا أضلله إلى اجني، إما أن يسمى دت الرجل مدينه، أو لم يسمه
بعبه، فأب إنا أضاه إلى والده، فإن أضلله إليه يخرين، بأن قال هذه الأرض صدقة موقوفة
من والفتى، كان هذا قراراً بملك لأبيه ٩ لأن كلمة من تستعمل في القرب عائلاً، شأن قد
من، فقد قرب الأرض أو موقوفة إلى الله تعالى، وقريب عرب من الأصباء إلى يسان يكون
بالمك حقة، لأنه هو القرب الكامل، فهو معنى قولنا أمر بالملك لأبيه، وأمر بالوفاة عليه

فيطر إن كان على الأب دين، أو وصى بوصية، وليس له مال غير، فإنه يبيع من الأرض قدر
الدين والوصية، يعطى الدين، وتعد الوصية من التملك، لأن إقرار الوارث في حق العرم أو
الوصي له غير مضر، سم من إسماني نظر حل للميت وارت موده، أو سم يكر؟ فإن لم يكن
بعد إقراره، وإن كان الثاني من الأرض وفقاً على الفقراء، لأنه أقر عن نفسه بحق الفقراء
ظاهر؟ لأن فذلك نه في الظاهر، ثم يطر إن لم يبيع الولاية نفسه، فلا ولاية به، وللفاضل أن
يولي أمره من يشاء، وب ادعى الولاية قبل قوله استحساناً، حصل لأخره على الصلاح وأما
إذا كان مده ولدت آخر، فإن أقر الآخر بجميع ما أقر به هذا الوارث، كان الحق له كسأ قلنا،

وإن تكرر الوقف، كان نصيب المتكرر من مكانه، ينصرف فيه ما شاء، ونصيب غيره وعما

٩٩٠-١٠٠٠: قال: «ب» هذه الأرض صدقة موقوفة من والده، «ب» لا يكون هذا إقراراً بالملك في الأرض بوالده، [ولا بأنه] هم المؤقف؛ لأن كلمة من استعملت تسعيد، ويكون مصداقها وقف هذه لأحد من سبب والده، وتوابعه أو الذي، كتب مال هلال تصديق عن والده كعادته هلال أصح من والده بكده، وإذا لم يكن هذا فإنه لا بد من بوالده لا يقبل في تنازعه ويزن آخره كان ذلك، ولكن يصح إقراره أن الأرض وقف على بدمه، لأنه إقرار عامي به أنه حق للمنفرد، لا يجهل برأيه هو ولا غيره على ما هو. وكذا الولاية له تصدياً في ذكر ما قبل هذا

١٠٩٩١- قال: «ب» وقف بوقف إلى رحي أحمى، فإن ذكر حلالاً معروفه باسمه بعه، وكذا الأصناف معروف من، وكذا ذلك آخر جلي في الأحياء، وكان حاصراً، يرجع إليه في التصديق والتكديس، لأنه أكد بالملك، وشهد عليه بالوقف، فإن صدقه في جميع ذلك يشب جميع ذلك بغير دليلهم [وإن صدق في الملك، وكذا في الوقف، بسبب الملك تصديقاً]، ولم تثبت الوقف عليه كذا الشهد وحده، وإن كان ثبت، فالأمر إلى رحي في التصديق، والتكديس، على ما ذكرنا، فإن صدقه البعض في جميع ذلك، وكذا الصدق في الوقف، فثبت التصديق، وبسبب اتحاد الملك له، ينصرف فيها ما شاء، وأما الولاية فهي حال تصدير الورثة أو لآله استعجاباً، فإذا صدقه البعض في الوقف، وكذا في البعض، فلا ولاية له مباشرة، وإن هلال وبانديس تأخذ في هذه الصورة، وكذلك إن صدقوه في الوقف، وكذا في البعض في الولاية، فلا ولاية له قسماً. قال هلال: «ب» فيه العباس، [أن حال تصديقهم إنما أثبت له الولاية لأعدام الشدح، وقد وجد مدعى هذا، ولا ولاية له، بهذا قال] الآن بسند شاذ، بالولاية على شاحطين. وشهادة ثواب في ذلك مقبولة؛ لأنه لا يجهل في صحتها، لأنهم لا يحرم أن يصحها صحتها، ولا بدعها عن أنفسهم عراها

١٠٩٩٢- وإن كان الإصافة بحرف عن، فهذا ليس بقرار بأمرات تعلق على نحو ما برأ، وإنما الإصافة من جنس لم يسمه. بأن قال: هذه الأرض صدقة موقوفة من هلال أو عن هلال، هذا ردي، لأنه إقرار بقوله للمنفرد، فيصح كذا. «ب» يصفه إلى أحد، فإن سمي به، ذلك رجلاً، لم يصدقه أو كمال مقبولاً، وكذا الإصافة بحرف من، لأنه لو

یہ ہیں عنایت و رحمہ، روبرو و جلال و سلطہ و عظمت و بڑی بڑی ہوا، جس سے ہماری علی
الکبریٰ فعال رہے۔ ازل و قبل حیرت انگیز عجب و علی و لای و بود و لکن، و عجب
شمار و قوت و ہمت و عجب نصیب، لا یصلی علی عمرہ، صغیر بن العلاء عبد اسماء شہسوار
علی: ہدی علی من حال نہ حیرا، من و نلد و ولدت و ولدہ و نسلہ، ہمدان صاحب یاد اسماء و حق
محرم و محبہ فی ذات، لہ کو ہ حصہ دینے پر و عجب و آمد و ہال ہادی لاجلہ، قاتلہ منہ
دینہ و بقتل اچلہ، رہے پکن ممر و جوئی ہمدان صاحب

وكتبت له كتاباً في تاريخها وكتبت له كتاباً في تاريخها وكتبت له كتاباً في تاريخها

﴿وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ اجْعَلْ لِي ذُرِّيَّتًا يَتَّقُونَ إِنَّي خَشِيتُكَ مِنْ قَبْلُ﴾ أي فيها معنى سرور ربه به غير معنى
 ما آثم = فإذا ما كانت النعمة كلها لنفسه

وهيه أبيض راحتي يديه زهرية ، أقدامه عظام جمل عذ ، الخاصرة البيضاء ، والخصر من
أبيض يقول هذه الأرض رقة زعفران ، رجل حمر من اللثمن من ... ، ويصيح إلى ، فإن
تقاضى بجمل الأجر ، ولا على ما ... ، ولكن لا تلتزم مع ... ، وهو في صاحب اليد ملك
حجر من اللثمن من فاللصاحص ... هذه الأرض ... من اللثمن ... كل شيء
البيبر ... ، وأمر به فيها رجل ، فاللصاحص نفسه فسمه ... ، ولا تلتزم ما تصي به من
... .

١٠٩٨ - قال كان الذي بي يديه المرأة فلما هذه المرأة رقت وبقيت معها حتى حرم من
 تسمي على فلان. وروى في رواية أخرى ولا أعلم من سألوه أنما كان من بين ما علم على
 ساكنين. قال فلان الذي له القدر ثلثه هذه هذه هذه المرأة بعد الخدي، وهو لم
 يكن يملكها حتى هي توفيه. قالوا له من قبله انذار فكم كان عليه ثلثه حتى إن لم
 يكن لهم ولد، أو ولد الأولاد، فوفاها هؤلاء المسكين، كانت العدة بمساكن. قالوا
 فلان من يديه القدر. بعد من ثلثه رقت على فلان. وروى في رواية أخرى من بعدهم على
 الساكنين. أقروا انذار ردت على من سمى هؤلاء المسكين خطروا كذا من هذا القدر في
 أقروا بالثمن للثمن، وروى هذه القصة رقت عليه. فهم احتسبوا للثمن على ما هي. وقد
 أقروا للثمن أي عبر منكم انذار، انصبي ياندا. وهو الذي كان له وفي يده ثلثه
 القدر. وروى في رواية أخرى من بعدهم على ما ادعى كان له أن يسمي هؤلاء المسكين على رده. قال

تُقرروا بالشارع المسمى، فكتب عن اليمين، كان إقرارهم جائزاً عن أنفسهم دون أولادهم وأولاد أولادهم والنسائين، وكذلك لا يجوز إقرارهم على الرتبة

٩٩٩-١ في فتاوى القس مثل من أقر بوقف صحيح، وأنه أخرجه من يده،

وورثته فلم يملكه بكن أخرجه من يده، قال إقراره على يده جائز، والوقف صحيح ورجل في يده دار أقر الذي في يمينه القدر أن هذه الدار وقف ومعه رجل من المسلمين

في أبواب الأير وعلى مساكين، وذهبها إليه، وولاه القيام به، ثم جاء رجل، وقدم صاحب الدين القاضي، وقال: إن وقف هذا الوقف على هذه الوجوه، والسبب، وذهبته إلى هذا

وولاه القيام به، وأراد أن يقبضها من يد الذي في يده، فنظر إلى كان الذي في يده صدقة لله هو الذي وقفها، فله أن يقبضها، وفي كان هذا الرجل الذي جاء له قال: أنا مالك هذه

الأرض، وما وقلتها، وإن ذهبها إليه وديعه، وصاحب اليد يقول إنها كانت له، إلا أنه وقفها على هذه الوجوه التي ذكرها، فإن القاضي لا يقبل قول صاحب اليد إن هذه الدار

وهذه الأرض لهذا المسمى، لأنه لو تبين قوله صار ملكاً لهذا الرجل، يطل الوقت فيها.

١١٠٠ ذكر الناصر الشهيد رحمه الله تعالى في راجعاته أن من مات وورث

بنين، وفي يد أحدهم شئ، يدعي أنه وقف عليه من أبيه، والابن الآخر يقول: هي وقف عليا، كان يقول يوه، وهي وقف عليهما، هو المختار، لأنها تصدقاً على أنها كانت في

يديهما، فلا يهردهما أحدهما باستحقاقها إلا مسجد - راجع أحسن -

الفصل السادس في الولاية في الوقف

١٠٠١- ذكر هلال رحمه الله تعالى إذا وقف أمره، ولم يشترط في الولاية
لنفسه أو لأبيه، أو الوفاة جاز، والولاية للوقف، وهكذا ذكر خصاف في وقعه، قال،
هلال "وقد قلنا قوم إن يوسف حو شرط الولاية لنفسه كسب الولاية له، وإن لم
يشترط، [أو لولايته]، قال مشايخنا وجمهورهم أنه معني الأمانة، يكون حقا قول محمد،
لأنه من أصله إن التسمي في القسم بامر محمد في وقف، وقد سمى لا يبي في ولاية، وجه هذا
لقول ابن ولاية كانت بحكم ملكه، وبأنه وقف فزول ملكه من الولاية رحمه الله ذكر هلال
أن الوقف أقرب اسم من هذا الوقف، فيكون أولى بولاية الأبرار، يعني أولى الناس
بالوقف، لأنه أقرب إليه

١٠٠٢- في كتابي أبي أبي رحمه الله تعالى إذا وقف أرضاً، وبسبها جاز
الوقف، ثم ذكر أن ما ذكره، وقد كان شرط في الوقف أنه لا بد له من إخراج من يد المتولي،
قله ذلك، وإن لم يكن شرط ذلك فعلى قول أبي يوسف حصة الله تعالى له ذلك، وعلى
قول محمد ليس له ذلك، وأما ما قال،

١٠٠٣- إذا كان الوقف على الفقراء، بشرط لوائف الولاية لنفسه، وكان هو صاحبها
غير ممنون على الوقف، فلهما في إيداعها من يده لأن الفاضل يجب باطله لكل من يخرج
عن الظاهر بقسمه لنفسه، وبالأول وقف ملكه، وبما حل في الوقف، وقد كان متبهاً كان
للفاضل من يخرج من ماله، كذا لا يخرج الموصي ماله من ماله،
وكذا لا يملكه من ماله، وقد علقه من يملكه، وبغيره، فانفاسي يصير من
الخصام، فإن جعل، ولا أخرجه من يده

١٠٠٤- وبشرط بوقف ولا يبا لنفسه، وإن يبي ما يملكه، لالة يبي أن
يجزئ من يده، وبوب غيره، بهذا الشرط باطل، لأن مخالف حكم نزع، لا أن نزع
أطلق للفاضل، جاز من كان ماله، وبما نزع من الفقراء

١٠٠٥- وسئل الوفاة ولاية الوقف لرجاء، كسب لولايته له، كما شرط الوقف،

ولو أراد الوصف بمرئيه كانه دلت ولو سوط الزمان، لأن ليس له ح. ح القسم، فهذا المشهور
بطلان لأنه مخالف لحكم سراج، لأنه لقوامه وكثله، وإن كانه يثبت لآله.

ولو جعل إله الولاية في حال حياته وبعد وفاته كان جائزاً، وكان كماله في حاله
الحية، وصاحب القرب

١١٠٦- يقول: إنك قد اتوصف، فيثبته لولاية حال حياته، لا بعد وفاته. ولو
قال: فكذلك يصدق هذه في حياته، وبعد وفاته، فهو جائز، وهو وكيله في حياته ووصيه
بعد وفاته

١١٠٧- ويرى بشرط الوصف لولاية لأحد جسم، حصر، موت، قال: يريد أن
وصي، ولم يرد في هذا، فهو وصيه في ما له وولده، رآه، كان له، يده، الوصف لآله
أطلق الوصف، ولم يخص

١١٠٨- يروى عن [إليه في الوصف] قال محمد: هو وصي في الوصف خدعه علي
هو كذا ومولاه يوسف، وهو قوله: أي حيلة وصي الله تعالى به هو وصي في الأشياء،
كلها، كذا قال، كذا قال، والسمو، أي على قول أبي حنيفة، وهو يوسف رحمه الله تعالى
هو وصي في الأشياء كلها، وعلى قول محمد: هو وصي في جميعها، وبذكر هلال وذلك
جواب السؤال، وهو المذكور في محضر الكرخي، فقام في ظاهر الرواية يقول: يوسف
يقول: أي حيلة رحمه الله تعالى

١١٠٩- روى أبو محمد: إن توصي يتصرف بحكم يتصرف بوجوه تصرف بقدر
موصر إليه، ولا يبر حيله وأبو يوسف رحمه الله تعالى: أن تصرف الوصي ليس بحكم
الشيء يفتقر إلى إرادة الوصف إليه، ولم يبين معصومه صحيح، ولو كان تصرفه بحكم
التصرف في الأمر، أن معصومه كذا في التوكيل، ولكن يرضى به خلافه، وإخافه فيوصي
مقام الوصي، وأما بعد عن عموم كذا كان حلقاً من الأب قائماً معه، عمل عمله
على العموم

١١١٠- يعني هذا الوصي إلى رجل من الوصف، أو وصي إلى أحد رافق الوصف، أو
أوصي إلى رجل من وصف نفسه، أو وصي إلى آخر من وصف حريته، كذا وصي فيهما
جميعاً، وبما في حسن هذه الدلائل في كتاب الوصف.

١١١١- يروى: أوصى رجله وأوصى إلى رجل من حياته، وبعد وفاته، فثبت

ذلك في قوله لا يجره لا يستلزم أيضاً، ثم عيب الاستعمال ما يورثه من حكم الظاهر، فإن
المقصود من لا يجر اللفظ، صهر الاستعمال بالرفع، فوجب العمل بهذا الظاهر ما لم يوجد
جهة أخرى هي أنهم ليس من غير ذلك، لأننا نعلم قطعاً أن عرس الراقب من الرفع إنما
أكثره، ففي قوله لا يجر، جهة أخرى هي أن لا يجر من قوله لا يجر، فترك هذا
الظاهر تحسباً له من أنه لا يجر من قوله لا يجر، وفيه من مصلح، رخص الله تعالى ما هو أبسط
من هذا فإنه قال: لا يجر من قوله لا يجر، وإدراكه بعد نصها في هذا آخر
هي أكثر ويما قال: لا يجر من هذه الأرض، فيسرى مصلحها أكثر.

فتما في انوجه النسي سم يجد منه اخرى هي تقع في حق بطرس من مودة، فحصل بالظفر، فلم يكن العبد في هذه الصورة متكوناً بالبناء والاستعمال بالاحياء، فلا يكون له أثر بعد ذلك

١١٠٠ وقد كان ثلثي هذه مملوكة موقوفه على الفقراء ، على أن سكنها المخلات ما عاش . فإذا مات دلال سكنها غلات آخر ما عاش . فإذا مات دلال قصر الفقراء . وهذا وصف صحيح ، وإذا أصبح النصف ، وأصبح إلى العمارة والقصور ، إلى من يسكن النصف ، كما في الباب الأول . إلا أن في الباب الأول المملوكة لعمارة ، وهم قوم كثير لا يمكن مطلقاً منهم العمارة . هذا حال القسم من النصف المملوكة . وهذا النصف معه شقص معين يمكن مطلقته للعمارة . وهو أدنى ما ضمنه . ويحدد الثاني ما ضمن الثاني ، فلا يحسن من أمره لكنه لأجل العمارة . من تصرف كل النصف إلى الأول ، بطلب العمارة ، به أي يعمرها من أي ماله سواء . وقد يستحق العمارة بقدر ما يبقى (أخره) أعظم النصف إلى وجه المالك . ولا يطلب بالعمارة إلا بترخيص دلال بالعمارة . فحينئذ يكون مبرعاً بالعمارة ، وبه فإن

١٩٤٦- وتركت كتب العبد مصروفة في القفا ١٠٠٠ ر. في دار العماره يده في القفا. ورائي المبدأ برب من (حد) "كبر القفا" احتلب احتاج رحيته انه مالي فله بحسب مايقول له ذلك ، ولانه مسأله مره قتل هذا أو اهل الولد على الامر : إذا كانت متعلقه برب الخضر ، فأراد انقسم ربي فله ما نأ ، فحسبه راجح ، فله ذلك ، فله صرف القفا الى زيادة العمار من غير ضرره

ومعهم من قال: **يَمِينُ لَهُ دَمٌ**، لأن صوف الخلاء في العنبر لا يمتد شروبه أبداً والوفد ولا ضرره في البر بدده في باب البحر ثمه إلى حشره، وهو العنبر ١٠٠ غرام لأن السحور

على انفسهم البعده عن الارض لنوقوتهم فوقها على بعضه التي فيها انك لا
يتقهر ، لأنه بصاحب صارت عنها استحقاق الصواب في بعضه ، فأما الزبد من ذلك
فلست يستحقه فيه ، إنما يستحقه البعده ، فلا يجوز صرف تلك مسجدة الى جهة غير
البعده

ولا بد من عدة أن الأولى : أن يفسر الله في كل مرة راضيا آخره لبعضها إلى
الأول - فبعضهم يخفق ، بعضه يفلح ، فلما بناء القبول بعدة في أرض ربي ، على ذلك
من باب ثمرته ، لكذلك سبي جهة الامتثال إلى جهة جرس من الأولى فاستعمل واحد ،
الخطيب فيها مضمنا ، فكان ذلك جولة من المصروف لا مبررة له ناه ، ولكن الاستكمال
فانتم جميع لا صر ، ومن صرف الله إلى سبيل جهة الاستكمال كما لا ضرورة في أخرى
ههنا

١١٠٦٦ في ذلك خرج ووصف إلى العمارة في مطالب رطلان الذي شرط له لعمه
معايش، مما لا يزال أو الثاني أي اربعة، فلامه رطلان الذي شرط له لعمه
ماله، ولكن يؤخر بعد ان يحصل من غيره من طلب في العمل، فإذا احتسب
العمارة فحسب العمارة في عمه كما في باب التفسير، وقد اشد ذكرها ان ذكر العمارة
المعدودة المسحوبة بوقف عن التفسير، واعيانها ان لا يجرى، ويترك كذا: لأن
الوقف لا يجرى إلا بغيره، فلو كان المسروط له عمه لعمه ماله، فمما يصح من
ماله، وفي التفسير ان من ادفعه في عمه بوقف، ومن أبي، او هو حقيقته، وعمه
حله إلى العمارة في أن يخص العمارة، ثم يرد إلى، ويمن، لأن، ومن، كذا،

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

قال وجوز ان يقال في سقوطه [أنه] عليه من اد خدب من من هو الخدب، وهو
 حمزة طاء، ومن ما يسمى النذر، وهو ما يلي لك الكتاب، وهو حين خطب له خدب من
 غراب قد ما يجمع السيمون في لغة اسامية، وهو من يدعى سموع الخوطي غير ما يجمع
 من غراب في اللغة الثانية

١٦٧٨- واد حرب، من الزحف، وواد القم، سبع مصبات - انشائي شمس
 باع ليس له ذلك - انما اختلفت له ادى الى بيضا - حارب كذا - فانه كذا حرب سى -
 صه ماغ حضر شجاني، وضمرباني، غير ذى الى ذى لا يلى - فاد، وليس به بعض الزحف

ملا شفيقاً إلهاماً لا يهين، لا يستحي، خلة خسران لو كان يصر، لأن الملتزم له،
حكم الأعيان، فغير المرئي في ملامته من جهة الوكيل، ذكرنا لو كان حكمه الملائكة، دم،
شوة بل، لا تجارة، من حكمه الملائكة، لأن ذلك إلهام، من أراه، وهو في فلكه عدل
لو كان من الغنى، لا من وجهه، لا من

٣٤-٢٦ في القديس الانجيلي الثاني اذ احسنه مؤلفه، لا غير ان قبل الفصح
الذي لا يظن الا بغيره لا يا بهر به التوكل على غيره.

[illegible][illegible][illegible]

وہ کہیں نہ ہو، مگر اگر لاپتہ ہونے کا شکار ہو جائے تو اس کی عمر بڑھ کر چلنی پڑے گی۔

١٩١٦ م. بعد موت لاربا، سم قهر عثمانیہ اعلیٰ عدالت

• 2001

(۴۰) در هر دو صورت، نهادهای دیگر

Figure 1

أنه وصفي لأنه متى تصرف فيه تصرف مطلق على عموم الركن ما كان من ثقبه أو يظن أنه مصرف في ملكه، بشرط أن يكون مصرفاً حراً مطلقاً، ولا يخفى ذلك فهو لا يذهب لقوله بصرف فيه يستلزم له بالملك

١١٠٢٦ - أفتى في (أرض من هذا كسبت الأ) من ترويع في كل سنة مرة، فكذلك، وإن شئت ترويع في كل سبعين مرة أو في كل سبعين مرة، فيرويع في كل سنة طلبة من، فيسعى إلى بشرط في هذه تلك القدر الذي يمكنه أن يفتخر به رداً على النكاح غير معاده، لأن لو أجراها منه واجهه هذه، وأما خبر يرويع كل الأ، فهو، فيؤمن في حريم الأرض

وكان الشيخ الزاهد أبو حمزة السعدي رحمه الله تعالى يجيز في الصباغ ثلاث سجي، لأن مصباح الوصف في ذلك، لأن المصباح لا يروعه في أي من ذلك، وكان لا يجيز في غير الصباغ أكثر من مرة واحدة، وكذا القصة ليو أنابيب رحمه الله تعالى يجيز ثلاث في ثلاث سجي في الصباغ والبار وغيره

قال القائل الشهيد في (العدة) المضاف إلى معنى في الصباغ يجوز في ثلاث سجي إلا إن كانت المصباح في عدة يجوز في معنى في الصباغ معنى في عدة، فما د على أنه إلا إن كانت المصباح في عدة، وهذا هو مختلف باختلاف موضع، واعتداف الرمان، يكون المفاضل الإمام أبو علي السعدي يقول لا يسمى لمس في الأركان أكثر من ثلاث سجي، وهو فعل حازب الإجماع، وصحبه، وعلى هذا القول لا يصحح أي استحبابه التي ذكرناه في الاجتزاء الطويلة

١١٠٢٧ - رتب به رتبها موضع مفضل به، هو وقع لا يقبل من الموقوف عليه سيرة من عدة، فإن لا صاحب أحد أن ما جزم منه طويلة، فمن كان يهد موضع مفضل إلى الطريق الأعظم لا يجوز، لأنه لو جاز به من الموقوف، وإن كان به قد موضع مفضل إلى طريق الأعظم به

١١٠٢٨ - قال الأخر من وصف ثلاث سجي بأجره مضمونه في أحد مثل حتى حازب الإجماع، فخر حصص جرب، لا يصح الإجماع، وإن رداً من مفضل به من (أرض) عدة على روية فتوى سردي لا يفسخ المفضل، وعلى رواية صرح الظن أوى يصح، ويجوز القصد، وإن وقع انفساخ بعضه المسمى ما مضى وإذا كانت لأرض جازل لا يمكن بيعه الاجزاء فيها، ما كان فيها ربح لم يستحقه منه، فتوى عدة تحت المسمى يقدره، وإن أقرت في تمام المصلحة به، مثلها، ورواها لأخر يسر الله رداً على النكاح، هذه

ثم إذا أجاز ح. د. الوقف بغيره من على قوله من حال الحوائج ، فانقسم بين الجرح في الشيء هو أجرة ، ويجعل نفعه في سبيل الوقف

١٠٤٧ - إذا جرح النسيم الوقف ، وشرط المروعة على نسيب آخر ، سقطت الإجازة ، لأن الأجرة من جهته ، ولا أن ينسب ذراعه معلومه ، ويأمر به بغيره في لزمه

١٠٤٨ - وإذا كان الوقف على قوم معينين فأجر العبد بوقف من الوقوف عليهم يجوز ، لأنه لا حق به في الربية ، إذ حقهم في النعمة ، فصار من حق الربية من الوقوف كالأجانب ، إلا أنه يستحق نصفه حسب أجر من الأجر ، لأنه بواجب له استرداد ما به ، فلا يبعد الإحداد ، والوقوف عليهم ، إذ إرادته أن يؤجروا لا يجوز ، لما ذكرناه لا حق لهم في الربية ولا ملك

١٠٤٩ - قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى : إذا كان الأجر كونه [بأن] كان الوقف لا يحتاج إلى عسكرة ، كخرواسته والفتور - وليس معه شرط في الوقف ، حيث جرت الإجازة ، وأما في الأرض ، كان الوقف شرط نفي المصداق ، وسائر التزوي ، وما قيل فلموقوف عليهم ، فليس لهم إجازته ، لأن فيه إبطال شرط الوقف ، وهو البدلية بالخراج والمؤن

مبينة ، أن جرد الوقف عليه إنما يجوز على من يباح به مدت نفسه لا على احتيل إجازته للموقف ، لأنه ليس بثولي الوقف ، وإن كان جرد إجازته على غيره ملك إجازته ملك نفسه لعمدة كان الأجر له نس في خراج ولا شيء ، فهو معنى قوله : أن فيه إبطال شرط الخواص ، وأما إذا لم يستمر بداءة الخراج والتزوي عليه ، فهو صحر ما روى عن أبي يوسف في أرض الوقف إنما كان الموقوف عليهم الذين أو ثلاثة فنه المسموع ، وأحد كبر واحد منهم أرضاً برز عنها كعمده ، قال أبو يوسف : إن كتبت الأرض حشره جار مهيا بينهم ، وإن كتبت الأرض خواجه لا يجوز ، قال : لا العشر صدقة ، وما وقف عليهم كالفدنة عليهم ، فصدت الجهة في جميع العلة واحدة ، فأشبه سكي الفلز إذا كان الموقوف عليهم بغير ، بهذا فهم أن يقتضوا ، وأن يسكن كل واحد منهم باحده [مسا] جاز على سبيل التباين ، إذ ليس فيه تعين شرط ، إذ ليس مسيل العشر أن يبدأ فيه كسباً بالخراج والمؤن ، وأما في الأثر الخراجية فإذ عاقبة الخواص شرطهم بداءة الخراج من العلام ، وسحق لو أجزر التباين لم يكن الخراج في العلة ، بل يكون في دمة الوقف عليهم ، إذ صورة التباين قد يمتنع كل واحد منهم بما يخصه ، ولا صلب لا منعه مستحب ، كان كذلك ، فيكون الخراج في دمه ، قالوا ، فيكون فيه تغيير

شرط الوفاء: لأن الوفاء شرط أن يكون الخراج في المدة

١١٠٥٠ - من المذاهب أن جعفر إذا احتل جعفر أهلكا في مال في العسكوت في
إحالة المالك ما كان الموقوف من إيجاره الموقوف لا يجوز من السبب الكثرة، فذكروا في
المصنف أن جوافه وتحت لثلاثين جوار، هذه القضية من خلاف ما سلكه، أو من ما أخرجه من
الوكالة، فهو ركنه، وأرادوا بذلك ما أوقف حتى يدان جوار أكثر من سنة، قال المصنف أبو
جعفر إلا أن بعض هذه الوكالة في الموقوف، وإن كان التماس يجوز، غير بدصلاح الموقوف،
كما تبيّن (إجارة)، وقد حشد خبرين يحمي ومحمد بن سببه في الوكالة بهذه الثقة، وقد
نعم يجوز، وقال محمد بن سببه، لا يجوز

قال المصنف أبو جعفر إذا احتل لأحد هذه في ماله، أو له، فهو ما عرفت، فأنت
كثير، قال محمد بن سببه، هذا كما عرفت تأكل وكثير بالوكالة السابقة، وقد
صالح لسببه، لأنها تصدق أن لا يرد على هذه الوكالة، ومن حكم الشرع أن
توكالة يرد على الغير، وقال جعفر معناه، كتب عرفت دست ركني وكالة مسئلة، ولو
شرح بهذا لا يصح، لأن توكالة يصح تعليقها بالشرط، لا يصح تعليقها بشرط الفل، قال
المصنف أبو جعفر، وحل بطل هذه الوكالة في الوفاء، لأنه أصبح يواف

١١٠٥١ - سبأه ما موقوف، ومن عينا جوار أو سببه، أو راد غيره أن يرد
لحمه، ويخرج من الجوار، ينظر إن تجد مشهور هذا جوار رأس السهر، كان ما قيم فتح
الإجارة، لأن لا بد أن كانت مسخرة بمدة وليس كل شهر ١٠٠٠، هذا ينظر إن كان وقع
أبسه لا يصح بالوفاء وقعه، لأنه لأنه ملكه، وإن كان رفع اليد، بضر بالوفاء، ليس قد أن
يرجعه، وقد للغير من الوفاء، فعد ذلك ففسدة على وجهه، إن كان سبأه يرضى أن
يتسكنه فيقيم، أو يوفى حصة ميا، أو مروعاً، أيهما كان أنزل بيت القيد ذلك، وإن كان لا
يرضى لا يحدث، لأن حدث ماله بعد وص لا يجوز، فيمضي إلى أن يحضر ملكه أو يتنازل
أبي الثالث

١١٠٥٢ - ومن قدر في المصنف غير يسكن وهو الفل، أو جوار، فتركه بحساب
الفقر، عليه عليه، يجوز من الجوار والولاية مدفوعة من عدمه، أن من له حق في مال
بيت المال، فإن له عليه غرض أو صدق يمكن حقه في بيت المال، هكذا قال في إحدى هي
الملك

١١٠٥٣ - فبأنه ووافد دار الوفاء، فله أن يحضر بالعمه من مديون المستأجر إذا كان

عليك، وإن أجد جهة، فدين أوس، لأن إزكا أخذ كهيلاً كان له عاقبة بالأجر، في آخر
أخبار فتوى أبي الفت

١٦٥٤ - نسوي إذا باع الأسبق التي هي أرض الوقف، ثم أحره الأرض، فإن باع
الأشجار حررها، لأن الأرض يجوز، وإنما لم تكن الإحارة طرية، لأن الأرض لا يكون
مستوفاه بملك الغير في جميع النسيب

وإن باع الأشجار من وجه الأرض، لا تجوز إجارة لأرض، لأن لأرض مستوفاه بملك
الغير وهو عروق الأشجار، فذاً يفسخ التسليم وإن كان قد دفع الأشجار من معاملته مع أبو
ستير، أبو عاصب ذلك، ثم أحر الأرض من أحر القل، فعلى من أحره وحده الله تعالى
عنه لا يجوز إجارة الأرض، لأن عنده للمعاملة غير جائز، فهي الأرض مسمو لا بحر الأحره
فلا تجوز الإجارة، وعبد أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، للمعاملة حائزاً، وحلوه
الإجارة، والاحتياط أن يسبق لأشجار يعرفها، ثم يحر الأرض، ليكون متفقاً عليه، وإذا
تردد أن يستأجر أحر، يضمن من أرض الوقف جازاً، لأن فيه مدعة راجعة إلى الوقف

١٦٥٥ - ن، وإذا دفع أرض الوقف من أحره يجوز إذا لم يكن فيه معاملة راجعة إلى
الوقف، فلو ما لا يباع من الناس، لأن إزكا كان الدور من نسل التيمم، فهو مستأجر العامل
للعامل في الوقف، وإن كان يدير من قبل العامل، فقد حرر الأرض من بعض الخراج،
وكذلك لو دفع من سب من التحين لمعاملة غيره، فإن مات القديم قبل انتهاء مدة المزاولة
والمعاملة لا يبطئ المزاولة ومعاينة، وإن مات المزارع والمعاينة، فإن المزاولة والمعاملة يطلان

١٦٥٦ - وإن دفع التيمم أرض الوقف من مزاولة من مضمونه [من غير التقدير بالثلث، وأنه
أصح، وأصلح من حينه]، فقد جاز المزاولة من مضمونه] من غير التقدير بالثلث، وأنه
صحيح، والعقل الذي لأجده، من خمس الخراج، لا تجوز الإجارة، فلو دفع على الوقف، وهو
أن لا يؤدي إلى إطلاق الوقف، على لا يلقى في المزاولة، يعرف بالباس، إن شاء الله تعالى

١٦٥٧ - وإذا دفع أرض الوقف من مزاولة، فو دفع بخير بوقف معاملة، ولا حظ به
للووقف لا يجوز على الوقف، وبصير عاصياً للأرض، فإن ضمن الأرض من التقصا، فلا
ضمان، وإن قصص، فالضمان واجب إذا شاء على الدافع، وإن شاء على الأخذ، ولا شيء
للموقوف عليهم من الخراج من الأرض، وإنما التماز في المعروف عليهم، لأنها تخرج من
التحمل، ولا شيء - منه نوعاً إليه من التماز بما سلفه من تبرع منه على الدافع في ماله خاصة،

ولا يرجع به على [أخذ] ذكره، دلال في وقته.

١١٠٥٨ - في فتاوى من سمع قوله لرسول الله ﷺ، وهي: «أخيه من سرائر» سرفند، استأجره رجل من حاكم درهم سرائر [معلومة]، ثم أخذها، فذهب حصص الخلة صبا لتزويج الخصة من أخيه، كما جرى العرف بالورثة من درهم عن نصف، أو على الثلث، فقال الرجل: «أخي، كذا لم يسمي» أي يأخذ الخصة لأنه لا ولاية له عليكم، لأن ولاية الشخص لهذا الشيء، كما كان قبل عقيدة أحكم [أخذ] ذلك حيث عقيدة، وإن كان يسمي عقيدة خرج عن ولايته منك لأرض. فلم تصح إجارته، وقد جرى العرف بالورثة على النصف، أو على الثلث صار كأنه لتزويج دفع به ورثة على ذلك.

١١٠٥٩ - في فتاوى أبي النبت وقت صبيعه له على مبه، فأراد أحدهم عسها ليرفع نصيبه من ورثة، قال: «قسمه الوهب لا يجوز من أحد، ونسي لأرباب موفيق أن يعقدوا على الوهب عقد مزرعة، وإن ذلك للقيم.

قال: أرض الوهب إذا كنت عشرة حصصا القيم مزرعة أو ممانعة، فعشر جميع الخارج في نصيب الدافع، وقد عني من أبي حنيفة وهو الله تعالى عنه، فب عتده في الإجارة بالدفعة العشر على الأجر كالمزارع، ومعهده يجب في المزارع، فكذا في الورثة عنه لأنه إذا كان القدر من ثلث الأوص، فهو مستأجر للعمل، والعسر كنه عليه، وإن كان القدر من قبل المزارع، فالقيم هو المزارع، فكان العشر عليه.

١١٠٦٠ - وكذا يسمى أن لا يجب العشر في أرض الوهب، لأن الوهب من الخامل على الفقهاء والعشر للغير، وإنما وجب، لأن الأجد بختاب، لأن حق أئمة العشر للسلطان وله به حق لعامة، وأما الوهب فالقيم هو الذي يعرف به، وهو غير مال القدر بالتصديق بها إذ حال أهل طلب، حب الركاثة، فيزني صاحبها، الخمسة ركة، ويتصدق بالقي، وإن كان تصرف في كلاً الخلق واحد.

١١٠٦١ - وإذا كانت الدار موزعة على قوم، فعشر القيم، محاب بعضهم، فذكر ما قبل هذا أن الإجارة لا تنص بوجوب العشر عليه، وذكرنا أيضاً أن ما وجب من الآخر من موت من مذهبهم، فذلك ميراث لورثته. وما وجب بعد موته فهو كذا للباقي، وقد عرفت، لأجرة، وأنقسم، موزعة عليهم، ثم مات أحدهم، فالباقي أن تنقص النصفة، ويكون لدى صاحب حصته من لأجر مقدار ما عشر، لأن النصفة التي أهدت منه موته لا يظهر

لما جهم فأمكن إيجاد الذين في ماله، وأما في باب الخراج فلا يصور لأنه إن كان في الأرض علة، فلا ضروراً إلى الاستدانة لأن العلة باقية، ويؤدي به الخراج، وإن لم يكن في الأرض من علة، فمن هنا إلا أنه الوهب، ووقفه الوهب من نعمته، ولا يستقيم إيجاد من يبيع حياض إياه، فلهذا في باب يبي لهم فهذا الفصل ممكن من هذه الوجه، إلا أن يكون تصويراً مثلاً فيه، كان في الأرض علة، وكان فيه محدّد، وقد طوّل طراج.

ثم مدروى من بعد، أي جهم في الخراج بذلك حتى فصل العمارة، لأن الأوقاف إذا كان صاحباً إلى العمارة، وقرى القيم العلة على الفقهاء، ولم يجب للعمارة شيئاً، يبقى ثم بضمي، وقدائم يكن للوقف شيء، وقد اشترت حاجة الوقف إلى عمارة، وغتت عمه فهو يبي، وقد حفظت العمارة كما هي ثم ذبح يأكله أفراد مكن، في خراج، قد طوّل فيه.

١١٠٦٤ - قالوا: وبس قيم الوقف في الاستدانة على الوقف، كماله من الاستدانة على البيع (البداءة) منه صحيحه، وهو معلوم، عنقر مطالبه، لا ترى قد تلوصي أنه يترى لطيف شيئاً من غير ضرورة.

١١٠٦٥ - رمى فتوى أبي الليث جهم وحب طلب به الخراب، وليس في باب في حال الوقف شيئاً، فأراد أن يستدعي، فهذا على وجهين: إحداهما الأوقاف المستندة، والثانية: وإن لم يأمر بالاستدانة، هذا احتجته للتأجيل فيه، فإن المصدر المهيمن، واشتد ما قاله نفسه أبو الليث، أنه، لم يكر من الاستدانة مدبر مع الأمر إلى القاضي حتى يأمره بالاستدانة، ثم يرجع في العدة، لا، لتقاضي هذه العدة.

١١٠٦٦ - رمى واقعاته حتى استولى إن أراد أن يستدعي على الوقف ليحصل ذلك في نفس اليد، إن أراد ذلك ما هو القاضي، فله ذلك لا خلاف، لا، القاضي بذلك الاستدانة على الوقف، فبمقتضى فتوى ذلك أيضاً، فإذا القاضي، وإن أراد ذلك فغير أمر لتقاضي، فبه روي.

١١٠٦٧ - مقرر الوقف إن رهن الوقف بضمي، لا يصح لأن فيه تعطيل مدبر الرهن، وإن سكر الزمير له، لعنه آخر مثلاً بالعام، بلع، سر، كان معد، لا سحلاً أو لم يكن، طراً للوقف، وقد ذكره جهم هذا المثال في تقسيم.

١١٠٦٨ - رمى فتوى أبي الليث أرض موهوبة في يد أكار، وكان فيه غرض، فسرق، فبطل، فوجد الأكار في سر، حل، فأخذ صاحب الثمن، وحاصمه، فعال صاحب الثمن، فبطلت لأن أعطيت مائة من الثمن، أبطل للقيم، لأن ما أخذ به، فلهذا، على ثلاثة أوجه: إما

وما يتصل بهذا الفصل

١١٠٧٤ - ما ذكر الحنفية من وثقة مال، قلت من ربح وقف، فمما صححتناه وجعل ولايتها إلى ربح، ورحمن الله القيام بأمره في حال حياته، وبعد وفاته، وجعل لهذا الرجل من حد الوقف أو كل من ماله معلوماً بقيامه بأمر هذا الوقف، فمال الذي يجب على هذا الرجل القيم من القيم؟ قال: ليس له في ذلك شيء، محسود، وإنما ذلك على ما يتعارفه الناس من القيم بعدد الذهبية واستقلاله، ويصح خلافه، وتقريب ما يجتمع من خلافه في الوجود لثني مطلب فيه، أو أريت إن سم يكثر لرجل هذا سمه؟ مال، إن يكلف من هذا ما يجوز أن يفعله مثله، ولا يسمى أن يقصر في ذلك، أما ما كان يعمه الكلام لأجره، فليس ذلك عليه، ألا ترى أنه لو جمعه ذلك إلى امرأة كان عليها ما يعمه أو كلام.

١١٠٧٥ - وإن كانت بهذا القوم علة مثل غرس، أو غصن، أو ذهب عطل، أو خالاج، عن يكون هذا الأجر قلته؟ قال: إذا دخل عليه من ذلك شيء، يمكن به ذلك الكلام، والأمر ونقته، والأحدو الإعطاء، والأجر قائم، فإن تعطل من الخط والتبوير، ينع عن الأجر.

١١٠٧٦ - قلت: ما نصيب من طمس عليه في الأمانة، فإني أحياكم أن يدخل معه غيره في الوقف، لو رأى أحياكم إخراج الوقف أو وقفاً من بعداً وتسليمه إلى غير؟ قال: أما الإخراج من يد هذا الرجل، فليس يسمى أن يكون ذلك إلا ببيعة ظاهرة، وأما صنع ذلك، واستحق إخراج الوقف من يده، فقطع عنه ما جرى له بالوقف، وإن رأى أن يدخل معه غيره، ويكون له بعض هذا المال، فلا يسمى ذلك.

١١٠٧٧ - وإذا كان هذا المال أدى سمه الوقف لهذا الرجل أكثر من أجر مثله على القيام، فهو حائر، ولا ينظر في هذا إلى أجر مثله.

١١٠٧٨ - قلت: وإن كان الوقف جعل لهذا الرجل القيم من كل من ماله، وجعل له أن يورثه بالوصية بأمر هذا الوقف في حياته، ويجعل له أن يورث من هذا المال في كل من ماله، قال: هذا جائز، لو ركل فيه وكبلا، وجعل له في ذلك المال شيئاً، فله إخراج القليل ولا سداً، فإن وكل القيم وكبلا في حياته، أو جمعه في وصية في ذلك بعد وفاته، وجعل له جميع المال الذي حصل له، أو سمه، ثم إن القيم الذي كان جمعه لواقف آخر جتوفاً مطلقاً، أو ذهب عمله من داه أو غير ذلك، فإن تعطل الوكيلة التي كان جعلها إليه، وتعطل

لأنه، وكذلك وجهه بطل إلى من تؤمى إليه، ويهطل المال، ويرجع ذلك إلى عمله الوضوء
فقد حمل القيم على كل ما لا، ولم يستوط لتقيم، يجعل هذا المال لغيره، قاله
فليس لهذا القيم أن يرضى بهذا ما، لا شيء منه إلى غيره، وإنه أن يرضى بالتقسيم بأمر هذا
الوضوء

١١٠٧٩ - ولو رآه سنة، وصبر على القيام، ثم رجع إليه عمده، وصح يعود إلى ما
كان من القيام بأمر هذا الوضوء، وإن صح عند الحاكم أن يقيم لا يصلح لقيام بأمر هذا الوضوء،
وأخرجوه، وحمل مكانه غير، ثم جاء حاكم آخر، فادعى أن الحاكم الذي كان قبل ذلك إنما
أخرجني من تقيمي بأمر هذا الوضوء من غير أن صح على عمده شيء، استحسن به إخراجي من
ذلك، لا يقبل قوله ولا دعواه، ولكن يقول له صح عندى أن من مومع بعدم يأمر هذا الوضوء
حتى أتوك للقيام بذلك، فإن صح عند هذا الحاكم أنه موضع لذلك، رده، وأجرى ذلك المال
له من غله هذا الوضوء، إن كان القاضي أخرج هذا المومع من الوجوه، ولقيام غيره مقامه،
فهي القاضي أن يحرر بهذا، يرحل سبباً بالمعروف، ويرد الباقي إلى هذا الوضوء، فإن كان
الواقف أولاداً أن يكون هذا المال حراً لهذا القيم، وإن أخرج القاضي لم يهطل به ذلك المال،
يشعني أن يشطب من رفعه أن هذا المال حراً لهذا القيم أبداً، ولا يقول لقيامه بأمر الوضوء
أصكون ذلك كله له

١١٠٨٠ - في خبر أبي الليث رجل وقف على ماله وقف صحف، وصاد
الواقف، بعض القاضي الوقف في بلد قيم، وجعل له عشر عتاق
١١٠٨١ - وفي الوقف طاحونة على يدي رجل بأندلس، لأحاجة لها إلى القيم،
وأصحاب الطاحونة يصنعون من العمل، فلا عمل له في الطاحونة،
والأجير يستحق الأجر بوزن العمل، فلا عمل له في الطاحونة

١١٠٨٢ - وفي مجموع السوازل مولى وقف بكيفية التقاضي أصح من العمل في
ذلك عمده، ومن دفع الأمر إلى القاضي لغيره، ويضم غير مقدمه، هل يخرج عن كونه
موقوفاً؟ قال نعم الذي لا فإن أصح عن القاضي ما على بعض مائنا ولم يهله، هل
مأمم بذلك؟ قال نعم الدين لا، في ضرب بعض المستعجلين بعد ما أصح عليه مال كثير من
حي النصفه، هل يصح لتولي؟ قال نعم الدين لا سئلته نعم -

الفصل الثامن

الم (الوقت الممل) حكمة: واما انتم فم

[illegible]

۱۱۰۹۸-۱۱۰۹۹ هـ : قلم اول محمد جبار، محمد جبار محمدی خرمکده
 المؤلف: یزید بن ابی امیة، ولید بن ابی امیة، لارید بن ابی امیة
 حقه وکتابخانه حقه وکتابخانه حقه وکتابخانه حقه وکتابخانه حقه
 راجع الی المؤلف علی حقه وکتابخانه حقه وکتابخانه حقه وکتابخانه حقه
 الانباء حقه وکتابخانه حقه وکتابخانه حقه وکتابخانه حقه وکتابخانه حقه

فوجه قول من يوجب صحة التعلق بالقرينة كقولهم: لا يثبت له ما لا يثبت له من غير وجه صحيح
ثم على ما ذهب إليه الجمهور من أن التعلق بالقرينة لا يثبت له ما لا يثبت له من غير وجه صحيح
أي يثبت له ما لا يثبت له من غير وجه صحيح. إلا أن لا يكون له ما لا يثبت له من غير وجه صحيح
لا يكون له ما لا يثبت له من غير وجه صحيح. ولا يثبت له ما لا يثبت له من غير وجه صحيح
معنى القرينة فبعض حسن فثبت له ما لا يثبت له من غير وجه صحيح. ولا يثبت له ما لا يثبت له من غير وجه صحيح
لأنه لا يثبت له ما لا يثبت له من غير وجه صحيح. ولا يثبت له ما لا يثبت له من غير وجه صحيح
دون قرينة فثبت له ما لا يثبت له من غير وجه صحيح. ولا يثبت له ما لا يثبت له من غير وجه صحيح

وكانت - حتى من ثم - هائلة، وبلغت ذروتها في عام 1964، عندما كان عدد سكانها 400 ألف نسمة. وفي أواخر الستينيات، وبعد أن تجاوز عدد سكانها 500 ألف نسمة، انخفض عدد سكانها إلى 300 ألف نسمة، ثم إلى 200 ألف نسمة، ثم إلى 100 ألف نسمة، ثم إلى 50 ألف نسمة، ثم إلى 25 ألف نسمة، ثم إلى 12 ألف نسمة، ثم إلى 6 ألف نسمة، ثم إلى 3 ألف نسمة، ثم إلى 1 ألف نسمة، ثم إلى 500 نسمة، ثم إلى 250 نسمة، ثم إلى 125 نسمة، ثم إلى 62.5 نسمة، ثم إلى 31.25 نسمة، ثم إلى 15.625 نسمة، ثم إلى 7.8125 نسمة، ثم إلى 3.90625 نسمة، ثم إلى 1.953125 نسمة، ثم إلى 0.9765625 نسمة، ثم إلى 0.48828125 نسمة، ثم إلى 0.244140625 نسمة، ثم إلى 0.1220703125 نسمة، ثم إلى 0.06103515625 نسمة، ثم إلى 0.030517578125 نسمة، ثم إلى 0.0152587890625 نسمة، ثم إلى 0.00762939453125 نسمة، ثم إلى 0.003814697265625 نسمة، ثم إلى 0.0019073486328125 نسمة، ثم إلى 0.00095367431640625 نسمة، ثم إلى 0.000476837158203125 نسمة، ثم إلى 0.0002384185791015625 نسمة، ثم إلى 0.00011920928955078125 نسمة، ثم إلى 0.000059604644775390625 نسمة، ثم إلى 0.0000298023223876953125 نسمة، ثم إلى 0.00001490116119384765625 نسمة، ثم إلى 0.000007450580596923828125 نسمة، ثم إلى 0.0000037252902984619140625 نسمة، ثم إلى 0.00000186264514923095703125 نسمة، ثم إلى 0.000000931322574615478515625 نسمة، ثم إلى 0.0000004656612873077392578125 نسمة، ثم إلى 0.00000023283064365386962890625 نسمة، ثم إلى 0.000000116415321826934814453125 نسمة، ثم إلى 0.0000000582076609134674072265625 نسمة، ثم إلى 0.00000002910383045673370361328125 نسمة، ثم إلى 0.000000014551915228366851806640625 نسمة، ثم إلى 0.0000000072759576141834259033203125 نسمة، ثم إلى 0.00000000363797880709171295166015625 نسمة، ثم إلى 0.000000001818989403545856475830078125 نسمة، ثم إلى 0.0000000009094947017729282379150390625 نسمة، ثم إلى 0.00000000045474735088646411895751953125 نسمة، ثم إلى 0.000000000227373675443232059478759765625 نسمة، ثم إلى 0.0000000001136868377216160297393798828125 نسمة، ثم إلى 0.00000000005684341886080801486968994140625 نسمة، ثم إلى 0.000000000028421709430404007434844970703125 نسمة، ثم إلى 0.0000000000142108547152020037174224853515625 نسمة، ثم إلى 0.00000000000710542735760100185871124267578125 نسمة، ثم إلى 0.000000000003552713678800500929355621337890625 نسمة، ثم إلى 0.0000000000017763568394002500461778106689453125 نسمة، ثم إلى 0.00000000000088817841970012502308890533447265625 نسمة، ثم إلى 0.000000000000444089209850062511544452667236328125 نسمة، ثم إلى 0.0000000000002220446049250312557722263336181640625 نسمة، ثم إلى 0.00000000000011102230246251562788611316680908203125 نسمة، ثم إلى 0.000000000000055511151231257813943056583404541015625 نسمة، ثم إلى 0.0000000000000277555756156289069715282917022705078125 نسمة، ثم إلى 0.00000000000001387778780781445348576414585113535390625 نسمة، ثم إلى 0.000000000000006938893903907226742882072925567676953125 نسمة، ثم إلى 0.0000000000000034694469519536133714410364627838384765625 نسمة، ثم إلى 0.00000000000000173472347597680668572051823139416923828125 نسمة، ثم إلى 0.000000000000000867361737988403342860259111597084619140625 نسمة، ثم إلى 0.0000000000000004336808689942016714301295557985423095703125 نسمة، ثم إلى 0.00000000000000021684043449710083571506477789927115478515625 نسمة، ثم إلى 0.000000000000000108420217248550417857532388949635577392578125 نسمة، ثم إلى 0.0000000000000000542101086242752089287661944748177886962890625 نسمة، ثم إلى 0.00000000000000002710505431213760446438309723740889434814453125 نسمة، ثم إلى 0.000000000000000013552527156068802232191548618704447174072265625 نسمة، ثم إلى 0.000000000000000006776263578034401116095774309352223587036328125 نسمة، ثم إلى 0.0000000000000000033881317890172005580478871546761117935181640625 نسمة، ثم إلى 0.00000000000000000169406589450860027902394357733805589675871875 نسمة، ثم إلى 0.000000000000000000847032947254300139511971788669027948379359375 نسمة، ثم إلى 0.0000000000000000004235164736271500697559858943345139741896796875 نسمة، ثم إلى 0.00000000000000000021175823681357503487799294716725698709483984375 نسمة، ثم إلى 0.000000000000000000105879118406787517438996473583628493547419921875 نسمة، ثم إلى 0.0000000000000000000529395592033937587194982367918142467737099609375 نسمة، ثم إلى 0.00000000000000000002646977960169687935974911839590712338685498046875 نسمة، ثم إلى 0.000000000000000000013234889800848439679874559197953561693427490234375 نسمة، ثم إلى 0.0000000000000000000066174449004242198399372795989767808467137451171875 نسمة، ثم إلى 0.00000000000000000000330872245021210991996863979948839042335687255859375 نسمة، ثم إلى 0.000000000000000000001654361225106054959984319899744195211678436279296875 نسمة، ثم إلى 0.0000000000000000000008271806125530274779921599499872096058392181396484375 نسمة، ثم إلى 0.00000000000000000000041359030627651373899607997499360480291960906982421875 نسمة، ثم إلى 0.000000000000000000000206795153138256869498039987496802401459804534912109375 نسمة، ثم إلى 0.0000000000000000000001033975765691284347494099937484012007299022674560546875 نسمة، ثم إلى 0.00000000000000000000005169878828456421737472099687472060036495113372802734375 نسمة، ثم إلى 0.000000000000

ينبغي أن لا يعتبر "الإفصاف" ضد "نقد"

ولما قيل: أرض هذه موقوفة على أمهات الأولاد، ثم قال: علي عبيد،
فكأنه باطل، وهذا يناسي من قول هلال: لأن يوسف على أمهات الأولاد وتعميد
كأنه على عب

[illegible]

الموصل التاسع

في الوقت الذي ولد له ولده وريثه ونسله، وما يحصل يد لك

٨٩٠-٩١- إذا وقف الرجل أرضه على وقف، ومن بعده المساكين وفقاً لصحيحه، فإنه يدخل تحت [الوقف] الولد، الموجود يوم وجود الملة، سواء كان موجود يوم الوقف، أو وُلد بعد ذلك. وهذا هو الصواب، وهو أحد مشايخ بلخ، وعالم أبو يوسف بن خالد الصمعي يدخل تحت الوقف، لثبوته يوم الوقف، وأما هذا التوجيه، فليس ما يأتي بهانه بعد هذا: إن شاء الله تعالى - لأن الحق إنما يجب في الوقف يوم الوقف، بل لأننا أن الواجب لا يقدر على الرجوع عنه على قول حبيب بن الرطب، ولا يملك إدخال غيره منهم ويمنع سرقة يوم الوقف، فصار يوم الوقف كيوم موت الرخص في الوصية، ومن وصى لولد هذا الله، يظن إلى ولد عبد الله يوم موت الوصية في الوصية كذلك ههنا

[illegible]

١١٠٨٧- ونو قال: على بالدي وعلى من يحدث لي من ولده، فإن انقضت، قطعي
الساكني، فالغروب فيه كالغروب في الفصل الأول، وهو أنه ينظر إلى ولده، باموجودات
لأن قوله، وعلى من يحدث لي من الولد، وشرط لو لم يذكر لكان مسبباً، فإنه لو حدث له
ولد بعد الوضوء قبل بطله، يسار كهم، فإن شرط كان الشرط ناكذاً لفصله، لا تعديراً

١٦٠٩هـ. برز قال: نرى هذه صديقة مرفوعة على من حدث في من الزلزال، وليس به
وعد، فإنه يجوز، وإذا ذكرت العنة، قسمت على الفقراء، وإذا حدثت له ولد بعد ذلك، فلا
حفظ له من هذه العنة، لأن أولاد استحقاق هذه العلة سبق حدوث هذا الولد، ولكن العنة التي
توجد بعد تلك تصرف، من هذا ولد ما يجيء، وإذا لم يولد، صرفت العنة إلى الفقراء؛
لأن قول، صديقة مرفوعة، يكون دفعاً على الفقراء، وذكر الولد استثناء العنة من الفقراء،
فصار كأنه قال: أرضي مرفوعة عن الفقراء، إلا أنه إن حدث له ولد، فليذهب له ما يجيء، وإذا
ولدت لمرفوعة للحر، وأم الولد بعد ما يجيء العنة لأقل من سهو شهر، شركهم هذا الولد من

فقد اشتهر لادكا زمر حردا، فت محي الفطلة، واز حادى با حاد، شهر قصه ادك
يشترى كهم لان اسدعه لهد باث ظامرا، ووجوده فى دانت بومت سلكوت فيه، جولا انه
حدث مر بعد، هلا يست براحمه بالظن

[illegible][illegible][illegible]

١٩٦٠-٦١ م. میں پاکستان کی ترقی و ترقی، انیس سو اسی سال، اور ترقی ہم
 کی ترقی و ترقی، انیس سو اسی سال، اور ترقی ہم
 کی ترقی و ترقی، انیس سو اسی سال، اور ترقی ہم

وكانت له يد في « هي مسندة موقوفة على المسند » (أبي، بني ولدي الصلح،
 دار الفحصان بدمشق) بعد الاستقلال من الجاهل صميم. وبني باني لا يقب لجانة تم

[illegible][illegible][illegible][illegible]

١٦٨٠

إلى الأب الأعلى ذكر لمسايط، تقول ولد ولد فلان، فكر ثلاثة، والثلاث جمع صحيح، فثلاثة بعد والعد إذا فحش يتعلق بالحكم نفس الامتناع، كما لو قومي ليس عيم، أو ليس هاشم، أو لأب لاذني بكر، انصرف إلى متشبهين، ويستوي في فعلت ولادته من فرد، كما عهد، فإن في النطق الثاني، فاستعيد جبر صفا حيا، ألا ترى أنك إذا نسبته إلى الأب الأعلى ذكر، وسببه، فتقول، هذا ولد ولد فلان، فلا يتعلق بالحكم نفس الامتناع، وكل جواب يرد في الزلف على ولده، فهو يرد في الزلف على ولد فلان

١٦٠٩٥ وبقول رضى الله عنه عرفة على ردى ورواى، احتج به
الطحاوى الأول لولاكى، لا ترى أنه لو ذكره الطحاوى الأول، ولم يذكر معه غيره، احتج به الطحاوى
الأول؟، فلو ذكره، احتج به.

ولو قال عبي وسدي، ورد وسدي، ولد وسدي، فانفس انفسه في الطوبى
اللائث، كما قال في البطني، وفي لسانه من لسانه، وان سمعوا في ذكره ان
الجداد اذ حضروا، بغير مجرد النسبة، ويسقط اعتبار الاثر.

١١٩٤- ولد وقت أرض علي ولده، وليس له ولد نقيب ولد ولد الأس، صرقت
الغلة إلى ولد الأس، فحدثت له (ولد له) بعد ذلك، صرقت الغلة، استصلته إلى ولد
له، لأن كل من تدرك، ينظر إلى (مستحقها) [وحب لادراك، ولا ينظر إلى ما مضى،
لأنه - إذا وجد وقت الإدراك - سماه الوقت - صرعت له] إليه، سواء كان موجوداً أو
موقوف، أو حدث بعده، لا يرى إلا من جعل أرضه حصة من لومة علي وسه، وليس له ولد.
صرعت الغلة (إلى الغنم) [وإن جدد (له بعد) ذلك (ولد) صرقت الغلة - يستغله إليه - كذا
هذا]

١٦٠٩٦- نادى «صلى الله عليه وسلم» مؤثقة على بنى «...» من نادى لصاعداً، استحق جميع
العلماء، وإن حصل لأيجاب حفظ الجمع، لأن في التثنية معنى الجمع من وجه بصم الواحد إلى
الواحد، لأنهم لم يأتوا بوصية أعطى للتثنية حكم الجمع، كذلك في الوقت، لأن
الوجه يظهر الوصية

ولم يكن إلا ابن واحد، كان لئلا ضعف القلب، والضعف الآخر لضعفه، أما من أوصى بثلاث مائة نبي فلا، وليس ثقلان إلا ابن واحد، كان لئلا ضعف القلب، وثالث الآخر يكون لورثه نوصي

وليس اسم لأبي كاسم الولد، فإنه إذا وقف على ولده، وله ولد وولد، كان جميع أولاده، وثي كان له أولاد حسب العلة فهو، لأن الولد يصيغهم سم وولدان، ويختص اسم جس، لأن معنى الولادة بهم ليس واحد، كان لو جسدنا، فيصبح صرحه إلى الواحد يصيغونه، وإلى الجميع إجماع، بخلاف قوله يس، لأن اسم جميع يصيغونه، وعندها، حتى لو قال لرمي هذه صخرة مولودة على يس، وبهذين والحد، كان به جميع الولد، لأن الأبن اسم وولدان يصيغونه، فإن وجد ولدان، ولدان ولدان.

١١٠٩٧- ولو ولد من صخرة موقوفة على يس، له ولد، وولد، قال علان هم جميعاً في الوقت سواء، لأن السنين والفترات عند الاجتماع يسمى يس، وهكذا ذكر المصنف في وقته، وهو، عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنهما وعن أبي يوسف بن خالد السلمي، عيسى أو عيسى بن ماله بن ماله، ونهم سون وبنات، فأنزل لهم جميعاً، وهم به سواء، فكذلك الوقت.

قال علان، وروى يعقوب عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنهما أنه قال، ذلك قليل جداً، ثم قال، قال الأثرين أن لا يحسن أن يقال هذه المرأة من بني فلان، بعض مسألت على أن في هذه المسألة، والبيان عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنهما، وبعضهم ومن بني الأثرين، فقال، عارو في أنه يدخل فيه السنين والساب معمول على ما إذا كان فلان أب حنيفة، كسب عيسى، وما روي أنه لا يدخل فيه السنين، وهو معمول على ما إذا كانوا من أبي يعقوب، وقد أسدري التعليل إلى ما قلنا، حسب حال لا يحسن أن يقال هذه المرأة من بني فلان، وهذا يدل على أنهم في ذلك كانوا من أبي يعقوب، أما إن كانوا من أبي يعقوب صح ذلك، فإنه يستعمل أن يقال هذه المرأة من بني فلان، بمحوه روي عن أبي يوسف في الوصية، فإنه قال، الثالث يظهر من الروايات، إلا هي كل أب يحسن أن يقال هذه المرأة من بني فلان، مثل تعدد الرقبة.

١١٠٩٨- ولو قال على يس، وليس له ولد ولا سنان، فالقبة مستمرة ولا شيء، المستمرة لأن اسم السنين لا يتبدل، وإنما يتغير وقتها، وكذا إذا قال على سنان، وقته يس، فالقبة مستمرة، ولا شيء للسنين.

ولو كان الوقت باسم الولد، دخل فيه السنين والبنات، لأن الولد اسم مشترك من الولادة، وهذه المسألة يوجد في القريش.

ولو قال على يس، وليس له ولد له صم، وإنما له ولد الولد، دخل فيه ولد الأبن فلا

خلاف، وهذا هو المدعى به، ومن يدين ولد لبيت ذك لا يدين له، وهكذا ذكر صاحب في
المسالك الكبير، وفي شروط الخصائص أن ولد ابن يدين في هذا الوفاء، وهذا هو
مسألة رايان.

وفي كتاب أصحابه على أهل الفقيه المحدثين حسن في قوله: ولد النسي، أنه يدخل في ولد
الابن عند أبيه.

١١٠٤٤ - وفي مسائل أبي بكر بن جهمان في أصحابه باب: إذا وقع على أولاد
وأولادهم، دخل في ولد، لا في أولاد الابن، وفي المسالك: إذا سلبوا أهل الولد
وأولادهم، دخل فيه، لا في أولاد الابن، وهذا لأن ولد الابن يدين في نفسه، لا في
ولده، ونسبه وولد، فمن ولد الابن يكون ولد وولد حليف، بخلاف ما هو المشهور على
أولادهم، لأن أولاد الابن في الحقيقة من أولادهم هو، ومن حيث الحكم من يكون هو، لأنه
يتولد له، وذلك لأن أولاد الابن من أولاد أبيه.

١١٠٤٥ - وإذا وفاء على سبيل، فحين فيه ولد الابن، ومن يدين فيه وبثلاثة ذكر
هنا في أبيه وولديه على أصحابه.

١١٠٤٦ - وإذا وفاء على ولد وولد وولد، فله قولان: أحدهما، أنه قولان، لا، يدخل فيه
أولاد الصلب وأولاد الأم، لأن ولد الصلب يدين في نفسه، وأولاد الأم لا، لأنهم لا يدينون
وعلى سبيل، ولأن ولد الأم يدين في نفسه، وأولاد الصلب يدينون في أبيهم، فله قولان: أحدهما، أنه قولان، لا، يدخل فيه
أولاد الأم، ولأن ولد الأم يدين في نفسه، وأولاد الصلب يدينون في أبيهم، فله قولان: أحدهما، أنه قولان، لا، يدخل فيه

١١٠٤٧ - وإذا وفاء على ولد وولد وولد، فله قولان: أحدهما، أنه قولان، لا، يدخل فيه
أولاد الأم، ولأن ولد الأم يدين في نفسه، وأولاد الصلب يدينون في أبيهم، فله قولان: أحدهما، أنه قولان، لا، يدخل فيه
أولاد الأم، ولأن ولد الأم يدين في نفسه، وأولاد الصلب يدينون في أبيهم، فله قولان: أحدهما، أنه قولان، لا، يدخل فيه

١١٠٤٨ - وإذا وفاء على ولد وولد وولد، فله قولان: أحدهما، أنه قولان، لا، يدخل فيه
أولاد الأم، ولأن ولد الأم يدين في نفسه، وأولاد الصلب يدينون في أبيهم، فله قولان: أحدهما، أنه قولان، لا، يدخل فيه
أولاد الأم، ولأن ولد الأم يدين في نفسه، وأولاد الصلب يدينون في أبيهم، فله قولان: أحدهما، أنه قولان، لا، يدخل فيه

(١) ما بين المصنفين، سلف في الأبي، وفيه في مدونه

(٢) ما بين المصنفين، سلف في الأبي، وفيه في مدونه

[illegible]

١٦٣ - ويرد في نفس الوقت ، ان لا ياتي الحكماء من دون ان يكونوا علماء متفاهرين
بالعلم والافتخار من عبادة الناس والافتخار من بيدهم - في الحكماء رهبان متفاهرون - في افتخار
تسميتهم في قولهم : لا والله ، لا والله ، لا والله .

[illegible][illegible]

وَوُلِدْتُ يَوْمَئِذٍ، وَإِنَّ سَعْدًا، وَعِيسَى الْمَدِينِي مَاتَ مَيِّتًا صَالِحًا، فَمَا أَصَابَ رَيْبٌ مِنْ الْعَقْدَةِ كُنْتُ
جَائِعًا لِرُؤُوسِهِ، وَبَصِيرًا لِي لَدُنْهُ، أَيْمَنَ بِسَهْمِهِ الَّذِي حَبَلُهُ [نَهْ] أَلَا أَضِلُّ، وَمُسَهْمٍ وَالِدِهِ

وهو بخلاف الوجهية، فإن في الوجهية ثبوت بقراءة، وكان النوعي نه باليد
 ثم هم في قراءة، فإنه ينظر إلى ما به من ثبوت. فإذا كان من القراءة، و به يفسره من الألف
 من جملة اثبات، يعطى، لأكثر من ذلك، ويعطى من وجه واحد، ولا يجمع ذلك له

[illegible]

١٦٦٦- و كان عدد بنين لأعني عشرة أنس ، خمس منهم أبناء ، ولم يتركوا ولداً
ولاً ولد ولد ، ثم مات ابنه بعد ذلك ، وترك كل واحد منهم ولد ، ولد ولد [ولد] لم مات
بعد هذين اثنين أحدهما ، ولم يترك ولداً ، ولا ولد ولد ، فثنا عشر لأربعة يتلقون من البطلان
الأعني ولداً لآخر اثنين ، فسبب الله يوم يأتي على هؤلاء لا يمه وعسى ليس الذين تركوا
الولاداً [على سدة أسهم مع حصار الأرملة كان لهم] وما أصاب الميتين الذين تركوا الولاداً
كان ذلك لأولادهم ، ويسعد سهمهم لأوصية لقوي انفس لم يتركوا أولاداً ، هذه الثلاثة
والأربعة هي وفاء الخصاص في باب ذي اليتامى فوجها عسى بمقتضى باب

١٦٦٧- و بر فـن ارمی هذه صدقة من جوفه علی الساکین علی أن یسـمـی بولدی
نصلي، فیدری علی هذا الولف عیهم، ثم بعده علی ولادهم وسمیهم، ثم یكون القلة
قولده وولادته علی مـسـرعة، ثم علی الساکین، وکذلک إذا کان فیه صلفی هذه

للصالحين، لا يحسن عبده. ١٤. مع هذه البرية، يستحق عطف الله عليه نصيبه من نعمه
عنه من أجله، بل لا بد له من أن لا يتركها في أيديهم.

[illegible][illegible]

الفصل العاشر في الوقف على مفرد قرأته

١١١٢٠ - إذا قال أرضى هذه صدقة على مفرد قرأته، أو قال على مفرد ولفي، ثم من بعدهم على المسكين، ذهب الوقف صحيح، والمستحق منه من كان فقيراً يوم صبي، القلة عند هلال، وبه يأخذ

١١١٢١ - ولو قال على من استغفر من قرأته، فهذا على من استغفر بعد الغناء عند محمد، ويقال غيره. هذا على من كان فقيراً يوم صبي، القلة، سواء كان فقيراً من الأصل، أو كان عيائماً المنقر، كقوله على من احتاج من قرأته، فهو على من كان محتاجاً سواء كان وقت الغنى محتاجاً من الأصل، أو كان فقيراً، ثم احتاج، وكذلك على من يسكن القصر من قرأته، يسكنه بالبصر، يوم محرم القلة. سواء كان ساكناً بالبصر، من الابتداء أو لم يكن ساكناً، وإذا سكن الآن

ثم من له المسكن لا غير، أو كان له مسكن وخادم، فهو فقير في حق الزكاة والوقف، وكذلك إذا كان له مع ذلك ثياب كفاف لا فصل فيها، وكذلك إذا كان مع ذلك ما لا يلبس إلا به من غيره، لأن هذه الأشياء من حمله ما لا بد منه

وإن كان مائة درهم، أو مئويتان لا تعب، فلا حظ له من الوقف، لأنه غني. إلا قرى ثم وجب عليه الزكاة

وإن كان له أصل من مائة الب أو الخمسة وذلك الفصل يساوي ما قد خرج من أصله، فهو على لا يخلو له الزكاة، ولا وقف

وإن كان له مسكن وخادمان، والمسكن الفاضل والخادم الفاضل يساوي ما قد خرج من أصله، فهو غني في حق حرمه أحد الزكاة والوقف، وإن لم يكن غنياً في حق وجوبه الزكاة، وحاشا منسوب أصحاحاتهم الله تعالى.

١١١٢٢ - وإن كان له أرض يساوي ما قد خرج من أصله، وليس يخرج له من أصلها ما يكفيها، قال أبو يوسف هو غني لا يعطى من الزكاة والوقف، وهو قول هلال، وقال محمد بن سلمة ومحمد بن فضال الزبيري هو فقير، وقال القمية أبو حنيفة مقرر حرمه الله تعالى، إذا كان لا يخرج من القلة ما يكفيها لعماله في الأرض، فهو فقير، وإن كان نقصان القلة لعماله هذه

الأرض وهو من ماء، عيب فهو عيب

فإن خالدهم عيباً من ذلك على التام به ، وقد اختلف على آفته حاله
 عند التوبة ، فذهب إلى أن عيبه على الأصل ، ولا يمسح من له عيب ، فيكون توبته
 واجبة ، وذهب إلى أن عيبه من الماء ، فالتوبة واجبة عليه ، لأن عيبه من الماء ، والعيب
 والتوبة من الماء ، فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره ، وتوبته بغيره ، وهو مقصود على
 الأصل ، فلم يمسح من ربه التوبة ، فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره ، كذا لم يكره

١١١٢٢ راجع إلى الكسر ، لا يمسح من عيبه التوبة ، وإن كان لا يحل له
 التوبة ، لأن عيبه من الماء ، لا يمسح من عيبه التوبة ، وإن كان لا يحل له
 التوبة ، لأن عيبه من الماء ، لا يمسح من عيبه التوبة ، وإن كان لا يحل له

١١١٢٣ ربه كان به عيب ، فهو عيب ، وإن كان عيب من ، وهو مقصود

فمن عيبه ، وإن كان عيب ، فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره

١١١٢٤ ربه قال : من عيبه من عيبه على التوبة ، فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره
 من عيبه ، فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره ، فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره
 فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره ، فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره ، فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره

١١١٢٥ ربه ، كذا لم يكره ، فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره ، فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره
 فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره ، فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره ، فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره
 فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره ، فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره ، فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره

١١١٢٦ ربه ، كذا لم يكره ، فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره ، فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره
 فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره ، فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره ، فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره
 فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره ، فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره ، فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره

١١١٢٧ ربه ، كذا لم يكره ، فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره ، فالتوبة واجبة عليه ، كذا لم يكره

لأنه حسن على صيغة الجمع هنا، وأقل ما يطلق عليه اسم جمع من هذا الباب المتى - قصار
موجباً لهذه الواحد صفة الذم

١١١٢٩ - إذا قال ارضى صديقة من خوفه على دفعه رد عبد بن الخطاب رضي الله
تعالى عنه، وقد رجع، ثم أرمه على مقل ذلك، وفي أوّل عمر دفنوه، فأبى العتبي
فدرك، فهي لهم

١١١٣٠ - وإن أدرك أحدى العتبي، فأصاب في واحد منهم، من ذلك الخلة صان
مهم قصداً، ثم أدرك العتبي الأخرى، وعندهم ذلك، فلا حق لهم في الأخرى؛ لأن
صفة انقضاء قبل مجيء العتبي الأخرى

ولو قدر كذا الفلتان مبدئاً، كذا لهم، وإن كان جيب كل رجل سهم من كل ما يبيع به
سبباً؛ لأن صفة العقر قائمة عند العتبي، وهو ظير ما نوصي به رجلاً، كل واحد سبب ينشئ
ماله لعقراً، ولد عمر من العتبي رضي الله تعالى عنه، فوقع سبي الرجليين، وماتوا قتلت
كل واحد منهما عقر - ولد عمر، وإن كان ذلك كل واحد سبب بعضهم

وكذلك لو كان الوفاء رجلاً واحداً، وقد وقف ارضي من ولدين محتلين، كذا
المعروف، فيه كالمطرب فهذا إذا كان بين رجلين آخران لأب وم، وقف على فقر، لم يشاء فجاء
فقير واحد من الغرابة، ينظر إذا كان وفاءه مشترك بينهما، بعض هذا الفقير موت واحد؛
لأن هذا وقف واحد

وإن وقف كل واحد أرض على حدة، يعطى من كل واحد مائة على حدة، والمراحم
المقوت من حسن هذه المسائل الكفاية، فإن كان وقف أرضاً، يعطى كفاية بلا إسراف ولا
تضييع، لأن عملة الأرض، لا يحصل بالسنه، وإن كان الوقف حائزاً يعطى كفاية كل شهر؛ لأن
غلة الحلات تحب كل شهر

١١١٣١ - وإذا وقف على امرأة فوافته، وجاء من يدعي النكاح، ويدعي أنه قريب
الوفاة، وأنه فقير، كلف إمامه إثباته على الغرابة، وعلى أنه غير محتاج إلى هذا الوقف،
وليس له أحد يلزمه بعبه، والقياس أن لا يكلف إثباته إثباته على الممرء، لأن الأصل في
الإثبات الممرء، لأنه حسن وهو عمدة المال، والمحتاجات يكلف إمامه إثباته على ذلك؛ لأن
الاستحقاق بالفضل لا يمسى استحقاق بالظاهر والمستحب بالخيال، ولا يصح حجة
للاستحقاق، ثم شرط مع إقامة البينة على الفقر إمامه إثباته على أنه ليس له أحد يلزمه بعبه؛
لأنه لا يصير عتياً بما، ينشئ من حكم الوقف، وفيه كلمات كثيرة، بأنني بعد هذا - إن شاء

تفسيره هو لغة نبيه عليه السلام ، يؤمنون بالاعمال عليه ، و لا يكرهوا صفتهم بغير حق
يقول : يا أبا عبد الله يؤمنون بالله

١١١٣٦- في التور: وَاَوْفَقَ عَلٰى حِفْظِهِ هَرِثَ حَبْرٌ بَعَثَ بِهٖ اَمْرًا مِّنْ اَمْرِ
اَن يَحْكُمَ الْعَجَسَ مَا هُمُ الْاَشْيَاءُ اِنْ اَدْعَوْا عَلَيْهِمْ دَعْوٰى دَحِيْحَةٍ يَّادْعُوْهُمُ اَمْ حَلَا
يَقْبَلُوْنَ وَرَدَّ اَسْمَاءُ كَاَنَّهُمْ اَنْ يَحْكُمُوْهُمُ الْاَشْيَاءُ اَدْعَوْا عَلَيْهِمْ مَعْنٰى بُوْ اَمْرٍ بِذَلِكَ يَتَرَفَعُوْنَ
فِيْهِ كَاَنَّهُمْ يَبْلُغُوْنَ بَيْتَ بَيْتٍ يَّادْعُوْهُمُ الْاَشْيَاءُ اَلَّذِيْنَ يَدْعُوْنَ مَا يَحْكُمُ اِنْ حَلَا اَدْعُوْهُمُ اَلَّذِيْنَ اَمْرُ
بِذَلِكَ اَلَّذِيْنَ يَدْعُوْنَ بُوْ اَمْرٍ بِذَلِكَ مَعْنٰى اَدْعُوْهُمُ اَلَّذِيْنَ اَمْرُ بِذَلِكَ اَلَّذِيْنَ اَمْرُ بِذَلِكَ

[illegible]

وَكَيْفَ لَكَ لَوْ أَثْبِتَ رَجُلٌ مِي رَفَعَهُ لَكَ مِنْ شَيْءٍ لَمْ يَحْضُرْ ، لَا يَحْضُرُ حُجَّيْ ، بِأَبْطَحَ سَبِيحَةٍ فِي وَجْهِهِ
أَنْفَرُ ، وَكَذَلِكَ يَطْلُقُ خُذَا مِثْلَ الْإِصْبَاحِ

١١٣٥- ونحو: من سنة عند القاضي أن القاضي الذي كان فيه فني به، أجهده
على هذا المدة، يستحق العنة، وإن كانت العنة هي نقاس أو الفقه له، وبه، فصح عني
ذلك حتى يحد من مدة استحقاقها، وذلك أن القاضي يسأل المدة التي عليه، طالب المدة على أنه
حقير، وهذا لأن الزمان لا يقي عني حاله، أحد من أبا علي، هذا هو الظاهر، وإنا يصح
المنع في كل سنة عند حذر العنة، أي في غير "قطعة استعنى" في العدة، ومن اعتبر به
من لا يحد من "المنع" (أو: من يحد من غلة أخرى

١١٣٩- في فصل العاصي أنه قصير، ثم جاء تحت طلبه، وهو عبيد،
وقد إنان حب من حرم الأمه، وقطاع شركة لا، بل أسس قبل حلول العلة،
مما تضمن أن يكون مقر قوته لا يعرفنا غيره، وكان لهذا في حله حذرك، فبحال على
ترب الأرواح، وهي الأسبب في قول الشركة، وبهذا غلب حكم على ما مضى.

دانشگاه تهران

(٢) ما بين القديري، حافظ من لأحسن، أيداه، بتلويح

عنى ما عرف من كثير من الناس

والولم يكن القاصي يعنى فقره، فحد بطلب ثمنه، وهو عسى، وفى إنا سمعنا
بعد صحى، العلة، لا يفيى ما ر سببنا،

وإن جاء بطلب الثمن، ويدعى أنه فقير، وقال اشركنا، به نفسى، وأولاد استحلناه،
فإنهم ذلك، بوجه غشيش، به، أن يوم عسى عن المدخول أن هذا، به، مع فقره، به،
وعنى أحد شئ من عان

١١٢٥- وإنا شهد انشهر عسى فقره، وكان ذلك بعد حدوث العلة، لم يدخل فى
ذلك العلة، وإن يدعى فى العلة الثانية، إلا أن يقرها، به، أن كان يمر قبل حدوث العلة،
فحينئذ يثبت حقه من ثبوت العلة

١١٢٦- وإن رجل أنشأ فقره بعد انقضاء من وقت، بحد، رجلاً، وعليه دين،
وأراد حيسه عند القاصي، فقال للقاصي، إنك قد قضيت بغيري، لا تجبى فالتقاضي لا
يجبى فى خلاف، لا فقر الوقت، لأن إمام الدين، به، أن من ٩٠، به، مكى وخادم، به، شات
اليد، به، بوقت، ومن الدين مثل هذا لا يكون معداً

١١٢٧- لو نسب عداوته من القاصي، فحده طلب بوقت، فالتقاضي لا يكلف اليه
على القصر، لأن لإعدام فوق القصر، ونسب الأعلى يعنى عن سبب لا من

١١٢٨- إن شهد القصر به بمصحب لحضر من الوقت بالغير، لا تقبل إذا شهد كل حريق
لصاحبه، لأنهم يشهدون لأمر، ذلك، وإن كان اقتهود لعاد، تشهدوا فقره، إن رجل من قرانه
فقرانه وفقره، ذكر، به، أن وقعه من باب الوقت على دعواه فقره أنه أدام بقره، إلى
أنفسهم بقره بصادقهم، به، دعواه عن أنفسهم، به، ثبوت فقره، فالب سهادتهم، وذكره من
بأنه هل هذا الباب صحيح

١١٢٩- إن شهد رجلان من صحت قولتهما رجلاً به قرانه، وألف، به، وصروا قرانه
أن، ذلك، جازى، به، سبب سهادتهما، فرد القاصي سهادتهما، فمدنى سهادته بقرانه، وألف
أن يدخل بقرانه، به، بسبب إلهما من باب الوقت، ويشاركها، من دلت

١١٣٥- ذكر رجلان من صحت إحداهما رجلاً به قرانه، به، جازى من الوقت،
وسبب قرانه بقره، به، سبب سهادتهما من غير تفصيل

١١٣٦- قال رجلان من رتبة، به، فقر دخل من بقرانه أن كان عا، ثم جاء بطلب

[illegible]

١١٤٧ وإد ثاب امرأة نصرانية، ونهاج زوج غني، يعطى من الولد، لأن نكحها على زوجها، وطروح إد كان لغير يعطى من الولد، وإن كانت امرأة غنية، لأنه لا دفع للزوج على المائدة، فلما بعد عرس (الآن) لعمريه، وكبر لا رحالة به، وهو ليس، ونهض الولد لأد عسر فقراء، فوه لا يعطى ولاد، بل من الولد، لأن من أعطى من الولد، وأد أبوهم وهو، أنه العرب صبيه، فله حظ من الولد، لأنه لا دفع له على أنه كغيره، لا رحالة به، وإذا لم ير من غير وهو غني، لا يعطى من الولد، لأن ثاب غني أنجه.

١١٤٨ الأسبق من حصول هذه المقتل أو قتل من ركب سفينة غير - بالإجماع
بعد علمهم من وجوب نية على من (أحق) حكمه بالقتل وذلك كإدراكه الدين والحق في:
وكل من قتل في وجوب نية خلافا لا بعد قيامه من وجوب حية مدعونه في حق حكم
الوقت هذا هو عبارة بعض المساجد، وعبارة بعضهم لا كل من وجوب نية في مدرك إسماء
ولو أن أحد ذلك من غير قصد، ولا إسماء، وبقيت القاموس بالنية في ما به حال غيبته
وبما أن الاملاك متعده بينهم، حتى لا يقبل شهادته أحدهما لصاحبه بعد عيب بعض أسبق في حق
حكم الوقت، وذلك كما أن الدين، مولودين والأجداد، وذلك من وجوب نية في حال غير
منهم القاموس، ولا في المدعى من مال إلا متعده، ثم في والقاموس لا يقبل بالنية في
ما به حال غيبته، وما يقع لا ملك من يدعي بعض شهادة أحد، حسب نصيحة لا بعد قيامه
المعنى في حق حكم الوقت، وذلك كإحالة وسادة الحام، فعلى هذا لأصل مدور فاستقل
والله سبحانه وتعالى أعلم -

الفصل الحادى عشر

فى رجل يوفى بعهده على قرابته فيه على ورجل، يوفى على قرابته

١١١١٩ - يوفى بعهده على قرابته فسميت العلة على قرابته على محمد وروسهم،
لصغير وانكسر والعس، لعدي فيه على والسوء؛ لأن اسم انقراة سارهم على السواء.
والأسماء على من لاسم، فإن من رجل يدعى أنه من قرابة الوفاء، فإن كان الوفاء حياً
فهو على، فسمي به عليه بقرابته منه؛ لأن الوفاء والسوء فى ساء، يدعى يدعى عليه فسمي
حقاً بما فى يده، وهو يدعى به، لينتصب شخصاً له

١١١٥٠ - وإن كان يوفى من شخصه وحده الذى الوفاء فى يده، وجملة فيما حبه
ما ذكره؛ ولأن الصبي دسم مدام من يوفى به؛ لأن اسم ساء، فسمي شخصاً للمدعى
كاليك، وإن كان له وصي أو وكيل، فمدعى المدعى على أحد من جاز، ولا يسيطر
أحداً من

١١١٥١ - ولا يكون وارث الملب شخصاً للمدعى فى ذمت إلا به يكون موثق، وكذلك
أرباب الوفاء لا يكونون شخصاً للمدعى، أما أرباب الوفاء، لأنه لا ملك لهم، إنما لهم
محرر الخلق، لا يرى فى مخرج لا يكتسب شخصاً من يده من مخرج؛ وإن لا يكتسب لأنه
لا ملك به من مخرج الرهن؛ لأن يوارث ماله لا ملك به من مخرج الوفاء، وإنما يكتسب من
يده فوفى؛ فسمي بضم، وحا، ساء، ساء على أنه قرب منه الوفاء، فالفاسى لا يقبل
شهادتهما حتى يشهد به من مخرج، فسمي بضم، أو نحوه، أو نحوه، أو نحوه، أو نحوه
ذات، أو يسمي مع ذمت، أو يسمي بضم، أو نحوه، أو نحوه، أو نحوه، أو نحوه، أو نحوه
محرر الخلق فى فصل من مخرج، أو نحوه، أو نحوه، أو نحوه، أو نحوه، أو نحوه، أو نحوه
سواء من مخرج يدعى من ساء الوفاء فقام على ذمت به لا يكتسب من مخرج ما لم يحسوا
أنه ولده لشخصه، أو نحوه، أو نحوه، أو نحوه، أو نحوه، أو نحوه، أو نحوه، أو نحوه

من مخرج الوفاء، ولا يكتسب له قريباً آخر سوى هذا المخرج، والفاسى يطلبه

العلمه وإن لم يقولوا ذلك، فمدعى يثبتي وتعلوم زمانها، فإن صدق ذلك، ولم يظهر له قريب
وغير قال استحسن أن يحط العلم واتخذ منه كعبلاً، وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما
الله تعالى، وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يؤخذ منه كعب كعب مدعى البيراء.

فإذا ثبت الشهود به فإنه عيب، فالقاضي يحرر نصيبهم، وإن قال يهود لا يحرر
عدهم كم هم، يعني يفسد أن يكون لهم الحطوا، ولا يشهدوا إلا بسموامة، فيقولوا لا
نعلم له قرينة أخرى سوى كذا وكذا

١١١٥٦ - وإن أقام مدعى القرابة شاهدين شهدا في ثلاث القاضى نصي أن هذا قريب
الرافع، وأنه من فرقة مال هلال، يعني للقاضي أن يسألهم عن تفسير القرابة، فإن
أعسر وأمر له يشحن به يوهب، أعطه، وإلا فلا يعطيه شيء، فإن لم يسموا يهود، وقد
حاثوا، فو عابوا، فالقاضي يسأل عددي ويستعسر القرابة، فإن ذكر فرقة لا يستحق بها
العلمه، لا يعطيه شيئاً، وإن ذكر فرقة يسحق بها يعطيه، وليس هذا نصيب القاضى
الأول، إلا أن القاضى لأربا نصي بكونه قريب المرافع حط، ولا يخص هذا القضاة، ولكن
ليس كل قريب يستحق التوقف، حكم لم نصي القاضى له بالثبته، أو نصي به سؤوف علمه،
فإن القاضى الثاني يجه، ويعطه العلم

١١١٥٧ - وإن سمع مدعى القرابة ثقيلاً، أو كان مسلماً، مال هلال القاضى يعطيه
العلمه، ويحمل نصف، اعصم الأول على الصحة، وعلى أنه نصي بفرقة يسحق بها وواسه
على مسألة، ذكره محمد بن الربيعان أن مدعى الميراث إذا أقام ستة عبد القاضى، فإن
واحد يكاد نصي بأمر ريث فلان الميت، ولم يرد الشهود من هذا، لهذا القاضى يحكمه
وارث الميت، ويحمل نصف، القاضى الأول على الصحة، كذا هما، هذا حجة ما أوردناه
في وجهه

وذكر الخفاف في نسخة أن شهود المدعى إذا شهدوا أن قاضي به كذا نصي أن هذا
قريب المرافع، استحسن أن أجبر هذا والمعلمة "على الصحة" ولم يذكر سؤوف
الشهود، ولا سؤوف المدعى، قال العقبه أبو جعفر، وعندي أنه لا يعصى له بالعلمه، وليس هذه
التمالة في الربايات، لأن الرواية عن من يستحق بها الميراث عن كل جانب، وأما القرابة من
ثبته قد يستحق بها العلم، وقد لا يستحق، فلا تكون القرابة بغير الرواية

١١٥٧- ولو دخل يوم يوم فرائه لست، وسعدت به، بعينهم بعض: من سعد
 سائر لاتيهم جميع فبما لم يره الوصف، وسعدت به، سعدت السور: بعد: ان هذا من آراء
 الوقف، لا قبل عهدهم، لأن كل فرد من عهد لغيره، لأخر ما له من شركة، لأن ما من
 جزء أجزاء المال ينت لأحد الفريق، لا والفريق الآخر، حتى، الشركة، وان كان القدسي
 قد مضى سعيه بتأخير، لأن، ثم سعي القدسي لهد نصا، وير، لأن سعيه جميع
 الساعين، لأن، لا، هو، فيج اشركة بين الشهود، وبين الشاهدين، سعيه
 اب، ادعى الأول، سعيه، على حياء، لأن تأكيد بالصفة، فلا يظهر بحذاء يحصل
 الأول، وهذا ما دل على من يتأخر سعيه، لهدس الأول، لأن سعيه جميع
 لأن ذلك سعيه، أحد فريقين، تأخر، أما حياء بحذاء

١١٥٨- ما وقع رعيه عن فرائه، فحذاء رجل، ادعى له من يوم، وتفر
 الوصف بذلك، عصر الف، وما، حذاء، وقف عليه، لأن كان الوقف لأية معروف،
 لا يصح لغيره، لأن الوقف قد ثبت بحقوقه، فهو يبا، لأن، يركب، يصح، حتى يفرض في
 النص، فلا يثبت كل من، امر، بعد أحى، أو عموم، رله، ورنا معروف، فله لا يصح
 إيراد، كلها

وهذا إذا كان الإقرار من الوصف بعد عقد الوقف، فإن، ما لم يدعى من عقد الوقف [ر]
 فإن من عقد الوقف، ما، عرف، وقف عليه من ذلك، لأن، الوصف، سعيه، علم
 بغير هذا الإقرار، بطلان، من، بخلاف ما جاز أن الإقرار بعد عقد الوقف
 إذا إدانهم بغيره، به، معروف، لا يخبر أن لا يصح، فإن، لأن، من قبل لغيره،
 فلا يصل قوله من شخص عنهم، وفي الاستعصاء بغيره، لأن، الحق، به، حيث لشخص
 عيه، هو نظير امره، امر، من، دورته، وروحه، وقال، حتى، هذا، حتى، وأمر،
 صح، إرادته، وإن كان له، هذا، من، قال، المعنى، ذكر ما، أحد، من، شخص
 سعيه

ولما عرف، لغيره، لغيره، الوقف، بالقرينة بينه عليه مسألة الشبهة على إقرار
 الواحد، فله، من، من، موضع، لغيره، قبل السبادة على، وفي كل موضع لا
 يصح إرادته لا كثير، فله، من، يوم

١٦٥٩- دال واد محمد علي ولد وولد له لرحم آء به وبنه لايتصلق
في الثعلب اسمه لأبها صاب حيا منصر في بني م العاصم بن عبد الله بن مسعود

۱۱۶۰ رد الفاعل على خبره، وجاء رجل يدعى به من امر به، والاعدية،
فشهدوا ان المراد كان خطيب، مع امرائه في كل سنة، لا يسمي بهد لشهد به،
فذلك لو شهدوا الفاعل فلا يكاد يدعى به مع تقدمه في كل سنة شيئا، ولا يكون دفع
الشخصي حجة في امر به، بل لا بد من ادعاء على خبره، والاعدية،

وعما يحصل منها. العصب

معرفة قراءة الوقف بأي بحور الوضعية

[illegible][illegible][illegible]

١١١٦٧ رند، جلال، عبده التي ثلاثة ايام في الحبس الى ان جاءه بعض الناس.
[ثلاثة ايام] حبس في الزنوب. لا غلا، ولا حق فيهم. ثم رده الى السجن بعد ايام.

وقد اعتبر أبو يوسف ومحمد بن أبي ليلى في الإسلام؛ لأنه لا وجه إلى صرف الوفاق إلى الخمر، فقلعه؛ لأنه بدو تحت الوفاق من غدا في الجاهلية؛ لأن جميع الناس أقرانه؛ لأن القتل [كنهم] أولاد آدم وروح عليه السلام، فلو دخلوا تحت الوفاق لا يصيب كل واحد منهم شيئاً متفقاً إليه. ونحن نعلم أن قصد الوفاق إيقاع الموت عنه، أو لو اعتبرنا أقصى أب له في الإسلام، يصيب كل واحد منهم شيئاً متفقاً، عهداً اعتبرنا ذلك، وإنما سويت بين القريب والبعيد، والحرم وغير الحرم؛ لأن الامتثال في باسم القريب، وهذا الاسم يتناول الكل، وإنما سويت بين غرد الجميع، لأن الامتثال في باسم القرابة، والقرية، وأنه اسم جنس، ولسم الجنس يصرف إلى الواحد مع احتمال الجمع.

وأما أبو حنيفة، رضي الله تعالى عنه، فإنه اعتبر الجميع فيما إذا حصل الإيقاع فقط للجميع عملاً بمطابقة النطق، وإن اعتبر القرابة للحرة نكاح؛ لأن مقصود الوفاق صلة أقرانه؛ فالظاهر أنه يريد به القرابة يفترض وصلها، وإن اعتبر الأقرب للأقرب؛ لأن القرب لم يشق من القرب، فمن كان أقرب كان أولى بصرف النطق إليه.

١١١٦٣- بيان جملة ما ذكرنا إذا كان للوفاق عماد وخالان، وقد حصل الإيقاع بالنطق للجميع، فعلى قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فلهما نصيب؛ لأنه يعتبر لأقرب فالأقرب، وقربة للعم الأقرب من مربية الخال، ولهذا كان المرات لعدم دور الخال، ولسم الجميع يطلق عليهم، وعندهم الفقه للجمع والاختلاف لرباعاً، لأنها لا يعتبر الأقرب، فإذا ذكرنا أن اسم القرابة يتناول الكل.

١١١٦٤- ولو كان له هم واحد وخالان، فعلى قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه لعم نصيب الفقة، والنصيب بين الخالين نصيب؛ لأن أبا حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر الأقرب، وقربة للعم أقرب، فكان لهم بعده؛ لأنهم لو وجدوا لا يسحق أكثر من نصف الفقة إذا كان الإيقاع فقط للجميع عنه؛ لأن استحقاق الكل عنه في هذه الصورة محال لو جود الجميع، والواحد ليس بجمع، لأنه وإن يخص من الكل شيئاً، وليس من يستحق الواحد مع غيره النصيب، وإنما اعتبرنا لأبي وهو النصيب؛ لأنه إذا بقع حقه من النصيب إذا كان أكثر الزاحم، فلا نهاية على الواحد، فلا يعتبر الزاحم أكثر من الواحد، وإذا أخذ لهم نصيب الثلث، خرج هو من اثنين، وصار الوفاق في النصف الثاني كأنه لهم، فيكون بين الخالين. وعلى قول أبي يوسف ومحمد ومحمد بن أبي ليلى رضي الله تعالى عنهم في الوفاق بالأسوة لما قلنا؛ لأنهم يعتبران الأقرب، ولا يعتبران الجميع.

ثم اختلف لمسايح وفسهه الله تعالى على قول أبي يوسف ومحمد، بمقتضى قولنا، انما يصح الوصية لمرة واحدة، كان من بجمعه، ونقص اللفظ من الاستلزام لا يحد حوت عن حده الإحصاء، وحده مشايخ بني أبي يوسف صحح على كل حال، لأن هذا وصف الوصية وجه الله، وهو ملة القرابة، فيصح على كل حال

فيجوز دلتا ١١ كذا، فيصو، فالعلمه بينهم على السوية، لا يفضل البعض على البعض، وإن كان لا يخصص، صدر كونه وصية على العبد، يعني قول أبي يوسف حيا، صرف جميع العدة إلى الوحد منهم، بناء على أن العلم به، عده اسم حسي، عده محسوس لا يجوز أن يعنى دون الأسماء، على أن عده القدر اسم جماع، ولو لم يصح في هذا اللفظ الشئ، أصل هذا الاختلاف لم يوصي

١١٦٥ ولا يدخل في هذه الوصية، ولد القوام، ولا العدة، لأن اسم ولد لا يوصى لاسم لاسم، قال الله تعالى في الوصية للوالدين والأقربين، عطف القريب على الوالد، وتشتي لا عطف على نفسه، ولأن اسم القريب من عن القرب، وهو به نفس والوحد من بعضه، واللفظ من تن الواحد دون القرب

١١٦٦ ويدخل في هذا الوصية الوصية وولد الوالد لأن اسم القريب بعضه عليهم، ووزن خبر عن أبي حنيفة، يعني الله تعالى في الوصية لا يدخل، واللفظ ذكرنا، قوله لأقرباء وذوي دياره، وكذا في قوله لأقرباء وذوي دياره، ولأن اسم، واللفظ أنسبه، لأن العلم يجمع الكل

١١٦٧ - وبه وصف على د، وقراءة، أو على حرفه، فالقاسم أن تكون كلمة واحد من قرابة، حتى أنه إذا كان به عم وحالة، عاجله كلها لمع، لأن اللفظ فرد بصيغة، وفي الاستحسان الوصية عليهم، لأن يراد به الجنس، فإنه يراد به الفرد، وكذا عنهم، قال أنسبه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذه أقواله يجب أن يكون عن خلاف عن أبي حنيفة الله الوصية

١١٦٨ - وصورة مساهة الوصية، إذ أوصى ثلث مائة نهد، وبعد الواحد من من دلتان، فطلى جواب أبي حنيفة، الله تعالى عنه، إن الوصية باعده، لأن وصية لأقرباء، وعلى قول محمد الوصية حارة، ولقوة الخيال، وأسم لاسم من الله الموصي، وعلى قول أبي يوسف الثلث يجب، لأنه ليس أحد من أولي من الآخر، فمن قبل ذلك لاسم يجب أن

تتكون الجماعة من: نوراني، برهاني، علي، فريد، محمد، حميد، عبد الله، الواحد، وعمر
 والي، حبيب، رضي الله عنهم، يجب أن يكونوا جميعاً، لأنهم جميعاً الواحد،
 حتى نأخذ الواحد، ويجب أن يكونوا

١١٩٦- ولو كان، فاعني [دي] القرية، أو قرية، أو أوسمة، أو برجة القرية
والقرية. فإنه من اجل ان القرية والقرية، ولا يعرف الجدع، ولا لا قرية
القرية فالقرية عرج، فمسير لفسد الكلام شكوى العبرة به، و اسم قرية، فقول المؤلف
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، والقرية فالقرية فمختلف

وما يتصل بهذا الفصل أيضاً

١١٦٧- وقد عني ثوب الناس [منه] أو [ب]ه [و]س بعده عني انصاخي، وله
منه، قوا ب. جعل ثوب الوقف، لأنه ثوب لنفس [ب]ه. " ولز كان ثوب عني أقوم الناس
من قومه، لا بدعلا من الثوب، لا عني ففهم الناس عني الثوب من قومه، و
وأثوبه يسا من قومه، وبني العنصر الأولى عني الثوب [ب]ه، وليس أرب به
١١٦٨- وقد كان له من الثوب، فاعطاه لابنه لأن الأرب ثوب [ب]ه، وكذلك لأنه
علاصا من الأرب أو لا، فاعطاه له من ثوبه، ولا يكون، لأن الأرب، لأنه جعل ثوب
لأثوب. وتم جعل الأرب بالأرب

١١٧٧ دون كان له أبون لا حبره كتاب الخلفه اسمه بديع بن ابراهيم بن ابي عبد الله كان
 من اهل التصوف و رغب الآخر بعبادته و كانت الأثر لا يزال كانو عنده و مات احداهم
 كانت حقه كالمسك كماله كان للوفاة أم و أخوة كتاب العبد بلام دون الإخوة
 و كانت يد كان في الوفاة أم و حد أم لا حبره من الخدم لا حبره و الأب بعبادته و
 كان جد أب أب و حقه ١٢٠٠ و كان له بديع بن قول من يرى حد بلام الأب و في قوله الآخر
 لا أخوة دون احد بل كان له ثلاثة إخوة و حقه خاتمة بلام الأب و أم و كان كذلك
 الأب خاتمة لهم حقه و لا بلام حقه بلك أم الفورة و عبد أبي حبيب رضي الله تعالى

(١) جالب، ششدر، بی - فهم، بی - الهی، بی - الهی، واحد، بی - ط، و - و -

(۲) مایوسہ گھبریں سبھیوں میں اٹھیں راستہ میں کڑوہ دے دیں۔

(۳۱) جنگی دور کے دورانیہ میں، ان کی خدمات پر ان کی

[illegible]

٦٦٧- وكذلك يقال يعطى شاه هذا الفأرب "أش" - أي برحمة ثم الأفرب
[بالأفرب] بعد ذلك كذا في جوال الألفي فالألفي (وكذلك في غير قصصه فربما
الأفرب والأفرب 'بدا بالافرب فالأفرب] هكذا في بعض النسخ والافرب على أي به سيف - حقه
بشر أو الفرب - والبشر في هذا هو الفرب - الأفرب بالأفرب

ثم علموا كماله وخصه بآثاره من الطهارة لأدب، يعطى ما يشاء ويحكم.
ولا يعطى أكثر من أن يشاء، لا لمجرد من هذا الوصف لإعطاء قدر ذلك بغير القدر،
والإعطاء لا يقع بأقل من ذلك، ولا يعطى أكثر من اللازم، لأن إعطاء حصص صدر المتقين
ولا حاجة إلى زيادة.

[illegible][illegible]

(1) *سید محمد تقی میرزا*، *تذکرہ میرزا*، ص ۱۰۰ و ۱۰۱

(٢٦) - على حضوره مساعد من أجله ألبيناو من قبله

١١١٧٩ - وبغيا ، صبي فقراء قوتني على قرب سدا ، فبعضي جميع العمة الأقرب
 فالأقرب ، بعضي الأقرب كل العمة ، لأنه هكذا لوجب ، وإنه كن يعطه مائتي درهم بدلالة ذكر
 الفقهاء ، ولا تقوم بدلالة ما جاء انصريح بحالها
 وبه قال عن نصر ، قرأبو ، بعضي سبب الأقرب ، الأقرب ، بعضي الأقرب مائتي
 درهم ، ولا يعطى جميع العلة ، لأن اللهاء من قوت - صبا كناية عن جميع علة ، فقد لوجب
 بعض العلة الأقرب ، فلا يعطى جميعها
 ولو قال علي أني أعبرج الله تعالى من دلالتها بعضي الأقرب ، الأقرب من قوتني ،
 يعطى الأقرب جميع علة ، لأن حرقه اللهاء صبا ؛ اجمع إلى الأرمي دون أمه ؛ لأن الخراج
 يكون من لأ ص ، فلا يوجب بنفسها من علة - والله أعلم -

العصا الثاني عشر
 في اوقات على اهل البيت والار والجنس
 والعقب والخيول والاشياء

١١٨٠ - د. وقت رخصه عن أمي أبيه، دخل حب بوقت كثر من يحصل به من قبل
 الله أي انقصي له من مو إمامه، يسوق فيه السبعه والثمان، والذكر والأنثى، والحرم
 وغير الحريم، ومنه باب والسبعه وهذا لأن المردود من أخت المأذون به، باب السبعه لأب
 يسكني، وكل من يحميه، وجميع ما به، باب سبعه دخل تحت ما نفق رخصه لإسكان من
 قبل أبيه، وكل من يصل به من قبل أمي أبيه، أي انقصي له من مو إمامه، وهو من أمي عنه ولا
 يدخل تحت الوهاب لأن الأمي بوقت حياء لأنه صنف فيه، انصاف إليه لا يدخل تحت
 الإضافة

ويعمل تحت اسم ربة البيت لأن وئيد لواتع مصفاة من طب الترائب الحسنة .
ويؤكلك ولحمه بحال تحت هذه الأوصاف لما فيها

١٨١٦- ولا يدخل بحسب هذا الآية في تولد لحياته ، وتولد له ابنتان لا يحرم
 لامسوه حتى تب ابا الله الأكبر ، كما يسبون في أحدهم ، مع : من أهل بيته حر ، وكذلك
 لا يدخل أولاد من معهن من إماء ، ما قلنا ، إلا لحياتهن ، حجبهن من بي أعينهن ، أنوار
 ويعتبرن ، فحجبته يدخلون لحياتهن من هذا استسما

۱۱۸۳: ورجع الی صنادید ورجع علی جسمه کلمه: ایضا، ووقف علی امر صیحه:

١٤٣٧ هـ - وأجرى السيد صاحب الفضل على كل من حضره من رعاياه من أهل
الجزيرة وأهل البلد من بني أمية من بني أمية من بني أمية من بني أمية

١٩٨٤- عربستان اسلامي اعلیٰ عہدہ کے لئے جے ڈی ایف آر سے لیا گیا، لاڈل
عکس الوقت و تلبہ لان رائیڈ لاسٹ بیسیما لاکس ری موصفت سے سیبا
و کلاک وینا لایدر ہندہ

١٥٥٠ هـ - وفد علي أحمد وفتحي إلى مصر لحث علي الخوف من أن ألا يحرقوه

(۱) میگوید: «وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ» و «وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ»

قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، فكر الخيل في الزنادقة، وله ذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وذكره في قصة قتل أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفي الاسرار، ان يدعى حنيفة بن ابي حنيفة، وعنه، ويصنفه به، هذا هو المعروف، لا يدخل تحت له صف ثمانية، لأن "عليك حنيفة الأهل"، وما يجب بهم فهو للمولى والمولى لم يدخل تحت الوصف، وأما الحنيفة، فكل من كان في صفته، وهو من جهة حنيفة، سواء كان في سره، أو غير سره.

١١١٨٦ وأما الحنيفة فقد ذكره لعل أنه الحنيفة بن العبدان، روي عن محمد بن رجبهم الله تعالى، وقد قيل إن حنيفة أعم، يقال للسلطان حنيفة كبير، إلا أن صاحب الفكرة وضع له في آخره "أ"، وأوساط الفاعل ١١١٨٦ مجموع، (خبر من)، فلهذا سوى من القتل والحكم.

١١١٨٧ واذن، وقف على خبره، فعلى قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه الخار من حنيفة الشفعة (وسط لعل والحاصل أن يكون ملائمة بداره، ولا رافق "أ" ليس شرط، وإنما الشرط أن يستحق الشفعة) "لا رافق"، أو غير ملائمة، ثم في ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن شرط السكنى ما ذكره أكلال الساكن أو غير ذلك، روي محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، التي أبا السرد هو الله، دون السكون، والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى، الجار كن من جمعهم مسجد لعل.

في الزهد قول أبي حنيفة بن علي، وقولهما انحناء.

١١١٨٨ والعبد والكبير، والفاسق والكافر في دلت سورة ١٠ لهم في السخط من الجار على السوء، والعبد والإمام لا يصفون في هذا الوصف، بحال لكانين، لا الحوافر بالسكنى، وسكنى المكاتب مصابغة، بحال سكنى العبد والإمام، إلا أن المكاتب بسكنى الشفعة، والعبد والأمة لا يستحقان الشفعة.

وقال بعض مشايخ رحمهم الله تعالى "وما ذكر من الجوانب في العبد مضمون على ما إننا كنوا (مع لوالى) من "و" (أو) من غير، بأن كانوا مأمورين بدخول تحت الوصف، لأن

(١) ما بين القوسين سابق من الأصل، ونسب من قديمه.

(٢) وفي "و" لا أنوار.

(٣) ما بين القوسين سابق من الأصل، ونسب من قديمه.

مكتأهم في هذه الصورة بعباد إليهم، ألا ترى أن العبد المأذون يستحق أن ينعق كالملكاتب.

١١١٨٩ - ومن انتقل من حوزة الوقف بعد الوقف، أو استعفى، لم يكن له من الوقف شيء، وإنما ينظر من هذا إلى مكان جازا للوقف يوم تقع فسخة العلة، لا يوم حدوث العلة، قال [أهل البيت] بخلاف الفرية؛ لأن جوارهم يورث وينقطع بخلاف الفرية

١١١٩٠ - ولو وقف على جبرته، وله دار حبيب ساكن، فانتقل منها إلى دار أخرى، وسكنها، أخر إلى أن مات، فالعلة لجبرته، فله الدار التي انتقل إليها، ومات عنها

ولو وقف على جبرته، ثم خرج إلى مكة، ومات بها، قال إن كان اتحادها داراً، فالعلة لجبرته بمكة؛ لأن الجوار يسب قد انقطع، وإن خرج حياً أو ممسراً، فالعلة لجبرته بالدار؛ لأن جوارهم لم ينقطع

١١١٩١ - ولو كان له داران، وهو يسكن في إحدهما، والأخرى للعلة، فإن العلة جبرته الدار التي يسكن بها، وإن كان في كل واحدة منها روضة، فالعلة لجبرته الدارين وكذلك لو كان على الدارين بالبصرة، والأخرى بالمكورة، رده من كل واحدة منهما روضة.

١١١٩٢ - ولا يدخل في هذا الوقف عند الواقف، وإن كان جداراً، ورلد القود يدخل إذا كان جداراً، فمات على الفرية، ولا يدخل استحساناً؛ لأنه لا يسمى جداراً عرفاً، وكذلك زوجته لا تدخل، وأمر خوه، وعمة، وخاله يدخلون؛ لأنهم الجوار يقع عليهم ولو وقف على فقر، وجبرته، ومات، عبا ورلدته ذلك الميراث، وانقطعوا إلى ناحية أخرى، فالعلة لجبرته يوم مات، لا ينصت إلى بيع الورثة.

١١١٩٣ - ولو وقف على فقر، وجبرته، ومات، عبا ورلدته ذلك الميراث، وانقطعوا إلى ناحية أخرى، فالعلة لجبرته يوم مات، لا ينصت إلى بيع الورثة. وإن كان من مريض من جنس أبيه إلى محلة أخرى، أو لربة، ثم مات، فالعلة لجبرته الأولي، وليس هذه بالتأويل

١١١٩٤ - ولو أن امرأة كانت تسكن في دار، فوقع على جبرتها وفناً، ثم تزوجت، وانتقلت إلى بيت زوجها، وماتت فيه، فجيرونها جيداً زوجها، لأنها تابعة للزوج في السكنى، فانتقطع جوارها الأرب، وكذلك الزوج إذا تزوج امرأة، فانتقل إليها، انتقطع جوارها الأول، فمالوا إن كان متبعها في داره الأولى، فالعلة للأولين؛ لأن جوارهم، لم

وإذا وقف على أهل بيته دخل تحت الوقف من كان موجوداً من أهل بيته، ومن يأتي بعد هؤلاء من أهله.

١١٢٠٠ ولو أوصى ببيت ما به لأهل بيته، فلو أوصى له كان موجوداً وقت ميراث الوصي، ولو كان بعد من أهل بيت لأقل من ستة أشهر من يوم مات الوصي، والفرق أن الوصية لا تجوز لمثل يخلق، والوقف يجوز.

ولو قال: وضعت على فقراء أهل بيتي، فلو قال: عني من استمر من أهل بيتي، قال المصنف: أنظر من هذا بي من كان مقيماً يوم تقع القسمة، ولا أعبر وقت "طلوع العدة"، وكذلك تقرر في موضع كان الوقف على الفقراء، فاختص به يوم القسمة، ولا يعتبر يوم طلع العدة، قال: لأن الوقف إذا ذكر الفقراء، عسر الوقف كالرئاسة، لا يظن إلى يوم الرجوع إنما يظن إلى يوم الأمانة، فكذلك.

ورق: خلافاً بيننا إذا كان الوقف على الفقراء والمساكين، وبيننا إذا كان الوقف على فقراء تركته، قال: إذا كان الوقف على الفقراء والمساكين، يعتبر المفقرون يوم القسمة، لا يوم طلع العدة، وضاع إذا كان الوقف على "فقراء" فقراء لفريق يوم طلع العدة، حتى لو استثنى بعد ذلك، يعطى نصيبه، وقد مات يورث نصيبه، ولو كان فيها يوم طلع العدة، لم يفتقر، لا يعطى شيء.

والفرق أيضاً في الوقف على الفقراء والمساكين الحق في رداءت بعضهم في القلة يوم حدوثها، ألا يرى أن نصيبهم لا يعطى من شاء ويحرم من شاء، ألا يرى أن شهادة الفقيرين على الوقف على الفقراء مبنية على إيمانهم، ألا يرى أن الميراث لو بيع وصبه أحلهم، حسبها له، ألا يرى أنه لا تقبل شهادة الشاهدين من الفقراء على هذا الوقف! فليعلم أن الحق قد ثبت في العلة يوم حدوثها، فلا يضل هذا حتى الملوثة، أو مالا مستعاضاً بعد ذلك.

(١) وفي نسخة: في يوم خلاص وصه

(٢) ما بين الموقوفين من ماله، وأراد هذه العبارة في بيع طوافه وم

المصنف الثالث عشر

في لمحل بعد أوصيه على الفقراء والمساكين
فيحتاج أحد من ولده أو محتاج هو في نفسه

١١٦٠٩ : إذ جعل وصيه مدقة مرفوعة على فقراء والمساكين ، فاحتاج بعض جرائده ،
وإذا كان يعطى من ذلك ، فإنه ، لا يعم أن هذا مسكنان : أحدهما : إذ احتاج الوفاء بنفسه ،
وأخركم هذا أن لا يعطى من ذلك ، فإنه شيء ، ، هكذا ذكر هلال في وصيه
قال العميد أبو بكر الأعمش رحمه الله تعالى : هذا الخبر من معجب هلال صحيح ،
حيث من مدقة أن الوفاء لو شرط في إسماء الوفاء أن يأكل من فاه حب ، لا يصح
الشرط ، ولا يصح له الأكل ، فكذلك ، إذا احتاج بعد ذلك ، لا يصح له الأكل ، انتهى الإسماء
بالإسماء

فإذا عاين في ي يوصي رحمه الله تعالى يصح ، لأن على قدر ما شرط في إسماء
الوفاء أن يأكل بنفسه ، صريح الشرع ، وحل له الأكل ، فحينئذ لا يكون في الانتفاء إذا
احتاج إليه من ذلك

قال العميد أبو بكر الإسماعيل : هذا الخبر صحيح على قول كل ، لأن على قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى ، إذ شرط في مدقة الوفاء أن يأكل من فاه حب ، لا بالشرط
السنن فإنه من حق الفقير أن يملكه ، إنما رأت الرقبة عن ملكه ، فهو غير أكلا
ملك نفسه ، إنما هذا المدقة رأت عن ملكه ، وثبت فيها حق الفقير ، ولا يصح أكلا ملك نفسه ،
لو حل له الأكل حل بطريق الصدقة ، ولا وجه إليه لأنه يصح منتصدا على نفسه

١١٦٠٩ : قال القسطلي بوجه من رحمه الله تعالى : يجوز أن يقر بين الانتفاء وبين
الانتفاء ، فيقول في الإسماء : أنه لا يستحق الشرع ، لأن الشرط حرج على وجه الانتفاء ، وهذا
الشرط قد صح « فضائله إلى الفقير » ، يجوز له التناول بحكم فقره ، رحمه الله تعالى رحمه
رحمة الله تعالى على السير الكبير ، قال الإمام أبو ذؤيب : إن قلت هذا الخبر على من قاله ، ثم قلنا
لا يستحق الصدقة ، لأن كلامه ، حرج على وجه الانتفاء ، فحينئذ هو من قبل قتيلا
سأله ، فقص الإمام بنفسه كذا ، استحق الصدقة ، لأن كلامه حرج على وجه الانتفاء ،
فيستحق الصدقة عند وجود سببه

١١٢٠٣- فبما أنه النامية ، إذ احتاج بعض قرائه ، فإن كان الوفاء في حالة مرض أو عجز ، لا يعطى ؛ لأن الله في معنى الشهية ، والشهية تدور في مرض أو لا يجوز ، وكذلك إذا كان الوفاء في حالة الصحة ، ولكن مضافاً إلى ما بعد الموت ، أي حال أروى هذه الصحة موجودة بعد دوس على الشكر ، وهي حرج من التلب ؛ لأن هذه الصحة ، والوجبة للولاء بطنه ، وبعضه ، ولقد إن لم يكن وارثاً ، فقد ذكر خلال في رفته

١١٢٠٤- ذكر اختصاص في رفته [أنه] إذا أوصى الوائف أن يجمع أروى صدقة مؤجلة في تعالى الله بعد ، فإنه على الساكن - فاحتاج له ، انضمامه على هذه الصدقة ، وليس هذا بوجبه ، وحاج عن قول خلال ، في هذا وجبه ، فبالا من هذا من طريق الإيجاب

١١٢٠٥- من كتاب الوفاء في حقة الصحة ولم يكن مضافاً إلى ما بعد ذلك ، ذكر في رفته انطفاً أن انصرف إلى ولد أو تصدق أصلاً ، ثم في خربة الوائف ، ثم إلى مولى الوائف ، ثم إلى جيرانه ، ثم إلى أهل مصر ، أيهم أقرب من وائف منزلاً ، وذكر خلال في رفته أنه يعطى ثلث من مائتي درهم ، وهو قول في سنن الشافعي

١١٢٠٦- ولو رأى الفقير أن لا يعطيه - كذا في ذلك ، وهو جواب الدعاء أي بكر الأعمش رحمه الله تعالى ، لأن مقصود الوائف من شرب الثواب ، انضمامه على غيره الفقراء أكثر ثواباً ، وإليه أشد حبه الصلوة والسلام في قوله لا مرفعة عند الله من مسعود حين أروى أن تصدق على ووجهه ، لا ، أجراء ، أحرار الصدقة ، وأجر انصه ، ودين عليه أن في باب الزكاة يؤمر بجمع الزكاة في قرائه الذي يجوز دفعه إليه أولاً ، ثم إلى خيراته ، ثم إلى أهل بلده ، ولكن يعطى ثلث من مائتي درهم ، وهو يعطى ثلثي درهم يجوز ، ويكره ، كما في الزكاة

١١٢٠٧- كما يعطى أبو بكر الإسكاف رحمه الله تعالى يقول لا يعطى لأحد من مائة الواقف شيء من هذا الوفاء ؛ لأنه لو أعطى صبيوه شيئاً يسمى برمان ، عجزوا إلى إبطال الوفاء ، كان لفقير أبي العباس الصغار رحمه الله تعالى يقول إن غلب وحاصم ، وغلب الفقير ، لا يعطى ؛ لأنه إذا غلبه في ذلك ، عدم أن يقدره التبع ، وإبطال الوفاء ، يختلف ما إذا لم يحاصم ولم يبالغ ، وكان لفقير أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول إن حاصم الفقير ، ودارعه ، لا يعطى ، وإن لم يحاصم ، ثم به ، معصية - وهو أول ،

إيمانه في غير هذا، وأنه أمعها بعد لا بد منه، لو ضاعث بعض من البهجة ما يكنه، وإن علم أنه أسرف، أو حتى في فساد لا يعطى؛ لأنه لا يكون - بعينه حتى الفساد - وكذلك هذا الجواب في الزكاة، ويصير هذا المعنى ورواه في أن تغيير إذا كان بعدم أنه نفس في معصية، أو أسرف، أنه لا يبيح أن يعطى.

١١٢١٥ - وقد رُفِعَ عن قضاء قرابته، وله قرابة حرة، من غير أهل السلطان الذي الوصية فيه، لا يثبت إلى تلك الدرجة، وبكى بمسهم على مقرائهم في هذه البداية، وإن بحث أن يقيم إلى تلك البلدة، فلا ضمان عليه، وهو عمل الزكاة - والله أعلم -

وكان يصل بهذا الفصل

١١٢١٦ - إذا قال: جئت أرفق هذه صدقة من عرفة أهدى ربي ولد وولد وولد أنا ما سلطوا، وما بعدهم على الناس، على أنه إن احتج لأبى رد عليهم هذا الترخيص، وكتب على لهم، فكنت مرته حرة، فاحتج بعضهم، وبعضهم أهدى، يرد هذا الترخيص على من احتج من ربه.

وكذلك لو قال: إن احتج سواي، فاحتج بعضهم، بل قال: حتى أن ولد زيد بن متروا ردت عا، أو لك على عمرو، قد ولد زيد، وبني السعي، ثم يرد الخلة حتى يموت كل لزيد، وهكذا، كذا الخصم، وحيه له تعالى قال: ولا يسه هذا الباب الأول؛ لأن في الأول فقد إلى الرد على المحتج بهم.

١١٢١٧ - قد هلال في نفسه: إذا قال: أرفق هذه صدقة من عرفة بعد موتي على الفقراء، فمن احتج من ولدي، وولد ولدي، أعطى ما يكنه، كما قال، فإن احتج أحد من ولد صليبه، نظر إلى ما يكنه، فيكون ذلك ميراثاً من جميع الورثة، لأنه لا يستحق ما هو فيه، لأنه ميراث الوصية، والوصية لا تخور للولث، وإنما يستحق بالأم، فلا يختص هو به. وإن احتج بعض ولد الولد، أعطى له ما يكنه، ويكون ذلك بوصف، لأن الوصية به حرة. فإن احتج ولد الصبي، وولد الولد، أعطى، ثم ما يصبوب ولد الصبي يكون بين الورثة، وما يصبوب ولد الولد يكون له. وإن احتجوا جميعاً، بمسهم على عرفة قوس، ثم

الحكم ما ذكرناه من الإرث بوصف، وإن استثنى المحتج، لا يعطى له، وهذا ظاهر. وإن قصر البنية عباسي لكل عمر، وكان يكنى لأخيه، فإن ينفذ بولد الولد؛ لأن حقه قسري، لأنه لا يجوز من غير إقراره، وإن ولد الصبي لا يثبت لا بإقراره الورثة، الشاية - لأخوي، أو سي - والله أعلم -

الفصل الرابع عشر في الوصف على [أوصى] والمدبرات وأسماء الأولاد وأسماءك

١١٢١٨ - إذا وصف رجلاً أرضه على موطئه، وهو رجل من العرب - فقلعه لكل من أرضه هذا الرجل من الوصف، ويذكر من يمتعه بعد الوصف، وكان من به شيء بعد موته من جهة، كمدبريه، وأسماء الأولاد.

قوله في الوصف بوصفه، يعني من أوصى بصفه ماله أو لاه، وبه مسمو له، وأسماء الأولاد، سمات الوصف، وعين هؤلاء مكنه، فإنه لا حظ لهم من الوصف، والمفقود وهو أن وجوب الوصف يتم بذكر الوصف، وولاء المدير وأن الولد يثبت بعد موته، لأنهم يحضرون بعد الموت، وصف وجوب بوصفه لأولاديتهم الوصف، وروى وحروب الوصف يوم حدوث العلة، ويوم حدوث اسمه الأولاد، فاستحقق [ذلك]

وروى عن أبي يوسف، رحمه الله تعالى في السند أن لأسماء الأولاد والناجيز وصيه أيضاً، وكذا يدعي في هذا الوصف كل من أوصى بصفه بعد موته، وكذلك لو كان أوصى أن يشرى به رقيق بعد وفاته، فمحفوظه، دخلوا في هذا الوصف.

١١٢١٩ - فإن كان لهما الرجل موالى، آمنهم هذا الرجل، وموالى لوالديه، فقلعه لوالديه كما في قوله مع و، الو، وهذا لأن موافقه موالى به بلا واسطة، وموالى لوالديه يسبون إليه بواسطة، فكان الاسم مرفقاً حقيقة، ولم يسمي المولى محاراً.

ولو كان له مولى، فالعلة هي ما كانت له؛ لأنه اسم لم يسم بطلان محسب، ولو كان له مولى واحد، فله نصف العلة، والنصف للفقراء، ولو كان له موالى، ومواليات، فقلعه لكل، هكذا ذكر خصاص، وملال.

من الشائع من المال، يجب أن تكون المسألة على الخلاف، على قول أبي حنيفة وعلى أبيه تعالى، لا يكون للمواليات شيء، كما لو وقف على بنيه وله بنون وبسات، وسهم من قال هذا بالإجماع، فسبح أبو حنيفة ورحمه الله تعالى عن [ابن] هذا باعتدال إلى الفرق بين مسألة السبي ومسألة الواسية، والفرق أن الواسية مطلق على الواسية عند الأعراب، فإنه يقال لهم موالى، لأن محاراً يشرى عند الأعراب الواسية.

۱۱۲۲- و در ذکر محمد رحمه الله تعالى فی التمهید بکتابه «...» مؤخر اجری علی
موجبه و ولده مولی و مولی است، و در حق الامران و کدک و ادعای او باینه رساله خود و فی
نویسه

اولاد بیانی بدختر، بی حد انقضای لایمحدود است که بنابر معطه و ادعای اولاد المویات
حق بدختر می باشد و وقتاً دیگر خصایص فی وضع شبهه از کتاب بر جمع مولاد با هم می
شوقف بدخلون و برادر و لا، اما هو ای هم اجری، نیم بدختر

۱۱۲۳- وین و ادعای برائی مولاد و مولی محضه، لایمحدود است و ادعای او باینه رساله
عبد و ادعای او باینه رساله، سبب و ادعای او باینه رساله، لا یجوز المسح و سبب و ادعای
اولاد بیانی بدختر

۱۱۲۴- وین و ادعای برائی مولاد و مولی محضه، لایمحدود است و ادعای او باینه رساله
عبد و ادعای او باینه رساله، سبب و ادعای او باینه رساله، لا یجوز المسح و سبب و ادعای
اولاد بیانی بدختر

۱۱۲۵- وین و ادعای برائی مولاد و مولی محضه، لایمحدود است و ادعای او باینه رساله
عبد و ادعای او باینه رساله، سبب و ادعای او باینه رساله، لا یجوز المسح و سبب و ادعای
اولاد بیانی بدختر

۱۱۲۶- وین و ادعای برائی مولاد و مولی محضه، لایمحدود است و ادعای او باینه رساله
عبد و ادعای او باینه رساله، سبب و ادعای او باینه رساله، لا یجوز المسح و سبب و ادعای
اولاد بیانی بدختر

۱۱۲۷- وین و ادعای برائی مولاد و مولی محضه، لایمحدود است و ادعای او باینه رساله
عبد و ادعای او باینه رساله، سبب و ادعای او باینه رساله، لا یجوز المسح و سبب و ادعای
اولاد بیانی بدختر

۱۱۲۸- وین و ادعای برائی مولاد و مولی محضه، لایمحدود است و ادعای او باینه رساله
عبد و ادعای او باینه رساله، سبب و ادعای او باینه رساله، لا یجوز المسح و سبب و ادعای
اولاد بیانی بدختر

۱۱۲۹- وین و ادعای برائی مولاد و مولی محضه، لایمحدود است و ادعای او باینه رساله
عبد و ادعای او باینه رساله، سبب و ادعای او باینه رساله، لا یجوز المسح و سبب و ادعای
اولاد بیانی بدختر

۱۱۳۰- وین و ادعای برائی مولاد و مولی محضه، لایمحدود است و ادعای او باینه رساله
عبد و ادعای او باینه رساله، سبب و ادعای او باینه رساله، لا یجوز المسح و سبب و ادعای
اولاد بیانی بدختر

ولد مولاه، فدخل على عبد الوفاء

١٦٦٥ هـ قال: إنك إن تولقت فقد في عهد مولا، استبهم لعمري مرجع

ولا هم يلزم إلا بك لأولادك شره، لأنه لا راحة ولا هم إلا بك

وقال: يا بني، ما هو هذا وعظيهم؟ لا، من تحت هذا الوفاء، لأنه

ليس مولا، من بعض مولا (الولاء) غير مولى، ومولى مولى رسول الله (مولى)

مولى الحق، فمولى الحق هو الله، فمن آمن به على ما في كتاب الله، فهو مولى الله، وهو

أولاده وأولاد أولاده، وأولاد أولاده، فدخل في الوفاء، فدخل في الوفاء، ومن هو مولى

١٦٦٦ هـ قال: يا بني، ما هو هذا وعظيهم؟ لا، من تحت هذا الوفاء، لأنه

ليس مولا، من بعض مولا (الولاء) غير مولى، ومولى مولى رسول الله (مولى)

مولى الحق، فمولى الحق هو الله، فمن آمن به على ما في كتاب الله، فهو مولى الله، وهو

أولاده وأولاد أولاده، وأولاد أولاده، فدخل في الوفاء، فدخل في الوفاء، ومن هو مولى

١٦٦٧ هـ قال: يا بني، ما هو هذا وعظيهم؟ لا، من تحت هذا الوفاء، لأنه

ليس مولا، من بعض مولا (الولاء) غير مولى، ومولى مولى رسول الله (مولى)

مولى الحق، فمولى الحق هو الله، فمن آمن به على ما في كتاب الله، فهو مولى الله، وهو

أولاده وأولاد أولاده، وأولاد أولاده، فدخل في الوفاء، فدخل في الوفاء، ومن هو مولى

١٦٦٨ هـ قال: يا بني، ما هو هذا وعظيهم؟ لا، من تحت هذا الوفاء، لأنه

ليس مولا، من بعض مولا (الولاء) غير مولى، ومولى مولى رسول الله (مولى)

مولى الحق، فمولى الحق هو الله، فمن آمن به على ما في كتاب الله، فهو مولى الله، وهو

أولاده وأولاد أولاده، وأولاد أولاده، فدخل في الوفاء، فدخل في الوفاء، ومن هو مولى

١٦٦٩ هـ قال: يا بني، ما هو هذا وعظيهم؟ لا، من تحت هذا الوفاء، لأنه

ليس مولا، من بعض مولا (الولاء) غير مولى، ومولى مولى رسول الله (مولى)

مولى الحق، فمولى الحق هو الله، فمن آمن به على ما في كتاب الله، فهو مولى الله، وهو

أولاده وأولاد أولاده، وأولاد أولاده، فدخل في الوفاء، فدخل في الوفاء، ومن هو مولى

١٦٧٠ هـ قال: يا بني، ما هو هذا وعظيهم؟ لا، من تحت هذا الوفاء، لأنه

ليس مولا، من بعض مولا (الولاء) غير مولى، ومولى مولى رسول الله (مولى)

مولى الحق، فمولى الحق هو الله، فمن آمن به على ما في كتاب الله، فهو مولى الله، وهو

أولاده وأولاد أولاده، وأولاد أولاده، فدخل في الوفاء، فدخل في الوفاء، ومن هو مولى

١٦٧١ هـ قال: يا بني، ما هو هذا وعظيهم؟ لا، من تحت هذا الوفاء، لأنه

ليس مولا، من بعض مولا (الولاء) غير مولى، ومولى مولى رسول الله (مولى)

مولى الحق، فمولى الحق هو الله، فمن آمن به على ما في كتاب الله، فهو مولى الله، وهو

١٦٧٢ هـ قال: يا بني، ما هو هذا وعظيهم؟ لا، من تحت هذا الوفاء، لأنه

ليس مولا، من بعض مولا (الولاء) غير مولى، ومولى مولى رسول الله (مولى)

مولى الحق، فمولى الحق هو الله، فمن آمن به على ما في كتاب الله، فهو مولى الله، وهو

أولاده وأولاد أولاده، وأولاد أولاده، فدخل في الوفاء، فدخل في الوفاء، ومن هو مولى

و انہیں اولاد کم جائیں، حسب اہل بیت انہیں اولاد و بی موالیہ ہی کئی اعتقادات
پر عمل لاتی تھیں جن میں سے ایک، وہم پر عمل نہ لانی نہ جائیں

۱۶۶۸: جو وقت رخصت تھی سالم علیہ السلام نے بدو میں سنا کہ: کیا باغ پرورد
خدا کا قلم لکھ لکھ کر بدو میں سے کتب درجہ ایک ملک ایک نصف حصہ یعنی ایک نصف حصہ سالم،
و لای نصف حصہ دین سے، جو ربع ایک نصف حصہ خدا سے جس کو لا نکو، سالم، و لا خولاء سے
حق اللہ حق سے،

اس میں سے ما زاد وقف تھی بلکہ قلم پیچورہ، و بسا د وقف تھی انہیں اولاد
و بدو میں، پیچورہ، و بدو میں محبت کے و آب و مسعود حصہ اللہ تبارک و تعالیٰ سے تھی، جس کو لا
فہیں ضرر یا من الخیر و اللہ اعلم

الفصل الخامس عشر في وقف المريض

١١٢٢٩ إذا وقف الرجل أرحمه في مرقبه على الفم ، بالحكم ، فالوقف جائز من الثلث ، لأنه بيع ، وانسحب من مريض جرثومة طوعه المصافة الي ما بعد الموت ، فيحبر من الثلث ، كما لو أوصى بأن يوقف أرحمه بعد وقته ، فإنه يحبر من الثلث ، كذا
في كتاب الأرض الموقوفة لا يخرج من الثلث ، فإن لم يكن له مال آخر سوى هذه الأرض ، يجوز الوقف في ثلث الأرض ، ويحل في الثلثين ، لأن بيعه مؤثر
وهو في ربح العلق إذا لم يخرج الفم من الثلث ، لا بد من من العبد إلى الرق ، وتكن يسمى في الثاني ، لأن العن لا يمكن صحة ورعته ، بخلاف بوقف ، لأنه يمكن فسخه بعد موته ، فيجاز أن يعل في الباقي

١١٢٣٠ إذا جعل أرحم مملوكة [سوقه] لله تعالى أبداً على ولده ، وولد ولده ، وأولاده أبداً ما تيسر ، من بعده ، على المسلمين ، فإن كانت هذه الأرض تخرج من الثلث ، صار موقوفة بفم ، ثم تقسم عتقها على جميع ورثه على سهام الميراث ، حتى أنه إذا كانت له زوجة وأولاد ، يعطى بها لنفسه ، ولو كان له أولاد ، يعطى لهن السدس ، ويقسم الباقي بين الأولاد ، بل قد مثل حقه الأتقي ، لأنه منى العدة من عتقها ، وجعلها لولده ، والإنشاء صحيح ، إذ عمل لولده غير صحيح ، لأنه لا وصية بمواريث إلا بإجازة من المورثه ، فكان مستحق العدة في حقهم بحكم الإرث ، لتكون المصلحة على سهام الميراث

وهذا إذا كان له أولاد لصلبه ، ولم يكن معهم أولاد لأولاد ، فإن كان معهم أولاد الأولاد ، والباقي ماله ، فيه سهم العدة على عذر زوس لأولاد أنصبه وعلى عذر زوس أولاد الأولاد ، فما أصاب أولاده بصل من ذلك ، قسم بين ورثه على مراتب الله تعالى على نحو ما ، وما أصاب أولاد الأولاد يقسم بينهم بالنسبة ، لأنه مع جعل العدة لولد المورث ، لأن الوصية لهم صحيحة ، فيستوفون تصديقهم بحكم الوقف ، وفي الوصية لا يضمن البعض على البعض ، فإذا مرض أولاد المالك ، قسم العدة على أولاد أولاده وبنته ،

١١٢٣٥- من وقف على بعض ورثته، خود البعض، لونه، جوده، حار، فاقنا، وإدلم
وجيروا، صارت الأرض وحفاً تفتنراه من التث، وتكون الغنة على كور هلال ومن ياتمه
للورثة على قدر ميراثهم، لأن مات الورثة المعروف عليه، فالعنه بغير ١٠، لأن استثناء القلة
من الفقهاء قد نطقت بموت الموقوف عليه، فماتت القلة إلى عمره تبعاً لأمر من

١١٢٣٦- وإن مات بعض ورثة الوتف، إلا أن الورث، موقوف عليه حتى، قد أدله
لجميع الورثة، ومن مات نصيب، وبغير ميراثاً للورثة، لأن الموقوف عليه ما دام حياً،
فاستثنى القلة من العمره صحيح، ونقيب القلة على ذلك المات، فهو "ميراثاً لجميع
ورثته

١١٢٣٧- ولو مال أرضي هذه صدقة موقوفة على زلدي، وزلدي وزلدي، وسلي،
وأخوه ليعقراه، ومن ذلك، ولا من يخرج من ذلك المال، فإن جاور، سمعت لعلته بغير
الولدوين ولد الولد على عدة، وروسم (وإذا لم يجيروا، سمعت لعله على ولد الصلب،
وعلى ولد الولد على عدة وروسم)، فمات أصاب ولد الولد بغير سهم بالصورة، وما
أصاب ولد الصلب، فهو ميراث من جميع الورثة كما مر

وإن مات بعض ولد الصلب، وبعض ولد الولد، وحيف بعض ولد الولد، ينظر إلى
عدهم يوم تحدث القلة، يوم مات ولد الصلب، يقسم على جميع ورثة الوتف يوم مات
الولد، على قدر ميراثهم، ثم حصه لغيرته سهم تكون للورثة، لأن الاستعاضة في هذه الصورة
في حق أولاد الصلب بحكم إمبراء، ويظهر أي كمال من كان موجوداً يوم موت الموقوف، فإن
أقرض ولد الصلب كنههم، فالعنه لولد الولد والسلب، ولا شيء سائر الورثة، لأن استحقاق
ولد الولد والسلب بحكم الوتف، ولا حصه لسائر الورثة من هذا الوتف

١١٢٣٨- ولو مال أرضي هذه صدقة موقوفة على من احتج من وكلمه سله مما
تمسكوا، أو لروحي بأن يوقف برهه على من احتج من ولده وسله ما ساسم الأ، وأخوه
لفقره، فهو حائز من التث، فإن كانوا جميعاً أسباء، فالعنه بغير ١٠، وإن كان ولد الولد
فقيراً، فالقلة له، واحداً كان أرثيين أو أكثر، فإن كان ولد الصلب فقيراً، كانت القلة بغير

(١) وفي ف و م بغير

(٢) ما ج. للصوفين ساعد من لأصل والبنات من ظوم وف

(٣) ما ج. للصوفين ساعد من لأصل، أئبته من ظوم وف

جميع ثروته هدر فرائض الله تعالى ، وإن كان بعض ولد النصب مفسر وبعض ولد لقوله فقيرا ، فبعضهم على عدد رؤسهم ، ثم حصه ولد النصب كولد ميراثه من ثروة الوارث جملة ، وحصه ولد الولد تكون به

١١٢٣٩ - (ووقف ارمه في مرضي موته ، فوصى بوصيه ، فمست ظنته ساهي بين الوقف وبين سائر الوصايا ، فيصير لأهل الوصايا ما بهم ، ولأهل الوقف بقية هذه الأرض ، فما أصاب أهل بوصيه بعده ، وما أصاب فيه ارمه بوصيه ، أخرج من الأرض بملك القطار - فصار ذلك وقف على من وقف عليه ، ولا يكون الوقف افتداء أولى

١١٢٤٠ - (ووقف مكر الوصيه تحت موصاهي حرمه ، بأحسن صلاة له في مرضه ، ووصى بوصايا ارمه له بعد موت حتى سقاجوته ، فيه مد يمشي من حق من عيظه ، ويعتق من كان مدرأ ، مخرج منها من ثمن ماله ، ويصرف ما بقي من الثمن إلى أصحاب الوصايا .

١١٢٤١ - (ووقف رضي هذه صدقة مرفوعة على ارمي بعد وفاته ، يكون الوقف يعني الأرض لمراته زوجة ، مرفوعة معنى فريضة ، وفي يكون - نفسه هذه الأرض لقربته ، والشرع أن يصفه بوجه روح ماله ارميه [والوقف لا يمكن بول ماله ارمه] ، فإذا قل - موصوه ، انفسه يكون ماله على ملكه ، وتصرف حسب ابي العزاة ، بخلاف ما إذا قل صدقة

ووقف أرضي شده بعض عينا بعد وفاتي لولد عبد الله وسه ، يكون وصية له .
١١٢٤٢ - (ووقف ارمه بعد وفاتي مرفوعة على المساكين ، ارجيس على المساكين ، فهذا الوقف جائز ، إذا جعل أرض صدقة مرفوعة على قوم ، ومن بعدهم جعل انقله للمرتبة ، هل هذه تكون للمرفوع الذي جعل بهم ، فلا يفرصوا ، كان الصه بمره على يد موليهم ، وإذا مشوا ، كانت الصه لسفراء ، هكذا ذكر هائل في وقفه

وكان الصبه بمره وعشر وجمعة لله تعالى بحسب أن يكون الله بعد ذلك تقوم المصروف ، لأنه قال ومن بعدهم موصوه ، وصيه ان المرفوعة لمزم ، ووجهه صبه ، موقع الثالث في الاستحقاق بمره ، فلا يثبت الاستحقاق ، والمحب ، والارث ذكر الورث بالالف واللام ، وبه تعريف الميراث ، وميراث الوارث ، وه ، ولد ميراث من هذه لسان

١١٢٤٣ - (إذا قال ارمه هذه بعد وفاتي صدقة ، ينفذ في نفسها ، ويساع ويصدق

شعبها: لأنه من عسى تصدده، والصدقة للفقراء. فلا يكون فيه جهالة

١١٢٤٤- إن قال في مرجه ^١ منى عنه صدقة موقوفة على عقراء، أو أوصى بذلك

معدومة. والأرض لا يخرج من الثلث، حتى حار في ثلث الأرض، ويطلق في الثلثين على ما مر، ثم ظهر بسبب ما، يخرج لأرض من الثلث. بأن كان فيه الأرض ثلث درهم، وظهر للثلث ثلثا درهم، ما، كل الأرض وقضاء ويظهر أنه ثلث درهم، فصار ثلثا الأرض وقضاء، ويطلق الثلث، لأنه ظهر أن ثلث ماله ثلثا الأرض

١١٢٤٥- وإن كان الفاضل حين إيقاف الوقف في الثلثين تصرف الورثة في الثلثين

بالبيع، أو التولية، لم يظهر بسبب ما، ذكره لعل في رقبته أن بيع الورثة جائز ولا يقص، وهكذا ذكر المحقق في الوقف، وعمل عقلاء. من قبل أن القاضى أعطى لهم مطلق الثلثين ومكفأة إياهم، فكان مخرجهم ما، عسى الملك والإطلاق لمرجه ^٢، وتلك الورثة يعرفون حصة الثلثين، فيستوي بها أرض أخرى بوقف، لأنهم اشتبهوا بوقف مصرهم، بمصرون

وكان الصواب بوقف الأرض راحة لغيره تعالى يقول يسى ما ينقص بيع الورثة، لأنه إنما يعطى بعضهم في الثلثين على تقدير أنه ملكهم، فلا يوقف فيه ثم يبيع، وقد ظهر أن الوقف قد صح فيه، واستشهد المصنف في وقفه لإيضاح قوله بمسألة الوجبة

١١٢٤٦- نفس الأثرى أن رجلاً أوصى بأرض به لرجل، وليس به ماله يظهر غير

هذه الأرض، ونهى الورثة أن يجيروا ذلك، فوجعوا إلى المصنف، ورد إليه من الثلثين على الورثة، ثم إن الورثة باعوا ذلك، ثم ظهر للمصنف ما، يخرج كل الأرض من الثلث، فإنه لا ير. بينهم، ويصرون بمصرهم به لجهة نفس الأرض، كذا مر.

هذا إذا ظهر للمصنف ما، وهو جعل للمصنف ما، بأن مثل الوقف عقداً، ثم إن الورثة باعوا الأرض، فبطلت على ما، لا يبيع السع حالاتها، بد (ببيع أن ملك لم يكن لورثة في الثلثين دون المصنف، فما لم يبيع يعود وقضاء وهذا بيع بشرى بمصره (أرض)، وبوقف، اعتباراً بمصر بالكل

١١٢٤٧- ولو كان عسى بوقف دين، فباع الفاضل الأرض بالنسي، ثم ظهر للمصنف

مال كثير، فإن بيع الفاضل لا يرد، ولكن يلزم من المال ببيع ظهر بمصارف النفس على بيع الفاضل الأرض به، ويستوي بذلك أرضاً أخرى، هذا هو الثمر، ولم يعتبر القيمة، حتى لو كانت قيمة الأرض ألف درهم، أو أقل أو أكثر، والفاضل يبيع الأرض بثلث (درهم)

وخصماته، يوجد من ذلك الذي ظهر قديم ألف وحسنه، وفي حق من ثمة غير انفسه، ولم يصر النسي

والفريق أن اعاض لا يسمعه [لجهد] فلا يمكن إيجاب اليمين، لأنه نقل حتى إيجاب الوصف عن الموصي إلى الموصي بولاه شرعية، فصاح القس، بخلاف حرفة؛ لأن إيجاب اليمين عليهم يمكن ورؤى مولى عن بن يوسف رحمه الله تعالى، لا يعتبر انقيصة في الموصي جميعاً؛ لأنه أظهر أنه استند على الإيجاب لوصفهم، إلا أنه بعد إيجاب صمد القصة على اتفاقه، يجب على الموصي صهر

١١٤٤ - د قال أرضي منه هذه موقوفه على ولدي، وولده وولدي وسلمي، قمر ذلك من وفاتي بعني، بما كان عليه بالإرب فهو وقف على ولد وولدي، فهو جائز، وبهم القصة على (عدد) وروس، ولد ولد، وعلى عدد وروس ولد الصبي لأبيه، ومن حيث عدد موت الموصي، لم يجب الوتر من ولد الموصي، يكون وقف على ولد الموصي لأنه وقف عليهم، والقصة بهم صحيحة، سمع من يصف لأحياء بيمينه وبين الأمراء، فما أصاب الأموات يكون لهم بالآلات سهم من زاد الوصية من يجعل ذلك وقف على ولد الموصي، فقال من يصف بيمينه من حصه ولدى لأحياء، فهو وقف على ولد ولدي، فهذا لا يجوز، لأن لو جرت ذلك، فما عليه يصير وقف، ويخرج من أن يكون ميراثاً، وقد بقي في يد لأحياء من الميراث، فلا يختص به، ولا يختص به، فإذا منهم شيء من ذلك، ثم يصير لذلك [وقف] يرجع إلى الموصي حتى لا يفي من أيديهم شيء، دونه لا يجوز

١١٤٤ - إذا قال في موصية رضي هذه موقوفه موقوفه على أبي فلانة، فإن مات، فهي موقوفة على ولد ولد، وبني، فلم يجز ثلثة ذلك، فهو ميراث بين جميع ورثته، ما دام لأبي الموصي عيب، فإن مات صار كله للولد، لأن وقف عليهم، ولو وصف عليهم صحيح، إلا أنه لا وقف عليهم بعد موت أبي، فلا ينفذون شيئاً حال حياة أبي

١١٤٥ - إذا وقف أرضه (على موصية) على ثلثة، وولد وولد، ولا مثله سوى الأرض، فثلث الأرض رتب على ولد الموصي، أعزب، لولده، ثم يجبروا، لأن ولد الموصي لم يوص له، والوصية من له ثمن الوصية صحيحه بغير استب، حازب ثلثة لولم يجبروا، وقد ألتفت إلى أن سمع ثلثة ثلثة ذلك، فحدثت ثلثة الورثة، وإن جبروا، فثلث بين ولد الصبي وبين بولده

١١٤٥ - إذا وقف أرضه على موصية وقفاً صحيحاً، ولم يخرج هذه الأرض من

لكنه، فتنب المال، عبي موته، ثم مات، ولا مثل له غير هذه الأرض، فله يكون ثمنها وصفاً
 وثمنها ميراثاً، وكذلك إن مات مرائف والمال قلم، تنفع ما قال ان يصل إلى اليد، فله
 يجوز ذلك من انفسه، والمان يكون له ثورته

١١٩٥٢- قال الخصاص في رصفه: إذا أوصى ثم يكون أرضه صدقة موقوفه بعد وفاته،
 فحدث في الأرض ثمره ثم، وفاته، ثم توفي، فإن الثمر يكون ميراثاً، والأرض تكون وقفاً
 من حدث الثمرة بعد وفاته، فإن كانت الأرض وقفاً بغير جاز من الثلث، فذلك كله وقف
 عليه ولو ذهب الأرض في مرضه رفقاً صحيحاً، وحدث لغيره قبل وفاته، فإن الثمرة
 تكون (وقفاً) مع الأرض، ولو كان ثمره يوم وفاته، وهو مريض، فالثمرة ميراث لورثته

وإذا حدث المرض جعلت الأرض من صدقة موقوفه لله تعالى أدنى ريد، وولده،
 وولد ولده أبداً ما سبوا، من بعدهم على الساكنين. هذا صحيح إن يدى وولد وغداً كتاب
 خفة هذه (الأرض) بهم دون غيرها، وكانوا الحق بها كأنهم محتاجين إليه فاحتاج إليه وولد
 أصله بعد وفاته، رد جميع العنا إليهم، ودخل فيها سائر الورثة، فليس له عليه شيئاً

١١٩٥٣- إذا مات من ورثة الوتف، مثل زوجته، أو من لم احتاج ولد له،
 وولده إليه، فمستحب للمحتاجين من ولده، وإن كان ما من الورثة، ولا ينظر
 إلى من مات منهم، فإن كان له مال، فإن احتاج أحد من يدى لخصي، أن يرى على من
 احتاج منهم من عنة هذا الصدقة بغير ما يسعه قيمته بالمعروف، وإن كان الباقي من حلة هذه
 الصدقة مقسوماً بين أهل الوتف، فهو جدير في احتياج جميع أناس من ولده، نظر إلى ما
 بينهم لثقلتهم به إلى إرفاق العنة المستغلة، فإن سمع (ذلك) مثلاً مائة دينار، فسمعه هذه الثلاثة
 منهم وبين حثرتة الوتف، فإذ سمعنا ذلك، أضافنا له، حين منهم أقل مما يسعهم لصدقة
 ستة، ويرد عليهم من علة هذا الوتف ما يسعهم من ذلك مقدار ما به دينار

مع أنه لا بد من ما مقدار ثمنهم، فإذ الخصاص ينظر ما يحتاج إليه الرجاء منهم فلهذا
 طعام ولده وحامه ورجلته، وادامهم، وكسوتهم لسنة، فجعل ذلك مذكراً لهم

الفصل السادس عشر

فى لرجل يشف أرضه على وجوه سبعة

كيف تقسم الميراث؟

١١٦٥٤- إذا ولى رجل أرضه صدقة موقوفة على عبد الله، ورين، فبنه لهما، ولم يأتا، كانت الميراث كلها للعبد، لأن عوبه صدقة موقوفة جعل الأربس بغيره، وبغيره عبد الله ورين، يستحق العبد كلها بما عشتاء، فإذا عشا نظراً للأسماء، عادت بقية الأربس، وإذا مات أحدهم، كان النصف للعبد، والآخر الثلث بالكل، لأن ميراث خمسة قسم أربعة بينهم على عدد رؤوسهم، فإن مات أحدهم، صار ثلث حصته للعبد، وانما لى بقى منهم

١١٦٥٥- وإذا مال عبي ولد عبد الله، ولم يسم، حب بقى من ولده عبد الله أحد، لم يكن للعبد، لأن اسم الولد عام يؤول إلى أحد والمجموعة، فبقى أحد في الاسم يؤوله، فتكون الفأله، بحالاب موقوف على ولد عبد الله، لأن، حبب أحدهما، كان نصيب الفأله للعبد، لأن الكلام بينهم إذا حصه تقسيم، كان حكمهم به، فبماز كره وقفه على

علاء وعلاء

١١٦٥٦- وإذا قال عبي رين وعمر، ولزينة ثلثه، كان ثلثه الثلث، ولعمر والثلثان، لأن فى الابتداء حببهم، وله احتمال الفأله والمجموعة، وبآخر الكلام بين به ثلثه الثلث، وكذلك إذا سعى به، وبين نصيب الاثنين، وسبب من السادة، كان الباقي للثالث، وكذلك إذا سعى خصامه، ذكره بعضهم آراء معلومة، فإنه يعطى ما سعى من سعى، وانما لى لم يسم

ولو سعى رين وعمر، وحصل النصف لزيد، والثالثان لعمر، فإنه يقسم على سبعة على طريق القبول، يعطى رين ثلثه، ولعمر ثلثه على سبعة العرائس

١١٦٥٧- وإذا قال رين، نصيب، وعمر، نصيب، وسبب، ويعطى لكل واحد ما سعى، ويضاف بينهما نصيب، لأنه فى الأمارة أصناف أربع على السوء، فهتقى السوء بينهما إلا بشر ما وجد التخصيص فى ما لم يوجد التخصيص، فبميراث لزيد السادة، فيكون بينهما، وكذلك، سعى جماعة وسعى لكل واحد منهم شيئاً، فإنه راد العدة على ما سعى.

يكون ما يوجب زيد مائة، فيعطى زيد مائة، وعبد الله العصف، والنفوس يكونان للفقراء.

١١٢٦٢ - ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على عمراء فرباني، يعطى كل واحد

منهم في طعام وكسوته ما يكفيه بالمعروف، قال: ويتحاصرون^(١) في ذلك، يصرف كل واحد منهم بما يكفيه، وهذا لأن الكفاية هي نفسها محتاجة من المس من يكفيه القليل، ومنهم من يكفيه الكثير، ومنهم من له عيال، فإن وفي الغلة يكفياهم، يعطى كل واحد منهم كفايته، وإن نعمت بغير لزوم بذلك، وإن لم تمت الغلة على كفايتهم، كان العطل مقسوماً بينهم على قدر رؤوسهم.

١١٢٦٣ - ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة، فما أخرج الله تعالى من غلاتها، أعطى

[من ذلك] كل فقير من قرانه من كل سنة ما يكفيه من طعام وكسوته بالمعروف، غطيت الغلة عن ذلك، ما نقص يكون في العمراء، بخلاف الفصل الأول، لأن في الفصل الأول وقف على عمراء قريبه، وفي الفصل الثاني أطلق الوقف، لو أخرج من موه صدقة موقوفة، كانت الغلة للفقراء، وعدد رعاها من الفقراء في قول هذا الفصل.

١١٢٦٤ - ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة، مما يخرج من غلاتها فزيد وعبد الله

ألف درهم، لعبد الله من ذلك مائة، فخرج من غلاتها ألف درهم، كان لعبد الله مائة، والباقي لزيد، لأنه جعل الألف لهما، ثم بين نصيب أحدهما، فيكون ذلك مائة، بانه أن يلباني للأخر، فإن خرج مائة، قسمت الخمسمائة بينهم على عشرة أسهم؛ لأنه أوجب الألف لهم على عشرة، ثم لزيد مائة ولو قال: ما أخرج الله تعالى من غلاتها، يخرج منها كل سنة ألف درهم، يعطى لب عبد الله مائة، وفريد ما مضى، فنقصت العدة عن الألف، يبدأ بعبء الله، فيعطى صبا مائة، فإن بقي شيء كان لزيد، وإن لم يبق شيء، فلا شيء لزيد؛ لأنه في هذه الصورة جعل لزيد الباقي، بخلاف الفصل الأول.

١١٢٦٥ - ولو قال: أرضي صدقة موقوفة، فما أخرج الله تعالى من غلاتها، فهو لعبد

الله، والفقراء، والمساكين، يعني قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول حلال النصف لعبد الله، والنصف للفقراء والمساكين؛ لأن الفقراء والمساكين عندنا جنس واحد، واسم الجنس يقع على الواحد، فكانه وقف على عبد الله وزيد، وأما على قول أبي حنيفة رضي الله عنه تعالى عنه فيكون ثلث العدة بعد الله، وثلث للفقراء، وثلث للمساكين، لأن هذه الفقراء والمساكين جنسان مختلفان، واسم الجنس يقع على الواحد، فكانه وقف على ثلاثة نفر، وأما

عَفْوٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِي لَا يَكُونَ عَلَيَّ حِسَابٌ مِنْهُ. سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ
لَعَنَ اللَّهُ وَمَهْلِكُ بَشَائِكُمْ لَا يَحْفَظُ عَقْدَهُ وَمُتْلِكُكُمْ لَا يَحْفَظُ عَقْدَهُ إِلَّا بِكُمْ
جَمْعٌ. وَتَقُولُ مَا تَسْمَعُ مِنْهُ أَسْمَاءُ أَحْمَدُ فِي أَوَّلِ صَلَاةٍ أَلْتَقِي. وَتَرُدُّ عَلَى مَنْ يَدْعُو إِلَيْكَ

اصل النالہ مذکور لی احکام صحیح

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ
 وَبِذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ

۱۹۷۷-۱۹۷۸: وزیر خزانہ اور وزیر تعلیم و کونزرویشن۔ کل بھرتیوں میں ایک سے
تکثیرہ، دکن واحد میں غیر اعلیٰ، اعلیٰ واحد میں اعلیٰ سہ ماہی و سالانہ سہ ماہی۔ وعدہ معتمد
محکمہ تعلیم و کونزرویشن اور "مختصر" و "طویل" میں اعلیٰ سہ ماہی اور اعلیٰ واحد میں کل
۱۹۷۹ میں خزانہ و تعلیم و کونزرویشن میں ۱۹۷۹ میں اعلیٰ واحد میں کل

١١٨- ١١٩. دلالة صفة موصوف في وجه الصدقات (١١٨). حدود الخصه فاب
الخصه في معنى يره في كتاب في معاني في آية الفرقه لا في التبع لا يظن ان الخصه
والخصه هو هم لا يره في معنى محله ولا محله في الوصفه والخصه هو هم
فهمه مقسم الا على المعناه وبعده في حيل منه واسر يسيل في قوله

الفصل السابع عشر

في الرجل يوصي أوصيه على قوم، فلا يقبلوا،

أو يقبل بعضهم دون البعض أو يكون بعضهم حياً، وبعضهم ميتاً

١١٢٦٩ - إذا قال: أوصي هذه صدقة مرفوعة على عبد الله، فعلى عبد الله لا قبل، قالوا: جاز، والله ينعزل، قد ذكرنا مرة أن يشوه أوصي هذه صدقة مرفوعة جعل الأوصي للمعزاة، ويؤوبه على عبد الله جعل ثلثه له حال حياته بطريق الاستثناء عن حق المعزاة، فإذا لم يعمل عبد الله بثلثه وطاع الاستثناء استحب العلة بغيرها، فصل الوصية

١١٢٧ - ولو قال: صدقة مرفوعة على ولد عبد الله ربه، في رجل من ولد عبد الله

أد قبل، فآله له من من من، ويعمل من مرفوع بقرينة البيت، هكذا ذكر هذان المختصان

وذكر المختصان بعد هذه المسألة مسألة ما فيها من حيث الظاهر فقال: ولو قال: على

ولد عمر وما شاء، ومن بعدهما على المساكين، فقال ريب: فبما، وقد عرفت لا قبل،

قال: لربك حسب العبد، والصعب الآخر للمسكين، وعلى فبما المسألة الأولى يعني أن

يكون الولد كزيد، ووجه التعليل أن في المسألة الأولى سمى ولد عبد الله، واسم الولد يطلق

على من قبل، فجاز أن يكون ذلك، فله له، وعلى المسألة الثانية سمى رجلاً، واسم الرجل

لا يطلق على الذي من

قال خلال في هذه المسألة الثانية التي ذكرها فرق بين الوصية وبين الوصية، فإن

من أوصى بثلثه بولد عبد الله، سمى الوصية، وولد عبد الله أربعة، علم يقبل واحد منهم

عادت حصته إلى ورنه الوصية، لأن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى ولا فرق بين المساكين

من حيث إحقاقه، ولما اختلفت لجواب لاختلاف الموضوع وضع سنن في الوصية فيما إذا

رد واحد منهم بعد موت الوصية، وموت الوصية وحسب الحق بهم، فاعرف من وجوب

الحق في باب الوصية يوم موت الوصية، فيجعل رد الوارد، بطلان حقه، بموت حصته إلى

الورثة، ومسألة الوارث محمولة على ما إذا رد واحد منهم قبل حدوث العلة، أدخل حدوث

العلقة حتى لو صرف عنه غير نائب، وإنما يتب بعد حدوث العلة، فلا يعمل رد من رد إلى

يجعل كالميت، فتكون العلة لباقي، فهذا القول يقول: لو رد بعد حدوث العلة، تكون حصته

لغيره، كما في الوصية، ولو رد بعد موت الوصية، تكون حصته لورثته، وهذا القول

يقول لويديس: "وصي لهم الوصية على موت القومين، لا يحصل، ولا تكون حصه لورديه،
٩٤ ما في الوصية: "رد في حدود العدة"، فإذا على خود هذا العائل لأفرو بين شوصة ومع،
لوصية

وصي شصج من لويديس في الوصية والوصف، فقال في الوصية: "وإن ردك حقوق
الوصية، كتاب العدة يدي، ليس يكملها، بخلاف الوصية، ولا هي مكررة من رجة لكونها
١١٢٧١ ورواها من ماله موهوبة مني وندعه الله ربه، فلم يسمعوا حكمة، كانت
الوصية ثمرة، ولم تحدث ربة بعد ذلك، ففسي، كانت العدة لا رد من رد لا يحصل هي
حصه، واسم انزل دفع عيه، فتكون ثمرة له^(١)، فإن أحد عيه من لويديس لا أنيل، ليس
له ذلك، ولا يعل ربه

قال العدة: "أب جعفر ربه الله تعالى، هذا الطوبى صحيح في حو العدة، أما حو:
لأبها صار ملك ربه، فلا يملك ربه، أما العدة في حو ربه ربه ربه، فلا يملك له فيها، إنما
الثبات فيها محروك من، ومجرد من يعل ربه، ولا قال، أن ربه، ولا أنيل في حو ربه
ذلك، فهو كذا فاء، وبعين ربه" هي ثلث ربه وحدها

وقد قلت: "قال لا أنيل ربه، وأكل في حو ربه، فهو كذا ربه، لا يكون محروك
أله ربه بالاعتقاف إذا عيب من جعفر دون شخص - والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) وفي حو حصر العدة

(٢) ما في العدة من سائر من الأصغر، وكنت هذه الجوار من سحرى ط و ف

(٣) وفي حو قوله وكان عده

أشقل شيء آخر، لا يأخذ الوطيهه. وإن خرج من المعبره. خرج إلى مسيره ثلاثة أيام
 (مراعى)، لا يأخذ. وطيهه ماضى، وإن خرج إلى بعض مدى دون مسيره، ثلاثة أيام إلى
 أقدم ثمه خمسة عشر يوم ذهب مداه، لا يأخذ لما مضى، لأن هذه مداه طويهه، وإن أقام فوق
 ذلك، إن كان حروجه لا يملكه، كالحرج لطلب القوت، فعاد أن يأخذ. وإن كان حروجه له
 منه بده فإنه لا يأخذ، ولا يرجع به. إن كان عنه قدر شهرين، أو ثلاثة، لم يزد على ذلك
 بخلافه إن يأخذ منه

١١٦٧٥- في وادي النصارى امرأة أحمد بن عيسى من الوفد عيسى عه خلافة،
تم انعتاب قبل حدوث المنه، فمب ان ترقى ويك منعت بعد حدوث العبد لا يرقى، وين كانه
ذلك قبل الإخراجه لأب، حتى إذا مات عند حدوث خلافة

١١٢٧- من هاهنا أمي مسودة إذ اوجه عيني عيني من قريه كذا،
وجعل آخره المعتر، فاسئل ان يرد من مك النقصه إلى قريه اخرى أو ان يبعدهم، فوالقانو
بعضون لا يقطع ولهمهم بالانكاس؛ لأنهم مستحقون لعقابهم فصار كذا أو لا لهذا
الكتاب، فتدح، إذ كانوا ألبا بعضون، تتقطع عليهمهم بالانكاس، فمع ذلك إذ تتقطع
الكل، فانهلهمهم، وقد استعن بعضي، ولهمهم كلها إلى (لم) سن، فوالقانو وجعلوا إلى
الغريه عيني، فوالقانو ولهمهم؛ لأنه ألبا أغلظ له بعض من انكاسه مطلق، وهو لا يبد
المصنف، وكذا في رد، وقد علم أن يرد من قريه كذا فوالقانو ولهمهم، وسجل آخره
فوالقانو، فوالقانو بعضهم إلى كانوا بعضون، لا يقطع، (و) كانوا ألبا بعضون لقطع وطيفه
من تحول، وتكون العنة في لم بعضون، وإن تحولوا، فوالقانو بعضون
قال فوالقانو أبو سن، رحمه الله تعالى، من يأخذ الآخر من طية العمه في يوم لا دوس
ص، فوالقانو لربكود، جوار.

وسئل النبیؐ یرد رحمہ اللہ تعالیٰ عن الوقت علی العسیرہ الذین یلج، فوالی من
عاب سیر، ولم یج مسک، ولم یجد مک، لم یج من مکان یج، ولم یجلی وظیفہ،
ولا قفہ قنی۔

الفصل التاسع عشر

عن اسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها

١٦٧٠ هـ. ربيع الثانی ١٢٩٠ م. شرح الاسلام علیہ رحمتہ دار الفکر علی
 نولہ، رکت فی صلا، وکتاب علی اولادہ، کتاب الواعظ، وکتاب فیہ شہد
 فی حال خیراتہ رب وعلیہ، وکتاب فی حجب الشہداء لارشد وشیخ سید، وکتاب
 فی اللہ، قال: یسعی سعۃ فی کتب فی خیراتہ ووجوب علیہ وکتاب
 سعۃ فی فہم لارشد لارشد فی سعۃ

[illegible][illegible]

تبی فتنہ، یہ الہیت سے الخلیفہ ہو کر عن رجل ولف صبیحہ لہ، وکتب حکا،
مستندہ شہود میں م فی القاب، ہم خاص الوقت میں وقت میں الہ کچھ یہی بہ جہا
وہی لم أعلم، انکتاب بہ بکتہ، و لم أعلم ما فی الکتاب

١١٧٩- ١١٨٠ : قد الوفاء جلا فصحته بحسن عرسه ، وخرج منه الصلح ،
 وكتب في الصلح ، قد صريح : أن هو صحيح عاقبه ، لا من نوله ، وأن قد صحيح ، وإن
 كان لو قد انحصار لا يعرف من ربه ، فإن شهد بجهوده ، ذكر عليه بالقرصه ، وأن هو صحيح
 عاقبه ، لا من نوله ، بل ، قد بذلك ، قد نوله ، ربه ، عيوب قد في صحت لو قد ،
 فكذلك في صالح والإجماع إذا قال ، لا ج ، والتابع ، عاقبه نكته - في الصلح
 ١١٨٠ : وفي بعض صلت القصة أبو جعفر في لقائه قال ، يا جبريا ، اجعلني عدد نذر

[illegible][illegible]

۱۶۳۸- و حضرت امام باقر علیہ السلام فرمودند که هر کس در روز دوشنبه از این دعا بخواند، خداوند او را از آتش جهنم نجات دهد.

[illegible]

بالإجماع ثم لهذه الضرورة، وهذه الضرورة معروفة في حق الشهاد

وقد أيدى بن حدود الأمل على محمد، رحمه الله تعالى، سببه حاجل شرط ل قبول
الشهادة؛ فليأمل عند عوي

۱۳۲۸-۱۳۲۹ء میں ہجرت کے بعد اساتذہ کرام نے جو تصانیف تصانیف
 ارباب معلومین، و کتب میں انصاف اساتذہ کرام نے فلاں میں فلاں میں فلاں میں تصانیف
 لاؤقانہ مجموعہ میں فلاں میں فلاں، و کتب میں انصاف اساتذہ کرام نے فلاں میں فلاں میں فلاں میں
 جازۃً لاءِ کتب میں فلاں میں فلاں میں فلاں میں فلاں میں فلاں میں فلاں میں فلاں میں فلاں میں
 و کتب میں انصاف اساتذہ کرام نے فلاں میں فلاں میں فلاں میں فلاں میں فلاں میں فلاں میں فلاں میں فلاں میں

۱۱۸۷ و سن الفقهی بر جمیع رحمة الله تعالى عس فی یدیه فیصد جله وجل
و دعی آنها دفع و حاکم علی خطوط دعوی و حکم و رد الفروع و طلب می حاکم
الفقهیه نقل لا یبعد لحکم علی الخطوط و لا یبصر فی ان بحکم بدلت
و کلمات لورکد روح مصوب علی یحسد و یظن بالفقه لا یفهمی میامانه بشهد
بشهود بالفقه حواله سبحانه و تعالی اعلم بالصواب

الفصل العشرون

في المسائل التي تتعلق بالبدع والخصومات واشهاد في باب الوفاء

هذا الفصل من عن أنوار

في المسائل التي تعود إلى الاستيلاء على الوفاء.

١١٦٨٨- قال صاحب في رقة إن المالك والي ادعاه في قيمه قبل الوفاء، فهو
خاص به ويخرج من يده، وإن بعض صاحب به بعد الجحود، فهو يخاص، ذكر الضمان من
غير ذكر الخلاف وبعض ما روي رحمه الله تعالى لا يجوز على قوله من يرضى ضمان
لغيره بالعصب، وهو رأي من محمد والي يوسف أولاً، وهذا الخلاف ومما لا ينبغي
وصف من كان هذا قول بكره لأننا حيقه وأن يوسف رحمه الله تعالى آخره
كلنا لا يرد ضماناً معاً، صاحب بيان صفة الجحود، وذكر سبحانه الأهل ضمن
الائمة الجاهلي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الصلح أن من السبوط والفرج هو
وجوب صحة العذر بالحق، عسى أن حيقه رضي الله تعالى عنه وشاء، وكذلك به
عصبة رجل أحسب من العرب، ثم ردها، وقد انقلب ضمن انقلب
وهذا قول محمد، وثي يوسف أولاً، قال ولا يفرق، ذلك من أهل الوفاء، يعني ما أحد
من العاصم من ضمان النصف لا يصرف إلى الوفاء منهم، وإنما يصرف إلى من
حقيقهم في العلة لا في رتبة، وهذا صاحب بيان الرتبة، فإن ردت العاصم فيها زيادة من عند
عصبة، فإن كان نسبهم لهم بها، ولا له حكم لئلا، فإن لهم بأحد بلا شيء، وإن كان
ملاً قائماً بغير الأعراس، وبها، لم العاصم يرفع به، ورفع الأشجار، ورد الأرض
إلا إذا كان بغير الوفاء، فإذا كان بغير الأرض بغير الأشجار، أو بغير ما له الوفاء به
رفع شأنه، فحينئذ لا يورث العاصم، من يرفع عنه أو لا لا يفعل ذلك، (بعضه) العاصم فيمنه
من الوفاء، فلو كان بغيره علة فيه كغيره، حتى من ذلك، وبما لم يكن به أحد أنه قد، ويؤثر

راجع في علمه الف، ولا بد جمع على المودود ع، ح في ١١٤٥ سورة، علمه المودود لأنه
المرجع في علمه الف، ولا بد جمع على المودود ع، ح في ١١٤٥ سورة، علمه المودود لأنه

وهو نظم المراجع ١٥، مادة، فلم يبق في الأثر شيء على الرأى في حله، وما مضى بعده.
يرجع بذلك إلى ص ١٦٠ من سير أمير المؤمنين، كما هي.

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

١١٢٦- فصل في الوفاء ، فيما قيل وأستوفى ، منع من حين والأشجار وحل
من يد العاصب ، قاله المصنف ، إن شاء الله ، من العاصب نسبة لأشد وجرا ، وأما قيل تحت فو
الأشجار ، وإن شاء الله ، المصنف ، ذلك ، فإن صغر الشجر ، رجع بحث على الفصاح ، وإن
صغر الشجر لم يرجع ، قاله المصنف ، وإن لم يضمن ، القسم ، أخذه مما حس حس
العاصب الفصاح ، وإن شاء الله ، نعم ، وجاء القسم ، وإن ضمن الفصاح ، من له عتد ، وإن
الذكور النسبة من الذي كانت لأبيه ، من يد الأجر ما عليه

[illegible][illegible]

١٢ ما بين القنطينين من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت

[illegible]

وَرَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِيَةُ عَلَيْكَ عَلَى الْإِسْمَاءِ الْمَوْفُوفِ عَلَيْهِ أَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ؟
صَحِيحٌ، وَيُسَمَّى الْأُمُّ كَذَلِكَ

وعليه نلصقه لا نصبح دسلا، لأن الدعوى هنا ما رفع من الربح فأوقع في عيب

• **•**

۱۳۹۱ھ - رحلت مرصعہ فی حیاتیہ و صحبہ، و اہرحہ من ہنہ، قدس سالی علیہ

عاصيب وحواليه ريميم به مدد من العاصيب فيسته و فشرقي به موبسيد اخه ، فترقيه على شرفه ان العاصيب محمد صابر مستهيكه [والشئ المثلث (د) صابر مستهيكه] يجبه الاستدلال به كالقوس الغيب في سماء الله (فاصابر مستهيكه) فهد اصبح صابر (أخذه

تکلیف

١١٢٩٥- رجل، ابن عميرة له، ثم بنو القصب ربيعة، والنوصب، والنوصب ربيعة،

والسفر من قبل إلى انفسه، فقال: ان روحها تنفسي بغيري، وقال من الوقت إلى آخرتها
 بالوقت، فالقول في الوقت الواحد: والزوج له من قبل أن يدره، فإن سأل بعد الوقت من
 انفسه: يد بعد من يد. يد كان غدي رحلي انفسه، ولم يكن به رت لا يحرجها من يده.

وَنَكْرٍ يَنْقُذُ إِلَى مِي وَرَعْمَهَا سَوَافِدَ، فَيُزْجِجُ أَحْمَقَ مُنْذَرٍ لِحَسْبِ يَدِ لَعْنَةِ عَذَابِ إِيَّاهِ وَلَا يَسُوهُ. قَالَتْ لَهُ
الْمُتَحَنِّنُ: اسْتَأْذِنْ عَنِ الْوُفْقِ، وَاحْمِ مَاسْتَقْبَلِيهِ مِنْ بَدِّهِ. (إِسْمُهُ عَلَى الْفُرُوعِ. دَلِيلُ
قَالَ لَا يَكْفُرُ دَلِيلُ، قَالَ (هَذَا) يُوَفِّقُ مُسْتَوْبَاهُ أَلْسِنَةٍ لِيَسْرَ لَهَا يَدَا، وَهِيَ كَوْنُ مِي.

التيقة على ذلك، حتى يأمر ذلك ما يجي من العلم، وإن قالوا لا نحن أو يسلمين نحن
ومسرى القدر، نودا نمار في به الخرافات جحد ذلك، ولكن نحن نرجع إليه لا يسلم لموسلم
بهذه ذلك، لأن الذي وصف من القديس، لا لا يكون محو في عينه، لا سام أن يعلمه

١١٤- هان سلال الم ائب الأوقم : و ائب حائبه : و حساب الم : م ائب م حري : و حيب

ذلك، وهذه الخ، مع الواف سميت و دعه هذا الخ مع، عطف فلوحة
بحام عطف أخرى، فخر د ر بأحد من هذه، فلهذا د دمر انه اسدائه لذلك، أو قال
الرفف بما درع بك نفسه، ليعول في ذلك قول الواف د د ر بأحد من هذه، فلهذا د
استعاده لهذا الخ

وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ غَافِلُونَ

أهل الجوف - إحد أنص [أمر بني] البندرة، والنفقة على مريض - ممسكه، ذل يهدي الخائف

في مقدار ما يدين سيء من ذلك فإن الخلف يدور القيم - وهو الوقت في خروج، فقال القائل، ردعها سيء يدور بعض، قل أن الوقت بل وسبها -
 فيقول قول قولي

بوع آخر [مه]

في المسائل التي تعود في الدعوى في الوقت.

١١٣٠١ - رجل باع رصه ثم جال إلى كسب ومعه ١٥٠ درهم وقت على، فإن
 يكن له سهم - في الحديث أنه على، ليس له أن يخلقه - لأن السليف يترتب على دعوى
 صحيحة، والدعوى هنا - ببيع مكره - فأنظر - وإن أقام عليه - في دعوى أبو جعفر - فب
 عليه، ومعه طبع - لا أكثر - في الدعوى لم يصب، فب الشهاده بلا دعوى، إلا أن
 الشاهد على الوقت مدونه [في] الدعوى كدعوى عليه في دعوى عليه - وبه أخذ
 القاصد السعيد في دعوى، وبالمذهب أي الثالث رحمه الله تعالى. وقال بعض الناس لا نقل
 إليه، وكفى لأن...

١١٣٠٢ - في دعوى السبي - لدعوى مسروق الأرض على بايعه أن عهده الأرض
 وقت، وقد مضى من أيا - مع بغير حق، قل ليس به عهده، أي ذلك في الدعوى،
 وقد مضى منه مسمى - لا ماضى بضمه - أي بايعه، وبب الوقت، وبذا مضى
 ظهر حلال فيه، فبسر - فسر في ضمن من مائة

وحه أيضا - رجل - م - صرته في يد رجل أبا وقت ضم، ثم يسمع الدعوى منه
 وإذا يسمع من سائر، وهذا لا يرقى عليه بغير إرادة - من الرعة - فلا يصب
 مع الدعوى في زوجه - وبه المضاف في، فب في سائر - دعواه صحيحة

١١٣٠٣ - من حمله بنت سائل، من إقامته لأمر في يد عاصم، أقام أهل
 الوقت له من فلان ومعه عت، وأنه مات وهو مملوكها لم يصب مأبه وقت، وإذا أنصت بأنها
 ملك، غل، فقال - لأنه يجوز له مملوكها ما وقفها، أو يجوز له مملوكها - أنه يكره مملوكها
 [ثم يملكها]، غل - لأنه لا يصب بأنها وقت لا يصب به ليس به ولاية الدعوى
 ومن حمله - قال قوم - عواقر صافي - رجل - فإ - دعوا غلاما غلاما

والذي في يده يعرف - أرض - فيقول هو تبيته لأن فلان وقت هذه الأرض عليهم، لا
 يستحق - بهه إليه سبأ، من، فقال - أنه إذا استأجره ذهب ما يملك، وبم على أنه لا يصب

ما ليس له أن يدعى وكذلك وأما ما به أنه وقف عنه من بعد علي الخاسر. وكتبه
في يده يوم وهما، لا يستحلون بهما شيئاً

١١٢٠٤ - وكتبك لو شهد الشهود أنه أثر عدلاً، وأسهدما عن نفسه أنه وقف هذه
الأرض وقفاً صحيحاً، وأنها كتب في يده حتى مات، فالناس لا يقص ما تركه، ولو شهد
الشهود أن ملائكة أثر عدله أنه وقف هذه الأرض وحدها، وأنه كان سكراناً في وقت ما وقفها،
فصيرت عليه بأنها وقف من قبل الواقف، وأخرجها من يد الذي في يده. وهذه المسألة
صريح أن الدعوى من الوجوب عليه صحيحة، إذ لو لم تكن صحيحة كانت لشهده
بلا دعوى، والشهادة في حقوق العباد بدون تلمعوى لا تصلح، فيسمى أن لا تصلح الشهادة في
هذه المسألة، ولا يقص بكونها وثق

١١٢٠٥ - وإذا قال بغير هذه المسألة وقف عليك، ثم ادعاه بعد ذلك نفسه،
لا تسمع دعواه مكان الناقض

لأنه إذا في يد رجل بها ملكه بأصلها، ومات، وأترك دعوى عنه ذلك، وأدعى
أنها وقف على مصالح محدك، فأنام الدعوى إليه على دعوى، وتغلب به ذلك، وكتب له
السجل، ثم إن ادعى أن أصل النار وقف، وأبى به، على دعوى، والحكم والسجل،
حكماً ذكر في تدوى أهل سمرقند. وهيل. يعني أن يسأل القاضي أن يوقف من حيث، أو
وقفها بعد ما قصي ياليت، أو وقف من جهة غيرك؟ إن دعوى من جهتي، لا يبطال القضاء،
لأن موافقه هذا يقرر القضاء، ولا يابى، وإن قال، من جهة غيري، حيثما يطل القضاء لإقراره
بطلان القضاء

وقف لبعض صاحب لا وادع أن الولد أن يسمع أنه دعوى في أمور الأوصاف. وقصص
بالقول، والبيان أن أولاد، يستحق ذلك نصاً، أو عرف ذلك ولادة حاز، لأنه حاز
في تقاضي الميراث، وإن لم يكن شيء من ذلك لا يجوز

١١٢٠٦ - في فتوى أبي الليث رحمه الله تعالى. قصص في يد رجل، وصيحه
أخرى في يد رجل آخر. ادعى رجل أن هاتين الصيحتين وقف عليه جده عن أولاده وأولاد
أولاده أيضاً ما سدا، وأحد الزوجين صائب، فأمام القاضي ادعى أنسه عن حاصره، إن شهد
الشهود أنها ملك الواقف، فهما جميعاً وفقاً واحداً، وذكر مراد الوقف، قضى القاضي
على الحاصر بكون الصيغة وقف. لأن الحاصر هنا ينصب حصصاً عن العائنه، فصار كأحد

صوابه ملك له، لا يصير السفل مسجداً؛ لأنه لا يصح أن يسرق، وهو مخلص
ومأثر، حتى هذه المسألة في موضعه فإن شاء الله تعالى.

بمع آخره

في المسائل التي تعود إلى شهادة في الوقف.

١٦٤٠ - إن شهد أحد على غيره أنه دفع رُصده، ولم يحدده المأخذ،
والشهادة باطلة، وكذلك إن شهد أحد على غيره، وآخر، كان الشاهد باطلاً، وكذلك لو
شهد أنه دفع رُصده التي في موضع كذا، ولا لم يحددها، فإسنادها باطل، مثل
المداد، إلا أن يكون أثره مسجداً، فيسري سرياً عن حددها، فإن كان كذلك، فعلى
أنها دفع.

ولو حلف بحدس، فالسهر عن أصحابنا رخصهم به، أي أنه لا تغني، وحسبنا
في ذلك حديثين مقربين، لأن ما يجب نصير معروف عند شهادة، كان شرطاً
مستويلاً، وقد حدها ثلاث حدود، قبل الشهادة عند حددها، الثلاثة رخصهم به، أي إقالة
للاكثر عدم الكفاية.

مثل الخفاف، فعلى ذلك، فإن شهد أنه دفع رُصده، فكيف يحكم بحد الرقيم،
عند جعل الحد الرابع، عند الثالث حتى يسري إلى حدود الحد الأول، أي بإزاء الحد
الأول.

١٦٤١ - إن شهد أنه دفع رُصده التي في موضع كذا، أو حددها، إلا أن يشهد، لا
يصح، شهد بها لأب، شهد على نفسه، أو على غيره، ولا يصح ذلك، ولكن المعروف
الحدود ذكر خلاف أن القاضي لا يقبل شهادتها، قال القاضي، الإمام أحمد، أنكر أبو زيد
وحده الله تعالى، بأن حد اسم ثم للقاضي، أم، أو غيره، وعرفه، مثل وذكر
الخص في هذه الصورة، أي أجر الشهادة، وأقضى بالدار، وأرض محددها، نصاً، وأقوى
[للشهود سوا] حدود، وأقضى بما يسمون، ويحدون.

قاله، ولا وكذلك لو لا لم يكن في المجر إلا نكاح لأرض لم يفي، وما إذا
أشهد أنه دفع رُصده، لا يفي، هو ربه، ولم يحددها، والشهادة جائزة إذا كان يعرفها، قال
القاضي الإمام، هذا، بأن حد القاضي، وعرفه، فإذا لم يفي، لا يقبل شهادتها
١٦٤٢ - إن شهد أنه شهد بها، ولكن لا يذكر حدود الم حددها، فالشهادة

ماثلة. وان كان يعرف احد عدد ونكتته لا يعرف الاخر. لا يهبط احد على حسابي شيئا، فكل
 سعادتهما، ويكلف بعضي بعضي الوهب. ثم يقسم سعادتي بحرين يسعدان في هذه الارض
 بحدودها هي ملك الاخر التي يسعد الشهرة بوحسب. فإذا سعادته رابعا^(١) حدودها، ووقف
 عليه، ولكن لا يملك الحدود، فبات شهيداً

١١٣١٣- وار شها سعادته على رجلي له بعد. - من هذه الارض، لو من هذه
 اقلوا. ولا يعرف احد سعادته اقله عندني حبيبه ربي لله تعالى عنه علي هيا من
 مسأله نوح، وهو ما يدبر حخته من هذه الدنيا. أو من هذه الارض، وبم بعد الله
 حخته لا يتولد لسع عندني حبيبه ومحبته وحبيها له يمانى. وسه أو يوسته يحو
 البع. ورواه يعلنا حسب. والهب لا يجوز انما يعرف حسب الوهب لا خلاف، فالوهب
 على موه ليس به سعادته. لا يجوز قيام على الله، ويجوز سعادته كل
 وجه القاسم في الوهب. الال تلك بغير يشهد. هصار كاله، وسه الاستحسان في الوهب

لو لم يصح (ان لا يصح) عدم سعادته ولا وجه الله، لأن الوهب استخ عنه صحيح
 ١١٣١٤- ورواه سعادته. انه ارضه هيا. - جعل حسب. من هذه الارض التي في موضع كذا
 حدودها كذا صديقه ربه. فله تعالى. وهي تلك حسب هذه الارض على كذا. وجعل اخوه
 للمساكين، فظهر احكامهم، فوجد حصص من هذه الارض هيا. فإذا في الخصاص
 ويجعل حسب حخته. فله على من يوجد في سعادته. فال ربه انه تعالى. وقد فاق حسب
 في حل. والآخر ملك جميع حصص من هذه الارض، وهي تلك بالث درهم، فإذا حسب
 بقنها، فليس للمساكين لا ملك ثدي سعادته. وهيا. بيمو. (س. ر. ح.). وقال.
 لو كنت ملك مالي، وهو ثلث درهم، فإذا ثلث الله لك من الألف. فبما هي له جميع
 الملك

حل الخصاص. ربي الذي لا يملك غير الوهب. لأن ليس لك معادته. ورواه حل
 ذلك هم يوم سعادهم، ربه بعدهم على المساكين. فبما هو العود الذي ذهب طلبه، وهالي
 إذا ذهب الوهب، فله. هيا. فإذا بعد عنهم وسكرتهم في ذلك سعادته، وبعضهم جميع حقه
 . فقال. - جعل للقدم الذي هم سعادته عنه ثلث من ذلك، وجعل "فصل ما بين الثلث من
 السعد للمساكين

(١) وهي مائة ط. (١) ورواه عن حدودها

(٢) وهكذا في كل. وهي بية النعم. جعل

١٦٦٥- وإذا شهد على رجل أنه وقف أرضه، وأسلمها لهما، شهد أحدهما أنه وقف أرضه في مبيع كذا، وشهد الآخر أنه وقف أرضه في مبيع كذا، وسميا موضعاً آخر، لا فصل للشهادة، لأنه مسند على نفسه كل فرض إلا شاهد واحد ولو شهد أحدهما أنه وقف [ذلك] الأرض وحدها، وشهد الآخر أنه وقف تلك الأرض، وإذا عا أخري ثبت الشهادة على ما اتفقا عليه، ولو شهد أحدهما أن وقف هذه الأرض كلها، وشهد الآخر أنه وقف نصفها، ثبت الشهادة على النصف، وقضى برقمه نصف هذه الأرض، هكذا ذكر هلال، والمصنف

قيل - هذا الخواب مثلي على مذهبنا غير متيقن على مذهب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، كما لو شهد أحد المسلمين على تطلقه، وشهد الآخر على مذهب تطلقه، دون ذلك لا يثبت الشهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومعهما تكفل على مذهب تطلقه ومنهم من قال قد على لانفاق، لأن الأرض مبيع، فصار ولو شهد أحدهما على طلاق امرأته، وشهد الآخر على خلافها وطلاق أخرى

١٦٦٦- لو شهد أحدهما أنه جعل له ثلث العقة، وشهد الآخر أنه جعل له نصفها، ثبت الشهادة على الثلث، ومعهما، ولو شهد أحدهما أنه وقف نصفه، وشهد الآخر أنه وقف نصفها مضمومة، بالشهادة باطلة.

١٦٦٧- ولو شهد أحدهما أنه وقفها يوم الخميس، وشهد الآخر أنه وقفها يوم الجمعة، فثبت، بسنة، لأن الوقف بصرفه قولي، والقول بعد ويكرر، فلا يضره اختلاف الزمان والمكان، كالمسح، فثبت هذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، أما على قول محمد لا يثبت هذه الشهادة، لأن الوقف وإن كان قولاً إلا أنه يتضمن مفعلاً، وهو التسليم، وإن التمس عند محمد شرط صحته، وكان قول يتضمن مفعلاً كالنكاح، واحصاه له في الزمان والمكان لا يثبت الشهادة^١

١٦٦٨- ولو شهد أحدهما أنه وقفها وقد صحبته في بيعته، وشهد الآخر أنه وقفها بعد موته. لا يثبت هذه الشهادة، لأن أحدهما شهد بالوقف، والآخر شهد بالوصية

كالمسكوت عنه، يكون معروفاً، بخلاف المسألة الأولى، لأن في مسائله لأولى لتعقبا على كونه لعبد الله، راد أحدهما تولده في نفسه فلم تثبت عنه الزيادة، وبثبوتها انتماء عليه، وهو كونه ثابتاً

قد مر بعد هذا، جميع الله تعالى وما ذكر من الجواب به بقصر بعد الله تعالى، حيث أن يكون قول الكسبي، لأنهم به يختلفون في نفسه الشهادة لعبد الله، وإنما في أحدهما حصه ربه، فام يثبت ذلك معروفاً قوله، بذكر العرفاء

١١٧٧ - وقد شهد أحدهما أنه جعل لعبد الله منه درهم في كل سنة من غلات هذه الأرض، وشهد الآخر أنه جعل به (مائة درهم)، لا تقبل هذه الشهادة عبد أبي حنيفة رحمه الله، كما لو شهد أحدهما ربحاً عن رجل (مائة درهم)، وشهد الآخر جاني درهم ولو قل أحدهما جعل به من النخلة في كل سنة مائة درهم، وقال الآخر في سنة واحدة، فإنه يجب أن يحسم الأولى عليهم، لأنهما انتماء عليه

١١٧٨ - قال الخصام في بعضه، لو شهد أحدهما أنه جعل صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين، وشهد الآخر أنه جعل صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين، وأيوب البير، تقبل هذه الشهادة، لأن جميع ذلك من أيوب البير، ألا يرى لو أنه من رجل يثبث مثله في أيوب البير، فترفع دعوى من الفقراء والمساكين لأن ذلك جائز، قال: ولو شهد أحدهما أنه جعل أرضه موقوفة مولوداً عن الفقراء والمساكين، وشهد الآخر أنه جعل أرضه موقوفة على الفقراء والمساكين، فترفع دعوى من الفقراء والمساكين، ألا يرى، قال: لا يشبه أيوب البير، لأن الذي شهد الفقراء فرائده، ثم يشهد بجميع الفقه الفقراء والمساكين، ألا ترى، أن رجلاً من أرضي بنتت ماله لتفقراء والمساكين، فقهره به أي أنظر إلى عمدة فقراء قرأته يوم مات، فأصرب لهم في ثلث مائة درهم، وأصرب بغيره، والمساكين يسحب، فإن كان نظراً، ثم به غيره، كان لهم عشرة أسهم، والمساكين يسحب، فذلك في الوقت أنظر إلى فقراء الفقراء، وأنظر كم يحصل الفقراء، فأجعل ذلك وفقاً عليهم

١١٧٩ - قد شهد أحدهما أنه جعل صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين، وأيوب البير، تقبل هذه الشهادة، لأن جميع ذلك من أيوب البير، فام يثبت ذلك معروفاً قوله، بذكر العرفاء

(١) ما بين القوسين ما يضاف من الأصناف الثلاثة موقوف

(٢) ما بين القوسين ما يضاف من الأصناف الثلاثة موقوف

وكون الرجل في محله ، وكون النصي هي المكس ليس بمنزلة (د) بن يثا الرجل في مقدسة إلى مفرقة ومن محله إلى محله ، والنصي من مكتب إلى مكتب ، وعن هذا قلنا إننا شهدنا له وقت على قدر ، بهبه به ، ربما من فخره جبرانه ، أو تشهدنا أنه وقت على قدر هذا الشهد ، أو شهد أنه دفعه على قدره [النصي] [النصي بالضرورة] ، أو على قدره [لعل مفسر كذا] ، وهذا من ذلك خيل شديد ، بخلافه إننا شهدنا أنه وقت على قدره [أو هذا من فخره القدر] ، حيث لا نقلل مهادتهم لأن الجور لا يدم ، بن يحول ، ويقطع ، فإنما يشق بالجور وقت القسم ، وقد غير شيب وقت الشهادة ، فم يكن ساء هذا نفسه ، فلا يمنع قبول الشهادة ، من القرية ، لم يندم ، ولا تقطع ، وإنما سألنا ، هذا الأمر

ألا ترى [أن] [أثر] الزيادة يثير يوم حدوث الغلة ، وفي الجور ، وفيه المسألة فغير وقت فسيئة العلة ، فكان يجب الاستعانة في الجور وقت القسم ، وذلك ليس بوجوده ، وسبب الاستعانة في القراءة هو القرينة قبل القسم ، وهو موجود في الخلق

١١٣٢٨ - (د) من م يدي رجل ، يوعم ثيابا ملكه ، مدعي قوم أن هذا الرجل وجه هذه الأرض وقتما صحبهم غلب [أو الهدى] سكر ، فحلبوا بينه وبين ما ادعوا ، فحلبت بينهم ، وحكمت عليه بالوقف ، وأخرجه من بلد ، وهذه المسألة تصرح به الدعوى من الموقوف عليه صحيح

وكذلك إذا ادعى رجل أنه وقف هذه الأرض على النسب كبر ، وعن سجدته فلا ، وثمام النسب على إقراره بسنده ، حكمت عليه بالوقف للنسب ، وأخرجت الأرض من يده ، عمل هذه الشهادة على أصل نوعه بالضرورة ، وعلى انشراط لا ، وهو اختار ، وبمثل الشهادة على الشهادة في الوقف ، وكذا شهد السامع الرجال .

نوع آخر منه

١١٣٢٩ - رجل ح ، بن قاضي بلفه ، وهذا أني كد أمثا لمعاصي النبي كاد قلقت هاء ، وهي يده صدقة كانت له رجل يقال له فلان بن فلان ، ونفها على قوم ممنوعين سماعهم ، قبل قوله إننا بنكي بنو الف وروى ، ولم يعلم من أمر هذه الصدقة غير ما أقر به هذا الرجل ، وإن كان له بونه ، فقال عمر بن الخطاب ، وأبى بن جهم ، فالتزموا له ، ويكون أمر أنا يسم . وإذا قال أبو بونه هي وقف عليه وعلى سنده ، ومن بعد ذلك على سنده ، وقال الذي في يده نصيبه هي وقف على العذر ، [أو الساكنين] قومكم ، فأنكر قود الزرارة ، وإن قال الذي في

فقد نظر إلى محمود بن صالح فوجد من أرواحه أن فرجه كصف سمير فيه رائحة من
 يصرف حواء في كم بهلوان، فبني على ذلك لأنه عظام أنهم كانوا يعبدون دلت على مواقفه
 من طاعة القرب وهو مقصور على الحائض، ففعل على ذلك

[illegible]

١١٣٣هـ - وفي وقت خضف رحلي وقت خمسة له، فف قد خضف قسمي
 لفرقة يكتاد في مشهور قديمة، يشهر بها عن كذا، هذا هو الذي على وجوهها.
 وجعل احدهم ساكنين في احدى الوانف ان احاطت به تاحل في هذا الوقت، حل
 في كتاب حدود في القبة مشهوره معروفه، وكان من المرح داخل في حدوده، فهو
 فاح في الوقت، ركن في كتاب هذه القبة معروفه عبد الصمد، من جبرتها، وكان هذا
 اقراع منها، ب. معروفه، ب. وهو فاحل في الوقت، ب. لم يكن لاسر على حائط.
 فالقول قول الوانف، ولا يكن هذا اقراع فاحل في الوقت، وكان يقسم ان يقسم قول
 في وقت [قيد] مما امر به كان وقت صحيحه، ما جددت مسكلا، كان قول ته قول
 لا وقت فيها، هذا امره كان وقت صحيحه، ما جددت مسكلا، ب. الغون في الوقت
 ١١٣٤هـ - وما الذي يقضي ان حل، وبها خبره في ال. وقد ان عني ان يحجر.

[illegible]

ذكر من أوجه في ذلك من المنعني، وأنت في الحياكة، وربما أحسنه ينظر، فإن التاجر

في ذلك رجلا من أهل الشرف، المصالح بطرح، ملتقيام لذلك، ليس من سائر الناس
 وروى الحاكم أن رحمه حصن في ذلك، فعل ما هو أصح، من بني يد الوقف بغير
 الإقبال على قضاة ومواليه، يصرف ليخص على شخص، ويصح حين يصر، ثم مات هذا
 الوقف، ووصى إلى غيره، وبه بين كيف كان سبيل الوقف، ولما يصرف كما يصرف إليه
 الأول، لأن الظاهر أن الأثر يصرف إلى المصروف، وإن أسكن عسى أن الأول يفي من
 أن يصرف إليه، وبه من قضاة ومواليه يصرف إلى المصروف، وإن أسكن عسى أن الأول يفي من

لفصل الخلد والمثرون في المساجد

وهو أنواع

نوع منه

في الإضافة إلى ما بعد الموت:

١١٧٣٥ - وأوصيه بيست بشرط لصيرورته المسكن مسجداً ومنه ما عند أبي حنيفة رحمه الله خلاف سائر الأئمة على منحيه، وهو أن أبي حنيفة رحمه الله في المسجد في أنه لا يشترط الإضافة إلى ما بعد الموت، أو الوصية، كقولهم: وأما القبط والتسليم شرط لصيرورته مسجداً عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وعند أبي يوسف ليس بشرط، معنى أنه عند بصير مسجداً بمجرد البناء، وعندهما لا يصير مسجداً بمجرد البناء، وعندهما لا يصير مسجداً بمجرد البناء ما لم يوجد القبط والتسليم

١١٧٣٦ - وبالصلاة بحضرة يقع القبط والتسليم بلا خلاف، حتى يجه إذا في مسجداً، وأذن لمس بالصلوة به جماعة، فلو بصير مسجداً ويشترط مع ذلك أن يكون الصلاة يذلل وإقامة جهراً لا سراً، حتى يوصل جماعة بصير أذان وإقامة سراً لا جهراً، لا يصير مسجداً عندهما، ولا يقع القبط والتسليم بالصلاة وحده عند محمد

وعلى أبي حنيفة رحمه الله، ولو كان في دولة الخمس لا يقع القبط والتسليم، وفي رواية غيره يقع القبط والتسليم وإن جعل مؤذن وإماماً، وهو رجل واحد، فأذن وأقام، وصلى وحده خارج مسجداً بالاتفاق لأن أذان وإقامة الصلاة يجمعان

ألا ترى أن أحدنا قال مؤذن مسجداً إذا أذن وأقام وصلى وحده، ليس له يجمع بعد ذلك أنه يصلى بالجماعة في ذلك المسجد

في "فتاوى أهل سمرقند" فإن كثر هذا الرجل لدى جمع مسجداً، وصلى فيه بنفسه، هل يصير مسجداً؟ ذكره هلال بن رقيقة ما يدل على أنه يصير مسجداً، منه قال: كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: لا يكون مسجداً حتى يصلى فيه وقوبه يقضى فيه على ما لم يسم

[illegible]

وردت احی عن ابي حنيفة رحمه الله انه سئل عن رجل عجزه ورجلي تنونى من
مصر معهما من غير ان يقبل فيهما الا انهما لم يسلخا فيه ورجلي تنونى من رجل واحد بالجمعة
فصير ورثة جميعاً، فذكر في انه لم يسلخا فيه.

هـ في وصف هلال القمر في يوم الاثنين الثاني من شعبه سنة ١٠٠٠ لا يكون مسجداً حتى
يصلي فيه جماعة بعده، ثم في آخره بقية أهل الأرواح من بني بركة فابن يوسف رحمه
الله في مجلس مسجد بني ١٠٠٠

١٣٣٧- ذوالحجّة المبرور ١٣٣٧ هـ بمطابق ١٩١٩ م
 (التي كانت مسجدة) حتى بلغ به عدد القديسين

[illegible]

وَأَمَّا ابْنُ وَهْبٍ الْأَمْسِيُّ سَدِيدُ الْوَقْتِ فَهُوَ الَّذِي هَبَّ لِي فِي حُلِيِّهِ الْمَعَانِي
مُسْتَعِدًّا أَوْ مَائِتًا يَرْجُوهُ

١٩٢٩ - تم إصداري في بيروت مجلة قصصه أبو حنيفة حيث تم في وقت
 مجلد المسجل، ولطيف على هذا مجلة القادري أبو حنيفة في ذلك الوقت، تم
 طبعه - في بيروت - من قبل دار النشر في بيروت

وَسَيُؤْتِيهِمْ مِنْ فَضْلِهِ كَثِيرًا ۚ وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا عَذَابُهُ ۖ

١٦٤٠ هـ في فئمة دوتی اسی آتش افروزان درہ امینا، بی بیہ اہل لحدہ
 حجلہ لحدہ، و بہتر کہ بالظہر فلا ماسہ - لا انوار ہم، و مسجد لہم بعد
 و ان لراہی لحدہ، ان ۱۰، ان من الخلق فی درجہ من العیون انہ لہ
 دست، و ان کہ لا ظر دہ الظہر، لا بہر قی لحدہ، و الدور لا راجا حاجہ و
 ان، ان دجوا غیا من مسجد علیہ مسلم، و قد قیل ہد (دست)، و ان مسجد

١١٣٤١ - وفي كراهية فتاوى نعل مسرعة - يوم سوا مسجدًا، واحتاجوا إلى مكان ليسع، وبحسبه طريق المسير، وأخفوا شيئًا من الطريق، وأدخلوه في المسجد، إنه كان لا يضر بأصحاب الطريق رجوت أن لا يكون في رأس، ولو صاق المسجد على الناس، ويحسبه لروى رجل، يؤخذ أوصه بالهجرة كرها منه، فقد صح عن عمر وكثير من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أنهم قد غادروا مدين بكونه من أصحابها، وراؤا إلى المسجد الحرام حتى ضاق بهم

وفي فتاوى النعمي مثل شيخ الإسلام أبو الحسن عن مشرقي مسجد جعل حزلا موقوفًا على المسجد مسجدًا، وصلى فيه الناس سبع، ثم ترك الناس الصلاة فيه، فأعيد مرارًا مستغلا يغلق عليه من ذلك المسجد، كما كان، قال يجرؤ، فيقول، فهل يصح جعل التلوي للبر مسجدًا؟ قال لا

١١٣٤٢ - في فتاوى أبي الثيب - مطلقا [الذين] لأنوام أن يجعلوا أرضًا من أرض الكوفة على مسجدهم، ويريدوا فيه، ويتخذوا حوائث موقوفة على مسجدهم، قال الفقهاء فيكره الإسكاف وحسبه الله تعالى، إن كانت طلبة فتحه عتوة، يجرؤ أمره، إذا كان ذلك لا يضر بالمارة، وإن كانت تحت صلح، لم يجرؤ أمره، لأنها إذا تمتعت حربة صارب ملكًا للفرقة، وللسلطان جيب تدبير، فإن به حيازي الأرض التي تمتعت عتوة، إن شاء قسمها بين العائدين، وإن شاء من على أيديهم وأراضيهم، وإن شاء دفع البعض إلى العائدين، وترك البعض على أيديهم، وإذا كان للسلطان تدبير فيها، صح أمره فيها، أم لأراضي التي تمتعت صلحا، جبت على ملك مالكها، ولا تدبير للإمام فيها، حكم يصح أمر الإمام فيه

١١٣٤٣ - وفي الخاضع الصغير - رجل أحمل أهداه مسجدًا لحسبه مسرعًا، أو فوقة بيته، وحمل باب المسجد إلى الطريق وعركه، ففته لا يصير مسجدًا حتى لو مات يورث عنه، وله أن يبيعه حال حياته، لأن مسجد ما يكون لله تعالى خالص، وفي حديث الضمير لا حطرس، لأن الأرض والسطح من هذا المسجد لا يكون لله تعالى.

١١٣٤٤ - وفي أدنى - أعتد من فلاة مسجدًا أشرفه، وحمل على الظلال منه عرفة ومسكنًا، فهذا مندله، وله أن يبيعه، وكذلك الصحن الذي ليس عليه بناء ولا فته مسكن يورث، كتب أنه لا يشب لما يحب المسكون حكم المسجد، لا يشب لباني وهو الصحن حكم

(١) وفي م على الطاق من عركه

(٢) فكأنما لم يورث، وكذا في الأصل وظ الصغير

حضور. کہ لا یعود الی منہ صاحبہ حراب المسجد. بل یحوز الی مسجدہ. سر = وریحہ قہم
مسجد المسجد. و ما فصل تکمیل التکمیل پس از = المعین من مکتبہ. سر = تیرج
المعین المسجد. سر = مکتبہ. سر = اندر بہ حدیثہ. طایفہ

١١٥٢ - ولما سمع محمد، حبه الله تعالى، في الغرم، د حبه برجل حسنا في مسئلة الله
عزى و صبار حتى لا يستطيع ان يركب اية شيخ ويصير به حبه، و ورثه على حبه
ما قاله السيد

١١٣٥- ذكر صدر بشيخه رحمه الله تعالى في وافيان أن من جعل حسنه وملاحه ومعتلا الذي يقال له عارجه حرم من تسب وتهاجم منه، بما أتى منها فيها لا يرد إلى نوته، بل يحمل إلى مخد أخر، قال رحمه الله تعالى (أقول محمد رحمه الله ليس هنا وبين السجدة إذا غرب ما حو به أنه يصيب غيراً، وهي هذا الفصل نوع، وكان وبني أن يعود إلى ملك الولد عن تها من شأنه غضير وأنولري، ولكن صبح هنا من محمد، صبر همه المسألة روية في الحضير والله اعلم به لا يعود إلى الزاوية

١٣٥١ - نوی سنی فی مسجد یزد آمل للجله ان جردہ إلى مربع آخر، وقد
 تركها حتى لا يصل فيه، الناس أذ يتقوا، ويحلوا مسجد في غير هذا الموضع تفرقه
 الحرف، وتقول قد داهم يعرف للمسجد بان علي ما ساء، ما عالى، فتما ذا لم يرك
 كما وصفت لك، لم يسم لا يسمه ولا يحتلوه سكا، رعد، يسأله على هذا الفصل إنا
 شئنا عشر قوم محمد رحيم الله تعالى

١٣٥٥ هـ - وفي الأحباس (أو تحريم المسجد - ولا يعرف فيه، وفي أهل المسجد مسجد آخر، ثم جمعوا على بيده، واستجارا إليه في بن المسجد لآخر، فلما بني ذلك قالوا له ما في؟ فقال في الأحباس تقبيله في وقت هذا المسجد أنه يجوز صرعه في [خطوة] مسجد آخر، كما أنه يعرف فوائده، ولا واديه، فصار من أهل المسجد ما في، فليس لأهل المسجد أن يسموه لأنه من حرمه ووقع الاستعلاء عنه، عند أبي مالك بأنه، فو يركبه، فلا يكون لأهل أن يسموه، وما ذكر من حرم الإسلام يعرف بأنه من حرمه ورحمة الله تعالى - لا حول أبي يوسف، ٦٠ على قوا، أبي يوسف، حمة الله بدلي هو مسجد أبيه، فلا يكون لأهل المسجد أن يسموه

١١٥٠- وعن ابن عباس عن علي بن أبي حمزة عن محمد بن عمار عن عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «الرجل إذا مات لم يترك من نفسه شيئا إلا وله نصيب».

خرب، فلا يعرف نائب، بحكمه حكم أولي عاصمة (لا يعرف أها رب، فيكون أمرها إلى الإمام) من أموال الناس المأخوذة في الأجل. انقضت الأوقات في بولية مع المسجد والأوصاف إذا عرفت، ذكر في موادهم في نائب أو صاحب في الوقت، إذا عرفت لا يفتح به المشايخ، فلهذا من يبيع، ويشتري منه آخر، ولا يجوز بيعه إلا لغيره من قوم محمد رحمه الله تعالى، وفي الجمع الكيساني: "إذا جعلت امرء مصحفاً حبيته في سبيل الله وتجرى المصاحف، ولم يصره في غيره عند دفعه ذلك، في الأرض حتى يبعه، ويشتري به مصحفاً مستقلاً، يبعه حبيته".

١١٣٥٧ - من جعل في سبيل الله، فأعده غيب، لا بد أن يفرى عليه، لا تأس للوكيل في بيعه، ويهد به التقييم، ثم يشتري منه غيره آخر، يفرى عليه، صبح لو وكيل حائز في ذلك بغير أمر القاضي، وهو غير المسجد إذا حريت الفرية كان له صاحبه أن يأخذ ويبيعه.

مرح على سألته المصاحف، من غير المصاحف، محل لا بد من بعض ثمنه مصحح، يرد ذلك على لوعة، فاحسبوا، من فرائض الله تعالى، قال في الكيساني وهو فور أي يوصف بمحمد وسماه الله تعالى.

١١٣٥٨ وفي "الوصف" أصلاً رواية بشر بن أبي نعيم إذا جعل أرضه صدقة موقوفة على قوم من العرب والفر والأتان، ففهر عن حقه حتى لا يبيع به في الهدية، ليس له بيعه إلا بغير الخافس.

نوع [آخر] منه

في المسائل التي تعود إلى نائب المسجد

١١٣٥٩ في المتن في وصفاين سماعة عن محمد رحمه الله تعالى: "من اشتري يابري المسجد، ثم يكن له أن يأخذها، ولو اشتري لداين مسجد، أو حياها، فوضع في المسجد، كان به أو بأحد ذلك، فقد فرق بين هذه الرواية وبين الرواية وبين القناديل. والفتاوى، ذكر في "أنتمي" أن هذا المصاحف المسألة يجب أن يراعى من محمد عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ما عدا مع الرجال النوازي في المسجد، عيسى بن عباس، وهو قوله محمد رحمه الله تعالى، وكذلك قال محمد في القناديل، سوى في رواية إبراهيم بن محمد بن القناديل والبولري.

[illegible]

۱۳۶۱. - ولی شفی بر روی المسجد پڑ حنبل، بعد از اربعه بها، دارالحدی
 صفهان بخند، و بعد از بها، و بعد از آنکه، وان کمال هو عقی، هر دأض
 فحله را بخند، و بعد از بها، و بعد از آنکه، فم یکس بها، فکد او کمال نه عقیه
 و ان لو یکس نه عقیه، فلا بد

[illegible]

١٩٣٣ - في صاوي أبي البرث : إدارع من حسن المجد وجمعه قطعاً بالاولاد ،
 وهو صاوي له ، لأن له بيمه ، حتى حكي عن ، نصح أبي حمزة ، سيكره في رجمه ، قال
 أنه لو صير في أبي حمزة ، يحبس نوبه لحسن المجد

[illegible]

لا يصح؛ لأن عندنا إذا حُرِّب من حول المسجد، بطل المسجد، وعاد ملكاً له، أو ميراثاً أو وثقته، فلا يكون الوقف مؤيداً، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: 'يصح' لأن عندنا المسجد لا يبطل بغير ما حوِّره، وكان الوقف مؤيداً، إن قلنا: إن السابغ عند شرعنا، كيف كان، وإن في الشرائع المتأخيرة من تربية اختلاف الشايخ ورحمهم، له ما في عيني من امر، وكذا أبو بكر الإسكاف يقول: ينبغي أن لا يصح الوقف عندهم جديداً، أم عند محمد بن بكره، وأما عند أبي يوسف: فلا، لأن الوقف على المسجد وقف على عمارته، والمسجد اسم القيمة لا يتعلق به بالبناء، والفساد يجب أن يكون بدو البناء، فلا يكون بناء غيره حقيقياً، فلا يصح الوقف

وكان أبو بكر بن سعيد يقول: ينبغي أن يصح الوقف بلا خلاف؛ لأن البناء إلى لم يكن مسجداً حقيقة؛ ولكن إذا وصل بالمسجد يصير تبعاً له، ويصير معه حكمه، ألا ترى أن البناء يستحق بالشبهة تبعاً للبناء، وإذا كان كذلك فالبناء مسجد من مربيين لحكم كونه من المسجد، فبغير الوقف على عمارته بمسألة جعل الأرض مسجداً، وبمقتضى زيادة في المسجد، فتكون ثمة مسجد، وإن يذهب من الأسطوخ بغير ما حوِّره عند محمد لا يمنع صحة الوقف، كما لا يمنع صحة جعل داره مسجداً، وكان النصف أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول: هذا القول أحسن إلى، وعلى هذا فقهاء الأمصار، ولو كان الوقف على المسجد صحح لأن ليس هذه القرية لا تنقطع مادام الإسلام قائماً

١١٣٦٨- وفي لأحمد بن محمد بن حاتم على من ربه العبدي سمعت محمد بن الحسن يقول عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: ولو عمل أوصاً دفن على المسجد حرام، وفي حنازي أبي الليث سئل النعمان أبو جعفر رحمه الله تعالى عن قال: جعلت حجرين في بعض سراج المسجد، ولم يرد علي هذا، صاروا الحجر، ولفاً على المسجد بما قال، ليس في الرجوع، ولا به أن يجعله لعباده، وهذا إذا سلمنا إلى القول عند محمد، وليس للقول أن يصرّف لغيرها إلى غير انتهى؛ لأن الوقف وقف على دار المسجد

١١٣٦٩- وفيه أيضاً أبو هلال هذه الشجرة للمسجد، لا تسمى للمسجد حتى تسلم إلى متولى المسجد، لأن قوله: هذه الشجرة، إن كانت فيه لا تعمل إلا بالسليم عند الكل، وإن كان وقفاً، لا يعمل إلا بالناسب عند محمد رحمه الله تعالى، وعنه القوي

١١٣٧٠- عن 'الأجاس' في الصلاة إسناده لو تصدق بدلو [عن] المسجد، لا يجوز، ويكون ذلك لأن الله لا يصدق عليه حدث لو تصدق على طريق

التي هي من شراء المذهب والخصير ، و إذا أخذ بصرف شيئ من ذلك إلى إمام المسجد ، أو إلى مؤذن المسجد ، فليس له ذلك ، إلا إذا كان الوقف شرط ذلك في الوقف

١١٣٨١ - تحريمه في أراضي وقف على إمام المسجد نصرت إليه غالب وقت الإدراك ، فأخذ الإمام الخلعة ولب لإدراك ، وذهب عن تلك التحريم . من شرطه بعض ما أخذ حصصه ما بقي من السنة ، قالوا : (يسترد) وهو بغير موت القاضي في خلاف السنة ، وقد أخذ الفرق وهل يحل للإمام أكل حصصه ما بقي من السنة ، إن كان مقيم ، محل ، وكذلك تحكم في طلبه العلم من المدارس يريد به إذا كان الوقف على طلبه العلم ، وكانوا يحظر من كل سنة شيئاً مقدوراً من العلم ووقف لإدراك ، مأخذ واحد منهم فسطح ولب الإدراك ، وعزل عن ذلك المدرسة ، قال هلال بن وقته عن باب الرجب : يقف الأرض والدار على قوم معلومين ، وسط شيء من بناء الدار ، وهو أن بناء مسجد قهار ، ولم يكن إمامه بعده إلى سنة ، فباع أهل المسجد اتفقوا بجموعه ، وبصرف منه ثلثي عمارة المسجد لما ذكره

وقوله : عباة أهل المسجد ، يحصل أن يكون المراد منه : من قديم مسجد ، لأنه أخص به إليهم ، لأن القاضي قلده ذلك باسماهم ، فصار قبل محارهم كقبيهم ، ويحتمل أن يكون المراد منه أهل الجماعة ، وهذا هو ظاهر

وروي عن القاضي أبي جعفر الهذلي أنه قال : إذا كان أصحاب قطعة أجرة ، فتغير ذلك المهر إليهم لأن تدبير المسجد إليه ^(١) لأن الظاهر أن أصحاب القطعة يكون المسجد بأمرهم ، فصار من واحد منهم ، بالتدبير في المسجد إليهم دون السكان ، فإذا تغير صواب ، فأولاهم المذكور بالعموم غير سببه ، وإذا تغير صواب ، ولم يكن منهم ودائع ، بالتدبير إلى السكان ، واعتبر هذه المصنوع بالصيانة .

فيم المسجد ، إذا أراد أن يبي خواتم في حده مسجد ولي لها ، لا يجوز لها المسجد فلأنه إذا جعل 'مسجد سكا' ، سقط حرمة المسجد ، ولها البناء ، فلأنه تبع المسجد ١١٣٨٢ - مسجد له أوقاف مختلفة ، لا يلبس للناس أن يحبس عليها كنساء ، ومن خرب سنوات حياء ، فلا مانع من مدارنه من على حقه من آخر ، لأن الكل للمسجد ، سواء كان الوقف واحداً ، أو كان لوقف مختلفاً ، لأن المصنف يجمعهما

١١٣٨٤ - منسوبة وقف وعليه مشرف ، ليس للمشرف أن ينصرف في الوقف ، لأن الموقوف إلى المشرف يحفظ لا يجر

١٢٨٥ هـ. ق. فتوفي في اليوم رجمه الله على أبي مسجد بامامو عند المسجد،
 فوثره المسجد، وأمر ور حلالاً. هـ. ق. وأما، مطبوعاً. ح. أ. سعي المصنف عن يثاق.
 وأما هـ. ق. حلالاً بالمع، فقد سعى في تحقيقه. إ. ب. هـ. ق. وأما، مطبوعاً. ح. أ. سعي المصنف عن يثاق.
 الأول ويجوز، لأن سعيه هـ. ق. لا، وفي قوله الثاني هـ. ق. هـ. ق. أنه يرحى المصنف، هـ. ق.
 القصد تشهد، و يشق على أنه لا يجوز، لأنه ليس له هـ. ق. لم لا هـ. ق.

[illegible]

١٦٨٧ المصاحف من وقف السيدة الجليلة والدة السلطنة في سنة ١٠٤٢ هـ
بمصر

١٣٩٨ ونى القسارى الأصغر حيدلى اعفد د نفع عس سدب السده
وهد السط جرد له ذكر قبل مد احواله حر القم هيات مصدر يهين

[illegible]

١١٣٩- مولى محمد ذائقى بچاء، مسعود خانو، اولاد، بم نامها جمر، بد
كلاله، لانه لشراء، رهنه، ساله بياد علي مسأله قريه ان مولى مسعود ذائقى مولى علي
نسيجه، دكانو حديد، عهد، الداء، وهما الطعوب جل بنحو، النحاس، اسم هوشه علي
المسجد، وبعدها بن بن بنسیر وده كوشه، الداء رجه هم اولاد علي، قال انصاف.

عمل الثاني والعشرون

هي مسائل التي تعود إلى الرماطيات والمفاهيم، والحديث
والمفاهيم، والطرق، والمساقات

١٦٢٩٨ - من محمد رحمه الله تعالى اذا جعل أحبه مغيره لمصلحة حازه وليس له
ان يرجع فيها بعد ثامنها، وكذا ما لا يغير فيها إنسان واحد بغيره، وأكره من دنسها وحل
بشم الحليم بنى مولى فلا ريبه عن المحملات. وقد اختلف مشايخ رحمهم الله تعالى فيه،
وكذلك اذا جعلها حل بالمر من مسلمين، وعلى بينهم وجه، فإذا تركه بغير واحد،
أو أكثر فلا سبيل له بعد ذلك عنها، وإن مات لم يكن شيء من ذلك ميراثاً، وإذا أسلمها إلى
المولى يسم نفسه، ذكره محمد رحمه الله تعالى في الأصول، فعلى من كان في مكانه
المقرة أن يفسخ لا يسم نفسه أنى نقول يباح إلى المولى من أسفه والمكاتب، والمفروق أن
أخيره لا يكون هذا مسمى في العادة، فلا يغير قبضه، بخلاف حل، وكذلك إسقاطه بغيرها
في نفسه، فيسقط، ويشترط، ويؤثر، ويشترط فيها إنسان، أو سمحها إلى المولى،
فيسقطه يرجع بعد أدراكه، وكذلك المولى وأبداً يجعله في حقه، قال ولا ريب
أن يشترط منه، ويسقط ذاته ويحده، ويتوقف منه.

قال سمى لأنه احبته ربي الله تعالى فله في احبابي من عابيهم وشبهه أما
 استعابة اني تكون في بلادنا جعلها شرباً و قد زاد اسد ان سواها بها اجعل لسبح
 رحمتهم الله تعالى بها و جمعوا عني به ذا وقت لمؤخره لا يغير شرب به

۱۱۳۹۹- و کہیں یہ حمل دیر ہو سکتی ہے۔ کہیں : دعوہ الی والی یہوم بدلتہ ،
فلپس نہ ترجع فیہ ، و بدلت الخ حی نکون لہ الخ ، معک ، فحاصل مسکناً بفتح
والتخسیر ، دعوہ الی الہوم علیہ ، و حکر فیہ من ای ، فلپس نہ ترجع فیہ ،
و کہلک الخ ، بنا حمل دیر فی نعم سکتی الخ اقوالہ فی ، دعوہ الی والی یہوم علیہا ،
فلپس نہ ترجع فیہ ، الخ باب نہ پکی صریحاً عنہ و نہ یہ کہ حد

والمراد من السب على قول من يسترط نسيم، وهو سديم، يكون بأحد طرفيها،
كما يتبين من الرسم عليه، ان محصور السديم، وذلك بالكنى في قوله فانه وبانزله

فصل بعد ذلك مني عسى ان اكون من الغفره

۱۳۴۰ - وفي المئتي : من حرسه حياءً ، يخبس في الزباط ، ويحرق عليه ، فإن
استغنى عنه ، يؤجره الإمام بعد غنمه ، وإن لم يوجد من يأجره ، يبيع الإمام ، ويؤلف
فيه ، حتى إذا أصبح ، يظفر يري (خمساً) أربعاً ، ويمر عليه

۹-۱۱۶- مر سداي ابي اليب ، وحل بي دياغا بمسجد عمي د يکونده مي يده
 آمد دام عيک ، فلبي لاحد ان بحر ف مر يده عالم يظهر عنه امر بمسجد الز حراج من يده
 كثير الحرفه ، او ما ائب ثالث من القسوق فلهي يس ديه رصا ائب ائب الى لاي سروط
 لوانه چب امري ولا بجزر نرکها الا لصوره

١١١٠٧ وفيه أنشأ رباط مستعصمه إلى كادسها صاحب، وأنه قد لرباط، هي، فأراد
تسكينون الدين كادس عيب أن يسكنها، وأراد غيرهم ذلك، عهد، عني وحسين، إلى أن أتيتهم
بعضها، وهي قد، من جهة الندي كادس فيها أحسن من غيرهم، لأن سكنهم دني وكذلك في عالم
يهدم أصلا، ولكن يهدى، وبعضهم، فثمن كانوا عيب أحسن من غيرهم في ذكرها، وأما
في أهدم كادس، إلى قد، انوجه السبي كانوا فيها وغيرهم في السبي عن السوء لأن
سكنهم قد بطل، وهذه إبداء الصلوات.

١١٤٠هـ - زحف أمّنا: حل جعل قطعة أرضه مقبرة، دمر البيعة، ثمّ دخل من أرض تلك القرية سيّ عبيدنا، فمضى عبر دوة القبر، وأحسّ به وحلّا خطّ شتّى بحير وعسا ليأقرب أهل القرية، بهد هوى وجهي. إن كان في أرض مقبرة سمح لا يحتاج إلى ذلك المكان المبرور، لا بأس به، وإن سمّ بكس في أرض مقبرة سمح، راحت جوارك إلى بيت المكان المبرور، برحم الله.

٣١٤٩ - وجبة أبيه، ربح أو صير يئذ يعرج ثلث ماله فبعطى ربع فنقلت لفاطمة،
ولقاة لأربعة أولاد، ودمرهم، ودمر آل لاشر كوا حصصه من طين، وهم دهرام يسكنون في
رباط هذه جهات على وجهي إندكان ثم نه حصصها بجعل كل واحد سهم جرة، ويجعل
المفقراء حرة، ويجعل الرعايون حرة، حتى لو كان هر نه عشرة، يجعل ثلاثة أرواح الثلث
أسي عشر سهما عشرة سهم للمراية، وسهم للمفقر، وسهم لمن يطير لأن المفقر إذا كانوا
محصود كانت له نسبة بهم وبسهمي، وإن كانت قريته لا يحصو جعل ثلاثة أرواح على

المسألة الثالثة والعشرون في مسائل التي تعود إلى الأشجار التي في المقابر وأراضي الوقف وغير ذلك

١١٤٦٣ - في فتاوى سي البيث رحمه الله تعالى مقبرة، وفيها أشجار، فلهذه المسألة على وجهين أحدهما أن تكون الأشجار مائة قبل إحياء الأرض مقبرة، وله على وجهين أيضاً إن كانت الأرض مملوكة لها مالك، والأشجار بأصحبها على ملك رب الأرض، يصح بالأشجار أصلها ملك، لأن موطن الأشجار من الأرض لم يصر مقبرة، لأنه مسنون يملك صاحب المقبرة، وإن كانت الأرض موقفاً لا مالك لها، وانحدت أهل القرية مقبرة، فالأشجار أصلها على حاله القديم

الرجوع الثاني إذا بنيت الأشجار بعد إحياء الأرض مقبرة، ووجه على وجهين أيضاً إن علم لها غرس، فهي غرس، لأنها ملكة، وإن لم يعلم لها غرس، فالحكم في ذلك إلى القاضي، إن دلت عليه رصيف نسب إلى عمارة المقبرة، فله دلت، لأنه إذا لم يكن يعلم لها غرس، كانت في حكم الوهب، ألا ترى أن الشجرة إذا بنيت في ملك إنسان، ولا يعرف لها غرس، كانت الشجرة لصاحب الملك، كذا هنا

١١٤٦٤ - يجب أيضاً إن غرس شجرة في المسجد، فعلم بأن من هذا الجنس أربع مسائل أحدها هذه، والحكم فيها أن الشجرة للمسيح، لأنه بمنزلة البنا، بمسجد

المسألة الثانية، لا غرس شجرة في أرض مرفوعة على الرباط، والحكم فيها أن الغرس إن دلت عليه رصيف نسب إلى عمارة المقبرة، فله دلت، لأنه إذا لم يكن يعلم لها غرس، كانت في حكم الوهب، ألا ترى أن الشجرة إذا بنيت في ملك إنسان، ولا يعرف لها غرس، كانت الشجرة لصاحب الملك، كذا هنا

١١٤٦٥ - مسألة الرابعة، إذا غرس شجرة على ضفة نهر العام، أو على سدة حوضي القرية، فالحكم فيه كالحكم في المسألة الثالثة

١١٤٦٦ - فيه أيضاً رجوع جعل أرضه مقبرة، وفيها أشجار، فأراد ورثته أن يقطعوا

[illegible]

١١٤٣٦ ، من ذهب صبيحة علي سائده لولادته أمنا ماسو ، أحر ذلك فمقر .
ثم غدس فوالده فيها سجر ، نزل عرس من علة فوالده ، بالشجرة نزل ، وإن غوس من
التي صبه ، وإن من علة العرس إنه فوالده ، فهو فوالده ، لم يذكر شيئا ، فهو صبر

١٤٢٣ھ - قریب وقف علی الزہراء مسجد کی تعمیر ہوئی، عہدہ موسیٰ پوری منجھتا رہا تو جہاں، لہذا یہ عربیہ المہمہ کو والد المستری قطع عواہد، لاسمہ، جمع، لہذا

[illegible]

١١٤٢٥- سنل هو أيضاً عن رحيب عرس أفتخار (١١٤٢) في مسجد، ذكرت بعد
سب، فأراد أن يلقى المسجد أن يعرف المسحرة على عمارة يتر في هذه السكة، انعام يقول
هو لى، فابى ما دفعه على مسجد، قال "الظاهر أن يدعى من جعله بمسجد فلا يجوز
مصرها إلى غيره، ولا يجوز بدله من صرحها إلى غيره

١٤٢٦هـ - فتوى من مصرف النقد، بمطابقة سيرة الحاج شيخ العموم في مصرف النقد، والحدود، والحدود، لأن من لم يصدق، فلا يصرف إلا إلى المسجد - والله أعلم -

(١) وهي ساذجية ط. وتسمى الذهب بنار من يمينه المصعد.

(۴) رقم : ١٠٢٤٥٦٧

الفصل الرابع والعشرون

في الأوقاف التي يشتكى عنها، وما ينص به

في صرف حلة الأوقاف إلى وجه آخر

١١٤٢٧- في مشاري بن النيث بتر يستد لأجر في قرية، فحوت أتريه،
• تعرض أهلها، • عند هذه القرية قرية أخرى فيها حوص، • يحتاج إلى أجر، • أيجروا إلى وجه
الأجر من تلك القرية، • ويحل في الحوص^١

فهما على وجهين، • إما أن عرف القيس، • وفي هذا إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بإذن القيس، •
• وإما أن لم يعرف، • وفي هذا وجهان: • أحدهما أن لا يجوز، • لأنه على فقير، • ثم القيس يعنى
في الحوص، • لأنه بقره بغيره، • قال: • ولو أراد أن يفتي أن يفتي من غير هذه القرية، • لا يفتي^٢

وهذا المفسر الذي ذكر بنائ على قول محمد بن حبه الله تعالى، • ما علو قول في
يوسف على ما ذكر قبل هذا، • من سألته فتشير لفتي في الشك أنه لا يجوز على ملك من حله
بغير المسند، • بل يجوز إلى مسجد آخر لا يفتي، • وبقي لفتي أن يفتي الآخر على
عمارة الخوض على وجه

١١٤٢٨- • ربه يعني باب الرباط فقيرة (على سب) • لا يمكن الاستماع • الرباط إلا
بجوار الرباط، • لكن لا يجوز • حرب الرباط، • وفي الرباط • بغير غيره • الرباط • في
يجوز • عمارة الرباط من عند الرباط • فهذا على وجهين، • إما شرط الأوقاف في الوقت أو
بصرف حلة الرباط إلى الرباط، • التي • فيه مصلحة الرباط، • صار صرف حلة الرباط إلى
عمارة الرباط، • وقد سم بشرط ذلك لا يجوز

وهذا إذا كان الرباط محال بر لم يفتي حلة في عمارة الرباط، • لا يجوز الرباط، • أما
إذا كان يفتي له لم يفتي منه • الرباط • في عمارة الرباط • الرباط، • لا يجوز • ذلك •
لأن الرباط • وقت من العامة، • الرباط • حق العامة • يجوز النص في حق العامة^٣ في

(١) بين القيسين • من الأصل • في حوص

(٢) حكاهم • حسب ما قبله • في حوص • في حوص

المعجم يعود إليهم

ألا ترى إلى ما روي عن محمد وحمزة الله تعالى من مسجد ضيق عر أهله، ويحييه طريق العمارة أنه لا بأس بأن يحق بالمسجد من الطريق إن كان لا يصري أصحاب الطريق - لأن كلها حتى عامة المسلمين، كما هي في فتاوى أبي الليث

١١٤٣٩- روي أيضا: فوم جمعوا القدر لهم لعدم الفسفرة واستفروا جفها الطعام للعمال، وجمع هناك من لا يعم، فذهبهم العمال إلى الطعام، فذهبوا إليه من وجهه إلى حشر هؤلاء عمدة العمال وصدقهم، والتفت على العمل، وهو هديره وسع للعمال أن يدعوه، ووسع لهم لاء أن يجسده: لأنهم كالعمال، فإن حصروا لا تلب، بل لأجبي النظارة، فإن كانوا قليلا لا يمكن كلهم مصلان فيما جمع للفسفرة، فكذلك الحول، أيضا، وإن كانوا كثيرا لا يستقيم دين

ولو فضل من الخشب ويحرقه شيء، فهو على وجهه، إن كان يقدر على توبيخه، بل هوهم القيم في ذلك، وإن كان لا يقدر على توبيخه، فليعلم أن بعض به ما يرى

١١٤٤٠- أ، د، ع، ف، هـ، يس، الزوائد - وصار ذلك إلى شعب أخرى من الفرض تلك المحلة، وأصبح إلى عمارة الفسفرة للوادي الجديد، من يجوز صرف عنه الفسفرة الأولى [إلى] ثمانية [سفر] إن كنت الفسفرة الثانية كالمعلم، وأى هذا فسفرة أخرى للمعلم أقرب إلى الفسفرة الأولى [جاء ذكرها في هذا

١١٤٤١ مثل تمسك الأسنة أخواني رحمه الله تعالى عن مسجد أو حوض خرب، ولا يحتاج إليه لتفريق الناس، من يماضي أن يصرف أوقافه إلى مسجد آخر، أو حوض آخر؟ قال: نعم - ولزمه ما روي بأسر، ولكن لبعض الحوض من العمارة، وهناك مسجد يحتاج إلى الفسفرة، أو على الزعم، من يجوز للقاضي (أحرف، وفه) يستعين من العمارة إلى عمارة ما هو يحتاج إلى العمارة؟ لا لا

١١٤٤٢- روي يستعين به، وله فقه، فإن كان حربه يماضي من العمارة إلى ذلك، فإن العبد الشهيد في واقعه، فيه نظر، فليتناهي عند الصوى، وفيه إن عرف من يماضي فليصرف له، وإن لم يعرف (من يماضي) فليصرف للقاضي

في ضلوى السعي مثل شيخ الإسلام من أهل حربه افتروا، ونداعى مسجد الفسفرة إلى الخراب، ويخص للمسلمين، وروي عن عاله جد وينظرون إلى ديارهم، هل لواحد من أهل الفسفرة لربح الحطب، فامر القاضي، ويسلك التمس بغيره إلى بعض المساجد، أو إلى

[آمال] انشيد؟ فلا نعم

وحكى أنه واقع من هذه الدفعة في مصر فلبى لاداه لاجل في ١٠ ط في مصر حرك
مع حركه ودفع مائة الف ليرة أو غاف عافه فاستل من بحور مصر مما لم يوطأ لحر
يتبعه ٢٠ قال نعم لأن الله دفع بحركه من ذلك لمتاع لاداه ١٠ بحسن ذلك من مثلي
١٦٤٤ - من دفعه في سيقا في رباط وحفا على الرعدة، بحركه لاداه ١٠ واستمر
انما عبا جربط في رباط آخر جو فرب، فلهذا وحسن هذا لاداه

١٦٤٥ - وإذا اجتمع في يد الخليم من غلة وقف المصروف ١٠ فظهر به وجهه من وجهه
السر بحرف فوجهه ان لم عاد ١٠ وصرف الوقف ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ ثم في آخر مرمه
توقف في العادة السبب بحركه من بدفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ وجهه ديت بحركه
١٠ بحركه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠
فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠
من لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠
او لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠

واقرأ من هذا وجهه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠
فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠
فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠
فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠
فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠
فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠

١٦٤٥ - من دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠
فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠
فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠
فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠
فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠
فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠

١٦٤٦ - من دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠
فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠
فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠
فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠
فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠
فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠ فلهذا دفعه لاداه ١٠

٢٧ : ١ - ومن المعلوم انما

فصل دوم در بیان احوال و حال

وَمِنْ هَذِهِ أَجِبَاتُ الْإِسْلَامِ وَالْأَحَادِيثِ وَالْقُرْآنِ

١٣٤٥. **برس عبد الحسین** : **عبد الوہاب** درویش مسکینان علی شجرہ معلومہ.

وعرف هذا المهر أيضا وهو، يقال لا يتخلف به، فيجوز، محسن، في خبره، إلى بابه عا من مائة سبع

الشيخ أحمد بن محمد بن أبي بكر بن أبي شامة

١١١٤٩- ومن بعد ذلك : نقف على حقيقة أخرى ، وهي أن

به، و نحو بحد من الضربة، لا بـ ب حد في عشاءه، هذا ان القلب، ويجوز به، في قوله اخذت

من هذا الحبر

۱۶۵- فی فتویٰ بر تالیف در خارج حرمه مالا مرید در پهنه فی باب التسمیہ -

فَأَمَّا فِي مَرْحَلَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ فَمَنْ دَخَلَ فِيهَا فَهُوَ فِيهَا إِلَى أَلَمٍ عَظِيمٍ

فصل : باب حرف مد بعد دلت - براء ن هاء ، ألشأ جدها ، الإن ، وهاء ، زهبا من حيمه

١٥٠٠

لَا يَسْرِ الْوَيْلُ لَكُمْ مَعَهُ ۖ وَهُوَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

ذلك من مالكم الذي اتيكم به، فيكون لكم من مالكم

الاول : اما لخصم في حجب قوله في ذلك الموضع ان الذي

المصالح والمفاسد في معرفة خير الخلق وشرهم

* *Journal of the American Statistical Association*, 1991, 86, 10, 1000-1004.

[illegible]

١٠٠٠

وَبِیْ حَمَامٍ وَیْ عَمِیْرٍ کَانَ فِی الْاَنْثَرِ لَوْ یُؤْتِیْهِمْ

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث

[illegible]

تاریخ: ۱۴۰۲/۰۵/۰۵

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

حزب الله

[illegible]

وقال مؤلف عن مسجد الخيام، والجمع بين عشرين، به نائب (سلام) على ما ينبغي
 الزود، والجمع بين نصف الحدة، ما افاد المؤلف عن "مسجد الخيام" ان لم يكن
 المسجد حجة على غيره، فبما هي الا بصرف في ذلك، لكن على وجه الفرق، فيكون ذلك
 في حال الفقه، وأما ما افاد المؤلف من "الفرق" فلا يعرف إلى هذا الحد، وإلى الأبعد
 من أن السبل حار، لأن وجه الفقه لا يعرف إلى هذا الحد، بل هو في
 على المسجد الخيام، لأنه يعرف إلى غير الفقه، فلا يعرف إلى غير الفقه، بل هو في
 إلى الأبعد، من غير أن السبل، فإن رأى قاضي من قضاء سميح، حوالا ذلك حاز الفقه،
 لا يعرف إلى ذلك، لأنه لا يعرف إلى الأبعد، بل هو في ذلك، بل هو في ذلك، بل هو في ذلك،
 من قضاء السبل، حوالا ذلك، بل هو في ذلك، بل هو في ذلك، بل هو في ذلك، بل هو في ذلك،
 من قضاء السبل، حوالا ذلك، بل هو في ذلك، بل هو في ذلك، بل هو في ذلك، بل هو في ذلك،

٩١١ ماسى اىستوى ساطع من جب وانشاء مرقوم و

(٢٢) = لا يوافق على ما ذهب اليه من (٢١) و (٢٣) = لا يوافق على ما ذهب اليه من (٢٢) و (٢٤) = لا يوافق على ما ذهب اليه من (٢٣)

لمجلد الخامس والعشرون وقف الكفار

١١٤٥٣ - في فتاوى ابن التيمية: نصرتني وقف مبيعة له على أولاده، وأولاد أولاده، (نكاحاً ما تيسر)، وجعل آخره للفقراء، كما هو الرسم، فأسمم بعض أولاده. يعطى له لأن الوقف حصل باسم الأولاد، وهذا الاسم باق بعد الإسلام فيه أيضاً. نصرتني وقف مبيعة له على أولاده، وأولاد أولاده، فإذا انقرضوا قطعي فقراء المسلمين، عهد الوقف جائزاً لأن هذا مما يعمر به أهل الدمة، فالوقف على ما هو قرية هنا وعندهم جازر.

وكذلك إذا قال: وإذا انقرضوا قطعي الفقراء، جائز، لو أن انقرضوا، صوبت إلى فقراء المسلمين، لأن حق فقراء المسلمين أقوى لشرف الإسلام، فيجبون عند الإحلال. ولو قال: عهد انصرضوا معنى فقراء النصاري، لا يجوز هذا الوقف؛ لأن هذا هو وقفه على فقراء النصاري، وإن وقف على فقراء النصاري لا يجوز. أما عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فإنه لا يرى الوقف إلا بطريق الوصية، أو مضافاً إلى ما بعد الموت، ولم يوجد ذلك هنا، ولما أخص أبوهم، لأن هذا مبيعة في حقا.

١١٤٥٤ - وذكر الخصاف في وقعه: إذا وقف لرجل من أهل الدمة نصرتني على أن أجوزها لرحمتي، أو ديراً به عني ولده، وولد ولده أدام ما سجدوا، ومن بعدهم على المساكين، فهو جائز، من لم يسم الوافق المساكين، جاز، مساكين من ذلك منهم مساكين المسلمين، أو مساكين أهل الدمة جائز، وإن قال: على مساكين أهل الدمة (أعزوا) أقيم في مساكين اليهود والنصارى أو لغيرهم من جاز ذلك، وإن قال: على لفراد اليهود، أو للنصارى، أو لغيرهم لا يجوز ذلك، وإن قال: على عمراء النصارى، فهو جائز، ويفرق على فقراء النصارى، ولو فرق أنقيم في فقراء اليهود أو لغيرهم، فهو مخالف صام.

١١٤٥٥ - وإن كان الوافق نصرتني، وقال: يجعل على هذا الوقف في فقراء اليهود أو لغيرهم، فهو جائز، وهو على ما قال، هما ذكره الخصاف في هذه المسائل مخالف للأكبر في النصارى.

وقد ذكر في كتاب الوصايا والتي بلغت أن وصايا أهل الدمة أربع: سوع هو مبيعة

المسرح أو المسرح، وهو بناء خاص به في كل بلد، يجمع فيه التمثيل والرقص والغناء والموسيقى.

1. Δ is a triangle with vertices A, B, C and sides a, b, c .
 2. Δ is a triangle with vertices A, B, C and angles α, β, γ .
 3. Δ is a triangle with vertices A, B, C and area S .
 4. Δ is a triangle with vertices A, B, C and perimeter p .
 5. Δ is a triangle with vertices A, B, C and circumradius R .
 6. Δ is a triangle with vertices A, B, C and inradius r .
 7. Δ is a triangle with vertices A, B, C and centroid G .
 8. Δ is a triangle with vertices A, B, C and orthocenter H .
 9. Δ is a triangle with vertices A, B, C and circumcenter O .
 10. Δ is a triangle with vertices A, B, C and symmedian point K .

«وَأَقْرَبُهَا لَدُنِّي دَارُ الْقَبْرِ» كَذَلِكَ يُقَالُ جَاءَ الْفَرْدُ نَحْوَهُ حَتَّى هَذَا الْفَرْدُ
وَيُقَالُ الْفَرْدُ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ وَهُوَ لَا صَرْفَ لَهُ بِمَعْنَى الْفَرْدِ بِمَعْنَى الْفَرْدِ
لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

تفصيل لساندي والاشترقات في اشترقات

١١٦٥ - في شري ارض سراء وسفاه، ووقفه اشترى من بمراء، الساكنين بعد
مربعها، فهو حد على من وقف عليه، وان جاء السائح، رخصه يسرى عن ذلك.
للطابع على شري لعتب، م ربعها، ولا يد لوقف، ولو وقف بين ان يمتصها، في
بحور، فلا الاوى م يوضع على المصير لا يجوز، ولا م ربعها، انما ان
ان السائح المصير لا يبيع، من قبل الخس، ويعد حد له، من ارضه، من ارضه، م يوضع
ملكه، وبعد الخس حد له، ثم زاد فيها بعد الخس، وحاصره، السائح اشترى من
ذلك، ذكر ان من يبيع من ربعها للسائح، يوم الخس، لانه الثلث يثوبه، الا ترى من
الشري ثوبها، ر يبيعها من ربعها السائح، فكان يثوبها، ولا يثوبه، ثوبه، كما لا
يتفق فيه، وانما شري من حد، لانه يثوبه، سابط النان

١١٦٦ - في سراء، م ربعها، فاصلا، فاصلا، وارضها مسجدة، صلى شري
فيه، ذكر هلال في هذه انه مسجدة، على الخس، لا م ربعها، فاصلا
م ربعها، فاصلا، في سراء، والوقف على ثوبه

١١٦٧ - في شري كتاب السبعة الاصح، م ربعها، فاصلا، وارضها مسجدة، او
في ثوبه، انه يثوبه ربعها، م ربعها، فاصلا، م ربعها، فاصلا، وارضها مسجدة، او
وعندهما يثوبه، او يثوبه، لا م ربعها، فاصلا، م ربعها، فاصلا، وارضها مسجدة، او
على ان يثوبه، لا يثوبه، م ربعها، فاصلا، م ربعها، فاصلا، وارضها مسجدة، او
الشهد، ووجه محمد، ثوبه، السبعة اصح، م ربعها، فاصلا، وارضها مسجدة، او
يكون له ثوبه، م ربعها، فاصلا، م ربعها، فاصلا، وارضها مسجدة، او
فلا خير مسجدة

١١٦٨ - في شري حار من م ربعها، فاصلا، م ربعها، فاصلا، وارضها مسجدة، او

١١٦٩ - في شري حار من م ربعها، فاصلا، م ربعها، فاصلا، وارضها مسجدة، او

١١٧٠ - في شري حار من م ربعها، فاصلا، م ربعها، فاصلا، وارضها مسجدة، او

[illegible][illegible][illegible]

١١٦٢- ايسر من جر بعد منعه من خطبه من اسحق بن ابراهيم خابر و غلب
 اسحق بن ابراهيم منعه من خطبه من اسحق بن ابراهيم خابر و غلب
 اسحق بن ابراهيم منعه من خطبه من اسحق بن ابراهيم خابر و غلب

[illegible]

قَالَ لَيْسَ، وَبِحَقِّهِ أَنْ يَمُرَّ بِرَأْسِهِ وَالْمَعْنَى لَيْسَ لِي

حيث حقه، فمضى أحد حجر حبيباً على أنقيم بما استهدف القسم من عصبة تطعوه في السنة الأولى؛ لأنه يلى حقاً لجميع

١١٤٧٥ - وفيه أرفق، رجل نوصى أن يوقف من ماله كذا درهمين يدين يظهر عليه، والوصية بطله وقت أوله يوقف، لأنه لم يوصى بشئ من حاله وكل ماله خلا عن الوصية والدين، فهو حال الوارث، من قال بين رجلي النوصى فذلك، لا أن يوقف ذلك من ثلث ماله، لأنه ما حال، فزاروا النوصى ذلك، فكان قال يعطى النوصى ذلك الفقد من ماله، أو يعطى على هذا يصح

١١٤٧٦ - رجل من ماله أرض وماء، ففقره، ففقد من ماله من الأرض، لا يعطى فحده، بل يرسله في الشهر ينقل إلى الفقيه، أو إلى كل من يصل، لأن الفقيه أمر يصرفه ذلك إلى نوصى الفقيه، لا غير، لا استفسى الأمر من المرسل لانه

١١٤٧٧ - من يرضى قال إلى كذا مسمى فحقوق وفقد من ماله، وكذا استنبك من غنمه، أو قال سم، يدركس، فلهذا ذلك من ماله بعد مسمى، كان صدقه الورثة في ذلك يعطى النوصى من جميع الماله، والركاة من الثلث، لأن في ذلك به حد من ماله من غير إقراره، فلم يكن لأحد مصاب إلى إقراره، وفي الركاة لا يوجد من ماله، وإن كلفه الورثة، يعطى الوصف والركاة من الثلث، والنوصى أن يخلف ثلثه من المسمى، يريد بالنوصى جميع الوصف مائة يعطى من ماله حتى لأنه يده من ماله لو أفرد، فلهذا هم، وإذا أنكروا المستحقين، من ماله حتى ذلك كنه من الثلث، فما من أحلف، وإذا كانوا جعل الركاة من الثلث، فوقف من جميع، كما لو أفرد الورثة بعده

١١٤٧٨ - سم الوصف رجل جدعى في دار الوصف، به حيم من ثلثه، فله ذلك، وإن أراد، لا يحياط يعطى ما يبيع أحده من آخره ثم بشرى به لاس الوصف، سم بدسها في دار الوصف

رجل وقف صدقه على الفقراء، في صدقه، أحرقه من يده، ثم قال نوصيه صدق الموت، فمضى ماله ملك نفسه كذا الفلان، وكذا الفلان، وقد كان ماله نوصيه، عمل ما رأيت من الصواب، فجعله لأوتل باطل، لأنه حال حقاً لله، فلا يفت تغير حقهم، لا إذا شرط في الوقف أن يصرف حسب إلى من شاء

١١٤٧٩ - رجل وقف صدقه على امرأته وأولاده، بعد ثلث ماله، ثم يكن نصيباً لأبيه خاصة، ثم يكن في الوصف شرط، إن مات منهم رد نصيبه إلى أولاده، بل يجوز

هذه المسألة، وقد ذكرنا فيها في الوبعة

١١٤٨٩- إلى فتاوى القاضي: رجل وقف شعبة ينفذ الصلابة على ولديه، وإذا
مقرضا على أولاده، وأولاد أولادهما أبدا ما تنسلوا، وإذا انقرض أحد الأولاد، وقف
ولده، تصرف نصف العدة إلى الولد الباقي، والنصف إلى المصراة، فإن مات الولد الثاني من
ولدى الواقف، صرفت العدة كلها إلى أولادهما، ولولاد أولادهما، لأن شرط الواقف
مراعى، والواقف إنما جعل العدة لأولاد الأولاد بشرط انصراف الولدين، ولم يقرضا في
الفصل الأول، فيكون نصف العدة لولد المصراة، والنصف للفقراء، بنسبة الصلابة

١١٤٩٠- وفيه أيضا: رجل مال في صحته، جعل دارى عبدة موقوفة على
طلحات من ولده، وليس في ولده لامتياز واحد، فله النصف من عده لأرض، والنصف
الأخر للفقراء، عملا بقوله: عبدة موقوفة، أو لا تكون أن يفرص ما فصل من غلة الوقف

١١٤٩١- ذكرني صاحبنا فتاوى أبي الليث: رجوت أن يكون ذلك واسعاً إذا كان
ذلك أصح، وأحرر لئلا من ساءك الحلة، ولو أراد أن يصرف فضل العدة إلى حوائج على
أن يورثه إذا احتجج إلى العدة، فليس له ذلك، ويسمى أن يشرع عبدة للشرع، فإن فعل مع
ذلك، ثم اتفق على ذلك في العدة رجوت أن يكون ذلك مبرأ به عما وجب عليه

١١٤٩٢- وفي فتاوى القاضي: أنه يبرأ من الضمان مطلقاً، وإن جدد على ما أقر
في حاجته، وحفظه بمرأهم الوقف، صار ضماناً للباقي، لأنه صار مستنداً، ولو أراد أن يبرأ
عن الضمان، جعل أحد الوجهين إما أن ينسب ذلك كله في مصلحة المسجد، إن كان الوقف
على المسجد، وإن كان الوقف على غيره، فموقوف على ذلك الشيء، ويرفع الأمر إلى
القاضي ليأمر القاضي رجلاً بفرض ذلك من الوقف، ثم يدفع إليه رجل وقف بعد وعده، وهذا
صحيح، عله أن يرجع منه، لأن الوقف بعد الوقلة وصية وليس من أن يرجع في وصية

١١٤٩٣- سئل عن الإسلام محمود الأورجندى، حبه الله تعالى، عسى وقف، ثم
انقرض، وأراد أن يرجع به، قال: يرجع [الأمر] إلى القاضي حتى يسمح القاضي بالوقف،

١١٤٩٤- رجل ركب شعبة له، تصفها على امرأته، ونصفها على ولده، وبه على أنه
إن ماتت المرأة، صرفت نصيبها إلى أولاده، وآخره للفقراء، ليسلمين، ثم ماتت المرأة، يكون
للأولاد المعروف عليه من نصيب نصيب، لأن الواقف شرط نصيب الأولاد، والأولاد المعروف
عليه من أولاده.

وإذا كان الوصف على أرباب معلومين، يخصص مدهم، نصيب "هؤلاء الأرباب" متوئلاً يكون اصطلاح أى بقصى، ذكر في قتلوى أمر سرمد "أنه يصح إذا كانوا من أهل التصالح، وحاسوا هذه المسألة على ما إذا نصيب أهل السجد مروت مبر أمر القاضى، وقد ذكرنا (في تلك المسألة) هذا تقدم، وذكرنا (اختيار القضاة الشهيد في تلك المسألة) أنه لا يصح التولية بحير أمر القاضى، وختار في هذه المسألة هكذا أيضاً أنه لا يصح، لا بأمر القاضى

١٦١٩٥- وذكر خصصات في وقته "يذهب صبيحه مع رقيب يمشون معاً، فقتل بعضهم، واد [اسم] فسته من فاته، فيجى له أن تشتري ب عبد آخر مكان المقتول، يعمر في هذه المصنفه، وإن جم أحد هم حيايه، يسقى أن ينظر العيم، يسموا أصح بأمر هذه الصدقة دفع الخائن، أو فداه بأرض الخيانة، ويحمل لما هو أصح بأمره، فإن فاته الوصى بأرض الخيانة من ثمة هذه الصدقة، وكان أوس أحباية أكثر من نفسه، لهذا منقطع في العمل صلبه له، وليس إلى هل سرف من الدفع والقصد، سى، وإن مده أهل الوقت، كانوا متطوعين، وكذا حتى من الصدقة على ما كان عليه، وسبباًه حيايه الوصف صارت وقته في زحمتها وأقصى به من هذا الجح "، في مثل الوقت، لأنهم صارت من عه الدفع مصلحه فصار كجناية النير

من رأى الوقت، إذا قام، من عمره الوصف، وأراد أن يأخذ لكل يوم أجر أجبر "، ليس له ذلك

١٦١٩٦- جل جس أرضه مقبرة، أو حائناً للقطه، أو مسكناً، منه صبا أخرج، لا صبا، جوب أخرج لأرض النامه المصالحه بلزدة، والله سبحانه وتعالى أعلم

تم كتاب الوصف

(١) هكذا في الأصل والمصحح، وقد في م نصيب

(٢) وهي نسك فـ مرة بدلاً من

كتاب التوبة والصدقة

١٥٠ الكتاب سنين خمس من عمر مولا

الفصل الأول من الصدقات وما يقوم مقامها

الفصل الثاني في ما يجوز من التوبة وما لا يجوز، وهو سابع

الفصل الثالث في ما يجوز من الصدقات وما لا يجوز

الفصل الرابع في ما يجوز من الصدقات وما لا يجوز

الفصل الخامس في الرجوع في التوبة

الفصل السادس في التوبة بمقتضى

الفصل السابع في حكم الصدقة في التوبة

الفصل الثامن في حكم الصدقة في التوبة

الفصل التاسع من اختلاف ما يجوز من الصدقات وما لا يجوز

الفصل العاشر في ما يجوز من الصدقات وما لا يجوز

الفصل الحادي عشر في ما يجوز من الصدقات وما لا يجوز

الفصل الثاني عشر في ما يجوز من الصدقات وما لا يجوز

الفصل الثاني فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز

١٦٥٠٦ قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل لا يجوز الهبة لا معجزة معسومة معسومة معسوى به الأجس والقول إذا كان مائة وقوله لا يجوز أي لا يتم الحكم معجزة ثلث قبل لمعنى بانماي لصاحبه وصلى الله على من معسومة والفصل الذي يتعلق به تمام الهبة الفاضل مؤيد الواعى، ودان موعود، صريح، ودلالة، معسومة إذا كان به بالفصل صريحاً، يصبح قبه في المجلس، وبعد لا تترافى عن المجلس، وبذلك قد ساء واستحسن، ولو نهاه عن الفاضل به الهبة لا يصح لنفسه، لأنى لمجلس ولا بعد الا تترافى عن المجلس، ولا يملكه بمسألة، قولهم يكن ادله بالهبة، ولم يهه عه، إن قبض من مجلس صح قبضه امتحاناً، ولا يصح "عنه غيب ساء، ومن مبهم بعد الا تترافى عن المجلس، لا يصح قبضه مبساً واستحساناً

١٦٥٠٨ (و) وكان موعود عاتق، معسومة، وقبض، فاجوز به كالأجسام قيمة إذا كان حاصراً وقبضه بعد الا تترافى عن المجلس سو ١٠، إن كان المفيض يؤذن الواعى، جاز استحصان لا غيباً، وإن كان يهى إحد الواعى لا يجوز غيباً واستحساناً

١٦٥٠٨ وفي الياس " عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان الفاضل، فقبل قبضه، وللوعود حاصر، حار، إن كان يهوى الواعى من يوه قبضه، ولا يهوى قوله قطب، وإذا لم يقب قبضه، فإذ الفاضل أن يقبله، وإذا لم يقب قبضه، ثم يجوز [إذا قل] إلا أن تكون الهبة بمسألة

١٦٥٠٩ في البيهق، يراهم عن محمد رحمه الله تعالى إذا رغب جارية لأمرأة والجارية في البيهق، وبسبب معسرتها، فهاث قبضت، ثم يجوز، لأن تكون بحضرته، قد ذكرنا أن الهبة لا تنم إلا بالفاضل

١٦٥١ - والفصل موعود، حقيقى أو هو ظاهر، حكيم، رديت بالتحليل^١، لأنها

(١) وفي "ط" و"ف" ولم يصح

(٢) حكما في شمع الهبة التي عه، وكان في الأصل، وذلك بالتحليل بين يهوى بالتحليل، لأنها إذا كتب معسرتها

إذنا كتب محضره، فقد تمكّن من فهمها حقيقةً، وهو نفس الشيء، وهذا هو محض
رحمة الله تعالى عليه، وهذا في توسيع الفتح له ليس بشيء، بل هو خلاف في فهمه
المتعمقة، فإما في التوبة القاسية والتوبة ليس بفهم ولا خلاف

من انتمنى الموت ذهاب علامه من رجل، والاعلام بحضرتها، ومن يقر له
الزعماء اعيه، عذب الرب، وبرك العالم، ليس به ان يقره حتى يامر بقبضه

١٩٥١- في سقيا ابطه رجل وبه لرجل عذاف، ثم يقصه لمرحومته حتى
ويحبها لولده من رجل حر، ثم لمرمدا يقصه، فقصه لمرمدا، وكذلك لمرمدا الأول
للقصصه، فقصه، كتابا لولا لان الله من اسس اطلاله الهة من الأور

١١٥١٢- رتبة أهب وجن واهب مرحل نوتة صندون، عتزل عليا، ديم
انصتوق إليه، قال لا ليس بدهي غاوغه. ولما كان الصديق مشرعا، فهو قايصا
وغبده لأخر الفصل الأول بمصر محليا بين التوحيد والوجود، به اختلاف الفصاح
العلمي

١١٥١٢- منه سبع نبد يحمل النقصه من وحلي، ومن جماعه عده جماعه حقه،
وعند أبي حيفه روى الله تعالى عنه فاستب؛ والسب ساهله من بعد است منه النقصه
فالشيوخ من الطريق فيما يحمل النقصه مانع صفة الهبة، ولما بدأ (جماع)، ومن طرف
الموهوب مانع عند أبي ح. فلهذا روى الله تعالى عنه "سلاف الحمد" لا، الشيوخ من طرف الموهوب أنه
لا يلحق ضمان الشراء، وهو ما من نام الهبة من تلقى من الطريق

[illegible]

والصنف عبارة عن ما يقع من بين معنى ذلك، بعضهم قالوا بأن منه شئاع عندنا غير فائدة، إلا أنها غير دالة، لعدم معنى على وجه الشكاف بسبب السبغ، فإذ، بعدد السبغ قبل الفحص، لأن الشاع من عدم الفحص، تعذب الفحة الحذنة عنها، وبعضهم قالوا بأن الشاع من غير شرط، فإنه في باب السبغ، فإذا زال السبغ قبل الفحص، صار كل واحد من [هـ] ومع

على الضرر المذموم وهو ما لا يجوز . ولم يسمه حتى ذهب المذهب الآخر ، وسنم
 لكل جرح ، وحمل كتاب العقد ، وأخذ به مرة اتحاد الشرط ، وهو المذهب والنسبية ، بخلاف
 من إله مقرر التسليم . لأن هذا العقد ، وكل عقد ليس به ، لا يعدم كمال القبح الشيء هو
 شرط العقد

١١٥١٤ وهو نصي أبي سعدة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في حل حل
 . حل . ذهب لك من الدار ، لهذا مصعبها ، ولهذا مصعبها ، لأنه لا يحتمل أن يكون
 هذا تعبيراً لحكم العقد ، عن هذا التعبير لا يشك في الصبر هو محمد ، وهذا الشيخ من تمام
 إليه ، وهكذا روى عن أبي سعدة عن محمد رحمه الله تعالى
 ولو قال لأحمد ، وثبتت مصعبها ، ولهذا مصعبها ، ثم يمرر لأن أثبت الصبر في
 العقد

١١٥١٥ ولم قال ذهب لك من الدار ، لهذا مصعبها ، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ، لأنه لا يمكن أن يجعل هذا تعبيراً
 لأن مقرر العقد لا ينطوي الشك ، فكان لإثبات الصبر في بعضه .

١١٥١٦ وهو نصي في حل ذهب مصعب دار غير مضمون ، ودفع الدار إليه . صباع
 لم يهرب من ما ذهب ، لا يجوز به ، قال وهو يخرجه من دمه به يقبضها ، وهذا بناء
 على ما قلنا أن الهبة لا تنفذ ذلك قبل القبض . والشروع لا يحتمل المصعب كمال ولا
 بالقسمة ، فلا يبعد ذلك قبل انقضاء ، فهو معنى ما قلنا وهو أنه من دمه به ثم يقبضها
 ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل أنه يدر من رجوع ، وعصاف الصدقة
 عليه . فقال . وذكر الصدقة . وهذا بناء على أنه إذا تصدق بـ بسم علي وخبر ، أنه لا
 يجوز عند أبي سعدة رضي الله تعالى عنه كماله .

وهو الجامع الصغير ، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى عن محمد بن يحيى ، قال إنك
 المسبوق . يحتمل أن يكون من دمه قوله . وكذلك الصدقة ، عن علي . فيكون ذلك يخرجه
 الهبة . لأنه جعل الهبة من الصبر صدقة . فتكون الصدقة على العو ، والأطهر أن في
 المسألة زلتين ، فهي رواية الجامع الصغير مروي عن الله والصدقة

١١٥١٧ في الجامع الصغير أيضاً . ثم ذهب عسافر عن محمد بن يحيى ، وحمل
 الله من التمتع بين كماله ، وأن إذا أوجبت عشرة دواجم من عين عبد أبي حبيقة رضي الله

تعالى عنه لا يجوز، لأنه من المشاع فيما يحتل نفسه

١١٥١٨- ذكر الشيخ الإمام الراشد أحمد الطولوسي رحمه الله تعالى في شرح كتابته الهبة، إذا وهب الرجل لرجل نصف درهم صحيح من الدراهم العينية، فله يجوز، هو الصحيح، ورجل هذا، بمرلة لغة، المشاع فيما لا يحتل القسمة، وذكر أصلاً فقال، كل ما يوجب قسمة نفعا، فإنه لا يحتل القسمة، وإذا لم يوجب نفعا فهو مما يحتل القسمة، فعلى هذا منسوب إلى كل الدرهم الواحد يتقضى بالنسبة بجوز هبة نصفه، وإن كان لا يتقضى لا يجوز هبة نصفه

١١٥١٩- وذكر الصبر السهيد رحمه الله تعالى في 'إفتاؤه' في باب الهبة، إذا وهب لرجل درهماً صحيحاً، فكسبه فيه، قال بعضهم، لا يجوز، لأن نصف الدرهم لا يصير، فكان منافياً لاحتل القسمة، والصحيح أنه يجوز، لأن الدرهم المصباح لا يكسر علة، فكان مثلاً ما يحتل القسمة

١١٥٢٠- في التتميم 'امن مالك عن أبي يوسف، رحمه الله تعالى في رجل صعد درهماً، فقال لرجل، وهب لك درهماً مبهماً، قال، إن كان مستويين في الوزن والحدود، لم يجر الهبة، إلا أن يقرر به أحدهما، لأن الهبة تنازل أحدهما، وهو مجهول، وإن كانا مختلفين، فالهبة جائزه، لأنهما إذا كانا مختلفين، فالهبة قدر درهم مبهماً، وهو مشاع لا يحتل القسمة، وأد في الدراهم لقطعة والكسرة، فلا يجوز ذلك حتى يقرر

١١٥٢١- ولو قال، وهبت لك ألف درهمين الفرحين، وهما مختلفان، وهما مما يجر أو لا يجر، فالهبة باطلة، لأن الموهوب مجهول، وميب التميم لا يبعد في محل مجهول.

١١٥٢٢- وفيه أيضاً، عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، إن دفع درهمين إلى رجل، فقال، أحدهما لك هبة، لم يجر، كذا في الوزن سواء، أو مختلفين، لأن الموهوب مجهول، ولو كان، نصفها لك، لم يجر، كذا في الحدود والوزن سواء، لم يجر، وإن كان أحدهما الذوق من الآخر وأردأ جداراً، لأن إحداهما قصصه لك، صار الموهوب معلوماً، وهو النصف، لم يمنع حصة الهبة، بل يمنع لك الشئ، فإذا كان في الحدود والوزن سواء، يتحكم الشئ، وإن كان أحدهما أرق وأخف، فلا يجوز شئ بجوز

١١٥٢٣- في 'مسار أبي الهيثم'، رجل قال خذته بالفرسية، من درهمين، فذهب وقرعها، إن كان قال الخذني عند ما قال هذه المقال، قبلت، ورجح، صارت الأوسى له، وإن لم

جنا إلى حريق نسائه، فعون الموهوب وهو نادر منجونه بمثل الوهاب، فسمع عام
انتبه، وهو المسمى من الجنان المذكور في الكتاب، إلا أن أنه لم يرع النادر، وسلمها إليه
طارقة، تحت شهية هيب، وكذبت لو وهب ل حل آخر حرقاً، أو حوالت به عمام^١، فلهذه غير
نامه: ما ذكرنا

١١٥٢٦- موهب من في النادر من الشناع، وما من الخراب والجوان من الشناع، فالهبة
نامه: لأن الموهوب ههنا شاعل بمثل الوهاب، وليس بمشعور بمذقه، وذلك لا يوجب بد
لوهب على الموهوب كسر ما فيه أن يد الوهاب عانته على النادر، فلهذا من الشناع والطعام
فيها، إلا أن هذه الأسباب نامه وأنه حفظ ما فيها، وعيام أنه على السبع لا يوجب قيام البد على
الأصل، ولا كذلك مسألة الأولى

١١٥٢٧- ونظير هذا، أن موهب حناره لرجل عليها حبس، ووهب جارية موهبة الحللى.
وسلمها، فلهذه نامه، لأن الموهوب شاعل بمثل الوهاب، ومثله موهب الحللى دون الحرية
لوسلم اجترابه، فالهبة غير نامه، وكذلك إذا وهب قلبه، وعبيب سرج أو حام، ووهب الدابة
دون السرج والأجام، فسمها إليه، فالهبة نامه، ولو وهب السرج والمجام دون الدابة، فالهبة
غير نامه، والمعنى ما ذكرنا

١١٥٢٨- ولو أن الوهاب أودع الطعام والشناع من الموهوب به، ثم وهب النادر، فالحال
مه، وسلم الكل إليه، أو أودع شناع والطعام بعد ما وهب النادر، فالحال، وسلم الكل
إليه^٢، تحت الهبة في النادر، لأن بالإشباع ثبت بدته على الشناع جميعه، فلا يبقى بد الوهاب
على الشناع حقيقة

١١٥٢٩- ومن عمار، أبو الفتح، إذ وهب ثمة داره من رجب عز وجلها، وهي
سائكة فيها، ولها أسماء هيب، والروح ساكن معها يصح، لأنه مع ما في بدته من النادر في بد
الزوج، فكانت النار في بد الوهاب، معنى، فصحت الهبة

١١٥٣٠- ومن الفتى، رجل وهب حبله من رجل، وعنى هو لعدسى، فحله.
جارت أنفه من بعد، وبو وهب حصاراً عليه حبل، وهب حصار دون الحبل، لا يجوز،
وهو بناء على ما ذكرنا

١١٥٣١- وهب لرجل أو ثمة فيها زرع وحبل، أو حبلها هيب لمر، أو وهب زرعاً لمر

(١) ومن م عديم الوهاب

(٢) من الموهوب، سائكة من الأصل، وأثبت هذه المقارن في الفقه م

فإنه من الجب، يعني بهجرة جهة دار طاعة الله عز وجل، ولا يصح أنه لا يحور، كما
 يكون الأمر في الدنيا، فلا بد أن يكون وجوده في الظن، وبعد أن يكون لا يكون حياً، وهو
 تسميته، وروى في الحديث، وهذا لا بد من وجوده في الدنيا من العصور، وفي الحقيقة
 من الجب، والعصر، والنفس، من جهة وجوده، وهذا هو الذي لا بد من أن يكون
 قلبه يترك وجوداً وبالله، فهو لا يحور

وفي الحديث الذي رواه عن أبي محمد رحمه الله تعالى أنه يقول في الحديث، كذا في
 قوله: إن أدركت من ربي ما أريد، وإلا فلا بأس

١١٥١ - في الحديث الذي رواه عن أبي محمد رحمه الله تعالى أنه يقول في الحديث، كذا في
 الحديث، قال من روى عنه الله تعالى الآية، فقلت: لأد في الدنيا، والله عز وجل
 ربه الله عز وجل

١١٥٢ - ذكر الحادي عشر من التفسير، هذا هو الذي رواه عن أبي محمد رحمه الله تعالى
 الحديث، من روى عنه الله تعالى، هذا هو الذي رواه عن أبي محمد رحمه الله تعالى
 الحديث، وهو الذي رواه عن أبي محمد رحمه الله تعالى، قال لا بد من أن يكون حياً، وهذا
 ما في الحديث، وهو الذي رواه عن أبي محمد رحمه الله تعالى، قال لا بد من أن يكون حياً، وهذا
 حديث [الشيخ] من روى عنه الله تعالى، في الحديث، وهو الذي رواه عن أبي محمد رحمه الله تعالى
 الحديث، وهو الذي رواه عن أبي محمد رحمه الله تعالى، في الحديث، وهو الذي رواه عن أبي محمد رحمه الله تعالى

الفصل الثالث

فيما يتعلق بالتحليل وما يتعلق به

١١٥٤٢- من فتاوى أبي الميثاق: رجل قال لأخيه أنت في حل من أكلت من مقي،
 عليه أن يأكله، ولو قال من (أكل) من مقي، فهو في حل، لا يحل لأحد أن يأكله، هذا قول
 ابن زياد، حكى عنه بصير، ناد بصير وسألت محمد بن سنان عن ذلك، فقال كل من
 أكل، فهو في حل، قال بصير أيضاً سألت محمد بن مقنن عن رجل له سجرة، فقال، من
 أكل منها فهو في حل، فلا بأس بأن يأكل منها المني والغدير

١١٥٤٣- إذا لال لأخيه جلفني من قال حق لك على لعمري، وأبرأ من غير أن يعلم ما
 عليه، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرى مما عليه حكم، وديانة، وإن لم يحلف في الحكم
 ككذلك، وفي الديانة لا يجب به، ما لم يعلم صاحب الحق من عليه

في مدرك الغاضي: "والصحيح قول أبي يوسف، لأن الإبراء إسقاط، وجهالة
 السائل لا يجمع صحة الإسقاط

١١٥٤٤- وعن بصير قال سألت الحسن بن زياد عن رجل قال لأخيه أنت في حل من
 أكلت من مالي، أو قال أعدت، أو قال أعطيت، حل لا يحل له أن يبرأ وأن يعطي إلا
 الأكل، وسئل أبو بكر عن رجل لأخيه جعلت في حل الساحة، أو فرس من أصحابه، قال
 بصير في حل في الدار، ولو قال، لا أخصصك، ولا أطبقك فيما في مالك، قال هذا
 ليس شيء، وحظه عليه على حال

١١٥٤٥- وسئل أبو الحسن عن سبيته نطفة، لا حذو، سنان، ما صنعها في
 تكون؟ قال ابن سبينا وقال من شاء فليأخذها، فأخذها رجل، فهي له، قال الفقيه
 أبو الميثاق رحمه الله تعالى الحواش هكذا إذا قل لقوم معين عند البعض، وإذا لم يقل ذلك
 لقوم معينين، أو سم يقل ذلك أصلاً، فالتلف على ملك صاحبها، وله أن يأخذها، وفي
 الفتاوى ذكر المسألة مطقة من غير خصي فيما إذا قل ذلك القوم، أو قال مطلقاً

١١٥٤٦- وسئل أبو بكر عن رجل قال أخصص مالي بصلان أو بأكل، والباح له لا يعلم
 بذلك، لا يباح له الأكل، لأن الإباحة إطلاق، والإطلاق لا يخصص من عدم، وسئل هو أيضاً

عمر عبد مادیون دفع من مال مولاه، لو من حیوانه شق لاین راه، هن بسعه آن چیل مہ؟ این دفع شوقانو بلع مولاه، گره دہت، لا بسعه آن چیل، و این دفع شوق لا بکرہ رلت، و بسعه آن چیل

27:11-14. هل ينبغي أن نعتبر من المأكول، من يباح له الدب أو يتناول من ذلك؟

روى عن محمد رحمه الله تعالى بساكنه يام

۱۱۶۵۸ رجسٹر اٹھد و لہجہ نغمان، و لہجہ الناس ہد ہا، و در ہجہ ہجہ ہدی ہا لہجہ

فهذا على وجهين إما أن قال قد يكون قوله بكى، وجوابه في الوجهين واحد، فقوله
الإنالة على قسمين، إما أن كانته إلهية تصليح للمصطفى كالدرهم رالده، أو لا، كصالح
الملك والحروب، ففي القسم الأول إلهية للمصطفى لا هذا معك من المصطفى خاصة، وفي
القسم الثاني ينظر إلى المهدي، فإن كان من أقرباء الأئمة، أو من معاه بها، فهي ثلاثة؛ لأن
الملك من معاه عرفاً، فكذلك عن الشيخ في القسم والمهدي أي النبي، فطالع أن التصويل
على الحروف، حتى أو وجد مسدوداً، فوجه يشهد به على غير ما تدعى على ذلك،
وكذلك إذا اتحد وجهه برفق الله في ستة أوجهاء فأخذ في ترويض الأرواح أو ترويض المراتة
وهذا كما خاتم بطل المهدي أهذب للأب والأب في الأئمة، لأن الأئمة وسرورهم المراتة
الإنالة الثانية، فإن نصير ترجع إلى قول المهدي، أما إذا قال، فالصواب قول المهدي، لأنه هو
الملك

[illegible]

١٦٥٥- رمى الصودي لأمي الثبث رجل أخصى إليه حاربه شهيد من المأكرلات في
إيمه، فأردون يانك في ذب الأبناء، عن يباح بـ «ثبات» فان كان يبعدهم بربطه، ومحمود
يباح في تناول من الإماء لأنه مادي وفيه دلالة لأنه موجد في إيمه، غير ذهب لعتقه، وفيه
كلت مثل أباكمه ومحمود، من ثبات سبهما تسامح حين عدوا، يباح له تناول ثبات الإماء
دلالة، وإن لم يكن بينهما انبساط في مثل هذا، لا سبح لانعدام لآل

۱۱۶۵۱- من لم یطیع من رجلی قال الآخر دخل نرس، وحید من العبد، کو
 یحدہ من احد محمود، واحدک، وإن قالہ حدم من نرس، قال یا حد مقتدر سورہ ذل
 التویر یجوز فی کفارہ یمن، قال النبی ابوالطیب یجوز ان یا حد من لیس عتار ما یمنع
 یمن، ان حد من یا حد من یحدج لہ فی النہای عارہ والہ سبحدہ ویمالی اعنہ

الفصل الرابع

رسالة قلاد بن عمن عليه السلام

١١٥٤٢ - ذكر مصحف الأنبياء لسرح حسن (رحمه الله تعالى) في شرح كتاب الله أمانة
 النبي من عليه لا يم من غير قبول، ولا إيمان، يم من غير قبول، ولكن بالمعنى من الوجود قبل
 موته إن شاء، وهو رتب أنه سوى يسما، وقال: ثم الله ولا إيمان، بدرك القول، وهذا الذي
 ذكر اختياره، وذكر في يوم الواحدات، فمن الله كما ذكر، شمس الأنبياء لها لا من غير
 قبول، وذكر علمه الضياع في شرح كتاب الحكمة، وفي شرح كتاب الله، الله له الدين من
 عليه، وهو من غير قبول، يرد بالرد، ولا ذهب الدين الذي عليه الأصل، أو إيماء.
 صارت قبل الرد فيه يرى: لأن الرد فيه يتم من غير قبول، ولا إيمان، ولا رد، وكذا لو كان
 صيغاً، فإيماء منه، وجعله في حل منه. فهو جائز، لأن الرد فيه يتم من غير قبول، فإن رد
 القارن هذا الإيماء، من رد، ونقص المال، وقيل محمد لا من رد، وإيماء ماضية
 عليه.

وجه قول محمد رحمه الله تعالى أن الإبراء وقع لمصيباً لأن الدين على الميت، فلا يعمل رد ثروته، كما لا يعمل رد التكميل إليه الأصغر، وكذا لا يعمل رد الوكيل بقضاء الدين إبراء الوكيل.

ولما بع يوسف برحمته الله تعالى أن الإبراهيم وضع الرزق في يده ، لأن النبي ، تنقل في القلوب في حق ، أحكام الدنيا ، لا يرى أن المطلب من النبي هو التوكل ، خلاف التوكل ، عليه السلام ، والمكمل ، لأن الإبراهيم ، بأصله ، لأنه حتى يطلب ، وسمع بالإبراهيم ، فلا يعمل به المكمل ، ورد التوكل ، به من محلي

۱۶۵۴- لو رعب العرم النبی من قورث صحیح بلا خلاف، لأن لإبراه وقع له
 ۱۶۵۵- ونو کاب من جن دین علی حید الحرم، فوعت العرم النبی لمولاه صحیح، سواء
 کان من الحید دین أو من یکن

في كتابه «الانوار» في باب «منه عند الحاجر» قال: «انه لو لم يكن له من هو شفي»

(١) «يرى العقول من لاهوت، وأنت هذه العقول من الحب» ب د م

(٢٦) «...في المضمون من قط من الأصل و...»

اختلاف الذي تقدم في رد الكرامة، وقبل ' ملك هذه برهاناً

١١٥٥٥ - هـ، كان الدين بن سريته قد ذهب لاجتماعه، بعينه من 'ندوة صبح، ولو وجد

ذهب الدين مطلقاً بمذنب أربع، ويوجه في أربع، كما هو ذهب لذهب العهد المشرقي

١١٥٥٦. من عهده الدين 'د' ذهب حالاً من رب الدين، كذهب رب الدين بعينه، لا

أعني

١١٥٥٧. في زيادة من احزاب لحوالة في فتاوى ابن القيم 'لا قال لولي

لكتابه 'ذهب (لك) من ذهب، هذا لكتاب لا أنس، من انكسب، وأقال دين حقه.

وهذا به عاى ما قال. وهذا الدين من عاى الدين صبح من غير فيرد، ويرد بالمرء ولا

يظهر شفاى وجه من انكسب النس

١١٥٥٨ - هـ في يذهب من أنكر عن شريكة، كان حدها بمهاجبه وذهب لك

حصته من الربيع، فرد من ر من ندى، فرد عيه، ثم اراد أن يهاجبه رايح، قال 'لا كان

لذلك كذا غير مسهب، ومن يسمها حق وعبه، كذهبه بالغة

المسألة بسلامتها مع ما فيها من اختلاف للشيخ رحمه الله تعالى في زكاتها الخالص ، فما ذكر من الخيارات في الفصل الأول ، مما كان الرجوع بمجرده ، فهو بواطن رواية أبي حنيفة ، ورواية الجامع على قول محمد بن مسعود عن أبي يوسف رحمه الله تعالى .

١١٥٧٨ - ويجوز تصرف الموهوب له في الهبة ما لم يحكم القاضي بقضائها ، فإذا حكم ، فلا يجوز تصرفه ، وكذلك قول محمد وأبي حنيفة رحمه الله تعالى

١١٥٧٩ - يجب أن يقدم الرجوع في الهبة لا يصح إلا بقضائه ، أو رضاه ، إما لأن الرجوع مختلف فيه بين العلماء ، رحمه الله تعالى ، فكان في أصل بونه نوع ودعاء ، أو لأن فيه قطع لثبوت الموهوب به ، و قطع الملك على الإتيان من غير قصد ولا رغبة لا يجوز ، وقبل قضاء القاضي ، ونيل رد الموهوب له الهبة على الواهب باختياره تصرف الموهوب له حصل في ملكه ، فيصح ، وبعد ما قضى القاضي ، نزل الموهوب به الهبة باختياره ، حصل الموهوب ملكاً للواهب ، فلا يصح تصرف الموهوب له

١١٥٨٠ - وإن مات في رد الموهوب له قبل رد بقضائه الواجب بعد ما قضى القاضي به ، لم يكن للواهب أن يقضيه ، لأن أصل القضي لم يكن فيه صحت ، فكذا المدوم عليه ، إلا أن يكون منه بعد القضاء ، وقد طلب من الواهب ، بحيث يصح قضاءه ، فيقضى

ولو لم يرد الهبة بعد الرجوع ، ولم يحكم به الحاكم ، حتى رغب الموهوب له الهبة من الواهب ، وقضاه الواهب ، فهو بمقره وجه . أو رد الحاكم ، لأن الرد بعد الرجوع مستحق على الموهوب له ، فيقع من جهته شغل ، وإن أوقفه لنرفع بجهته أخرى عرف ذلك في موضعه

١١٥٨١ - ورد قضى القاضي بإبطال الرجوع لما ، لم رال المانع ، عاد الرجوع ، سانه إتيان في الدار الموهوب له ، وأصل القاضي ورجوع الواهب بسبب السام ، فيرد الموهوب له البناء ، وعاد كما كانت . فله أن يرجع فيها ، وهذا خلاف ما لو اشترى عداً على أنه بالخير ثلاثة أيام ، ثم المهد في مدة خيار ، وخاصم تلتشى بانه في الرد ، في بطل القاضي حقه بموجب الحسم ، ثم رال حسم في مدة الخيار . ليس له أن يرد

١١٥٨٢ - ذهب لامرأة هبة ، ثم تزوجها ، فله أن يرجع فيها ، ولو وهب لامرأة هبة ، ثم أتت ، قضى له أن يرجع فيها ، لأن في الوجه الأول الهبة انحلت مواساة الرجوع ، وفي الوجه الثاني انحلت عداً موجه الرجوع ، والهاء يكون على وجه الانعقاد

(١) حكاه في الأصل ، وكان السبب : ما روي في الأصل

(٢) حكاه في الأصل ، ونحن المصحيح صحت

١١٥٨٣ - وهب لعبد رجس شيئاً، فالتفول والتفليس إلى العبد، وبعد التفول والتفليس فلذلك للمولى، وبعد ذلك يظهر، إن كان العبد ومولاه كل واحد منهما أحبباً عن الواهب، فللواهب حق الرجوع، وإن كان العبد أو رحم محرّم من الواهب، بأن كان أمهوه، وللمولى أحسب عن الواهب، فللواهب حق الرجوع، وإن كان العبد أحسب من الواهب، ومولاه هو ورحم محرّم من الواهب، بأن كان (مولى) العبد أخاً للواهب، فللواهب حق الرجوع فيما عند أبي حنيفة ورأى الله تعالى عنه، خلافاً لهما، وإن كان العبد ومولاه كل واحد منهما هو ورحم محرّم من الواهب، ليس لهما حق الرجوع، أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال الأكرخي قال محمد بن أبي حنيفة: إن كان حق الرجوع. وقال الأكرخي أبو جعفر رحمه الله تعالى ليس له حق الرجوع

١١٥٨٤ - وإذا كان رجل على عبد رجل دين، وهب للمولى العبد من ربه الدين، وسلم إليه، حتى سقط دينه، ثم رجع المولى إلى العبد، قال أبو يوسف يعود الدين، وقال محمد لا يعود، فكذلك في الزهديات. وذكر الأكرخي في منتهى قول أبي يوسف كقول محمد، وحكي عن أبيه أن أبا يوسف استحسن ولول محبة، فقال أريت لو كان الدين لصبي على عبد رجل، وهب للمولى العبد من العبد، وقوله الوصي، وقبضه العبد حتى سقط الدين، ثم رجع الواهب من عبته، لو قلنا لا يعود الدين مدّ الوصي تصرفاً ضمناً بالصبي، وأنه فاحش

١١٥٨٥ - وفي العمود صبي له على مخلوك وصبه دين، وهب الوصي المخلوك من الصبي جازاً، ويطلق الدين، ولو أراد الوصي أن يرجع في عبته، روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه ليس له ذلك، قال الصمد الشهيد حسان الدين في واقعاته هذا الجواب خلافاً لمذهب الرواية، من رجوع أبي حنيفة رحمه الله تعالى إنما أصل حق الرجوع في عبته الصورة فمما لا يفسد من الصبي، بداهة من مذهب أن الدين يساعد بسا الهبة لا يعود صحيح الهبة.

١١٥٨٦ - أعتق عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل وهب لرجل شجرة، قطعها. وأتق في قطعها، لله الرجوع، لأن القطع خصان، فإنه يقطع به حياته.

النصير في عبادته ربه كبر، وكذلك في حق وعبيده الله في النصير سائر. سواء كان النصير في عبادته ربه يمكن، ومن غير الأب والجد، من الأخ والعلم والآه. وسائر القربى، والقبائل لا يمكنك، فمن الله عن النصير، وإن كان من غيره من عبادهم، وهي الاستحسانة وتكون به. كان النصير من نسلهم. وكذلك نصير من نسله، وكذلك نصير من نسله من نسله. وليس النصير أحد من غيره. له نصير الله عليه الاستحسانة، ويسوي في هذه المسائل التي ذكرنا إن شاء الله تعالى. النصير لو لا يمكن. ومنه كنه. إن كان الأب نصيراً، فوجب لكل علة غاية مقنعة، أما إذا كان حاصراً حباً. والحب في عباد هؤلاء الذين ذكرناه، كل يصح قصر هؤلاء لله عن النصير؟ ثم يذكر هذا الفصل من الختام هنا، إلا أنه ذكر في الآخرة إذا كان يحب اسم، وسماه. ثم جاء قوله: "ثم جاء نصير به عنه". وهذا الشرط يقتضي أن لا يصح نصير هؤلاء إن كان الأب حاصراً، وذكر من حد أمه أنه لا يمكن القصر عن النصير إلا. كان الأب حباً، ومن حصل به إن كان نصير في عبادته، ولم يكن. ظاهر ما قلناه يقتضي أن لا يصح.

١٦٥٩٧ - وذكر في الأم: وهبت له علة. لو شهدت عن ذلك، وأبوه ميت جار قصب، وهذا السر به يقتضي أن لا يصح، وذكر في النصير: نبي يصح منها وهي في عباد خروج أنه إن قصب هو، أو الروح حاز تقيض، وهذا لا خلاف يقتضي أن يصح القصر من خروج حاز حصر الأب. ومن السليح من سوى بين الروح والجد والأم والأخ الذي يهونه، وقالوا: يصح القصر من هؤلاء عن النصير، وإن كان الأب حاصراً، ومن ذكر من القسروط ومع هذه هي الكتب، وأنه ذهب الشيخ الإمام الأجل الزاهد لغير الإسلاء على قوله: ومنهم من فرق بين الروح وغيره. وقال: يصح قصر الله عليها من الروح حاز حصر الأب، ولا يصح قصر غير حاز، حصر الأب. وإن كان نصير في عبادته، والله ذهب الشيخ الإمام شمس الأئمة إلى حسن.

وجه ما ذهب إليه لغير الإسلام أن خروج إن ملك القصر حاز حصر الأب. ومنهم من فرق بين الروح وغيره. وقال: يصح قصر الله عليها من الروح حاز حصر الأب، ولا يصح قصر غير حاز، حصر الأب. وإن كان نصير في عبادته، والله ذهب الشيخ الإمام شمس الأئمة إلى حسن.

(١٦) ما بين المصنفين سابقه من لاصل وأصله من ظرور

(١٧) ما بين المصنفين سابقه من لاصل وأصله من ظرور

النصيحة هي التوبة التي لا يتركها الإنسان إلا إذا كان في الأثرية أو في الحزن ببعضه، لا أنه، وكلما كان نصيبه
اعتقده، صحت إلى يشك الزلاية من بعده

١٩٠-١٩١- من شرط من النصيحة إذا كانت بجمع منها، فمن أصدقائه رحمهم الله تعالى
من قال إذا كان لا يجمع منها، من يجر قس نروح عني، لا أن كانت بهمة النصيحة لا
تكون نفقشها على الروح، ولا يجرها، ولا يجرها، طء والحمد لله الذي كفى معونها، وهي
يجتمع مع ما لا يجرها، من عجزها، وإنما هي ذلك، لأن يعود لا بعد حبه إذا كانت لا
تخلص، فتأخذ حالها مع ذلك، من عجزها

والنصيحة هي من روحها، لا بغير نفس الزوجة التي لها، وهو من جهة [الأل]

لهبة عني.

١٩٢-١٩٣- من كان نصيبه له نفس التوبة بهمة، جرحه من جهة، إلا أن يكتم عقل،
وهذا قول علماء التوبة

الفصل السابع في حكم العوض في الهبة

١١٦٠٠ - رجل وهب لرجل عبداً على أن يعرضه عن عبده ببيعته، فاتفق على ذلك، فله يقضى واحدًا منهما على امتنع أحدهما منه، فله فذلك، وإن تعبد، جاز بمنزله البيع، وليس لواحد منهما أن يرجع فيه بعد ذلك

١١٦٠١ - يجب أن يعلم أن الهبة شرط شعوض لعمدة تبرعاً، وبصير موضوعه من اتصال القبض، وقد لأن يعلق بطل الهبة، ونحوه مني المعاد منه، هو شرط الموضع من خصائص العروضة، ويجب اعتبار اللفظ الكلي، يجب اعتبار الجنس؛ لأن الألفاظ موطئة للتمييز، فاعتبرناه بمرتب الله، عملاً باللفظ، وقد لا يبعد أنك ليس العوض، ولا يصح في التنازع، ويرجع في واحد منهما عنه، واعتبرناه بمحاووه عند اتصال العوض عملاً باللفظ، فقلنا، لا يرجع واحد منهما بعد ذلك، ويجب ما شئتم بفسخ، ولكن واحد منهما أن يرد في يده يجب بوجده فيه، وهو استحقاقه في يده أحدهما، يرجع على صاحبه بما في يده إن كان قائماً، وبغضه إن كان هالِكاً كما هو أنك في البيع

١١٦٠٢ - ورد في الأصل إذا عوض الموهوب له الوهب من هبته عوضاً، وقبضه الوهب، فليس بدونه أن يرجع في هبته، حصون مضمونه، وقد ليس لمضوجه به أنه يرجع في عوضه، حصون مضمونه، وهو أنك الملك في الموهوب

ويشترط أن يصيب الموهوب له العوض إلى الموهوب، "١٠٥٠" دون العوض من من حيثك، أو بدلها، كما جاء، أو ما تشبه من الألفاظ (حتى إن الموهوب له إذا وهب للوهاب شيئاً، ولم يقل هد عوضي هذا، وما تشبه من الألفاظ) لا يعبر عوضاً به يكون هبة حينئذ، حتى كان بكل واحد منهما أن يرجع في هبته، وهذا لا يثبت بمراتب في العوض إلا بالقصر بعد الفسخ؛ لأن الموضع في معنى هبة حينئذ

(١) ما في النص من ما بعد من الأصل واستناه من طوم وم

(٢) وفي حاشية الفسخ م إلى الموهوب منه

(٣) ما في النص من ما بعد من الأصل وأنته من طوم وم

كذلك لو ذهب له بأن، وبيع مباحاً جعفر، فإنه لم يملك، وعليه أنه يملك
جواباً.

وذلك لو لم يزل له سيف، قلت: خفف، وعوضه عبد الله - به من الشجرة، وهذا
الرجل هو، وعوضه هو عروب به من هه، فكل واحد استعمل ال بر جميع في الآية - واللمة
اللمة

وقد نكح والد الصغير، دا، هس، من مال الصبي شيئاً، ووهبه له، وهو ماله، لأثره
 بالحق، على هس، بانه

وكذلك بارهت رجل مصعب عمة، وعروحة الأب من مال صغير، ثم سحر النحوص،
وشوحيب قد رجع في عيبه، لأن الأب ملكه النحوص عقلاً يسكنه ملت لأمر من أبيه، لا
مقتلاً بأصل الفتى، فكان عروضة في حبس الصغير معارضة من جندوز وجه، والأب إن
يسكن في مكانه ما هو معارضة من قلم وجه، لا ما هو معارضة من وجه ذوق وجه، فبطل
النحوص، وكان يواحد أرى وجهه في هيئة والده سبحانه، معاني أحمد

المبكره على فمهم ان ان هذا امرها بلفظ او لم يحسن، فان حسن حالهه رخصه،
وإن لم يحسن، وكذلك، وشرها هذا الشيخ ابو بكر الإسكندري رحمه الله بعد ذلك، وذكر في
آخر الكتاب، ان قسمة امره (لزوجها) وجبت مهرى بنت علي بن أبي طالب، وقيل حتى
صحت نفقه، ثم حبسها بعد ذلك، فالفهم من هذه، ذكره عن الشيخ أبي بكر الإسكندري
والمراد أي لقاسم بعدد رحمه الله تعالى

١١٦٦ هـ ، فی المنقر امرأۃ فاح لزوجها تهدوت عبث بالائف الی حلت علی
 قد لا تسری عفر ، او فاح علی ای لا تسروج ، فعل ، ثم مروح او تسری [اعلا و جوع] -
 ولله اعلم -

١٦٦٣- و ذكر في كتاب الكناح من حاوي لى الفسرحه الله تعالى لفت يد دل
الرجاء لمرئيه ابرمو، ثم مهر ك حو، هه فلك ذل عيراته ثم من الروح لى بهمه. قان
صبر و حبه الله تعالى بخود مهر نيا كان.

وذكر في كتاب الحج : مرآة مظهرها على التورج هي أن يصح بها ، فلم يصح بها ،
 قال محمد بن ميثاق رحمه الله تعالى : مظهرها على حوله

[illegible]

١١٦١٤ - مرة قال نروجه اطلق نعيم على كد ، حين مكثت ممي ، ولا غيب ، فقد
 ومنت لك الخياط الذي في مكان ذم ، فمكث معها ، ماذا ، ثم طبعها ، فمسألة على وجوه
 اترجوه الأول ، إذ كانت منه لاهة تلحال ، وفي حد الروح لا يكون ، الخياط للزوج ، لأد
 لعدة لا توجب لك

اتوجه الثاني: إذ اذبحتم له، وسلتم إليه، وودعده ان يكثرت دعائها، وبهر هذا الوجه
الخاص للمروج لأن الهبة مختلفة، وبذلك سلم الخلف إلى مروج لا يكون غائط له
الفرحة الثالث: إذ رغب عن شرط أن يكسب معها، وسبب إليه، رغب مروج، وهي

هذا الوجه الخاطئ للزوج^(١)

وهكذا حكر عن النكاح أي التاميم وحمه الله تعالى، وعلى قول حبر ومحمد بن مقاتل وحمه الله تعالى، وهو مختار، لا يكون الخاطئ للزوج

الوجه الرابع، إذ لم يأت، وحيث لك أن مكثت محي، وفي هذا الوجه لا يكون الخاطئ للزوج، لأن الصلح باطل

١١٦٦٥ - وفي فتاوى عفتي رحمه الله تعالى: مرأى ذهب مهرها للزوج طمعا
لأنه زوجها، إنه يقطع لها أنوثها كحول مربي، فلهذا، ولد بعض حوالة، ولم يعمل،
إما إن لم يكن ذلك شرطاً في البهية، أو كلفه في الوجه الأول لا يعود مهرها، وفي الوجه
الثاني يعود؟ لأن البهية حصلت بشرط العوض، ولم يحصل، وكذلك مرأى ذهب مهرها
لزوجها على أن يحسن لها، ثم حسن، فلهذا ذهبها باطل، فمات

وهذا يؤيد ما عساه الصدر الشهيد حسام الدين، رحمه الله تعالى من القول في حسن
هذه المسألة فيما مضى في هذا الموضع أيضاً.

١١٦٦٦ - مرأى ذهب مهرها صبيحة على أن يكتب، لا يضمنها، ثم ضمنتها بعد
ذلك، فهذا على وجهين، إذا شرطت الإمسك، وفرك الطلاق وقت موت، أو لم تشرط،
ففي الوجه الأول إذا طلق قبل نفس الوقت، فالنكاح باطل؛ لأنه من وفي بالشرط، وفي الوجه
الثاني البهية صحيحة؛ لأنه من وفي بالشرط

فرق بين هذه مسألة وبين ما إذا تزوج المرأة، وضمن من مهرها على أن لا يخرجها من
البهية، فخرجها، فإنه يسع في مهرها، والفرق هو: أن بين المسألة لا فرق من حيث النكاح؛
لأن الشرط في هذه المسألة عدم الإخراج ما دام على النكاح، ولم ينف به الشرط، وفي
المسألة الأولى الشرط هو الإمسك ما دام على النكاح، وعدم الطلاق مطلقاً، فإذا أمسك
ساعة، ثم طلقها، عد ومن بدت الشرط.

١١٦٦٧ - وفي الخالص الأصغر ذهب مهرها من زوجها على أن يطلقها^(٢)، وقيل

(١) ما بين العوض شرط من أجل البهية من موم وف

(٢) هكذا في الأصل وقسده، وكذلك في النسخة. هـ ر ٥ لا يطلقها

الزوج، قال خلف رحمه الله تعالى: الهبة صحيحة، والسرط باطل، وبه لا يبطل بالشروط
الخاصة

١٦٦٨ من لم يقب أبو حمزة رحمه الله تعالى عن منع امرأته من التصرف في أموالها،
وهي مريضة، مما لها، إن ذهب إلى مهرها، فإني أرى أن يكون باطلاً، فقلت: أقول، ثم
فتقها إلى الشهود، فقلت: مهرها، ولو ذهب إلى مهرها، فإني أرى أن يكون باطلاً، فقلت: أقول، ثم
ذلك لم يعبروا إلى أبيهم، وصعدوا، قال: الهبة باطلة، قال العف، رحمه الله تعالى: لأنها محرلة
للمكرهة - والله سبحانه أعلم -

خالف دعوى المدعى، لأن دعوى مدعي عمليه القمص والراهب أقرب للقهر، إلا أن لا أثر لا يظن بمخالفة دعوى مدعي، فإن من ادعى على إسم الراهب، وثبوته المدعى عليه بجملة دينه، صح إقراره.

١١٦٢١- ١٢: استودع رجل أرحلًا وديعه، ثم وهب به، وأحضر وشهدا عليه بذلك معجانيه، ولم يسجد، بالقميص، فهذا حائر، لأن القهبة سبب بإسقاطه، وكذا القهوب هي في القهوب له ثبت بمصدقته، وهذا كافٍ لعدم القهبة، لأن قص الوديعة يوجب على قصي القهبة، ولكي يثبت الراهب أن يكون في يده بر صيد القمص، وإذا شهد مسهود على القهبة، ولم يشهدوا على معجانيه القمص، ولا على أفراد الراهب بالقميص (الراهب في القهوب له يوم ساعدهم إلى القديسي، فبما يجوز إذا كان الراهب حيًا، وإن كان ميتًا فشهادته باطلة).

١١٦٢٢- ١٣: وهب له رجل عصفًا وصحبه القهوب به ثم حارب، حارب، وأقام يده أنه كثر الشهود من الراهب من القمص واليه، بطلت القهبة، لأن المسألة بوجوب الملك بخصه، فتبين أنه وهب ومسلم لا يملكه، وإن لم يشهدوا على القهبة، بل عليه أن يشهد على القهبة لا غير، فهو لم يردده، وقيل إن شهود القهوب السرى شهر وسنة، وإن كان القمص في يدي الراهب، فأقام القهوب له القهبة، وقطعه في القهبة، وأقام القهوب له القهبة أنه أنكره في القهبة، وأنت منه، فالعبد لصاحبه القهبة.

١١٦٢٣- ١٤: وهب لرجل متاعًا، فمات له، إلى كس اسم دعوت، فلقول في صاحب المتاع مع يده، فاد حبس، أحد المتاع، وإن وجدته منك، فإن كان هناك بعد ما ادعى المستودع القهبة، فالمستودع صاهر القهبة، لأن التملك بالقهبة لم يثبت بقوله.

فثبت ذلك، كان المتاع وديعه في يده، فجوز القهوبه سبب للقهبة، وإن لم يكن وديعه في يده، فأثبت من القمص على وجه التملك سبب بالقهبة، لأن من سبب التملك من صاحبه ولم يشهد، وإن كان لهلاك قبل دعوى القهبة، فلا يثبت.

١١٦٢٤- ١٥: لشخص سر عن أبي يوسف، أنمو براهب وبهوب له أن القهبة كاتب شرط القهوب، ولكني تخلفا في عهد القهوب، فقال الراهب القهوب القهوبهم، وقال القهوب له حبسًا، والقهوب لم يقصر بعد، والقهوب ما لم يثبت، فبالقهر اختيار إن شاء بعض جمعته، وإن شاء وجع في القهبة، وإن شاء القهوب مسيلًا، يجمع حيث إن شاء.

وهذا بناء على ان الهبة من لأحسان موجه الرجوع، والصواب والرأى من جهة الموهب ما طلع من الرجوع، فهو سواء وصى بالمعوض الذي عبه الموهوب له، وترك حقه في الرجوع، وإن شاء لم يرص به، وقال أبو الرجوع

وإن كان الموهوب مسهلكتاً جمع قيمته؛ لأن الرضا بالقبض كان مشروطاً بالمعوض
لنفقود لم يسلم له ديت، فهي حصه بعض حصان، فبرجع قيمته بعد

١١٦٦٥- وإن اختلف في أصل المعوض، فقال الموهوب له الواهب ما شوصت ذلك المعوض أصلاً، فالقول بوجهه لأنه ينكر شرطاً ابتدأ بمسعره عدم تمام الهبة، ويكون الموهب الرجوع إذا كان الموهوب ثابت، وإن كان مسهلكتاً، فلا شيء، عسى الموهوب له، لأن المعوض لم يثبت، لما جعل القول فيه قول الموهوب له.

١١٦٦٦- والحكم في الهبة مخالفيه عن شرط المعوض أو الموهوب ما دام عتقاً، فلو لم يجرى، فهذا ملكت، فلا مسكن، ولكن يخلط الموهوب به مهناً على دعوى الموهب به ما شرط له من يريده إذا كان الموهوب مسهلكتاً؛ لأن الواهب بذعي القيمة في هذه الصورة، فيحبب عليه

١١٦٦٧ في الأمان، وإذا أراد الواهب الرجوع في الهبة، فذلك الموهوب له أنا أعزك، أو قبل عرفتك رأي تصدقت به عليّ، وكذب الواهب، فالقول قول الواهب وكلفته إذ كان، الهبة حادثة، فقال: وهذا لي وهي صبرة مكثرت صفتي، وأزادني خيراً، وكذب الموهب، فالقول قول الواهب، وهذا استحسان، والمباسب أن يكون قوله الموهوب له

١١٦٦٨- ولو كان الموهوب رجلاً، وجب له، أو شجرة، أو موقفاً وهو ملوث، أو ثوباً وهو مصبوح، أو مخطوط، فقال الموهوب له: وهبت لي وهي صخرة، فبعت فيها وحرمت، وهبت لي وهو غير ملوث، وغير مخطوط، وهو مصبوح، فبعت أنا أو صبيحت، أو خطت ثياباً، فقال الواهب لا، بل وهبت كذلك، فالقول قول الموهوب به، وكذلك إذا غنمها في بناء الفلج، وخينة السيف

١١٦٦٩- في انتفى إذا أراد الواهب الرجوع في الهبة، وأدعى الموهوب أنه أنها عتقت، فالقول قول الموهوب به، ولا يجوز عليه، فيرد عيب الواهب شيئاً، وقال هذا هو الهبة، حلف الموهوب به عليه

١١٦٧٠- في انتفى ابن مملوكة عن محمد* في رحن وحب جاريته في رجل،

الموجوب على المريض ، ويتم بطلان ، ولم يأخذ من الثمن من سبب ، حيث قد الموجوب له
أزيد من العوض بشرط الرد من الضمان على الثالث ، لم يكن له ذلك

١٦٦٨ : ولو كان مريضاً ذهب كبر نحو فارس يباري لالثالث على أن يعوضه كبر
على ما كان ، وثالثاً ، ثم عاد المريض ، لا مال له ، رى ذلك ، فذهب هو له بخلافه ، إن
شاع على الهبة ، رد الكبر الموجوب ، وأخذ كبره ، وبذلك ، أحد نصف كبر الموجوب ، ورد
بعضه ، استرد نصف كبر دين هو عوض

١٦٦٩ : في سبب رجوع هبة من مريض ، ورجع له بغير حكمة ، وردت فيه
المريض ، فإن يجوز من الثالث ، ويخرج به غصاة ، فاذى حار ، لا يسهل لورثة الموجوب به
عهده ذكر ، أن يرجع في الهبة بمسألة من وجه ، وذكر ، خلاف الروايات في الرجوع
بغير قفاه عن محمد ، رحمه الله تعالى ، لما ذكر من أخبار في هذا ، سألته يوافق روم على
سبب ، فإنه أكثر الرجوع بغير قضاء حديثاً ، هي حار

١٦٧٠ : وقد أفتى مريض ذهب حائزة المريض ، فرددوا الموجوب له على الواجب به
بعضه ، وهو بدو كبر له ، رضى به هبة ، وهو لورثة الموجوب به أن يرجعوا له شيء ، كرهه
عده أكثر الرجوع في هذه المسألة فسدس [أكل] وجه ، روى يوافق روم عن محمد
رحمه الله تعالى

ومع هذا ، مريض ، ذهب عليه لرجل وعلمه دين يعطيه بمهبة ، ولا مال له غير هذا
العبد ، فأعطاه الموجوب له من ماله الواجب حاز ، ولو أعطاه بدو لا يجوز ، لأنه بالموجب
سبب أن هذا المرض مريض ، وهذا الاختلاف حكم الوصية ، والوصية لا تخص حالي فام
لذلك

١٦٧١ : به بخلاف من سأل عن ثمن يوسف ، رحمه الله تعالى ، رجل ذهب ثمانمائة
من المرض ، ولا مال له غيره ، فأعطاه له هبة له على خوف الواجب ، وهو مريض ، قد عتقه
وإذا مات الموجوب بعد ذلك ، فلا مسألة على العبد

في ثمن أسبب مريض ، ذهب لرجل حاز به من طبيب الموجوب له ، ثم عتق
الوصية ، وعلمه دين مستغرق ، رد الهبة ، ويجب على الموجوب به العتق ، حال تصدق
الشهود من ثمن ، وقد لا لحاز به عنها مضمومة على الموجوب له بالقبض ، فبالق
يكون المسمى بالوطء مضموناً

١٠٦٤٤ بضائي الأخر مريض. هي لمريض عبد. ورسنه اليه فاعقه، وبسر
 الواحد واحد واحد. ثم. الواسع. والمزجوب له. في العدد يسمى في ثلثي قيمته
 [الزوجة القواسم] ويسمى في ثلثي انبساطي لوزنه الموزون له، لأن بعض الموزون له في مريض
 موزون بحركة الواسع، وانبساطه من حركه على التلي، وحيث فيسكنه بين وزنه الواسع على
 الموزون له. فزده انفس عسب حسيم في ثلثي العدد بالاحمال، يعني بعد ان يسمى في ثلثي
 ذلك لجه. فإغما بهي من موزون له ثلث وزنه العدد، فيسكنه لعدد من بين الواسع ثلث عدد
 الثلث ويسمى في ثلثي من الثلث، فبصار القصد على. بعد أن هم. أما بعد هذه منهم، ويسمى
 في ثمانية أمهمه

أبو كل دونه، لو كـ

١١٦٤٨ وفي الباقى الركيل بالهمزة يوكل بنسبهم، ولو كـ بالضم أن يوكل

عيره، جلال الوكيل بالفتح

١١٦٤٩ وفيه أيضاً إدوكل بالفتح، وجلا بالضم وعـ روكل الوهب له

رجلا، وعـ، حـ، فإن امتنع وكـ الوهب عن السليم، حاضمه كـ عـ هو له

١١٦٥٠ - في مدوى السعى مثل عم الذين عن امرأ أعطى روحها هـ لا لؤله

ليوسح بالضم فيه بدميته، مظهر بالزوج بعصر عروها، الزوج، واسـ بر على ذلك المال،

على المرأة أن تأخذ ذلك من ذمت العريم؟ فإن إن كنت ذهبت من الزوج، وقرعه هـ، فلا

لأنه ملك الزوج، وإن ذمت أعطته يتصرف على ملكها، قلب ذلك: لأهـ مالها

١١٦٥١ - وسئل أمـ من رجل له ثلاثة بني كبير، وكان دفع واحداً منهم في صحته

مالاً ليصرف فيه، فعرض ركن ذلك، فمال الأب، أبيض به هـ، لاين، ويكفر حيراثاً هـ

يوم؟ قال: إن أعطته، فأنكـ هـ، وإن دفع إليه بعمل هـ لاين، فهو ميراث

١١٦٥٢ في مدوى لقي محمداً رحمه الله تعالى في أسير الكبير وجل قال

لقوم يسـ وجب جازى هـ لا حاكم، فلما غلبنا من شـ، فأعده رحد منهم، كانت له

١١٦٥٣ وفيه أيضاً مال رجل أدت للناس في بحر حائل، فمن أخذ شيئاً فهو له،

بلغ الناس، فاعلوا منه "كان لهم".

١١٦٥٤ وفي "مدوى أبي السـ" مثل لقفية أبو بكر من لمراء أراذب أن تهب مهر

من زوجها، ولا يبرأ زوجها عن ذلك ما دام صح؟ قال: تصالح عن مهرها مع رجل على

لؤلؤة، أو على شيء آخر من زوجها، ولا تنظر إلى ذلك الشيء، لؤة، فحب ذلك، يرى

زوجها، ثم يهب مهره من الزوج، ثم ينظر إلى اللؤلؤة، فهو له مجاز رفيه، عيمود لهر

على حاله

١١٦٥٥ - سئل هو أيضاً عن امرأة هبت مهرها الذي لها عـ وجه لاين صغير له،

وقيل لأنـه قال: "أدى هذه نسأة واصـ، إذ يحتمل جهار، كمن كان عيبه عند رجل

وديمة، فأنق العيب، وذهب مولاه من أب المودع، فإنه يجر

وسئل مرة عمن عن هذه المسألة، فقال لا يجوز لأب هـ غير مصرحة؛ لأنها

(١) هكذا في نسخة، جعل الصحيح ملكها

(٢) هكذا في النسخة تصحفاً، وكان في الأصل، منه وهو تصحيح

حكم المستلثة. قال عليه خير البعث ورحمة الله تعالى. به واحد

١٦٦٦٦- في خبر. ربح دفع توبيخ إلى رجل، وقال بسبب سنته فهو ربح،
والأحرار لا يبتذلون، هذا معنى. إيماناً من القديس له قبل أن يعترف عن المجلس، أو لم
يكن. في الورقة لأرب. لأد. ربح الجبهة في خبر المجلس كارتفاع في أول المجلس،
وهي الورقة الثانية لا يجوز. لأن الجبهة لم ترتفع، وعلى هذا لو ذهب من غير خلاصاً على قد
الموعوب له ما يجزئ ثلاثة أيام، إن عجزت الجبهة قبل أن يعترف بمرتب إلهية، وإن لم يجزئ حتى
نمرطاً لم يجز.

١٦٦٥٧- في فتاوى سمرفند. ربح أقروا ذهب من بلاد عباد، كان هذا إقراراً بجنة
صحيحه. لأن أنسحه أصل، ويكره إقراره بمسحور الوجوه ١٠ لأن مصر هو هو له يتوله
ثركي. والأقرب بالعدد إلى ربح

١٦٦٥٨- وذكر في العيون أن من قال لأخيه ذهب لي ألقه فيهم، ثم قال بعد ما
سكب لم أنقصه، فالقوله صحيح، لأن الإلهية معقون القفس، ولا إقرار بالله لا يكون إقراراً
بالقفس، وهذا الذي ذكر في العيون [شبهه بالحق] وأقرب إلى ما ذكر في إيمان المخلص

١٦٦٥٩- في فتاوى سمرفند. عديلاً، ربح، ذهب أحدهم شيئاً لهذا العيد،
هذا على وجهي. إن كان الموعوب شيئاً يفتن نفسه (لا يصح إلهية أصلاً)، ثم يصح في
حبيب الوهاب، فقد في نصيب غير الوهاب مشاع يفتن نفسه [١]

وفي الورقة الثانية، يصح في نصيب حبيب، لأنه حبيب مشاع لا يفتن نفسه
بشرى في آخر دار، أو حبها من حيرة، لم يجر في دول في يوسف، وعند محمد
يجوز، فرق محمد بين إلهية وبين الإلهية ونسب

في العيون في كتاب السيرة في الأصل إذا ذهب أحد من، فربما إحداهما،
هو ذهب الولد حبها، ثم يكره أن يرجع في واحدة حبها، لأنه عرض من مثل نفسه، ولم يرد
عليه إلهية أصلاً

وهذه ذهب للكاتب مع، ثم أراد أن يرجع حبها، فله ذلك
وهو مع إمكان، لأن مكاتبه فقير، وإلهية من فقير عبده لا يرجع مع، والمطوب أن
للكاتب فقير مكاتب، أم عني هذا، وإلهية لا يفتن من قصد حبها من المال، إيماناً بجماعة، أو
كسبه، كإلهية من السيد، فإذا لم يحصل له المقصود، كان به المخرج، فإن عجزت المكاتب، أو

عنى، قلد أن يرجع إليها، د عتل، ولا يرجع فيها إلا إذا عثر، وهذا هو محمد رحمه الله
عليه، وقال أبو يوسف أنه يرجع من الزوجين جميعاً

١١٦٦٠ قلد من الأصل أيضاً اعنى ما من بطن جديده، ثم ذهب الحارثي من
رجل، وسلمها له، جاز الله في الأم، ولو ما عها لم يجر قال في الكف الأثر، لو
مع جارية - امه، ومشتى ما هي - امه، أم جارية، ولو عبيداً، واستثنى ما هي نفسها،
جاءت الهبة من الأم والولد، وجه الاستشهاد أن لو قدم مسائلنا صار مشتى من البيع
ولهبه شرعاً، فحسب أن كان مشتى، ومشتى الولد شرعاً بطن البيع، ولا يظل قهيه، وكذا
استقضى شرعاً

١١٦٦١ - رد، أودع الزوج رجلاً شيئاً من الأسبيد، ثم لقبه، فوجبه له، وليس الشيء
بمحرر تبعاً، فلهبه جازاً، لما قال الموهوب له قبلت، ولا يحتاج فيه إلى قبض جديد،
وكذلك عدا في بداريه وإحارة، فقد حضر فقضى الرديعة نائباً عن بعض نهبه، ولم يعتبره
نائباً عن قبض المسرى والأصل فيه أن لقضيه إنما تجب، بوب أحدهما عن الآخر، وإذا
اختلفا بوب الأعلى عن الأدنى، ولا بوب الأدنى عن الأعلى، لذا وقبض الرديعة مع قبض
الهبة تجوز، لأن كل واحد منهما قبض، فلهذا إذا قبض الرديعة مع هبة غيرها لم يبرأ، لأن
أحدهما قبض أمانة، ولا أسر قبض ضمان، وقبض بداريه وإحارة كل واحد منهما قبض
أمانة انتهى .

الفصل الثاني عشر في الصدقة

١١٦٦٢ - قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل والصدقة بمنزلة الهبة في الشارع وغير الشارع في حاشية إلى البعض لأننا نبيع كالهبة، قال (لأنه لا، خرج في الصدقة إذا قصد، فقد روي أن خرج في الصدقة مطلقاً من غير فصل بين ما إذا كان، لصدقة عليه عيياً أو غيره؟

ولاحظ لكايح رحمه الله تعالى فيه منهم من قال ما ذكر من الجواب محمول على ما إذا كان للصدقة منه فقير، أما إذا كان عيياً، فلم يصدق حتى الرجوع، لأن الصدقة على الفنى حية، كما ناله من الصغير صدقة، ومنهم من سوى بين الصغير والعتق، وظاهر الإختلاف في الكتاب بذكره، وذكر في المتن أنه لا رجوع في صدقة سواء كانت الصدقة على فقير أو عتيق، قال به، والقياس في الصدقة على العتيق الرجوع استحساناً، وفلما كان لا رجوع، لأن التصريح في الصدقة دليل على أنه عتيق، قال عليه الصلاة والسلام «الصدقة بمنزلة الهبة» والصدقة على العتيق قد تكون سبباً لتقريبه، بل قال، قد يصاب وعياله لا يكتبه، فيكون في الصدقة عليه سبباً، أما إذا وعتق فقير شيئاً، فلا رجوع به استحساناً، ذكر المسألة في الأصل مطلقاً، وذكر من بعضها إذا رويها منه، وهو محتاج على وجه الصدقة، وذكر من بعضها إذا رويها من فقير، وهو عالم بحاله ١١٦٦٣ - وروى في الأصل وكذا إذا أعطى سلفاً، أو محتاجاً على وجه الحاجة، ولم ينص على الصدقة، فلا رجوع به استحساناً

١١٦٦٤ - في معنى إمامهم عن محمد رحمه الله تعالى عن يصدق بصدقة على رجل، وسلمها إليه، ثم استغاله بالصدقة، فأقاله لم يجر حتى يبعس، لأن جنة مستغلة، وكذلك الهبة إذا كانت لدى رجم محرر، وقال كل شيء لا يفسده القاضي إذا احتسب إليه، فأقاله الموهوب له، فهو مال موهوب ويؤتى لم يقبض، ويجب أن يعلم أن الصدقة لا يملك الإقالة والمصحح، مبطل إقالة الصدقة تلياً كما عرفت، وجهه مبني على أنه لا في الإقالة معنى

(١) أخرجه الطائفي في مسند (١٣٢٦)، وذكره ابن سريته في المعنى (١/ ٢٠)، والشيخ في تبيين الوتر (١/ ٢٠٦)، وروى في منبج، تكمل (٨/ ١٠١)، راجع في بعض الفقهاء (٢٣٣٠)

التميم ، فيجعل فيه نصيبه من أجرة معارفه ، ولا يملك فيه غير ما حصل
بالحسنة ، والله اعلم . ولا يملك من النقص ، كذلك قد حصل من كل شيء لا يملكه ، فيحصل إذا
أحصل فيه إليه ، فالصالح يحق له الإضافة ، كمن حصل من نصيبه ، ومن الإضافة لا حاجة إلى
النقص ، كما في باب بيع ، فتم . الخ ، في مال الله ، لا يملك من الله ، ولا يملك من الله .

[illegible][illegible][illegible]

١٦٦٨- ويب أمّ اذا غلبت على حننه في له أكبر ، هو غلب الأمور في
محبته على حركته ، ما لا يملكه إلا محب منتهى الكبر والقدرة ، فإن جميع ما يملكه عند
الله الشئ بغير رحمهم ، في محال ، وعند بعضهم مدحاً عظيم ، حيث لم يراعوا

١١٦٦٩- في الحارثي ، قال في الخبر على أن أتصدق بهذه الدرهم ، فصدق
بغيره ، فخره ، وإن لم يتصدق حتى ذلك في يده ، فلا شيء عليه

١١٦٧٠- وفي القنادي ، قال في المصنف لم يذكر رحمه الله تعالى إذا كان الرجل
محتاجاً ، فإتصدق على نفسه أفصح من الصدقة ، قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى إذا
كان يعلم أنه لو أنفق بصبر حتى الشدة ، فالإتفاق على غيره ، أفضل ، وبه أيضاً لا يلزم
أن يتصدق على المتكسب ، الذين يسألون الناس إلحافاً ، بأن يكون ، ما لم يظهر مستحق ، وإن لم
يتصدق عليه ، بهن في المصنف

وعن الحارثي البصري رحمه الله تعالى فيمن يخرج كسرة إلى مسكين ، ولم يجده ،
قال بصحتها حتى يخر ، فإن أكلها أطعم مظلماً - وقال إبراهيم النخعي منه ، وقال
عاصم الشعبي هو بالخير ، إذا شاء فصاعداً ، وإن شاء لم يمسح ، لا يجوز أن يصاعداً إلا
بالفرض

وقال مجاهد من أخرج صدقة ، فهو بالخيار ، إذا شاء أمسى ، وإن شاء لم يصبر ،
وعن عطاء ماله ، قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى وهو إذا خرد
من كتاب الهبة والصدقة من الموقوف حرة من سجنه ونعماني أعلم -

الفصل الخامس عشر في بيع بر صفة والشوبه والوصية

الفصل السادس عشر في الاستحقاق وبيان حكمه

الفصل السابع عشر في الأمانة

الفصل الثامن عشر في بيع الأب أو وصي أو القضي على الصغير، وبيع الأهل

الفصل التاسع عشر في كراهية بيع يورث الميراث

الفصل العشرون في الزكاة

الفصل الحادي والعشرون في إيجاب عدي - الاستيفاء في الميراث

الفصل الثاني والعشرون في الوصية

الفصل الثالث والعشرون في النكاح

الفصل الرابع والعشرون في الطلاق

الفصل الخامس والعشرون في الميراث والعتق والعتق والعتق والعتق

ثم حقا

الفصل السادس والعشرون في الميراث

الفصل الأول بما يرجع إلى انعقاد البيع

١١٦٧٦ - قال أصحابنا: حمهم الله تعالى، كل من لظن بشان عن الحديث والجملة على جميعه لما مضى وأما، بعضهم بيع، وذلك نحو أن يكون أحدهما مع، ويقول الآخر: اشتريت، أو أقبض، وكذلك كل لظن يؤيدان معا، ومن قال الدائع: أقبضت، فعلى المشتري، بشرط، أو قال: اشتري، معي، فقال: بعت، لا يعقد البيع بينهما، وتفرق بين البيع والنكاح، فإذ الرجل إذا كان لظن أنه تزوجني، فعليه نكاحه، يشقه النكاح، وتفرق قد عرف في موضعه.

١١٦٧٧ - ولو قال بغيره: بعت منك هذا العبد بكذا، فعلى المشتري، بشرط، ولم يسمع كلام المشتري، لا ينفذ البيع بينهما، فإجماعنا أنه لا يثبت في البيع شرط انعقاد البيع بالإجماع، وإن سمع أهل مجلس كلام المشتري، والدائع يقول: لا يسمع، ولا يسمع فيه، لا يصح التام، لأن الظاهر مكتوب.

وإذا قال لغيره: بعت منك هذا العبد، فقال: المشتري: أشتريه، ينعقد البيع بينهما، ذكره في الأصول.

١١٦٧٨ - وإذا قال لغيره: أقبضت هذا العبد، وقال: الآخر: بعت، فعلى القبطه أبو بكر يكون يما، وقال القبطه: أبو جعفر رحمه الله تعالى: لا يكون بيعاً، وبه أخذ القبطه أبو القليل.

١١٦٧٩ - وذكر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: رجل قال بغيره: عدي هذا لك، أألف بين أصحابك، فقال: أحسبي، فهذا بيع، وكذلك إذا قال بغيره: إن وأنتك، فقال: وأنتك، وكذلك إذا قال: إن أردت، إن هويت، فقال: أردت، هويت، فهذا كله بيع من الخوفا، وأما في الاستدانة، فلا يلزمه.

١١٦٨٠ - إذا قال لأمر: إن أردت، إلى كذا كذا درهماً من عند الثوب، فقد بعتك منك، فأدى الثمن في المجلس، يكون ذلك يماً صحيحاً صحيحاً، ذكره في سببه - وكذلك إذا قال: فروجتم جون ب من رسل، فأعطاه الثمن في المجلس، يهد بيع صحيح صحيحاً.

١١٦٧٦ - وفي النوارل إذا قال الآخر بيعت عبدك هذا بألف درهم ، فقال

المشترى قد فعلت ، فهو بيع ؛ لأن هذا تحشيش ، ولو قال نعم ، لا يكون بيعاً ، فقد فرق بين

قوله ' فعلت ' وبين قوله ' نعم ' ، ويستشهد ، فقال ، إلا برأيه من حال لاسمائه استحاري

تسلك ، الخلف قد فعلت فهذا خيار ، وإن قال ' نعم ' ، فهذا ليس بخيار

وذكر في فتاوى أهل سمرقند من قال لعبد اشترى منك هذا بألف درهم ، فقال

البائع قد فعلت ، أو قال نعم ، أو قال رهاب القصر ، صح البيع ، لأن هذا جواب

وسوي بين قوله ' فعلت ' وبين قوله ' نعم ' ، فكانت فيه قولان ، ولا يصح أن يعتقد البيع

١١٦٧٧ وإذا قال لعبدك بألف درهم ، بالفقارسية بين قوله ' نعم ' ، أو ' عهدي ' ، أو ' من يهديني ' ، فقال

خريدم ، ولم يقل أحد بغيره ، ذلك فروختم ، حكى الإمام الأجل ظهير الدين علي بن

عمر الإسلام ، لأمر حنفي ، وأسنده الإمام شمس الأئمة العرعي أنه يعتقد البيع ، لأن

قوله فروختم مصر في قول البائع مثله خريدي كخريدم

وإنما قاله نائب فلان العائب ، صخر في المجلس فلان ، وقال اشترى بفتح

١١٦٧٨ وإذا قال لعبدك ، بفتح هذا العبد بألف درهم ، فقبضه المشتري ، ولم يقل

شيئاً ، يعتقد البيع بهيما ، وذكر شيخ الإسلام في بيعه في باب مناهج البيع ، وإذا قال لعبدك

[لك] هذا الظاهر سره لي عبدك ، وأكل كذا من ذبيحتك ، وكذا ما أكل حلالاً له ، ذكره شمس

الأئمة الشرحي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الاستحسان

١١٦٧٩ - وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى إذا قال الرجل لشركه بعتك

عبدك هذا بألف درهم ، فقال المشتري اشترى منك بألف درهم ، فالبيع جائز ، قيد قبل

الزيادة في المجلس ، ثم أبيع بألف درهم ؛ لأنه يمكن تصحيحه ، بأن يجعل كل الشري قال

بعت البيع بألف درهم ، ولزمت لهذا المعنى

١١٦٨٠ - وفي فتاوى أهل سمرقند رجل قال لعبدك استويث منك هذا بألف

فقال ذلك العبد ، بعتك بألف ، فهذا جائز ، ويجعل كأن الباع قال بعتك منك بألف

وحطت منك ألفاً

١١٦٨١ وإذا قال لعبدك ، جعلت لك عبدك هذا بألف درهم ، وقال ذلك العبد

فبعت ، على ما يعتقد البيع بهيما ، اختلف الفساح فيه ، فذكر محمد رحمه الله تعالى في

المجامع مسألة تدل على أنه يعتقد ، وصورتها رجل قال ، وبرك عبدك ، فبعتك بألف درهم لا

ممن له خبره، وعلى من كان له خبره خبره، فأعطى ما جازى له من ماله. وقال
 هذا المذهب مع ذلك من قبل [أبو] يوسف، فإنه لا يملك ما جازى له من ماله، وقال
 من الأئمة أن من جازى له من ماله، فإنه لا يملك ما جازى له من ماله، وقال
 بأن يملك ما جازى له من ماله، وقال من جازى له من ماله، فإنه لا يملك ما جازى له من ماله.

١٦٩٦ - وهذا هو المذهب الذي هو من قبله، وهذا هو المذهب الذي هو من قبله.
 من ذلك الخبر، فإنه ينعقد البيع به.

١٦٩٧ - وفي طلاق الزوجين، إذا طلق الزوج، فإنه ينعقد البيع به، وقال
 الآخر، فإنه ينعقد البيع به، قال لا ينعقد البيع به، وقال الآخر، فإنه ينعقد البيع به.

١٦٩٨ - قال ينعقد البيع به، ما جازى له من ماله، وقال الآخر، فإنه ينعقد البيع به.
 درهم، وقال المسري، أنه ينعقد البيع به، وقال الآخر، فإنه ينعقد البيع به.

١٦٩٩ - وفي من أكل من ماله، فإنه ينعقد البيع به، وقال الآخر، فإنه ينعقد البيع به.
 وقال الآخر، فإنه ينعقد البيع به، وقال الآخر، فإنه ينعقد البيع به.

١٧٠٠ - وفي من أكل من ماله، فإنه ينعقد البيع به، وقال الآخر، فإنه ينعقد البيع به.
 فذلك، لأن من أكل من ماله، فإنه ينعقد البيع به، وقال الآخر، فإنه ينعقد البيع به.

١٧٠١ - وفي من أكل من ماله، فإنه ينعقد البيع به، وقال الآخر، فإنه ينعقد البيع به.
 فذلك، لأنه ينعقد البيع به، وقال الآخر، فإنه ينعقد البيع به.

١٧٠٢ - وفي من أكل من ماله، فإنه ينعقد البيع به، وقال الآخر، فإنه ينعقد البيع به.
 فذلك، لأنه ينعقد البيع به، وقال الآخر، فإنه ينعقد البيع به.

١٧٠٣ - وفي من أكل من ماله، فإنه ينعقد البيع به، وقال الآخر، فإنه ينعقد البيع به.

(١) هكذا في ف و م، وكان في الأصل لا ينعقد

(٢) في ف و م، لا ينعقد

بشرة، فقال له رجل: أن، ي عطيه، فإن هذا ليس يبيع إلا أن يقر، حرمه، أخذته
ببشرة، فذهب، وانقر إليه، رسالت الخبي من هنا، فقال: اتبع حائز، ولكل واحد منهما
حق بغض هذا البيع

وقال: قال أبو حنبل: أبيع، بعت عبيدي هذا بثلث درهم، هذا بثلث درهم، هو حر، ذكر
شيخ الإسلام والعمدة السعيد بن وهب الخليلي أن هذا حرام، وهو العبد
وذكر في العيون أنه لم يرد بحرام، ولا يعتق العبد، وبه قال جمهور، فهو
جواب، وعنى بهذا، وعنه ألف درهم
وروي بن مسعود في زياده عن أبي حنيفة، رضي الله تعالى عنه كذا ذكر في
المعبر،

١١٦٨٩- وروي عنهم في صحيحهم رحمه الله تعالى هو رجل قال بعهده بعتي علامات
هذا بثلث درهم فقال بعت، فقال المشتري هو حر، قال قال أبو حنيفة رضي الله تعالى
عنه: مؤنه هو حر ليس له، وعنى عليه، قال أبو حنيفة: وقال محمد لا يبي، ولا يكون
له ما يملك

١١٦٩٠- روي الشيخ في أبي يوسف رحمه الله تعالى بعتي قال آخر بعتك هذا
للعبد فقال الآخر هو حر، قال، مدبر، فذلك ما، في مود، ونس هذا صحيح حتى
يأخذه، ثم يبعه، قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه: إذا قال هو حر، بعت عليه
١١٦٩١- روي في الأصل إنا قال لعمري بعت بعت عبيدي هذا بثلث درهم،
وهبت الألف منه، فقال لمسري: اشتريه، صبح البيع، ولا يجوز براءه لأن الثمن لم
يجب به.

روي صحيح التورب: أن اتبع لا يصح في هذه الصورة، لأن هذا في معنى اتبع
بلا من

١١٦٩٢- وفي القناني: سئل أبو القاسم عمر أبيه عن آخر ثوب يشعه، فقال: وب
الربوب بالقرحيه أرده درهم كم درهم؟ يسدقني ليرد، فقال المشتري: ربح. لا يجب
به البيع حتى تؤمنع البائع من سببه لا يجبر عليه إلا لير في هذه النسخة مذنبين في إيجاب
البيع

١١٦٩٣- روي في مود: أن سرق رجل جاء إلى قصاب، وقال: كم تعطيني من
هذا اللحم بدرهم؟ فقال: مود. فقال الرجل: ذه مود، بورب القصاب، ودفعه إلى

شرح : « أحد انه هم ، ولم يكن المصاحف يعتد ، لان السيرة مسرعة ، و هو عاجز
عن ذلك ، فهم مع جابر ، ويعتقد بذلك الورق - لانه يجب ان يجمع بينه منسقى اوردن سقا
عليه فيكون الورق مدلب ، معتبه »

۹۸- رحل فالز آخر من ايام - هودو مامبو بن عروس ددم، وفالز الاخير
 وفالز حبس ايضا، فود، بيه، مكله، حكى فتوى سمن لاجلاء الاورجندى رحمه الله تعالى

[illegible][illegible]

١١٦٥٤ - وفي سنة ١٠٠٠ هـ رغب له علي أحمد ديب، وخطبه، شيخه المصطفى بشير، فقرأه معلوماً، وقال: بطلب مني من الله، قال: إن كنت، معبر بيده معلوماً، فقلت: يعطى منك، قال: سأفعل، إذا لم يكن، معبراً منك، معبراً، أو لا، معبراً، لا يعطى منك، لا يكون معاً.

١١٩٨ رجل ذاك لاجئ من بيت المقدس، ثم قام احد علماء مجلس إمامنا أو
 لثمة، ثم قال الأمر لا يصح بولته، مما هو المذكور من نامة بوازم

وذكر شيخ الإسلام في إنبات الثاني من شرح الجامع أنه لا ريب وهو لا يخفى، بهر قام
بإنبات، إلا أنه لم يذهب عن ذلك، لكنه حتى قبل التبرير مره، يمكنه كنه في هذا الباب
بعض

١٩٦٩م - ١٤١١هـ. عمل استشاريا مع. جمال احمد حبيب. وعمل زعيم لدراسة مست حلوة في
خطوتين. فالتا: رئاسة في موقع من التوافق. والثاني: عمل استشاريا في طائر الروحة. وفي رتبة
بجوراء ورئيس مكتبه في طائر الحرة التي من سرح الجبل. سرحه الشيخ (الشيخ) طرقت
احمد اجوريس. من طائر الحرة. مع من هذا العهد. فاصب من طائر. ثم عمل

٦- ١١٧- رمي أنعبور بن يحيى محمد رحمه الله تعالى رحل ساموم رجلاً، فقال
البايع: أبيع بخمسة عشر، وقال المشتري: لا أأخذ إلا بصره، فإن كان اللوب في يد المشتري
حين ساعه، فهو بخمسة عشر، لأن المشتري رضي بخمسة عشر، فعليه، وإذا كان اللوب
في يد البايع وقت المساومة، دفعه إلى المشتري، ولم يقبل البايع شيئاً، فهو بعشرة
لأن القم رضي بعشرة، دهم اللوب إلى المشتري.

١٧٠٧- رعه أبطاً، رجن ملوم رجلا ثوبه فأكده على المسامة، فودقه إليه، وهو يلوحه، ودار هو عشرة، قهقهة المشتري، حال، هو على النمن الذي قاله اليتامى أنكر حتى يرد عليه، مصي فوبه، حتى يرد عليه أن يقول اسمي لا أحد إلا بسمه، لا (رسم: الأسمه

وعسى أن يكون من رحمته الله تعالى أن يجعل أحد يومنا من رحمن، فالحال البائس - بمشورين -
وقال المشنوق لا أريدك على عشرة آلاف فخر بالثوب، وهذا - فهو بمشورين

١١٧٠٨- وفي الواقعة، وحل قتل الآخر لكم هذا الثوب، فقال عشرين، فقال
 العشرين لأوليه عشرين، مذهب، ثم جاء وأخذ الثوب، مذهب، فهو عشرين، لأنه
 رخصه به، وإذا أخذ من رجل ثوباً، وقال مذهب به، فإن رخصه به، مذهب به، وضاع
 الثوب، فلا شيء عليه، ولو قال، رخصته أخذته بعشرة، فصاع، فهو مائة، فإنه على
 أن الخبز على مائة الشرة، إنما يكون مضموناً إذا كان ثلث مائة

١١٧٩- هي ابي يوسف رحمه الله تعالى ' في رجب ساوم رجلا ثوب، فقال صاحب الثوب هو بعثته، فقال السامع ' ماتت حتى انظر اليه، فمدعه اليه عس ذلك، فصاح، لا يلزمه شيء، عنى فقالان ' لانه ائخذ حتى انظر، فاشاد الى انه ليس بمفوض عني موجبا لثوابه وان ائخذته على غير ابطر، ثم قال انظر اليه، ففزع، ثم بحرجه فوله ' انظر اليه على الصمان، وهو على م عندا عليا ول مبره، وهكذا روى عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ايضا

١١٧١- وصوره ما يرى عنه رجل قال لحيوه هذا اليوم قد بعثوه، فقال ذلك الرجل: ما به حتى أنظر إليه، أو ما - حتى لولده، ما أخذ، عني هذا، وصباح معي عظامي، عنه، ولو قال ما به، فأن رصنه أحبه، ففصاع، فهو على ذلك المص

رجل قال لغيره: إن الله يسرق كرمك هذا بأئمتي درهم، فتم لا سمحه؟ فقال له صاحب الكرم: بهتة منك يا أبله درهم، فقال المشتري: نشتر به بي، صبر الهم إن لم يكن علي

۱۹۷۹ء بمبئی انٹرنیٹ ریسرچ سلاؤم و جلا پتھی د لڑاڈ سرائہ مہ، تریجیکی مہمہ و عہدہ
پانچمہ پید، ثم ہاروہ، نو جہاد مالوہ ہتہ بمفہ ذلک، و اعطاء السہرم، عہدہ، حائر، قنبد احکم
بجوئر، التیم یوحناہ السہرم، عہدہ، مدلل علیٰ عقائد الہ ماشا علی من اسدہ اعلیٰ

١١٧١٦- مرأس يوسف رحمه الله تعالى من وجن مال حرة كسب ثياب الخطة
قنان على خير يدومه، فقال كل في حمة أقره فكان له بيه مال هاشم، وعله
حمة دراهم، وهذه المسألة دليل على الجهاد اليه بالإعطاء من أحد الطرفين أيضاً

١١٧١٧ وفي فواتر این سماعة * عن محمد ورحمه الله تعالى إحد قال القصة أن
 لي ساعتك من السمعة، أو ما في هذا الحجة أو من هذا الرحمن صبي حساب خلافة
 كرماني بمرحمة - هود ٤٤ - الأحرار ٤٠

١١٧١٨- ومن بعد سر أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، قال سبحانه كيف نبع
الناس، قال كل ثلاثة أرض بدرهم، قال قد أحاطت بك، بل، ثم بعد النجم قد
يؤن، فله ذلك، وروى ابن أبي شيبة في المصنف، قال في الرخوع، فإن فيه المستري،
أو جملته البالغ في رداء المستري بأمره، في قبض، وفيه موهوم، وهذه المسألة دليل إيجاب على
العداء، ليس بالإحاطة، من أحد الطرفين

وقال مولانا ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى إذا قطع الفصاح اللحم، وورده
والشرى يظفر، ثم أكل أن يعض، له دنت حتى يقول رصب، ربيص

١٦١٩ رجب - سرى - قرءت من آخر شامة دولهم، نه طاب لبنان، تشيع يومه آخر
بها - التمس - الله عهد، فاح البائع بوقت آخره، وألقى ذلك الوضع عهد بيع، والله أن يطلق
الأمر بشدة دولهم

وعما يتحصل بهذا الفصل معرفة أسسهم والشعر،

لأنه قيل لا بد له من البيع والشراء، قال القنطري: من كان له ما يبيع بالعهدة فهو
 مبيع، وما لا يبيع فهو لزم! لأن البيع على لفظ البيع، ثم قال: الدرهم والدينار أمثالاً؟
 لا، بل هي الأمثلة، فذهب من لا شيء ويقتض، على الله تعالى (فأشبهه) ثم يخص ذلك
 بمعدودة، فخر الشرح بالدرهم، وقال الصراء: في كتابه "نعم" ما يكون ديناً في القعدة.

$$144 \sum_{i=1}^n \log p_i \quad (1)$$

(۷) راجہ کی خبر

والفداهم والفساد لا ينصب في عمرو المسرعات على نصب ، وإنما يفسد على سلبه شيء في
الفتنة ، فجمعوا مظهره والذات المتعددة لهذا

١١٧٦٠ و لأعين التريب من دواب الأمثال مبيحة أب

ونكليات و لمرزبات ، الفعليات القصور مديون مسوع ومن ، لكون كتابه نكليات
والتوريات محبة ، لقي مسوع ومن ، لأن تلبيح لأدله من مع ، عن ، ليس لأدله أثر
يحمل أصيلاً لأدس من لأحر ، لأن لمكين ولفورود ينصب في البياضات ، كالمز ومن ،
فجعلنا كن واحد مبها مبها من وجه ، ثغنا من ، عه ، أن فالتة نكليات ولفوريات حير
صعينة ، فإن سمعت أسعد الأندلس ، فهي من ، محو أن يكون أسيرت هذا الحيد سدا
كدا حطة لوفد دنت ، ورا أصعب استعمال المبيع كتاب مبيح ، در فالي أسيرت سدا
كدا وكذا حطة ، بعد العبد ، لا يصح لفقد إلا مريض ، سلم

وذكر شيخ لإسلام حواضر الله في شرح شواذات بدمع ، أنه نكيات في التوريات
ثم يكن صيناً ، فهو من ، دحر عليه حرف الله أو لم يدحر ، لأن لمكين ولفورود من دواب
الأمثال ، حتى يفسد سائل هو الأمثلة ، فصل نظير أسرارهم وأسائير ، أسرارهم ، الفعير
لنفس دحل عليه حرف البيا ، أو لم يدحو ، وكذا المكين ولفورود ، ولفورود غير لفرافهم
والدهير في تب لا تتغير بالعين ، وكان أنه الحسي الفكر في حبيبه أي عدلي فهو نكليات
والفداهم لا ينصب في العفود ، ولا يفسد في التسلم ، وبس ، عدله دفره محمد وجه الله
نعني في المصح

١١٧٦١ - صوب يد قال ارجح ، أن يعبد هذا المديب بكر ، ويدا الأمثلة فها من
الأساكير صدفه ، فباع العبد بها ، رومه مضيق في كبره ذرا لأف ، ولو لم يحين
الدرهم من العبد ، رغب المضيق بشيء ، لأن شرط وجوب التصديق فيبيع بالتكرار ليس
والمزاهم المعينة ، ودا كان الدرهم لا تنفي في العفود في البيع واقع فكر معين ولفورهم
في الفتنة ، وكان لو حوز نصف الدرهم ، ويوجد نصف درهم لاسر ، بخرته ، وأحزاب غير
هذا الإشكار ، وهو ، حه مخرج هذه التمثالة أن شرط وجوب التصديق وجود شيء مضيق في
التكرار في الله ، وبسببها في تسبح ، فها معين أسرارهم نفس من أسراط في شيء ، لأنه
ليس من صوب العبد ، فصار في بغير كأنه قدان بدمع محمد بغيره بغيره في هذا التكرار ،
وإذاً هذا التكرار ، أي من الساكير مضيقه ، فيضاً أهداف بيع البند ، معاهما في بيع ، عه

وجد شرط وجوب التصديق، فهو ما التصديق

١١٧٢٢- ورد مراراً في البيع والشراء، فنقول من حكمه بيع، إذا كان متصلاً بأن لا يجوز بيعه قبل القبض، لأنه ورد لأثره من سؤالي في ١١٧٢١ ولأنه مكر في حد العقد، يمكن شراؤه عنه، أي: سؤالي في ١١٧٢٢ عن بيعه مراراً^(١) فإنه أن اشترى الأول، وبعثه لبيع بعد ما باع يتم البيع الأول، ويصير ثالث ملكه، وحتى لم يضمن حتى ملكه في هذا باع الأول [فيجب] البيع الأول، ويؤثر البيع في غيره ملكه في البايع الأول، فيصير بشرى الأول بائناً ملكه المبر، فإذا كان لا يدرى أن يفسده أو لا يقبضه، لا يلزم أنه يكون بائناً ملكه، فصح أن يكون متأسساً غيره، فلا يصح، لكن فيه عور من هذا الوجه

وكن جواب عور من عدمه، وهو الخواص في الأخرى إذا كانت الأخرى عيناً، وجد شرط تصديقها لا يجوز، بهي من القبض

وكذلك يدل الصحيح عن عدمه، وإن كان عينا لا يجوز، سعه من القبض، لأن الباع وإن ورد في البيع، ولكن معي بالمر، وكل عين ملك بعقد، وبسبغ العقد لا يهلكه من القبض، فيكون فيه عور، يكون البيع ولو دأبه دلالة

١١٧٢٣- أما ما ورد في البيع، وذلك المصالح من عدمه، وإذا كان عيناً [فيجبها] جاز قبل القبض، لأن عدمه المبر ما سأل العقد في عدمه لأنشاء سبب، فلا يكون البيع ولو دأ به هذه الأشياء، ولحق لمصرف موجود، وهو لذلك، يجوز بيع هذه الأشياء قبل القبض، وما لا يجوز بيعه قبل القبض، كذلك لا يجوز بيعه إلا بالاحراز بيع متممة، فيصير بيع معين، فما لا يجوز بيعه قبل القبض، لا يجوز إيجاره

ولو صدق بالتمويل المشتري قبل القبض، ويجازي من غير المشتري، وهو الأخرى [وذلك] المصالح عن دعوى بغير، يعني قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز، وإعنى قول محمد بن يحيى وأبى حمزة، رغبة فأبى عنه عشر من الحر على حر ما يبايع في البيع وأنشاء ذلك، ومحمد بنون [ثم] جاءه الأخرى من بعض، فكانت العبرة بحالة القبض، ولهذا كان ليسوع راباً في مائة جواز الهبة، ولم يكر رفت العقد مائة، فلما وقع [القول] وقت القبض يصح ويصير المهر هو به وغيره، أي ذكره، بأناه من لقص، فصر

(١) أخرجه المروزي في السنة (٨ ٣) وأبو نعيم في السنة (٢٠٥٩)، والبيهقي في الكبرى

(١١٧٢٢)، وذكره صاحب المحرر لمؤيد (٢٠١/٢)

(٢) هكذا في الأصل وفي السنة م، المتممة، وهو الصحيح

فليصا له لولا، ثم يصير قابضاً لنفسه بخلاف البيع والإحارة؛ لأن ذلك ما يرجع بنفسه، وعند ذلك المانع قائم، والقروض والرخصة على هذا اختلاف أيضاً.

هذا إذا تصرف المشتري [في الثمن] المشتري قبل القبض مع اجس، فلما إنما تصرف فيه مع قائمه، فإن باعه [منه] ثم بخر بيعة أصلاً قبل القبض، وإن رخصه به لا يصح حيث وصح إتمامه، والبيع لا يصح أصلاً، والفرق وهو أن لفظة الهبة تستعمل مقام لفظة الإقالة (يقول الرجل في دعائه اللهم عب لي بديني، كما يقول اللهم أقتني عتري، قصد تعلم العمل بحقيقته لئلا يجازع لأفالة، أما لفظة البيع لا تستعمل مقام لفظة الإقالة)، فكما تعلم العمل بحقيقة لفظة [البيع] لعدم العمل بجازها، وهو الإقالة.

١١٧٢٤- وفي فتاوى القسطنطيني: "اشترى داراً، ووجب لمير البائع قبل" القبض وأمره بالقبض جاز بالانقضاء، فرى محمد رحمه الله تعالى بين الهبة والبيع، والفرق أن الهبة لا تتم إلا بالقبض، متى أمر المشتري بالهبة له بالقبض، صح لأمره، لأنه صلافة ملكه، وصار للموهوب له وكين المشتري من القبض، صار قبضه كقبض المشتري، فصار هبة للسل، وهو ما يحد قبض الموهوب له، فيكون هبة بعد القبض، فلما لم يبيع مبالإيجاب والقبول، لا بالقبض، فلا يمكن أن يجعل بينا من الثاني للسل، وهو ما بعد قبضه ليكون بينا بعد القبض

١١٧٢٥- وذكر الزكري رحمه الله تعالى في مختصره: "إذا قال مشتري للمانع قبل القبض: بعه لخصك، فعل، فهو نقض للبيع؛ لأنه لا يتصور بيعه بنفسه إلا بعد فتح الأول، فالأمر به من جهة المشتري، فقول البائع ذلك ينقض مبيع الأول، ولو حال، يه لي، لا يكون نصاً، ولو باعه ثم بخر بيعة؛ لأن هذا أمر بما هو باطل، فلا يلزم نسخ الأول

١١٧٢٦- ولو قال: بعه، ولم يقل لي أو لنفسك فقبيل، فهو من الأول. وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى. وقال أبو يوسف لا يكون نقضاً، وجه قول أبي يوسف: إن حوله بيع يصرف إلى البيع للأمر؛ لأن ذلك، أنه، فكانه قال بعه لي، وجه قولهما: إن الأمر بالبيع للأمر لا يصح، ويصح للملزم بواسطة اقتضاه البيع الأول، فيصح الأمر بالبيع للأمر، وبعض ذلك انسخ الأول، كما هو قول بعه لخصك.

١١٧٢٧- ولو قال لمشتري لمانع قبل القبض: أعتنه، فأعتفه البائع، جاز لغيره عن المانع، وينسخ البيع الأول، ولا يقع العتق عن المشتري عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه؟

(١) ما يرجع للمطرح ساقط من الأصل رأيتاه من ظ وم وف.

(٢) ما يرجع للمطرح ساقط من الأصل رأيتاه من ظ وم وف.

لأن القرض يصير اشترى فابغى، والبيع لا يصلح قايضاً للمشتري بطريق التباين عنه، فينتج
التمتع للماض، وطريقه أن يفسخ بيع، فيعود إلى ملك الباع، وهذا أي يوسمه رحمه الله
تعالى التمتع بطلان، لأنه لا يقع من تقري، لما قال أبو حنيفة صلى الله عليه وسلم، ولا يقع
في البيع، لعدم انكشاف الثمن

١١٧٢٨- ولو حدث المظور بالوصية، أو بالميراث بحدود بيعه من القرض، أما في
الميراث: فلا بد من الورثة يد ائردت، لأنهم حلفاء عنه، فكان هذا بيع الميراث، وأما الوصية
فلا ثمة أثبت الميراث، فكان حكمها حكم الميراث.

١١٧٢٩- وأما مسألة القمار فتقول القمار إذا ملك بالبيع والإساره، أو بصلح من
الدين، لا يجوز التصرف فيه من القرض عند محمد وروى الشافعي رحمه الله تعالى،
لعموم النهي عن بيع ما لم يقبض، ويجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله
تعالى، لانتماء الحر، إذ القمار لا ينصو هلاكه، والمحدث خاص في التطول؛ لأن القرض
حقيقة يصور في الثمن دون القمار، فيصرف للمحدث إليه

١١٧٣٠- وهي سوازل إذا اشترى دوا، وردعه من القبض، وقبل بعد التمتع،
فالأمر معروف إذ أدى الثمن وبقيها، جاز الوصف، قيل هل هو من لا يقد صحة
الوصف على التسليم إلى المشتري، هذا هو الكلام في طرف لبيع، جاز إلى طرف التمتع.
فتقول - التصرف في الإنسان قبل القبض والتدين مسدداً سوى السلم والقرض جاز عندنا
واختلف عبارة الشافعي رحمه الله تعالى فيه، بعضهم قالوا: لأن بيع الثمن من القرض إنما لا
يجوز لكان القرض، وهو انفساخ البيع الأول بالهلاك، وهذا المعنى لا يثنى جانب القرض،
فيجوز التصرف فيه عملاً ببعض، وبعضهم قالوا: لأن التمتع واجب في الدماء، والقبض لا
يرد عليه حقيقة، وإنما طريق منه أن يقض مثله أعياناً مضموناً به، فيبذل قصاصاً، وإذا
كان طريق القبض هذا لا يقع التمتع بين أن يكون القرض من جنسه، أو من خلافه
لأنه مضمون كمنه، والمادة تقع به.

١١٧٣١- ورد في ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه قال: كما بيع الأبل بالبيع،
ونأخذ مكان الفراهم الدينار، وكان الثمن من الفراهم، وكان يجوز، رسول الله ﷺ، بخلاف
السلم؛ لأنه وإن كان ديناً نكح الشرع جعل القرض من السلم غير مستحب، والعقد لأن
الأصل فيه أن يكون سماً، والاستبدال بالبيع قبل القبض لا يجوز، وذكر الطحاوي أنه
لا يجوز التصرف في القرض من القرض، قال: لأنه لا يجوز تأجيله، فلا يجوز التصرف فيه،

هذا من شأنه، بل أن لا يصدق به يصح في القبول المصدق، لأن طوبى بعض الدين من بعض أطفالها، لا بعض أصناف، وبما أن العرض الواحد قد يبيع، لأنه إحداه، فبغير ثلثه يبيع، ليس ورده، ومن هذا الوجه سمى بوجاهة راجح، لأن الباعدين في العود لا يارم، فلا يصح الاستدلال به.

قال القنوري في كسبه هذا هو، والصحيح أنه يجب، لأن ما عيب بالقرض ود الخلل، لا رد العيب، وتسميه مثل مسامحة العيب، كذا طوبى، وهذا هو الطريق في إحصاء الدين، فيصح الاستدلال.

وعما يتصل بهذه المسائل

١١٧٣٧- إذا تمسك الآخر عبداً بدارهم، وشاغل به فنادى بالقبض، فالتحق بها بحكم الإقالة حتى جاءه ثانياً من هذا المشتري، صح، ونودعه من الأخص لا يصح، ويكفيه لو المشتري رجل من حر عبداً، ودعه قبل القبض من يانعه، أو من أخص، ١ سجو، هو مع المقول المشتري في القبض، سوى من البيع من يانعه، ومن بيع من جبر، وفي مسألة الإقالة فرفق بين البيع من المشتري، وبين البيع من الأخص، والظاهر أن ذلك لا يفيح في حق الثمن، ومنع من دعه في حق، سائب، هي حق الثمن، فذهب عود إلى أن البيع عليم ملكه، وأنه مقصور، فإذا دعه لمشتري، فله ما عود يقبض في حقه، ومن حق الثالث ما كان عدا جديداً، جعل في حو سائب، كان البيع لشراء ثانياً من سري، ومن يقبضه فكانه محكم الشراء، فكانه، بيع (معدوم) من القبض في حق ذلك، فاستوى فيه البيع من الثالث، والبيع من الأخص.

ولو لمشتري بلام من رج، فالف درهم سريه أخيراً بمشتري ثلثاً، ١٠٠، وتقبضها، سم نسخ المشتري العقد بخبر آخر، فله يرد ما عود من البيع حتى يشتره منه ثانياً صح، ولو اشتره أجنبي صح أيضاً.

١١٧٣٨- والأخص في حصر هذا المسائل أن كل ما صح انفسح البيع، ١٠٠، ونسخ المشتري هو المقول بسبب من نسخ عن كل وجه في حق الناس كذا، ساعة الشئ حصل من يقبضه من المشتري يبيع، دعه من المشتري أو من حبي، ولو كل ما صح انفسح البيع سببها، بسبب هو نسخ في حق الثمن، فذهب جديداً في حق الثالث، دعه من المشتري

صحيح، ولو كان من اجبى لا يصح، وهذا انما فيه حسن، - - - محمد رحمه الله تعالى
في يوم الموعود

[illegible]

١١٧٣٤- ر. دكر في سحر الكسرى اذ احمر الحنود وحسد حسنة ، حم و ديدلهم .
 قدح من سليله داره ، فاستنير النعم سيمه واحترجته بي د . فاستاء ، فعصر الملك ثمره .
 و هفيم اقدح من العبد ما سحر ، و يشبهه من سحر من بعد حنن باعه ، اذ باعه من
 الملك من يده ببحر ، و اذ باعه من عجم ، لا يبحر . حال . فله ظهير ما اذ باعه من اذ باعه من
 انفس انفسى من باع عن له ، فله يشبهه من باع من انفسى من باع من باع من
 من لا يبحر

[illegible]

(١) حَيْدُ ذِي قَعْدَةِ الْمُصَلِّينَ، وَأَمْلُ الصَّحْرِ مُوَيَّبَةٌ

(۳) ملازمین کے حقوق کی برقرار رکھنا اور ان کے حقوق کی پاسداری کرنا۔

الفصل الثاني

في الاختلاف الواقع بين الإيجاب والقبول وفي الحدود التي تمنع صحته فيكون المشتري

١١٧٢٧ إذا وجب المبيع بيع حي شبيه بقر مثلاً، وأراد المشتري أن يقبل الحقة في
تحلها دون الآخر فهذا عيب وجهي إذ كانت الصفقة واحدة، ليس فيه ذلك، وإن كانت
منزهة عنه ذلك، وهذا هو الصفقة الواحدة، فاستثنى من العقد في تحلها بقر
تضييق الصفقة على البيع، وفي ذلك عيب وطلبت إلا أن العيب يجب بين الناس فهم يسمون
الموتى إلى أحد في الأساس، فيقتضون شيئاً في شبهه لا يسمونه بقر، فلو كان
شوب العقد في أحدهما، فالمشترى يعقب العقد في أحده، ويرك ثمنه على ما يقع فيقول
الجهة عن ذلك المانع لأن من شبهه وفيه ضرر بالمبيع.

وكذلك لو قال: بعتك هذا العبد، فقال المشتري: بعت من يصفه، لم يصح،
لأن فيه ضرر عيب التشريك، لأنه في الاعيان عيب، في العقد، وفي الإكتمال، إلا أن
يرضى الثاني من الأساس، نحو أن يبيع جملتين فليس له أن يبيع واحدة، فبذلك المشتري عيب
في قصده عوضاً به المانع، أو يقول: بعتك هذا الغنم بسمه، فهو اسم في قول
أحدهما، فيرضى به المانع، ويكون ذلك من المشتري في الحقيقة استثناءً بإيجاب لا قولاً
علاً، فيرضى به المانع في البيع، فيجوز، لأننا نصح من هذا أنه كان يبيع من الذي قبله
لصتوى جهة منزهة من النص على حده، فذكرنا من النكاح في التعقيب، لأن الثمن يحسم
عليهما من مقدار الأجر، ويكون حصة كل واحد معلومة، فأما إذا كان الثمن خصباً من مقدار
الثمن، فيجوز أن يبيع العقد بقر عيب، أو بقر بقر، فله نصيب من ثمنه إذا قبل المشتري في
أحدهما، وإن رضى المانع به، لأن الثمن من المشتري لما جدد بقرته سد بإيجاب، فلا بأس
بكن حصة كل واحد مسمى، من جهة المبيع في الذي قبل كل واحد، فله نصيب من ثمنه، وإن لا
يجوز.

ثم لابد من بيان سره من أحد الصفقة، وبقرتها، فمقدراً أو عند البيع والقرار والمسمى،
بأن تكون الثمن حصة، والمبيع واحد، والمشتري واحد، فأنصفه من حصة مائة وستين

١١٧٣٨ - وكلف به يرق السر بأن مسمى لكل بعض من سبع تمهيد على وحدة، واتخذ الثاني، بأن حال التبع يمتك هذه الأتواب لمصره، كل ثوب مباحه، كانت الصفقة مشحونه ايضاً وقد كتب سابع ذو المشتري اثنين أو اثنين ذكر «بعضاً» أو «قال» لتداعج ثوبه على عندا سكر، أو «لا امتزجانه» فتميزنا منك بكذا، كانت الصفقة مسعده، هذا هو الكلام في الامداد

١١٧٣٩ - واما الكلام في جانب الصعود، فنقول ان يعرف سببه، بدسمن لكل بعض ثماً على حده، ويكرر سبع، أو اثنين، أو اثنين، أو اثنين، أو كذا أحدهما اثنين، فالصفقة مشفوه، وكذلك، بالتعريف اثنين، ويكرر البيع والشراء، فالتعريف واحد، بأن كان التابع لم من بيت من هذه الأتواب، بعب هذا بعشراً بعد هذا بعشرة، أو كان للمشتري اقتسريت منه هذه الأتواب، اقتسريت هذه بعشرة، اقتسريت هذا بعشرة، كتب الصفقة مسعده بالثاني، واما الثاني، واما الثاني، واما الثاني، واما الثاني، واحتلف القائلان، بأن كان من أحد الجانبين اثنين، أو كان من كل جانب اثنين، فذكر في بعض المواضع أنها صفقة وحده، ذكر في بعض المواضع أنها صفقتان، فمن الأول سبحانه، والثاني قياس، رتب الأول قول هي حيلة رضى الله تعالى عنه، والثاني قول صاحبه، ذكر المصدر الشهيد هذه الصفقة في بربع المصالح

١١٧٤٠ - وذكر سبع لإسلام رحمه الله تعالى في شرح صحيح مسعده هي باب اختلاف الشراء، والمصالح كان المدا بين جليل، هاداه من رضى بالله، ومائة على أن تصيب أحدهما مائة، وتصيب لأخر ألف، وحصل الصفقة مشفوه، حتى قال «لو أن» فطوى البيع في تصيب أحدهما مائة، وعين، فقال «لأن كل واحد منهما في تصيبه ثماً لا يتصفيه الصفقة إلا واحدة» لا الصفقة لأحدة فتعنى أن يكون الثمن بينهما تصيب هي قدر ملكهما، فإذا ساد على الثمارت بعد غير حكم الصفقة ثم حده، وذكر حكم حقيقيين، فصار الصفقة الواحدة، في حكم حقيقيين متعنتين، بجلال ما به تصيب سمن على ذلك، وإذا كان سمن كل واحد منهما تصيب حتمهما، حيث تكون الصفقة مسعده لأن كل واحد منهما سمن تصد متدر نصيب الصفقة الواحدة، فيكون ذلك بغير موجب الصفقة الواحدة، ولا غير التي فكانت صفقة [مطلوبه] ومكتمة محقة

١١٧٤٦- رئيس عمى، عذراء صالحة، وهرقها ما إذا استنرى شتى، أو أسماء مختلفة، أو شيئا واحدا، وقد بعض تمنى، وكذا لا يعنى بعض المبيع، هذا كذا الصيغة^{١٢} ولهذا، ليس له ذلك، و كان الصيغة مبررة، فيه ذلك

١٧١٤ - بينك هذه الصورة فيما ذكر محمد وحمه لله تعالى في الخيام ، وصورة
 رجل لشترى من خير عشر ، ثوب يهودي ، كان ثوب حسنة درهم ، وقد اشترى عشرة
 دراهم ، وقال هذه العشرة ثمن هذا الثوب عينة ، وأراد ان يقبض ذلك ، ليس له ذلك ؛ لأن
 الثوب متعلق ، وفي ثمنه الزم المالك ، فذهب إلى أحد من البيع واخطأ على بعض ثمن
 ثوب محتاج فيه من الناس ، ثم حاز بعض أحد من الثمن ، فبعض الجهد ، ولا يتسارع إلى قبض
 ثوبه ، وإذا أخذ الثوب ، من الذي ، وبسبب ما قد حله ، وسلم لمنس في الجهد أقل من
 ذلك ، وفي ذلك ضرر على الناس

وكذلك لو أُرِى البائع المشتري من بعض [أحد] هذه الأثواب بعينه، فقال المشتري: قد
أفقد ذلك الثمن، لم يكن له ذلك غير أن القيمة الخاصة بالبرء بالبرء الخاصة بالاحتياط،
وكذلك لو أضر البائع من المشتري ثوب بعينه شهراً، ثم يكن به ثوب بغير ذلك الثوب،
احتياط القيمة الثوبه بالبرء، وكذلك لو أضره من جميع الثمن لا درهماً، أو آخره
جميع الثمن إلا درهماً، وكذلك لو كان الثمن حقة، ولم يشتريه من سابع سحون درهماً،
فصار ذلك حصصاً^(١٢)، وجب على المشتري، ثم يملك المشتري بعض شيء من الثياب حتى
يقطع العشرة، فبغير البرء، الخاصة بالخاصة بالبرء، والبرء، وكذلك إذا كان
بعض أحد الأثواب بعينه عشرة دراهم، ومن الباقى حلة درهم، فبعد الدنانير، أم بقدر درهم،
لم يقبض شيئاً من، وكذلك لو وقع الشراء على أن من ثوب منها بعينه حان، ومن الباقى
دراهم، لم يكن به أن يقبض شيئاً مني يقطع اثبات

وما يتصل بهذه الحقائق:

١٧٤٣ - رجلاؤا الشرب من رجل عفا بألف درهم ، فتاب احداهما ، وحضر الآخر ،

٢٠٦ هكذا في الحب - د ر م وكان في السجدة ط على إيهاد الفسحة وبهرتها

(2) ما بين المصنفين مطلق من الأصل وإنشاء من ط ومرف

(٦) هكذا في السجدة ١٠٠ ب، وكذلك في الأجل: قباء.

الفصل الثالث^(١)

في قبض المبيع بدون البائع، أو غير إدارته وفي تصرف أحد المتعاقدين في البيع قبل القبض وفيما يبرم المتعاقدين من المزمع في قبض المبيع وفي تسليم الثمن

١١٧٤٦ قال أصحاب رحمهم الله تعالى: وللبائع حق حبس في بيع الاستبراء الثمن إذا كان الثمن حالاً، لأن البائع عين حق المشتري في البيع، ويجب (على المشتري) تعيين حق البائع في الثمن تحميلاً لنفسه، ثم يبيع الثمن بالتفصيل، فيحبس. فنحن نقض في الثمن، تعييناً في البائع، حتى لو وقع البيع محلاً، أو رتباً، سبباً، إلا لا حرية لأحد من الطرفين، وإن كان الثمن مؤجلاً، لم يكن له حق الحبس، لأن حق الحبس إنما يثبت للبائع تحميلاً بنسبة يبيعها، وقد سقط حق البائع في استأصاله بحكم التأجيل، فسقط حقه في الحبس ضرورة، وإن كان بعض الثمن حالاً، وبهذه المؤجلة، فلا حبس، حتى متى وقع الحلال لشتر البائع بالكل، ويؤدى من الثمن شيء قليل، كان له حبس جميع المبيع، لأن هو الحبس لا يتجزأ.

١١٧٤٧ - لو دفع بالمر رهناً أو كفل به كفيل، لم يسقط حق البائع في الحبس؛ لأنه وثيقة، والوثيقة توجب تأكيد الأصل، وكان حق البائع في الثمن قائماً قبل الشراء، حتى له حق الحبس، ولو حال الشتر. البائع على حرره له ما ضمن، لا يملك حق البائع في الحبس، ولو حال ثباته حرره من حرره، حتى الشتر حوالته مفقوداً ما ضمن، يبطل حقه في الحبس، هكذا ذكر المسألة في "أرطيات".

ووجه ذلك أن سقوط حق البائع في الحبس يتعلق بسقوط حقه عن إطلاق ما ضمن، لا صراحة الشتر من الثمن، بل إن كان مؤجلاً سقط حق البائع في الحبس، وإن بقي الثمن في ذمة المشتري، دون حال الشتر البائع على حرره من حرره، لم يسقط حق البائع عن المطالبة بالثمن. ولكن غير المشتري قام مقام المشتري في حق محلي هذه المطالبة.

(١) محكم في الأصل والسحبين ط ر هـ، وكذا في النسخة م. انتهى الشتر في حبس البيع بالثمن، وفي حبس البيع بدون المال، ويبرر إقراره، وفي بابه أحد غصب من صاحب، وفي تصرف أحد المتعاقدين. الخ

(٢) ما بين المخرجين ما بين الأصل وأنته من ط و م و ف

ولهذا لا يسقط حق البائع في الحبس

١١٧٤٩ - إيا أحوال الشارع بتمامي عمره على أسرور سقط عن الشارع عن إطلاقه
ما ضمنه، فيسقط عنه في الحبس، وفي القفوري إيا أحوال لا يمتري الشارع بالتمتع على
إسناد، أو أحوال شارع رجلا في مسرى سقط عن البائع في الحبس في قول أبي يوسف
رحمة الله تعالى وقال محمد إيا أحوال المشتري البائع بغير علم أنسار، ثم يسقط حق
البائع في الحبس، ولو أحوال البائع رجلا عليه سقط عنه، وفي ذكر القفوري إيا ما ذكر
في الإبداء قول محمد رحمه الله تعالى، فأبو يوسف، ومظري، وحسن، ومسرى، وقال دعة
المشترى قد برئت عن الشئ رجلا، فعبر عما يورث الاداء، ومحمد رحمه الله تعالى نظر
إلى جانب الشارع، وقال إيا من مائع إيا يثبت في الحبس لينع حق في الشئ، فساد
حقه في المطالبة فاسد، متى حقه في الحبس، فإذا أحوال الشارع حلالا على المشتري، فقد سقط
حق الشارع في المطالبة، يسقط عنه في الحبس، أما إذا أحوال المشتري البائع على رجل، فحق
المطالبة للشارع قائم، لكن المشتري قد حقه بمقام نفسه في من تحمل المتأله، فلا يطل من
البائع في الحبس

١١٧٥٠ وفي مدغني رويه معجزة إيا أحوال الشارع مرة من دراهم على لا تترى
بالشئ، لم يسقط حق البائع في الحبس، ولو كان الشئ رجلا، ثم بعض مشري حتى حل
الأجل، كان له حبس، ليس بعدله من، وليس للشارع منه، لا من الشارع في الحبس سقط
بأسا حيل، والساقط ملائمة لا يمتل لهود، ولو جده بالشئ بغير معية، فلم يحضر
المشترى حتى مضت السنة، لا لأجل منه من من بعض المبيع في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى عنه، وإيا كان به مسر، صار الشئ رجلا، وفي أبو يوسف ومحمد رحمهما الله
بعلاني الشئ حال في الوقت، لأن مطلق الأجل لا يعرف في ما من أنه قد، كما في
الاحادة، فاستوى من ومسر منه، ولأبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أن ما جين إيا مشري
نظر للمشترى ببناء عنه بعد أنه ما مشري مع حصول الأمدع به ببيع والمصرف في البيع في
معه لأجل لود في الشئ عند مصر لأجل، ويستفقد نفسه شيئا، وهذا المعنى إيا حصل
إياه لمر لأجل (مر) أو (غيره) (مجرد) (اعتباره ما يمكن) (ودا) (ممكن) (اعتباره إذا كانت
السنة غير معينة، وإيا إذا كانت معينة، فلا لأنها إذا كانت معينة، إيا فاسد لو أثبت اشتراجين

في سنة أخرى كان هذا شأن الحكم من غير المحل الذي سار به بعضنا وهذا لا يجوز بخلاف ما إذا لم تكن السمة معينة

١٦٧٥- وكون في بيع خمار لهما، أو لأحدهما، إلا جلي مطلق، يستلزم من حين
بازم، وأما في خمار الزينة إلا جلي بمنزلة من حين العقد إلا أن الأجل، غير مطالب في وقت
مضي الأجل، وذلك بما يكون في موضع بيعه البطلان لولا النقص، وذلك من وقت لزوم
العقد، فذا خمار برونه، فلا بيع وجوب الشمس، ولا برونه لمطبخه، نعم، في غير التأجيل من
وقت العقد، ثمانية البيع من أن يعلق بين المبيع وبين المستري عموماً، به يمكن التفتري من
خصمه من غير حائل، وكذا السليم من جانب السليم

١١٧٥١ واما تدفني رضي الله عنه 'الشيخ سعد بن عبد الله بن صالح
مدينا لأن شيخهم بسحق على الشيخ - وما نسخ على الإنسان بعد ان يكون له طريق
الخروج عن جهنم بعد ، ولو دفن ذلك على وجود الحق من غير ، وبحث الغير محروفي
العلماء ، ينظر هو من جهنم ان حب

اولاً: اشترى حبه بعيباً، وحمل الخبث إليها وبين يدي رب البائع، فعلى قول
 ثانياً: يوسف رحمه الله تعالى لا يفسد الشترى فابضاً، حتى يوهنك منك من قبل البائع،
 وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يفسد الشترى فابضاً، حتى يوهنك هلكت على
 الشترى^{٥٣}

[illegible]

الحجة محمد بن الشيخ من الكائع من محمد ، لأن معصيا يرأله المانع به ، وقد
أزأها حين حتى به ، ومن التلعم ، فجاء أن أصير فلا أأأ ، كما لو أأ من غير [أيضا] المانع
ولأأ يوسف رحمه الله تعالى ، ثم صفة التعلية يرأله بدائع ، به فبأع يرأله
صفة يرأله من حيث الحكيم ، لأن الشئ يرأله المانع ، وما به [أيضا] من بدائع حكما

١١٧٥٧ ربيع العبر ١٤١١ شمري من احر حظه في يب ، وديم اليانم المفتح الى

المشترى، زلفه في كتاب المصنف، فقال أئني مقلعت المسودة بفتح ادة كان الشائع هو الذي
هو الخط، وأخرج، لأنه هو الذي عابها، وأما المسودة فهي الممسورة، فإن كانت
المسودة هي التي يلبس الجانية، فيها جميعاً فالمشترى، سواء كان بعض مسورة المشددة،
أو لم يتشدها لا الجانية كسب منك، وإن كان المصنف لم يلبس المشددة، فليست الجانية
المسودة، فليست في الحديث إذا أخرجت المسودة من بعض الذي شعثها، وقد أخرجت بها،
فخرجت، لأنه شاء أعدها، وإن شاء برك

١١٧٥٧- هو كتاب العلل إذا أخذ الفاع الأكله. وسمي 'مسوده' على افتراضه
جاءه. وإن عجز عن نسخ الأكله، فقد عجز عن تسليمه. فيحبر المشتري. كما لو أن
نقد المشتري قبل القبض. لأن كان المشتري قضى الفكة استوده. ثم قال نافع أمكده
لنصيدها. كما كان من ذلك. وهو للمشتري

ولقد في كتاب حسن وإن من البائع لحيط، وإن البائع كالمور، لأن المشتري إن
 ترك الشئ ليعتد به، لم يخرجه ما لو اعتد حقه، ووقع به عبث، فعلى الآخر دفع
 الشئ، فعلى.

١١٧٥٨ ولې موږ د همدې علي محمد رحمه الله تعالى د حجر اشري مي حجر د لړۍ
لکه کوه، وځپا مېلا، د فصوص السانع لکني، ولې پېلم لدا حتی جامع اشري، بېجا، لېلا
دقاصي يادونه د اندر اېږوي د کلا تحفي. سم حجر 'مع اشري الي القوه، وليلا
دقاصي ويا د اشري قبلي من اباي پېلم، ويوکل اشري ه د کلا جمعوه ايتج، تم
يخرج اشري بلي اندر مع الوکيل، ويکت قاصي بعد له بلي قاصي الکوه تا اسفر عنه
من اوجوا، دا کت د قاصي معاذ ان الوکيل سم پېلم النار، د قاصي
د کلا، د وځپا لکني، خپس القاصي لکني في السجې حې پېلم ويکت د اندر

١١٧٥٩- دبی قاری ابی القلیب وحمہ کے ہائی "جامع دار" و سلسلہا االی
المسری، و قسبہ مطبع میل لمانع لا یصح التعلیم حتی یسجد إلیہ وادعہ لأذ ید البانیع
قتمہ، و قیدم بد البانیع مع صحنہ التعلیم، واد اذ البانیع بمسری بعض الدار وانشاء مع
التعلیم لأن الذ ٦٠ صار ویدعہ عند المسری، واد اذ البانیع عن الدار

٤٩٦ ط ٢٥٨

(٤١) وفي نسخة م: أنزل، وكذا يستحق حج لشعري، وسمي الماء إليه، يأخذ الشعري كذيل من
التيار بمحمدة، وهو نال

وكذلك إذا راع رضاء، فب راع البائع، وسلم الأرض إلى المشتري لا يصح لمشتري
 ١١٧٦٠ ذكر محمد رحمه الله تعالى في الزكوى الكبير: إذا راع الإمام رجلاً مع
 ضمان، فجعل ذلك الرجل الأملاً في حصة راع ومكة مائة، وهذا للمشتري. أدخل
 الحظيرة، وأجر المكة، فقد حثيت بينك وبينها، فدخل به رجل فحظيره ليس من المكة،
 فأنفها، فحسب منه، وحده من باب الحظيرة، وبذلك، ولا بدري أن حجب، بنظر في
 ذلك. فإن كان المشتري لا يقترع على حدها، فالحال على البائع، لأن المشتري لم يصر قاصداً
 لها لا حقيقة، وقد طهر، ولا حكم؛ لأنه لم يحكم من قبضها، إذ كان لا يقدر على
 أخذها، وإذا كان المشتري يقترع على أخذها، فالحال على المشتري، لأنه صار نصيباً لها
 حكماً، ثم في هذا الوجه يشتري الميراث يجر ما إذا كان لا يقدر أن يشتري على أخذها من غير
 كفه، وشقة، ويرى إذا كان يقدر على أخذها بكفه، وشقة، في الميراث حجباً يصير قاصداً
 لها بالحجب، لأن الميراث في يد البائع لا يقبض إلا عن الأيدي أن المشتري من
 آخر حصة عظيمة من الميراث، وحجب البائع شيئاً من الميراث، يصير المشتري قاصداً لها، وإذا
 كان لا يقدر على قبضها، لا كلفة وشقة

وإذا كان المشتري لا يقدر على أخذها وحده، ويقدر على أخذها لو كان معه الميراث، أو
 له ميراث، يقدر أن كان لا يقدر أن الميراث معه يصير قاصداً للميراث لو كان لا يقدر أن
 معه، لا يصير قاصداً

١١٧٦١ وإن كانت المكة في يد البائع، وهو يضمنها، فبأن يضمنها المشتري
 المكة، فأنشأ المشتري به عليها على حصة المكة في الميراث، والبائع يقول للمشتري
 حثيت بينك وبينها، وأن لا يضمنها شيئاً منها، وإنما أضمنها حجباً فحظيره، فالحال من
 يضمنها، فالحال على المشتري، لأن المشتري قاصد لتضمنها حجباً، وبذلك حكماً، لتضمنها
 منه، لأن البائع لا يضمنه من ذلك.

فإن قيل: المكة في يد البائع حقيقة، وقام يد البائع حجباً مع ثوب يد غيره عليه،
 فقد قيام يد الثوب على الميراث مع ثوب يد غيره عليه على طريق التبرع والتبرع، لا على
 طريق التمسك به، وبذلك البائع، أنه على المكة على طريق التمسك به، فالحال على
 بغيره، فلا يمنع ذلك صحة بيعه للمشتري

[illegible]

والخروج من المكة من لا يصير فانه لا يفسد في ماله من قبل قبض البائع ، ومن كانت المكة
في أيديهما ، والبائع لا يبيع ، فعد ذلك بغير استيعاب حكماً ، لا يذ استعري كخنة على أحد
المتبعين حقيقة ، غير المصنف لأمر به حكماً للمالك ، وبعد البيع ثامه على أحد المتبعين
لا يبيع ، فكان قبض البائع دون قبض المشتري ، فربما يجمع بعض المفسرين ، راء إذا كانت المكة
كخنة في يد البائع ، فميرها بعض المالك حكماً ، لأن جرح المكة ليس في البائع حقيقة ، وإذا
استعري ثابته عليها حكماً ، إذ كان لا يملكها استعري عن الميراث ، فكان قبض المشتري دون قبض
البائع ، فلا يرفع به قبض البائع ، ومع قيام قبض البائع لا يغير قبض المشتري ، وبخلاف ما إذا
ثم تكرر المكة في يد البائع ، لا في يد المشتري ، وهي غريب من البائع ، فمشتري بحيث لو
أراد التمسك بمصها لمكة دين ، فقال البائع للمشتري حسب بنك وسبها ، فامتلكت في هذه
الحالة ، كان لهلاك غيب مشتري لأن الثابت لكل واحد منهما أعر البائع والمشتري في هذه
القضية فالحكم من البعض لا البعض المظني ، فكأن يدين و حد سبها مثل ، فحاشاه ، فصار
أن يدين يد البائع بعد مشتري ، وربما كانت المكة بعد من سري والبائع ، فقال البائع
للمشتري حسب بنك وسبها ، فهذا لا يكون قضاء ، إذ مر هذا في فصل البضعة والأمر

استل شمس الأربعة الأوجى، حصة الله تعالى من نورها، وهو في الخلق،
 رابع أحد حسانه من صاحبه، وقال للمشترى الذهب والنصف، وهذا النصف من قبل أن
 يذهب المشترى إليه، قد الهلك عليه؛ لأن المشترى لم يبيع نسري، لا حقيقة ولا
 حكماً، فكان الهلاك عليه.

١١٧٦٢ وحدث في زمانه، أن رجلاً اشترى عبداً من ربح، وهو في لرحى، فقبل له
السلخ الذئب، وأصر الصرد، فألقى بعض متابعيه إلى البعرة، أن كانت برؤي العين، بحيث
يملك الإثارة إليه، فهو لبعض، وما لأفلاء، عدا لالاب بسى يصحح، والصحيح أنه لفره
إن كنت ظرهم، بحيث يمكن [اشترى] من قبضه ل ر د، فهو لبعض لباء، مدني صيانة
لرمكة الثر ذكرها، وبركان الشرى، مسوق الأرمك كنه، في خنصره، ربحي لالاب، بينها

ويعتبر أن الشري لا يترك حب لا يقدّر على الخروج إلا ببيع الدار، فبيع الكثيرين باب
الخطيئة ليخلص، فدخل بأخذ بعض الزمك أعفاه برك، وجه حب من الخطيئة،
وذهبت. فإلهام على شري في الحب لا يرم، سوء كذا أسرى يقدّر على حبها و دخل
الخطيئة، لو لا قدر، وهذا هو، فذلك عبد إناك (الكسري) يلمر على حبها، و دخل
الخطيئة، لأن السيرة، صافى بها لا يمكن من صفها متكل فساد كذا لا يقدّر على
صفها و دخل خطيئة، لأن السيرة لم يقضها لا حبيبة، ساد لا حكمه بالمكن من
الخص، فبعض ما يكم بهادك غير يتابع في هذه الصورة، لا من لم يبع غير اعتدى
الد، فذلك الشري لا يقدّر على هذا الزمك، و دخل خطيئة، فاعفاه، كذا، وحدث في
يكون أهلا لك على شري لأن شري لم يقضها، و به بكر منكنها من حبها،
و أخبار صحيح، و أخبار في الوحي، لأن الشري و كذا لا يقدّر على صفها كذا،
و كذا لا يقدر، صافى ما يكم من صفها، و صافى بها لا يلمر و صفها كما
بعض الشري بالمكن من الصف، فبعض سخطه بالثلاث

١١٦٤- ألا يرى ن بن اسرى عبدك والعبد بعد منه ، بحيث لا يذكر من نفسه لو
الزوجه ، فاعطه بغير [فقيه له] حتى يأكد عليه التمس ، وما يدرك بعد ذلك من
الخصم لا ان بعد منه ، ويحارر ايضا بالانلاق ، كذا في ريبه الزلف ان فتح
الان مستخرج من هذه ولا يفي ، فمقام مناسرة الاخر ح ، و الانلاق خرج على هذا ما
يتأكد فقام اليك من لحي

[illegible]

(٤) وفي نسخة ط. على 'عده'

(۴) فقه و حقوق ط ۲، ۳

(۳) دینی شعبہ : ۴۰ ملاک مسرور

(١) عيّن كلاً من الأديب الصحيفه، يمامة خليله نو، شوقي لـ ٢٠٠

١١٧٦٨- روى المتن في لو دفع الثمن لغيره إلى البائع منكسره، ولا يعلم به المشتري، والبائع يعلم، وكانه فيه، فتب، فالبائع صانع له، ولا شيء، فهو المشتري، ولو علم به المشتري، ولم يعلم به البائع، أو كانا يعلمانه، وكانه فيه، لم يشتري فبطل له.

١١٧٦٩- قال هشام في بؤره: سألت محمداً رحمه الله تعالى عن رجل اشترى من آخر شيئاً، وأمره المشتري أن يجعله في وعاء المشتري، فجعله في يده عليه، فانكسر الإبر، وتوفي ما فيه، فهو من مال البائع، لأنه إنما جعله في إبره، فبعضه منه لا للتسليم إلى المشتري [وإن ورثه] ثم انكسر الإبر، فهو من مال البائع أيضاً، وإن ورثه من شيء للبائع، ثم جعله في إبره، ثم انكسر، فهو من مال المشتري، وإن كان المشتري للبائع أن يدر في هذا الإبر كل كذا، أو يبيع مع علامك، أو قال: مع خلاص، ففعل، وانكسر الإبر في الطريق، قال: هو من مال البائع، حتى يعزل الإبر إلى خلاص، أو يبيع إلى خلاص، فهذا قال ذلك، فهو وكيل، وهذا دفعه إليه، فكأنه دفعه إلى المشتري، فيكون الهلاك على المشتري.

١١٧٧٠- روى مجموع البوارق: إذا اشتري من قروي وعاء خبيث، وأمره أن يذهب إلى منزله، ففعل في الطريق، وحدث، فالحلاك على البائع إذا لم يقبضه المشتري.

١١٧٧١- رجل باع من حرم ثوباً، وأمره أن يقبضه، فلم يقبضه حتى أخذت إسنان الثوب، وإن كان حين أمره البائع الفضي أمكنه القبض من غير قبض، صح التسليم، وإن كان لا يمكنه القبض إلا بغيره لا يصح التسليم.

١١٧٧٢- في فتاوى أبي النيث رحمه الله تعالى: وفي أيضاً إذا اشترى من آخر دابة، والبائع وأهبا، مبدل المشتري أحسن من مبدل، فجعله معه، فهلك الدابة، هلكت من مبدل المشتري، لأن ركوب المشتري لغيره، وفيل- إن كان المشتري ركب على السرج، والبائع رده، يبيع فابيضاً، وما لا فلا، وإن لم يكن عليه سرج، فهو فابيض كبق ما كان، ولو كان راكيب، فباع أحدهم من صاحبه لا يبيع فابيضاً، فبطل ما يبيع حاراً والبائع والمشتري في الفيل.

١١٧٧٣- رجل اشترى من آخر حقة بعينها، ثم قال للبائع: أعزى جوارحك هذا، لو قال: جوارحك هذا، وكل من ما اشترى منك حتى أجمع، فأحسنه، فذهب المشتري، فقبل البائع ذلك، فباع الحقة، فهذا ليس يقبض حتى يدفع إليه المشتري أنه له، يكمل فيها الطفل، أو يقبض منه يشتري وعاء التي استعملها، ويدفعها إليه، إذا كان كذلك، فهو مضي، حكاه أبو بن مده من محمد رحمه الله تعالى.

١١٧٧٤ د ر م و ل ه یو ح س ن د ر ج ه ا ب ه ی س ا خ ا ل ا ا ی س ت ر ی ل ل ا ف ع -

نعمى جو ڏٺو اهو، (ڪه اهو، فعل ۽ اوائليون ڦاٽا) وڃي سمجهڻ ۽ ڏيکاري ڇڏڻ
لا ٻيهر ڦاٽڻ

وہی اشدوری فقال ابو یوسف ہذا الصغار اسرار من ائمة جوفاء وخرقہ ان
پکچہ فیہا ہاں گاہت جو اس حبیبہ عمر الفسری ہاتھ^{۱۱} مالکولہ وہ کہتے تھے
آپنا ہاں، مخرقہ ہوں اعرس من ائمة، وکنہ فیہا، محمل، ہوں کہ اس عمری حاتمہا، ہوں
مصر، واپ گاہت، لم یکن مصفا

وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون ذاهب العبد في امره من شيء حتى يقضي
الواجب منه ثم يسمي به ، ثم علي ما ذكره الخموري يسمي به ذلك من شيء لا من غير
المراتز . ثم يصر لآخره فأنه يكمل لآخر حاله عليه تسنن . وقد لا يتابع بتكميل عمل
للمصنف من وجه من حيث إنه يمر ملكه على منة الفشري ، وعامل بمسئري من وجه من حيث
إنه يبيع ملكه للفشري ، فينتقل عنه إلى المسري من وجه دواب وجه . فلا يبيع القضي بملك
تجرد الأمر بالملك ، بخلاف ما يودع إليه غرانه ببيع ، حيث يفسر قاضاً بملكه في غرانه
بعد التكميل والبيع ، لأنه عامل في هذا الفشري من وجه . ويصر عنه بمولا في هذا إلى
الفشري من وجه ، حيث يفسر كذا المسري هو الذي (أصل) في المراتز بعد التكميل والتسيرة
ولا الاستعانة مع غيره لا يصح فقيل أنت لا يصر المراد بمسئري ، لا ملك متعده ولا
ملك رقة ، فلا يخصص العمل في غران الفشري ، بل هو العمل في غران المسري لا يصر
فشري قاضاً ، وأن ادعى بمراتز ، و مره بالملك فيها ، فعمل ببيع المسري ، فعلى قوله
محمد رحمه الله تعالى لا يصر بصفاء لأن العارية لا تملك بدور القبض ، وما لا يتم التمزية لا
يصر لأنه يترتب للمسري لا ملك متعده ، ولا ملك رقة

وعلیٰ انہوں نے یہ حجت کہ تعالیٰ ہمیں دیکھ رہا ہے، اس لیے اس سے روکنا ہمارے لیے مقصود ہے۔
ہمیں، لیکن اس سے حکمت کا صحیح انداز، وگرنہ ہم اس سے روکنا، حکمت کے لیے ہے،
نشر کا تعین ان کے لیے ہے، ورنہ یہ شرط نقصان دہ ہے۔

۱۷۲۴ رمی القدری ایضا) بذا مشرق من آخر کریم، ولعلی الباق کرم۔
جائزہ جو اٹھا، وہاں کہو یہ، ہوا کمال میں، اولاً، سب سے پہلے دیکھنا تھا،

[illegible][illegible][illegible]

المصنوعه، التي دبرها في علمي جامع يعني مدله، ومعنى خبرني احوالكم يعني ما كنتم تاتون،
وتكون مصروفاً بمعنى علم مدله، علم عامر، واما ناسخ جالطاً مست اسرى فكذلك مدله
بمعنى الشري، وكان يدكر له

[illegible]

١٧٦٨- ولوراج بشرى لأمة للسري تافس بنفس من سبها، ثم تأسس أن يكون
نفساً ضمن النكاح وهو وبه عن أمي يوسف وجمعته تعالى، وفي لاسه فساد لا غير
فأبشاه لم يظا لروح، هذا لأن النكاح ليس بتعريض من حيث أبلات كالتت ومقيض
المالك، بل هو تعريض حكمي من حيث ملكه، فبالتالي الأمر، فهذا من بحر نفعات لاسه
محلي، الإعتاق والتدبير لأن من أمة تلك تعريض لاسه، فهذا من شأنه، ولأنه احتيا
الزوج الأق، بهير لاسه لا الولاء، مستبلا عنى لعل، بل، فمن يزوج بسبيله للسري،
فمن يملكه لعل محرم ومفسد.

١١٧٧٩- مرغ عن مساهم الكج في اقصى فاضل سري من رجل هندي،
ووجه من رجل فير الهند، وحدث الخيرة قبل ان يمدح به روح، سمى الشيخ عجب
من آثار الشيخ، ما عسى ما هذا، في سدي نفس الكج ما يصر في نفس، ثم يصب [فقد]
ما في حال الفجر، واما الشيخ من لقيع يوجب من نفس الشيخ، ثم من ويكنو المهر الذي
من الفرج للمهرى، وعنه حصة من الفجر، ثم من على المهر وعلى منه الجرمه،
من آتاه المهر من امرى به، يصفق [ما تعقل] ان ك. في امه نفس، قال ولله في
هذا عرفة لونه، ولا به احد به

١٠ عاجل القبول - عدد : ٥

$$v_0^1 = \frac{1}{2} \log 3, \quad v_1^1 = \frac{1}{2} \log 2, \quad \mu = \frac{1}{2} \log \frac{3}{2}, \quad \tilde{\mu} = \frac{1}{2} \log \frac{3}{2}.$$

١٣١) ما هو الفرق بين مظهر الألف والهمزة في ربطهما؟

ولو رد، لم يجز له، فإن الله لا يحب له أن يفسد، فإن كان مهر من الجارية، فلا يرى أن الجارية المهرية إذا طلق، كان مهرها مهرها، ولو رجع عنه، كتب له مهرها، ولم تكن له.

١١٧٨٠ - ن. ثمة أيضاً: رجل اشترى من رجل عبداً بجاريته، فماتت بغير مهر، فزوج الشريفي الجارية من رجل بمائة درهم، ثم مات العبد في يد النافع قبل أن يدفعه إلى المشتري، فمات، فإن العبد يفسد بمهره، ويرجع طلاقه إلى الذي كان له، ومهرها له، ويرجع النافع إلى الجارية من مهرها مائة درهم، قال: ولا يكون نكاح الشريفي إياها، فمهره من مهرها، وإن كان مهره، فليس يجب في طلاقه أن يرى أن الشريفي قد قرأ مهرها، في يد النافع قبل الفسخ، فإن طلقه، وكان ذلك عبداً أحدهما، وأنه يفسد به طلاقها، فإن طلق الشريفي إلا ما فسد.

١١٧٨١ - وذكر هذه المسألة في موضع آخر من الشريفي، وروى عن صاحبها فقال: رجل اشترى من رجل جارية بعبد، فماتت في يد الشريفي الجارية من مهرها مائة درهم، وقد كان الجارية تسمى على الزوج ألف درهم، فماتت الزوج خمسة مائة، ثم وطئها الزوج في يد النافع، ثم مات العبد قبل الفسخ، ولا شيء له غيرها، وإن كان مهرها (شريفي) فيجب يوم وطئها الزوج (لأن ذلك اليوم هو اليوم الذي فسخ به الشريفي، وهذا) لأن ثبتت له قبل الفسخ مائة درهم من الجارية، والبيع بين الناس، فماتت على الشريفي فماتت يوم الفسخ، ويوم فسخ الشريفي يوم وطئ الزوج إياها، ولو كان الشريفي زوجها من النافع قبل الفسخ، فماتت الزوج، ثم ماتت المرأة من التسليم، فإن باع الجارية، فماتت الجارية، ومهرها مائة درهم، وطئها هو بمهرها مائة درهم، فإن كان الشريفي طلقها، فماتت الجارية، ولا يفسد البيع مهرها لنفسه، وإن شاء باع الجارية بمهرها مائة درهم، فماتت الجارية، وأخذت مهرها من الشريفي، فماتت الجارية، ويطلق المهر، وإن كان الشريفي يفسد البيع فيها، ويكفيها إلى ما فيها، دون مهرها، ويقتصر البيع نفسه، وإن لم يفسد نفسه، إلا يرى أن في البيع

(١) وفي نسخة ط. أن جارية مخرجة

(٢) هكذا في الأصل: وروى، وكان في الأصل والمصحح ط. ع. وهذا نكاح الشريفي

(٣) ما بين القوسين ما نقل من الأصل، وكتب هذه الملاحظة في نسخة م.

الحريه، ولو وجدنا سري في ذلك صرنا ملحقه بالحق، ومع ذلك، انما هي
واجبه، وهذا هو معنى السري، وقد كان لا يلحقه الحق، فالمعنى السري
والاستيلاء، ثم هذا البيان، انما هو المعنى، وهو ان هذا السري حصل في ملكه
منتهى عليه لم يمنع، ولكن ان يوجد وعاءه في ذلك، لا يمكن ان يكون
السري في ذلك، ومع ذلك، لا يمكن ان يكون ذلك، انما هو السري في ملكه
القص

[illegible][illegible][illegible]
$$A_{\text{eff}} = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{A_1} + \frac{1}{A_2} \right) \quad (1)$$

(١١) ملكي في الآخرة، (عصم) به، (١٢) عام لتسعة و

संस्कृत-संज्ञा-सूची

بفريق الفوجين لمصره، كان له أن يسره، وإلا لكان حقه وصول كمال حقه إليه، ولم
يوجد، ولو وجد المأمور بمهاضه أو سقوطه، لمكان كان له أن يسره ليحب، وإن مضه
لقد يرايه، بخلاف الزبده، وعرف أن قد شاع على المعبر كان، نعم، ما يوجد من
الاسماء، ونفس يستوي، والمصاحف لا يصح للاستيفاء، لا لعدم من من جسد
وأصلاً، ولهذا من خبره من يعرف، السلام لا يصور، بل لا يصح، بل لا، والآيات كان
من على الأشياء، فصار وجود، بل لا يصح خبره، بل لا يصح من من جسد على
بما به الثاني، فإذا ما يجد نفسه، بل لا يصح من من الأصفي، فصار من من جسد على الإحالة
غير ملكه من السور، بل لا يصح من

[illegible]

حلفه، كأن حلف مثل إده في القضي في الإبدان لأن الإحارة في الكتب عمرته الإذن في الإبدان، وذلك بسأله عن أن الإحارة يعني الأفتل، كما سحر العمود

١١٧٩٠- إن محمد رحمه الله تعالى في الخامع رد شمس في شرح مصراع
باب أو حصر، أو بعض، بقصر أحده، غير أن التابع، ولم يقصر الآخر، حتى هلك ما
كان عند التابع، هلك من ذل التابع، فلم يجعل مضم أحدهما نفس للأخر، ثم قال ويحصر
المشتري في المضمون ألفاً جمعهما في حق الخيل كشيء واحد، ولو قصر أحدهما،
فهلته، أو غسه، صار ذليلاً للأخر، حتى لو عطف الآخر بعد جالع قبل أن يحدث التابع
حيث، أو متعاً، هلك عن المشتري

ولو مضى لتابع بعد ذلك، ثم هلك، هلك عن التابع، حتى سقط من الثمن حصه،
فجعلهما كشيء واحد في الاستيفاء والتعيب في حق لا يمتد به جعلهما بحالة التعيب
والقوى، حتى لم يجعل أسراً، تابع أحدهما كالشتر لآخره

١١٧٩١- ولو حصر تابع على أحدهما يادن للمشتري، صار ذليلاً له، حتى لو
هلك [بعد ذلك هناك] من مال المشتري، ولو مضى فتم أحدهما بعد ذلك، أو سحهما، كان
عليه قيمة ما هلك

١١٧٩٢- ولو أن سابع بمشتري في قبض أحدهما كان ذليلاً في بعضهما حتى لو
فقد هما، ثم اشتد البائع أحدهما لم يحسه بالثمن، حصر حصر، ولو أن المشتري أحدهما
عرضه، لم يلزمه، حتى ورى الأخر، كان له أن يردهما بغير الرأية

١١٧٩٣- ولو باع، أحدهما واشتد أحدهما، كان بطلان البيع في الأخر
وبعضه يبيد

والأصل في هذه المسائل أن الفضي على حصى يلقى الصبوة، والمضى فيه تابع،
فاعتبر فيه بالتبوين والعين، فاما الخيل فإلما يشتد باعتبار نقصان في مالها القدر، فإن هلك
أحدهما يوجب بعضاً في مالها القدر، والمهلك كان في حصر، يبيع، فجعل كلاهما
ذل القدر حصل في حصر، والتعيب يقتضى الفضي، والاستهلاء يوجب الدية، وهما
في الثانية كشيء واحد، ما جسد ذلك تعيباً في الآخر، حصر الآخر معوضاً بحكم
التعيب، واسترداد البائع بلائي الصورة، حصر الأخرين، وإذا [قصر] أحدهما إما

سليم له الثمن، لم يكن له حق الاستدانة، بقي مضموناً، وهذا لا وجه له، فإن نقد المشتري الأول للثمن بعد واحد أو اثنين الأول، سلمت الحرة للمشتري الأول، ولم يكن للمشتري الآخر عليها منس، لأن ثمنه قد انتقص على ما مر، فلا يجوز الاستدانة جديده، ولم يوجد.

١١٧٩٥ - وهو ما حدث حادثة في يد المشتري الآخر كان يبايع لأول أن يقسم الثمن الآخر قيمته؛ لأن لبايع الأول على الحارية يذم صحتة لأجل الجبس، وهذا المشتري الثاني يقبضه جانب من يبايع الأول، ويصار كالمأص، وهكذا يشتري الأول، إلا أن قضى المشتري الأول أوجب، أكد الثمن عليه للبايع الأول، فلا يوجب القيمة عليه، أما بقي المشتري الآخر لا يوجب الثمن منه، اتفق الأول، حكر بحادث القيمة عليه للبايع الأول، وتكون القيمة للثمن عند المشتري الأول فائقة مقام الحارية، حتى لو هلك عند البائع الأول، تنقص الثمن، ويبيع المشتري الآخر على المشتري الأول بعد ثمنه من الثمن، كما لو هلك الحارية بعد الاستدانة في يد البايع الأول.

١١٧٩٦ - لو لم يثبت القيمة في يد البائع الأول، حتى بعد المشتري الأول الثمن، أخذ لقيمة من ثمنه، ولم يكن للمشتري الثاني على القيمة منس، كما لو كان على الحارية في [مثله] هذه الصورة منس، اتفق المشتري الثاني على المشتري الأول بالثمن الذي يقده، وإذا سلمت القيمة للمشتري الأول، بنظر ابن كاد من غير جسد الثمن، لا يقصد في شيء آخر، وإن كان من جسد الثمن، يصدق المصطلح إن كان ثمنه نفس.

١١٧٩٧ - قال في الحارث، كيف وحل المشتري من رجل لو أنهما رداً بعضه حتى تحدث فيه عيباً، يعني المشتري، حدث فيه عيباً بنفسه، حتى صار قابلاً على ما مر، ثم هلك الأول، في يد البايع، من هلك قبل أن يثبت البيع، هلك من مال المشتري، وإن هلك بعد ما منه البائع، هلك من مال البائع، وهذا لأن المشتري صار قابلاً للثمن، وإنما تنقص قيمته بالاستدانة، وبمجرد كون المال في يد البائع لا يغير البيع، رداً، ألا ترى أنه لا يغير ما يوجب بها الثمن، فكذلك لا يغير مسترداً، فبقي نفس المشتري في حاله، ود هلك هلك من مال المشتري، وما زاد منه البايع قد صار مسترداً، ألا ترى أنه يعتبر ما يوجب مال الغير بحرية للثمن منه، فكذلك مسترداً، وتنقص من المشتري، وعند الرب إلى ضمان البائع، فإذا دأب هلك من مال البائع، وبعد الثمن عن المشتري إلا بعد ما يضمن بعض منس، وإن ذلك الثمن يقرر على المشتري، لأنه لم يوجد الاستدانة لذلك النفس، كما هو مألوف.

ذهب للزوج. أو استعير إلى الغير، ونسب إلى مكان يمكن من إحداهما، يصير المشتري فاعلاً له بالحلقة، فإذا حدث عيب، بطلت من مال الذي رى، وإذا فعل عسري في عقلي فهو ديمية وتعدية ما يكون، مضافاً منه ما أراد أن يثبت أن يحسمه بالنسبة لم يكن به ذلك، لأنه لا راحة منه مع عيبه أن يسبق في بيع عسري، وهو يمكن من العيب، يصير واحداً بعض المشتري دلالة، وبعض عسري برمي البائع بسخط حقه في العيب، فإن أخذهما كان بيع من باب المدع قبل أن يصل إليه، إذا لم يرد، أو إذا كان ذلك، لأن الأراج، لا يجوز رده، في المشتري بغير حق الدلالة، وإذا كان لا يمكن إبطاله مع الفسخ صريحا.

١١٨٠٦ - ولو كان بيع حقه، فحقه، لم يكن ذلك حقه، لأن ديمية منه وقضاة ما يقبض دلالة، فهي فإن لم يفسد، وذلك يصح بيعاً حقيقاً، ينت التمسر محكم السرا، يوجد الدائع، فلا يكون للبائع حر المحس.

١١٨٠٧ - ولو كان يعين رده في يد المشتري، فمستسرى، فاصبر فاعلاً له بعض الفسول، لأن بعض الزوجي من جن يعين بعض أمانة، والتمسك الذي يثبت ضماناً مستعينة الذي، فإن المرسو، بعدد ما هو يصير مستوعباً للغير، بعد ثم حالي مبدأ الكيد والمحس، والآلة، على هذه الحالة، ولا مخالفة بين هذه والمراوم، في حين العيب، وإجماعاً على ذلك بينهما من حيث أمانة، فكان أنه هر في حق الغير فهو أمانة، بعض عسري بعض ضمان في حق الغير، فلا بد من بعض الدرس، فلا يصير فاعلاً بعض من، ثم قد ذهب إلى أنه، أو شيء إلى مكان يمكن من بعض حقه الآ، يصير فاعلاً بالحلقة.

١١٨٠٨ - زاد عسري أربى منه بمائة دينار، وبعض عسري الإبري، وتم يثبت التمسر حتى افتراقها، وبعض عسري عدة بعض أحد الذين في الحقد، أو على عسري، والإبري على الفسخ، فإن وضع عسري الإبري في منه، ولو يرد حقه من أسبق، فمستسرى لا يوق به شراء مستعلاً، ما يبر، (عنه، منه)، ثم عسري، فالباع، وهو فاعلاً للإبري بعض الشراء، لأن الإبري من يفلان عند الفسخ مضموناً بمسداً بعضه، ولهذا هو ملك قبل التمسر إلى البائع، يثبت التمسر بالقيمة، ومثل هذا البعض يوجب عن بعض المشتري، بعض الاشتراط بعد شهر الدين، فلا بعض الفسول.

١١٨٠٩ - وقد سألني رجل عن رجل اشتراهاه درهم وقد ذهب ثم عابلاً، ثم إن المشتري اشتراها، فأشأ من البيع من أن سلمه إلى البائع، حتى مع التمسر، على ما مر، لا خير للمشتري فاعلاً بعض الشراء، حتى لو هلك قبل أن يفسد، فمستسرى يثبتاً، يثبت بالقيمة الأمانة.

[illegible][illegible][illegible]

۱۸۹۶ء میں کراچی میں ایک ایسی لائبریری کی راجہ، جس میں تمام مکتوبات جمع تھیں۔
 یہ لائبریری شہر علیک میں، اور اس علاقہ میں ایک واحد لائبریری تھی، جس میں تمام مکتوبات جمع تھیں۔
 اور اس لائبریری میں تمام مکتوبات جمع تھیں، اور اس علاقہ میں ایک واحد لائبریری تھی، جس میں تمام مکتوبات جمع تھیں۔
 یہ لائبریری شہر علیک میں، اور اس علاقہ میں ایک واحد لائبریری تھی، جس میں تمام مکتوبات جمع تھیں۔

ثم صعد المنبر " يا أيها الرضا، قد ورد على أمانته صلى الله عليه وآله من وراء حجاب،

[illegible][illegible]

١٦٨٣ (١) از ارس در علامه فی حاشیه: ما ندیم من این تعبیر که: علی حد
 تابع لو تدرج مع العبد فی مال و... من مال العبد لا یطعن لادان غیر ائمه: لا
 یضری الإسلام علی عبد نفس وینه [ولایه] بقدر نفسه، وایضا مع من یبذل مفسود العیوه
 وایضا مع العبد من جمع الی العبد ویکفی من الضرب: ما یطعن فی نفسه، وایضا
 یرجع العبد علی تلک العلاء، ثم یرجع العبد الی الیاد، وایضا من یبذل مفسود العیوه
 یطعن علی العبد، یطعن به، فخرق النفس فی حد ای ما یطعن

[illegible]

بہارِ آخر

من تصرف أحد المتعاقدين إلى المبيع أقل القبض.

١٦٨٦ - أو أمير المشرقي القبايل قد يصلح في المبيع عمداً، فإن كان ذلك المصلح لا يتقصه، مثل المصاراة، يحصل له أجره، أو يبيع آخره، ثم يهرقها، ولا أحد واحد، وإن كان ذلك المصلح لا يتقصه، فهو مفسى، وتعمري؛ هو أن العمل به كان بنفسه، فهو أسلاك الطرق من المصالح، وذلك غير محمود للبائع، فإذا حصل بأمر المشرقي، صار كذا المشرقي فعله، مجبر به، لأن ذلك لا يتقصه ففعل المأمور به، وذلك العمل مخلوق للبائع؛ لأنه مما يجرى إلى نفس الشريك للثوب، وما يحدث في الثوب من الوصف ضاعه من قصرة، أو غير ذلك، وذلك وصف وأداة يتصل بالمبيع، حصل بإذن المشتري، فهو تصرفه في البيع إسكاناً، فيكون مقصوداً من المصالح فلا يعتبره فاسد، لأنه يبيع الأجر، لأن هذا المصلح عموماً مستحسن على البائع، فيصح ذلك للبطل في معاملته، هكذا ذكر في شرح المفرد.

١٦٨٦- وفيه أيضاً من رسل المشركي الممدوحى حاجته صباراً فاجتهد لانه صابر
متحملاته، ولا يمتنع من ثبوت بداهته على المحل لا يرى ان الاصل في بصره
عالمه، وطريقه ما يثبت، وقد ثبت بواحدة من مشركي احبها، او اودعه احبها، بهي فاجتهد لانه
ثبوت بداهته على المحل، فيعتبر ما يثبت بداهته، وهناك بصر عالمه، فكذلكها
١٦٨٧- ومن اعادته من رسل المشرك، او اودعه اياه، او اجتمع، من المشركي لا يفسر
فاجتهد لانه، لان بداهته ناهية على المحل للحسن، فلا يمتنع ثبوتها بحجة اخرى مع قيام
الأولى، ولذا يجب اليه الأولى كما كانت، صابر الخيال بعد هذه الصعوبة، والمحال قبلها

١٦٨٦- وفي الختام ، اذ قال المشرى للصابغ من لعبه بمن لي كذا ، وأمره
الصابغ ، فعمل ، سار المشرى فاصفاً لأنه جعل الياصغ سولا ، وعينه مرسوكة فتشقى إلى
الفرسل ، فكان المشرى نال للعبه عمل كذا ، فعمل ، وهك بصير المشرى فبعضه (أو كذا)

١١٨١٩- وركاني بنسرى نُحْرَءَ مِنَ الْمَقْعِ سَهْرًا، فَمَسَعَهُ النَّاعُ حَكْمَ الْإِجَارَةِ،
لَا يَلْمِزُهُ الْآخَرُ، لَا يَمْنَعُ احْتِرَافَهُ، وَفِي الْإِحْرَافِ: الْعَمِيدَةُ بِمُحِبِّ الْآجَرِ بِاسْتِيفَاءِ الْمَقْبُوعِ
إِنَّا وَجَدَ ابْتِغَاءُ بِنِيسْبَانِجٍ، وَبِمَرْجُوهِ التَّكْلِيفِ هَذَا إِلَى سَنَاحِرٍ، رَدِيصٍ لِلْعَشْرِ، قَدْ

التسليم، وهو النقد، بما لا يدلس، والمنتفع لا يصلح ثباتاً من المشتري في بعض، فلم يصح من التسليم، فكيف يجب الآخر

١٦٨٢٠ وفي الدوائر، إذا اشترى غيبة كسب معلوم، فلم يقبضه حتى أمر بالانتفاع له بآخره من إيسار معين، أو غير معين بأجرة، خازن، ويصير مشتري قبضتها له، والمنة التي يأخذها المنتفع عصب من الثمن إلا أن الأجر من المشتري أو صبح، لأنه صدقة ملكه، والمسافر يتصرف نائب عنه في البعض، ويصير قائضاً للمشتري أولاً، ثم يصير قبضاً لنفسه بحكم العقد

١٦٨٢١ وفي معيون، إذا اشترى علاناً فلم يقبضه حتى رده لم يجل، ولو رده، وأمره بالمعصن لبعض جاز، ولو أخره، وأمر، أنه حر بالتبطل، ثم يجرى. والفرق أن الله و رهن المصح بعد التسليم، وهذا كسليم يصير قابض، فيكون الرهن وأبيه تلقاً بعد قبض المشتري، ولا كذلك إلا ما ذكر

١٦٨٢٢ وفي بواب من سائمة عن محصن وحده الله تعالى: هو المشتري من آخر كرجله منه، وذكر سمر منه، فلم يقبضه المشتري حتى حطها البائع، قال: بعد ذكر من هذا يصير من الخياط، ويوم الجمعة قبل الخياط، ثم يصير من حطه على ذلك، ويحط عن المشتري ما دخل حطه من المصان، يأخذ لمشتري الكر، يأخذ البشير منه، ويملك في يده رطلان من رطل، ورطلان من مصح، وحطهما، يزاد رطلان من رطل، وسائمة رطلان من رطل، وحطه من رطل، بعد ظل في الرطل المصح، لأن المنتفع يسيد به، وللمشتري أن يأخذ الرطل من حطه، يأخذ منه رطل، وفي الخيار فيه، أنه كان رطل لم يعمه

ولم أن رجلاً كان من حطه رطل حصة لوطان، فاشترى منه رطل، ثم يقبضها حتى حطها البائع ما في الخيار، كان المشتري أحق بعهده بالخيار، لأن أبا نعيم حطها ثلثه

١٦٨٢٣ - رجل باع من رجل عدداً ثلث درهم، فلم يقبضه شري حتى باعه فباع من رجل آخر، ودفعه إليه، فسألت في به المشتري، الذي أنه، ودهنه له، ودهنه له، ودهنه في يده، أو أحده إياه، ودفعه إليه، فمات في يده، فاشترى الأول ما أخبر، إلا أنه قصر

(١) ما بين البعيرين واحد من أصل وكسبه من ظوم وف

(٢) وفيه وف م رطلان من رطل

(٣) ما بين البعيرين واحد من أصل وكسبه من ظوم وف

١٦٦٥ - قالوا: لا بأس ببيع الدين بدينه، وإن كان الدين بدينه، وهو المشتري لنفسه قيمة الدين بدينه، كأنه يبيع الدين بدينه، لأن الدين بدينه، وهو المشتري لنفسه قيمة الدين بدينه.

وقالوا: لا بأس ببيع الدين بدينه، وإن كان الدين بدينه، وهو المشتري لنفسه قيمة الدين بدينه، كأنه يبيع الدين بدينه، وهو المشتري لنفسه قيمة الدين بدينه.

١٦٦٦ - قالوا: لا بأس ببيع الدين بدينه، وإن كان الدين بدينه، وهو المشتري لنفسه قيمة الدين بدينه، كأنه يبيع الدين بدينه، وهو المشتري لنفسه قيمة الدين بدينه.

١٦٦٧ - قالوا: لا بأس ببيع الدين بدينه، وإن كان الدين بدينه، وهو المشتري لنفسه قيمة الدين بدينه، كأنه يبيع الدين بدينه، وهو المشتري لنفسه قيمة الدين بدينه.

١٦٦٨ - قالوا: لا بأس ببيع الدين بدينه، وإن كان الدين بدينه، وهو المشتري لنفسه قيمة الدين بدينه، كأنه يبيع الدين بدينه، وهو المشتري لنفسه قيمة الدين بدينه.

١٦٦٩ - قالوا: لا بأس ببيع الدين بدينه، وإن كان الدين بدينه، وهو المشتري لنفسه قيمة الدين بدينه، كأنه يبيع الدين بدينه، وهو المشتري لنفسه قيمة الدين بدينه.

نوع آخر

فما يلزم للمتعاقدين من المؤنة في تسليم المبيع والثمن

أصل أن مطلق عقد يقضي تسليم العقود عليه وقت العقد، ولا يقضي تسليمه فيمكن انعقد [هذا عرف ظاهر] مذهب أصحابنا وجمهور الفقهاء، حتى إنه لو اشترى حنطة، وهو في العصر، وحطه في السوكلا، يجب تسليمها باسمه، ومن الناس من قال: يجب تسليمها حيث عقد العقد

[في باب] التمسك ذكر ابن سميح في موارده عن محمد بن حنبل رحمه الله تعالى أن من اشترى قرا على رجل، فجده على المشتري

١١٨٧٧- وفي "المشني" أنه إذا كان مبيع مخرجه، فاجب له كسبه، وإذا كان مبيع مكافئة، فعلى البائع أن يقطعه ويكبه، وكذلك منع المخرجه، وقطع الحليم عن المشتري، وكذلك قطع الجبن عن المشتري، هكذا ذكر في رواية ابن سميح رحمه الله تعالى

وذكر في "المشني" أن على البائع قطع المخرجه قدر ما يراه المشتري، وإذا رعى به كان القلع على المشتري

١١٨٢٨- وفي "المشني" إذا اشترى حنطة في معينة، فخرج على المشتري، وإذا كان في بيت، فصاح البائع على البائع، ولا يخرج من البيت على المشتري، وكذلك إذا باع حنطة في جراب، أو ثوبا في جراب، باع الحنطة والثوب دون الجراب، فخرج الجراب على البائع، والإخراج من جراب على المشتري

١١٨٢٩- [وأجره الكيل] والوزن أو الميزان، والقصد على البائع إذا كان مبيع مكافئة، أو موزنة، أو موزنة، لأن الكيل أو الوزن أو الميزان مبيع مكافئة، أو موزنة من تمام التسليم، والتسليم على البائع، فما يكون من تمام التسليم يكون عليه

١١٨٣٠- وفي "موارد هشام" قال: سألت محمداً رحمه الله تعالى عن اشترى شيئا من رجل (يعني من لا يثق)، لم يرضه المشتري أن يدفعه إليه، قال: لو دفعه، لأن الميزان كلها جيدة، حتى يشرب، غير ذلك، فإنه قال البائع: هو دونه، فالطرف من المشتري، وعلى البائع أن يدفعه، وأخره عنه، وهو [يراهم عن محمد] رحمه الله تعالى، أن الانتقاد على المشتري، والنزول على الوعى، يريد به أن انتقاد البائع على المشتري، وورق المشتري على المشتري.

١١٨٣١- وفي الميعود أن أجره وركن الثمن والثالث فهو، مشتري، وكان المصدر

الفصل الرابع في المسائل التي تتعلق بالنجوم

١٨٣٥. في ما وجد من علماء الفلك في كتاب النجوم، إذا سجد الرجل من غير
سبب يأنف فزعموا أنه قد ركب ما به من شئ، فهذا على جهل الألبان يكون في القبل
[بعد] واحد معروف. وفي هذا بوجه حله المقعد، ويصرف في هذا أن يند بحكم المراسل لأن
[المعرف الظاهر] أن ما به من سجد بعد المدة والمعرف حيسرود

شوحه فتلقى أن كان في البعد بعد محتله، وأنه علم ثلاثة وجهه فيها أن يكون
الكل في البروج على سواء، ولا يصح ما به على ما به من، وفي هذا الوجه من جهة المقعد
وأن كان في النجوم من جهة لا يتم من المقعد معلوم ولا بحكم المعروف، ولا بحكم
انحصار، إلا أن عدد جهته لا يوردها في مائة جامعة من النجوم، وأنظم "إن كان
لعمري صرف من النجوم، والكل في البروج على السواء، كما في هذا مع بعض
في النجوم السدي، لا يجوز بيع، لأن الجهة هذه يومها من مائة جامعة من النجوم
والتلويح" وإن كان ببعضها على النجوم، إلا أن هذا منها أربع، وما يجوز إلا
المقد ينفرد في البروج

١٨٣٦. وفي كتاب بعض الأئمة "إن النجوم [في] مائة [من] النجوم، وقد
أنه علم، ثم يقضي بأن النجوم حتى كسب العلوم، فالناس من لا يستفي النجوم
سحر النجوم، إن ما به من جهة كدلت، وإن ما به من جهة المقعد، وأحد النجوم، كما لو نفي
الجميع قبل النجوم، وما به من [أحد من] جهة كدلت، لأن النجوم به سبب، من المقعد به قبل
النجوم، بل من جهة لا يمكن في سبب النجوم على به من جهة بها من، والمعلوم
صورت شئ لا يمكن أن "، وإن كان ذلك من جهة كدلت، وإن كان من جهة كدلت، لأن

(١١) هذا في الأصل، ما به من جهة كدلت، وإن كان من جهة كدلت، وإن كان من جهة كدلت

(١٢) في النجوم، ما به من جهة كدلت، وإن كان من جهة كدلت، وإن كان من جهة كدلت

(١٣) وفي م، ما به من جهة كدلت، وإن كان من جهة كدلت، وإن كان من جهة كدلت

بحد الكسار لا يصح لها باعتبار العدد، أما يصح شيئاً باعتبار النور، فإن بعد الكسار يباع
ورثاء، والقرود يصح لها، وإذا عيب التسمية من وجه آخر بقي ما ينسب إلى العدد، فبذلك عيار
مست من حيث إنه لم يثنى باعتبار العدد، والعيب لا يوجب التسمية من البيع، أما يوجب
الخطأ كدلو ثوب، أبيع من القطن، وكما لو اشترى شيئاً بغير رطل في قدره، ثم انقطع
أوقاه، فهذا هو وجه التماسي

وفي الاستحسان ينقض العقد لأن ما سئل به من أحد البديلين إيجاب، ولم
يحلف بدلاً، فهو حث التمسر بعد، كالبيع إذا هلك قبل تقصير، بأنه أن العقد في
جناب الخلف من معنى ما من حيث إنها من باعتبار العدد، والكسار يطلب النسبة باعتبار العدد
إيمان بعد الكسار يباع بوزن لا عدداً، هو كذا خلاف ذلك إلى أن بعد الكسار في
كسرت ساع ووزن، ولو رد ببيع معناه، إلا أن التمسر من حيث هو، ثم يحلف بالكسار
حتى يجعل حثاً من نسبة من حث العدد لأنها كانت منه من لا يصلح على كونها شيئاً
من حيث العدداً، وما إلى التسمية من حيث ثوب لا يصلح على نسبة من حيث
العدد ففانزل لا يصلح على عدد، فتمت التسمية باعتبار النور الذي كان في الأصل لا
نسب الكسار، وليس كما يبيع إذا نزل وجب التسمية لأن ذلك وجب التسمية بسبب التمسر
لأنها لا تكرر واجبة من القطن بل وجب التمسر بمقايمة بيع، وكانت حثاً من البيع، بخلاف
ما نحن فيه، بخلاف الرطل، انقطع أوقاه لأن ذلك ما نحن به بعدد بهلكه لأن العقد
سقط بالرطل من حيث به من، ونسب الرطل من حيث إنه ممكن، وقد بقي مكسراً بعد
الانقطاع، إلا أنه لا يوجد من أيدي الناس، والسراء سري غير عده حثاً بعقد، ولأعد آخر
سائر، فإنه لو اشترى برطل، والرطل سقط من أيدي الناس بغيره، لأن بقي أولي

١٨٣٧ زاد اشترى شيئاً بغير رطل، ولم يقدر البسارهم من تعديده، فإن
كانت تلك المراه لا يزوج بوزن في السوق، فقد البيع، لأن هكفت، وإن كانت مروج،

(١١) في خمسة ظ يباع

(٢١) ما بين المظفرين - خط من الأصل، وأكتب هذه المصحة من نسخة، وفي السجدة ظ و ع
وإقراراً من رده، لأن حد الكسار يباع بوزن، والقرود يصح لها، وإذا عيب التسمية من وجه

(٢٢) ما بين المظفرين ما بين الأصل والشمس من موه - عه

(٢٣) ما بين المظفرين - خط من الأصل وأكتبه من موه وعه

(٢٤) ما بين المظفرين سابقاً من الأسر، وسب هذه المصحة من نسخة

ولكن، تنقضي جميع، لا بعدد بيع، وليس ليبيع إلا ذلك، لا بائع بهت
وهي، عيون مسائل، أن عدم الزواج إقايروا، عباد النبي، إذ كان لا يروح في جميع
البيضاء، لأنه حبس به، ويبيع النبي، وأما إذا كان لا يروح في هذه البيضاء
ويروح في غيرها، فلا بعدد بيع، لأنه لا يملك، ولكنه تعيب، فكان يباع الخيل، في شاء
قال، المعتمد مثل الفصح، في بيع عبيد، في قوله، لا يملك، فأنه قد وجد في ذلك
قالوا، وقد ذكر في العيون، في عدم على، فربما وجد ربحه، فأنه لا يستقيم
على قولهم، ويبيعي على قولهم، في عدم، في قوله، لا يملك، في تلك الطقة،
بأنه على اختلافهم في مع الفصح، في الفصح، عندنا، لا اصطلاح، في بعض الناس،
وعند محمد لا يجوز، اعتبار الاصطلاح، الكحل، والكساد يجب، أن يكون على هذا التفسير
أيضاً

١١٨٢٨- وذكر في كتاب الفصح، إذا اشترى عبداً بدرهم، وبعد ثمنه، وفيه
يقصر الفلوس، حتى كسدت، بطل البيع استحساناً، في ذلك، من الفلوس، وفي بعض
البراهين، حتى كسدت الفلوس، فأنه يحرره، وأما إذا كان في ذلك، لأن العقد قد قس
في الفلوس، في بعض، فبذلك، بالكساد لا يبر في العقد

١١٨٢٩- ولو اشترى فلان عبداً، فأنه يحرره، وفي بعض الناس، لم يمتد
[الفلوس] حتى كسدت، بطل بيع استحساناً

وهي الفصح، في ما استقر في الفلوس، إذا كسدت، في استقر في الفلوس،
وكسدت قبل الفصح، فأنه المصدق في قول أبي حنيفة، حتى إذا بطل، في ربحه، لا يصمد
العقد.

وهي المتيقن، في كسدت الفلوس قبل الفصح، حتى لو اشترى عبداً، في قول
أبي يوسف، ربحه الله تعالى، وعهد الشراء إلى أن العقد لا بعدد على قوله، وذكر محمد رحمه
الله تعالى في كتاب الرهن، بناءً على أن البيع لا ينتهي بملك الفلوس، بل الفصح
ومحمد بن ربح من حره مائة مائة عشرة، فبذلك، في ربحه، على

(١) ما بين الأقواس، ما في الأصل، وقد في طرد ووف

(٢) ما بين الأقواس، ما في الأصل، وقد في طرد ووف

(٣) هكذا في فتح باب أبي عبد، وكذا في الأصل، نفس

تعالى عزلى وهو ، أبى حنيفة وصلى الله تعالى عنه في ذلك سواء ، وبس به غيرها ، ثم رجع أبو يوسف ، وعمل عليه قيسيا من الدراهم يوم وعده "السح" ، يوم وقع القبض ، والذي ذكرنا من الغواص في الكسار ، فهو حرام في الانقطاع .

١١٨٤١ - إذا انقطع من الدراهم عن أيدي الناس قبل القبض ، صد اليوم عند أبي حنيفة وصلى الله تعالى عنه ، وحده الانقطاع ان لا يوجد في السوق ، فإن كان يوجد في يد الصيارفة في البيوت ، قيل إذا كان يوجد في يد الصيارفة ، فهو ليس بمنقطع ، ولأول أصح ، وسببنا جبره على المسائل من مسائل السلم ان شاء الله تعالى .

١١٨٤٢ - وفي استثنى حال أبو حنيفة وصلى الله تعالى عنه كل ما يكال أو يوزن إذا كان ثما مشر فيه ، وقد انقطع عن أيدي الناس أن الطالب بالخيار ، إن شاء أخذه ^(١) إلى الجديده وإن شاء أخذ لبيدة مبيعه ، فقد حكم بفساد العقد حتى أوجب فيه البيع ، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن شاء أخذه إلى الجديده ، وإن شاء أحد مبيعه الذئب قبل انقطاعه ^(٢) بلا صل .

ولأبي يوسف رحمه الله تعالى في هذا قوله آخر " إن عبه بسة النسر يوم وقع البيع ، وهو قوله الآخر ، وعليه المنوى ، وكذلك الدراهم والفلوس ، ان انقطع عن أيدي الناس قبل القبض ، فليس له قسمه الدراهم والفلوس يوم وقع البيع في قول أبي يوسف الآخر - وعليه المنوى .

١١٨٤٣ - وررر يشر من أبي يوسف رحمه الله تعالى من لأمالى رجل اشترى من غيره ^(٣) شيئا يلق درهم عبه ، والعلة يوم اشترى طيرة وير ندية ، فكسدت الطيرة ، فزاد عليه أن يسطيه سوى الطيرة ما يقع عليه اسم القطة . وإن لى واحد منهما أجبره عليه . ولو باع صنعة بكل دينار ، حتى كان له نقد إيسر الناس ، فكسدت صنعة من المتغير ما كان يجوز قبله ، فله بعده من الدنانير ما يجوز بين الناس .

١١٨٤٤ - ولو باع صنعة من درهم مسنة مكروهة ، فكسدت صنعة من المكروهة ، فبى عليه

(١) حكاه في الأصل ، وفي نسخة م ومع ، وهو الوجه

(٢) حكاه في الأصل ، وفي نسخة م أخذه ، وهو الوجه

(٣) وفي نسخة م انقطع به

(٤) حكاه في النسخة "ط" و م ، وكان في الأصل "ف" عبه مكان غيره

المشركي المبراهيم، غانوي، سامح رحيل، عاشقها، حوج، ميهدي، سهر، جيه، فاسندي، وفود
 انهم يهددوني شره، اخراج، علم ماحدي، أحد، وقالوا، كنها، سهر، جيه، ان كان انور، فاني، انما
 حرج، لا سر، لأه، نفس، إلا إذا، صدقة، الشرف، ان سم، يكن، انور، يدلي، يرد، لأه، غير
 مستطعم، والله اعلم"

أثير عليه، وكان الاسم مأخوذاً من الدوران، ومن إدارة المائدة في الدوران، "قوله كماله في المنزل، ويستوحه سما في البيت، لأن الدوران لا يكون بالنسب، كما يكون بالنسب، و (الاسم) المرفوع يخص من الدار، لأنه مأخوذ من الدوران، وليس في الدوران دوران، ما فيه يشوكة، إلا أنه أعم من البيت، لأن البيت مأخوذ من البيئونة، والبيئونة عذر، عن عدم المألوف، والتزول عبارة عن المصالح بغير، فكان اسم الدار أعم من البيت والبيت، و كثرل أهم من البيت، والمقصود من الدار (والسنة أنقص من الدار) والمرفوع جميعاً، فأخرج المصنف بأنه (في الدار) حتى يظهر لاسم الدار، وإن أعم بهادة عرف في الاستماع (كسر ذلك سمعاً، ولا للبيت، فاستمع المرفوعين، سواء ذكر طر، أو سم يذكر، وفي التزول)، مع أن ذكر نحن (استمع المرفوع) وإن لم يذكر المرفوع لا يستمع المرفوع حتى يظهر مصنف رتبة المرفوع في الاستماع في الدوران، وفي طبع قلمنا لا بد من الدوران، لا بالتدريج، عليه (الظاهر مضافاً، رتبة البيت في الاستماع في رتبة المنزل والدار جميعاً) "

وذكر محمد بن مفضل الرازي في شروحه أن الدوران لا يدخل في مع المنزل، مشكور الحقوق والمرفوع، ويذكر كمن قليل وكثير هو قبيحاً، ومب. كان طريق المصنف في العلوي منزل الأسفل، فأب. كان في غيره فلا يعرف عن أصحاب، جميعهم الله تعالى فهدأ رويته ويحتمل أن لا يدخل، ويدخل الكتيب الشارح في الدار من بين الدار وإن سم يذكر بكل حق هو لها، لأن الكتيب في عموم الدار، لأن ترواه على الدار، ولأن الدوران اسم، يرد عليه الملتزم والمخلف أثير على الكتيب، فيكون الكتيب من الدار، ويدخل تحت بين الدار من غير ذكر.

١٩٨٦ - وأما نظره التي تكونه على الطريق، وهي (الساكنة) التي أسد طريقه على جهة هذه الدار، (طريقه الآخر على جهة دار أخرى، أو على الأسطوانات خارج الدار، لا يدخل تحت بين الدار، لا يذكر كمن هو لها، وهذا قول ابن حبيب، وهو الله تعالى عنه، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، يدخل وإن لم يذكر كمن حق هو لها إذا كان مصنفه في هذه الدار، لا يصرار هذه المظلة بالدور، وحاشا بمرفوعة المرفوع والكيف، ولأنه حبيبه وعلى الله تعالى عنه أن دوران أحد طريق المظلة لما كان، لا سطوانات خارج الدار ودور

(١) ما بين المرفوعين ساكنة من الدار، والله تعالى اعلم.

(٢) ما بين المرفوعين ساكنة من الأصل، وأثبتت هذه العبارة من النسخة.

(٣) ما بين المرفوعين ساكنة من الأصل، وأثبتت هذه العبارة من النسخة.

۱۶۸۶- وادگان درج بر انداز می‌حسب لوح اصعب فی الیه، واینجا تخطی فی
سبع الدار می‌گیرد و لو به یکن فی بناء یحرق ویصعب، نهی سابع، ودهه مثل السامع
وآدم کانی فی الیه بانه مرسوم لا بد علی می‌سبع من غیر ذکر (اگر، می‌گفتی
۱۶۸۷- ولی العیوب به اشتوی هارو، واختلف فی باب صعب، یاد کتاب الفطر فی
ید المشتوی، حاشیو سه موله، سوله کان صعب معلق او موضوع، وبن کائن الفطر فی ید
المشتوی، حاشیو کائن الباب مرسوم سه، حلقو قول سابع، واد کان سمعنا، فثقو قول
المشتوی

ومن ثمory : أن ما مضى في ملك الأمير يقال السائح لم يفعل في
البيع ، وقال السحري دخل باب كذا الباب مرهلا ، ولفظ قول السحري : سواء
[أكتب] الأمير ، يد البائع ، أو لم يد السحري : لأن الثابت من حمله الدعوى ، و لا كان غير متصل
بالدعوى ، بل كان موصوف في الدعوى ، فحقق قول من كان يدعى : لا الثابت ليس من
حملة الدعوى [بمعنى] الاختلاف في الملك ، فيكون التمسك فيه قول صاحب البيت ، وهذه
السقطة من ساقه أصول

١٩٩٤- دلی دلی بد قال لہیرہ معتمدہ الی ب روحی علیہ السلام علی
ما اخطی علیہ من الشیخ للمستی۔ وهذا یقع علی حمودہ کیہ ہاں، معنک بحقوقہ، قال
حشام قلب لای بو معہ رحمہ اللہ بحالی۔ بد قال لہ نعمت کی فیہ من می، قبلہ ہذا علی
حقوہ لہ، و بد قال علی ما یہ من الشیخ ہذا حائر علی ما یہ من انما۔ واللہ علی

سبح و تحمید

١١٨٦٥ - مع من احمر حديدياً، وياب الخشوب من سباع بعض وتصنع، وتزرع
النصيح، وحل الألواح تحت البيع، سواء باع الخشوب مرصعة، أو تم يحميه به القفا؛ لأد أنواع
الخشوب مركبة بالعنوب منس، فكانا ذكر في النكتي
ولو كان غير احمر ب طبعه في الصوق، كما يكون في الصوب، من ذاباج الخشوب
مرصعة، وحل القفا، لأن القفا مراني الخشوب، وإن كان الص، وظللاً، فالظله لا تشمل
وذكر في العيون، أو اشترى حانوناً (بالأشغال) وأرجع بمائع، والنصيح ما ذكر
أن الألواح بالنسري، منحل نصيح الخشوب في السج من غير ذكر استحساناً للأقفا في
محتاج الدود وكون خداه ليس هو، وكون نصام لثام لأن الأول مركب، وبالنسري لا، قال

في المشتق "وغير تحديد بمنزلة الثوب الأجر، ورق الخمد الذي يفتح فيه لفتح، وقد ومن النحاس يطبخ فيه الحصة لأصحاب السوق، أو للصب فيه يطبخ فيه الصبح أو للتصايرين يوضح فيها الشهاب للذائع، وإن كان مثلاً للسواقين من طين، دخلت في بيع

وقد ذكرنا لعل هذا رواية محمد وحمه لله تعالى في الأغراض من النحاس إذا كانت موصولة بالأرض أنه يدخل في بيع البيت. والمصنوع مثلث في الباء، وجاجين المعالين وغيره من الرقائق وحيلهم وديارهم ونحوها فرق يرد به من، أو المثلث في الباء لا يدخل، ونسب هذه الأشياء من مشاع الباء، ولا من مصنوعها، وكذلك حديد مصار القن يمدق عليه الثوب لا يدخل في البيع؛ لأن هذا ليس من حقوق المصنوع، ويسوى في هذه المسائل ذكر المصنوع مطلقاً، أو بمضافه، أو حقوقه؛ لأن هذه الأشياء ليست من حقوق المصنوع ومضافه، إنما هي من حقوق التجار، والمفعله والمصنوع، وقد المصنوع يدخل في البيع من غير ذكره. والقصاص لا يدخل، وإن ذكر المصنوع والمرق والصباح التي على الأركان ليست في البقاء للبيع

١١٨٦٦ - وإذا اشترى حائضاً أو ثاراً، ووجد في حليج من درهم، وإن قال البيوع. أنها لى، فاقول قوله البائع؛ لأننا عرفنا ما في يده، وإن قال ليس لى، فحكمها حكم الملقطة؛ لأنه لم يعرف لها مالك.

ومن هذا جنس يد اشترى داراً أو حائضاً، هل يهدم حالط بها، أو جده فيه وعنه، أو ساجاً، أو حباً، إن كان من جنسه البقاء، كالحطب الذي تحت الدار يبس عليه، ويسمى صبح بالفاوسية، فهو لمنشري، وإن كان مودها فيه، فهو للبيوع

نوع آخر:

١١٨٦٧ - يد باع أرضاً، أو كوماً، ولم يذكر المصنوع، ولا المرافق، ولا ذكر بكل قليل وكثير، فإنه يدخل تحت البيع ما ركب فيه للتأيد مع العرايش والأشجار والآب؛ لأن هذه الأشياء بمعنى الأرض، أو ليس لها بها مقده معلومة، وما لا يعلم منها بهائنه، فهو للتأيد، كالأرض، فإنها داب بها، ولكن لما لم يكن لها مقده معلومة، كان لتأيد، وإذا كانت هذه الأشياء كانت للتأيد، كانت كالأرض من كل وجه، فهذا يجب بيع لأرض من غير ذكر.

١١٨٦٨ - فإذا أزرع والشمر لا يخلل في البيع، والباقي أن يدخل؛ لأن الزرع متصل بالأرض اتصالاً قوام، والشمر متصل بالشجر اتصالاً قوام، فكان كالأشجار مع الأرض، إلا

وهي الفستقي ، قال : يكن ثلثين وكثير هو فيها يدخل جميع ما فيها من النور والورع
والقل والرهين وغيره .

١٨٧١ : وان كان فيها ريع قد حصله ، أو سافر قد حصله ، لا يدخل في السبع ، فإن
ليس بذلك سبع أبوسب ، رحمه الله تعالى قال : هـ سـ ، وبه عن ٢٠٠ روى السبع
وهو شرح العنبري و شرح القضي الإمام الإسعدي أن البراء إنما لا يدخل في
سبع الأرض من غير ذكر ، ثم يسب بعد ، أو بيت ، وصار به قسمه ، أما إذا سب ولم يصر له
قبضه بعد يدخل .

١٨٧٢ : روى ثاوي القضي : إذا باع أرضا سب ريع ، لم يسب ، فإن كان البلد قد
عمر في الأرض ، فهو لم يسب ، ولا فهو لبايع ، فإن سافر بشرى حتى يثبث ولم يكن
عمر حتى يقع ، فهو حائع . بشرى متطوع جماعة ، وهذا لأن محله التي قدمت في
الأرض لا يجوز بيعها من لا يصرده فصيلته حرره من لا من ، يدخل في السبع ،
بحال ما إذا لم يصره ، وكذلك لو سب ، ولم يصر به ، وأما القصة أم التي لا يدخل
في السبع ، ويكون لبايع علم كس حان ، إلا أن يبيع مع الأرض ، سببه لا .

١٨٧٣ : ثم إن محمدا رحمه الله تعالى ذكر أن الشجرة ، من في بيع الأرض من غير
ذكر ، ولم يحصل بين الشجرة ، غير مسرة [ولا بين الصبرة والكبرة ، فمن سألها من فصل
بين الشجرة وغير الشجرة] ، فقال : الشجرة تدخل في بيع ذكر ، غير الشجرة لا تدخل ، ذهب
في ذلك إلى أن غير الشجرة بمعنى الرية : لأن فيها شيا عدة معلومة ، كب الرية ، فما شجرة
فليس لها عدة معلومة ، وكان سريها فكان كالأرض ، وسببه من ما : الشجرة الكبيرة إذا
كانت مسرة مدحج من غير ذكر ، وإذا كانت غير مسرة لا تدخل ، والصغيرة لا تدخل إلا
بذكر مسرة . كتاب : غير مسرة : لأن الصغيرة لقلها عدة معلومة عند الناس ، مسرة كانت أو
غير مسرة ، يجب قطع وقطع من موضع إلى موضع ، وعدة ذنب وقت معلوم بين الناس ،
وكذلك الكبيرة التي هي عد ، مسرة لقلها عدة معلومة بين الناس ، فصار كالرعية بحالها
الكبيرة الشجرة .

وسببه من : الكل يدحج من غير ذكر ، وقد أصبح لأر غير الشجرة ليس سألها عدة

معلومة على تفاوت مصادر الارضى، ونبينا ونسبنا، صغيرة كسب و كبره، و فصارت بحسب
الكثرة المتفرقة

وأما قوائم اختلاف هل تدخل في سمع الارضى من غير ذكر، من المتشابه و حتمهم
الله تعالى من حال لا يدخل، واحتمل بالضرورة، لأن نهايتها مده معلومة، و منهم من قال
يدخل، لأن مده بابها يعادى تفاوت الارضى تفاوتاً فاحشاً، فصار بحسب الاسباب المتفرقة،
وهو الأقرب

وأما الحرز والاس لا يدخلان في البيع من غير ذكر، لأن نهايتها مده معلومة إلا تفاوت
الإيسار، فصار كالتفرقة، فإنه أصحهما يدخل في البيع من غير ذكر، لأنه ليس لنهايتها مده
معلومة، وكما ذكره سائر الأساطير، فكذلك فكر شرح لاسلام حقه، الله تعالى في شرح
كتب الشريعة

وهي المبيوع ب اصل، لأن لا يدخل، لأن بحسب الشريعة، لأن يقطع كذلك
وأن القطع فلا يدخل في البيع من غير ذكر، وهو كالتفرقة، و ب اصلها فقد قالوا لا
يدخل، وهو الصحيح، لأن نهايتها مده معلومة، فإنه بعدد فرع من الفرض يقطع، و منهم من
قال يدخل، لأن مده قطعها بتفاوت تفاوت الارضى، و ب في ملاه طبع لا يقطع إلا بعد
سنة، وهي ملاه يقطع في كل سنة، وسجدة السديان لا يدخل في سمع الارضى من غير ذكر،
هكذا ذكر احكام حميد السمرقندي في سروطه، وعلى فليس مسألة القطع يجب أن يكون فيه
اختلاف المتبع، و حتمهم الله تعالى

١١٨٧٤ راب الكراث والحب، و ثمار سينه سيب، والرطب، فصاكت على وجه
الارض لا يدخل في بيع من غير ذكر، كتشريع والتفرقة، لأن نهايتها مده معلومة
وأن الصور مده الامتداد، وهي ما كان محسباً في الارض، و منهم من قال لا يدخل، لأن
لهاية الأصول مده معلومة فيما يرد فيها، فصارت كالكسب والسم، و منهم من قال، يدخل،
لأن نهايتها الامتداد، و تفاوت مصادر الارضى، كالأسجار

وصار الاصل الذي كان يقطع مده معلومة، و بابه معرفة، فهو بحسب التمايز، فلا
يدخل في البيع من غير ذكر، و ليس لقطع مده معلومة، و بابه معرفة، فهو بحسب التمايز

(١) ما بين القطر من المثلث والثلث من طرفه

(٢) ما بين القطر من المثلث والثلث من طرفه

البيع على ما ذكرنا، وأما ما حصل لأصراق حذقيص أحد البندري في بيع البندري بالبحر إلى
 حصل الألف، وبعد لبس أحد البندري حشقة جاري غير الضرر، ولم يجرى تصرف،
 بقاءه لم يشرى بغير عشرة دراهم عن كذا المعد صرناً، فقبض بندري، ومعه سبعة عشرة
 حتى عرف، أنه سلم عشرة ولم يصغر المبلغ حتى عرف ذلك سبع مائة
 وتواستوى قدمنا، فعادوا سواهم حتى [أ] يكن المعد صرناً، وسر ما بعد فحس
 أحد البندري [جميعاً] كان المعد جائز

وأما إذا فحصنا لآلئ من بعد فهي لأحد الدلائل حكماً " كد العقد مسدداً، سواء كان
عقد صرف أو غير عقد صرف، فإنه فيما إذا كان له على رجليه مهر فإنسرى لذهاب الذي
عليه العقد منهما، حتى كان العقد صرفاً ونقضاً قبل هذه العشرة، كان العقد، وبطلان
كان عليه نفوس أو مدام، فاشترى ما عليه سواهم، حتى أنه يمكن عقد صرفاً وهو قاضى بقدر
المهر لهم، كان العقد باطلاً، وهذا أكثر من بعد فهي أحد الدلائل حكماً، لأن ما من قوة أحدهما
مقبوضة، وهذا فصل يجب حمله، وأنسى عنه عقولنا، فإن العقد، فثبت بين الناس أنه من
(ك) أنه على آخر خطه، أو سطر، أو ما شئت ذلك، فثبت حينئذ من عليه عند غلابة
هم، خطه ما ذهب، العصب، وبسوء ذلك فيما بينهم، كغيره من بطلان، فيه غلابة
لغيره من فاقه من دين الدين، في حازر هذا العقد بعد قضى البيديين حديثاً، وحكماً، فثبت
عند الله هو حرم رضى الله تعالى عنه، فيه سؤال وسؤال فثبت، قال (إن حوى الإبل من
يصح في مكة والله، الم، واحد مكاتب دس، أو ما شئت، واحد مكاتب، درهم، أو مال عام
اقصاصة والسلام، فلا بأس أن أحد يعرفهم أو قد أقر، أو ليس، كذا، من "، فثبت
فقرضناهمي أحد الدينين، (أحدكما) في دمه، لأخر مدد، فثبت، فله حوزة رسول الله
مع الدينين، (أحدكما) في دمه، لأخر مدد، فثبت، فله حوزة رسول الله
(ومن قرها بعد نص الدينين حديثاً، أو حكماً، فثبت أنه ليس بينهما عمل على فكسر شيء
قدماً، وإذا حازر هذا العقد، حاز فيما ليس يصرف، أو الهرب الأولي، وحاز هذا البيع
مستثنى من حديث عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما أن رسول الله (ﷺ) يقول:

(١١) ما هي الظروف التي لا تجعل المشتبه به مسؤولاً عن ارتكابه الجريمة؟

(٢) *الموسم المثلث في الهند*، (١٦٦٥)، داني بيك في نسخة ١٩٢٠، و*مجموع الشروح لابي*
مكة والإصطغاني، (١٦٨)، داني بيك في نسخة ١٩٦٦، ٨٠٠.

(5) ما بين القصرين سائق من الأمن، ويذهب خلفه الناس م

تلك التي بالكثرة ، أي الدين بالدين ، ولما إذا نفردا بعد قبض ، أحد البائعين [حقيقة] وإن كان مبرقا ، فلهذا عندنا ما نقل ، لأنهما اقترعا وقد غنى بيعة عن ، فإن أحد البائعين [أ] غنى جبا لأحدهما على صاحبه ، فيصح إلى بيعة بعد ما اقترعا من المخاص ، ووسر به الله ^{عز وجل} يجوز بيع الدين بالدين من الصرف إذ اشترى ، ليس بينهما عمل ، فذا اشترى ، وبقي بينهما عمل لم يكن وحلا تحت الحذور ، ويكون داحلا تحت الحريم ، وهو نفسه عن بيع الدين بالدين ، وإن لم يكن مبرقا ، فالمفرد جائز ، لأن الدين بصرفه صار حبا بالقبض ، فيكون هذا المبرقا على وجه مدين ، وأنه لا يفرد العقد في غير الصرف ، وعلى هذا جميع ^{عز وجل} الناس

وأنه إذا نفرد بعد مخر أحد البائعين حكمه لا يجوز ، سر ، فإن عقد صرفه ، أو غير عقد صرفه ، أينما نفرد عن دين بدين ، فإنه يصح العقد صرفا كان أو غير صرف

١١٩٥ - إذا اشترى درهمين مائنة فأعطاه المائنة مكانه سرادا ، ورعى به الخضرة ، حارة ، لأن السود درهم ، ولكن مع العيب ، فكان الجنس راجحا ، فمادار على الميسرى سقوط حقه عن الموفد ، كان مستوفيا ، لا مستبدلا ، فيجوز ، وإن لم يكن السود مضر وبه ، وس اشترى السود إلا المرافعة ابتجابه ، حتى لو قبض مكان الدرهم البيض درهمين مجزئين ، لا يجوز لأحد البائعين مختلف ، فيكون هذا مستدالا ، فلا يجوز ،

وإذا أعطى السعي مكان السود ، ذكر شمس الأئمة المهر حصي رصم الله تعالى ، وانشج أبو طيس القنود ، أن يجر عن القبول ، وإليه أشعر عدم في محصره

١١٩٦ - وإذا باع فلبس بفسد [حالة الروح] ، لهية مسألة على ثلاثة فوجيه أحدهما : أن يبيع فلبس غير عيبه بفسد ، فيجوز ، في هذا الوجه تنج فسد لوجهين ، أحدهما : هذا بيع الدين بالدين ، والثاني : أن الجنس ما يبرأه محرم للنسب عندنا ، على ما يأتي بيانه في موضع آخر شاء الله تعالى

الوجه الثاني : إذا باع نسبا [بنيه] بفسد ، في هذا الوجه تنج جازي قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ، وقال محمد رحمه الله تعالى [لا] يجوز ، وجه قوله [إن الفلوس أنصاف] ، حتى لا يبيع بالفسد ، ويبيع بالأصاير ، فذا بالبر لا يجوز ، كس

(١) أخرجه الحاكم في معالي الآثار ، ٢٦/١١ ، وأبو داود في سننه (٢٧٠) ، وذكره المحقق في تعليقه (٨٠٤) وفي التعليق (٢٦/٣٦)

(٢) ما يبيع بالمفرد ، أي من الأمر واحد من ذوم زوج

(٣) ما يبيع بالمفرد من المظن من الأمر واحد من ذوم زوج

الفرعهم والنسب وأحدًا بالنسب

ولأبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أن نسبة العلوس إلى نسب اصطلاح
النامي. فإذا عيانا، فقد أبطلا جهة النسب. فعدا إلى اسماء كذا كانت بهجور البيع متساوية
ومتفصلات، فإن قيل إن النامية، حيث اصطلاح الكل. فلا تطلق اصطلاحها على خلاف
ذلك؟ قلنا: النسب في كليهما حيث اصطلاحهما، لا اصطلاح فرعهما، لأنه لا ولاية
بغيرهما عليهما، ولو نسب إلى نسبة لا يغلط إلا أن رأينا بعد أن بهجور الجنس والفقر، وهو
الكل أو الورث، وهما إن وجد الجنس لم يوجد الفقر، أما الكل فقد، وأما الورث، فلا
أنس معارفه من بيع العلوس عند الأورثاء، وإنما قد، إذ بيع نسابة بهجور بهجور
وأحدهما لثقل من الآخر ورث، أنه بهجور، ولو كان موزونًا لكان لا بهجور، كما إذا باع فردهما
لغيرهم. وأحدت الثمن ورثًا من الآخر، وهما لا خلاف عما أن الورث ساد في الاعتبار في
العلوس، فلم يوجد إلا جنس، فلا بهجور الرما.

قال الشيخ الإمام بسبب الأئمة المحققين رحمهم الله تعالى وكل جواب ذكرنا في
العلوس، فهو الخواري من الفرع النجاشية، أقصى به انقطاع لأنها من صفات العلوس
لأنها صفة كالمعلوس وكذلك العلوس في الرضا والسر، فإني أرجو أن يكون في
الاعتبار كذلك، لأن الصغر فيه عائد، فصار بمنزلة العلوس

الوجه الثالث: إذا كان أحد البيتين معًا والأخر دينًا، وفي هذا الوجه إن كان ما
لثمة من جلاء لا بهجور البيع ما ذكرنا في جنس بقراءته بحرف النسب عند، وإن كان ما في
لثمة غير من جلاء، لا سلب أن على من محمد رحمه الله تعالى لا بهجور؛ لأن عبد الواع
فلسانيه بملس بأعيانها لا بهجور. فإذا كان أحد البيتين بهجور، ولم على قول في
حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى بهذا اختلاف المصنف، بعضهم قالوا: بهجور؛ لأن
العلوس ههنا يصير بمنزلة العروص، حال معانته بهجور، كما هو في مذهبنا بفسق، وإذا
صار فليس الدين على مذهبنا له العرض. كان محرمًا ما باع عرضًا بعينه بملس في
الدين

ومبني من قال لا بهجور لأن الفليس عندهما التمايز بالعرض حال تعيين المدين، أما
حال تعيين أحد البيتين فلا، وقد لأن الفليس الترجمة لها حكم العرض من وجه، ولهذا قيل

فلم يكن القبض شرط

ولو اشترى مغرور كاسه في موضع لا يعتق فإن كانت له صاحبهما حار - ولو لم تكن
معيه لا يجوز - لأن به انكسار [يعود] عرقه، وشرط صحته لعدم في العرف من التعيين

١١٩١ - باب محمد - حيث الله تعالى في الخاتم - واد - منفر من آخر حل من وحل
كرامه طعام - ريبه - ثم إن المستغنى من القرض بكره من الله عليه عاقبة دوم
جاء: لأن المستغنى من يصير ملك للمستغنى من بعض القرض، ووجب عليه للمستغنى كونه
مصحح شراءه، حاله - اشترى غيره من عليه انكر - حيث لا يجوز - لأن هذا أخاؤه إلى
التسليم، ولا يمكنه التسليم لا العرض، وكذا عرقه من تسليم في الحال، وهذا لا حاجة
إلى التسليم، لأن مع في يد سري - أنه في ذمه - ياد حله الشراء، إلا بعد الملاءة في
المجلس - فالشرع في عن الصحة، وإن عرقه من غير - من شراء - وهذا مخالف
ما - وجب للمستغنى على القرض كونه حقة - ثم إن كل واحد منهما يشترى ما عليه
صاحبه بما لصاحبه عليه - وسري - حيث يجوز - لأنه في مسألة الأولى لا تنزق حصل به
بعض أحد اليمين حكماً - وفي مسألة الثانية [حصل] بعد بعض اليمين حكماً، وكذا
بقوله القديس ذكر في انكسار في أبي حنيفة ومحمد وحصل الله تعالى، لأن غلبته
المستغنى من يصير ملك للمستغنى من بعض القرض، فوجب عليه منه دين في الذمة، فيصح
الشراء.

١١٩٢ - باب علي بن أبي يوسف رحمه الله تعالى - المستغنى لا يصير ملك للمستغنى إلا
بالإسقاط بعد القبض - فوجب في ذمه المستغنى في الحال شيء، فلا يصح الشراء به،
فإن استهلكه، ثم انصروه - لا - يصح الشراء به فلا خلاف

ثم إن هذا سري وهو المستند من الملاءة في الفجس، ثم وجب نكر العرف من حيثاً، فلم
يرده - لأن لا حاجة إليه - بحكم الشراء - لأن الشراء لم يساوه، ولا وجه أن يرد بحكم
العرض: لأن دفع من يرد لا يوجب التسليم عن العيب، لكن يلزم من من قبل القرض،
وكي يرجع بغيره من العيب من الناس، لأن البيع كونه في الذمة لا من القرض بحكم
العرض، والقروض بحكم القرض معي - فكذلك ما وجب لا - وإنما يعنى الملاءة
هي العيب - وقد ظهر بعين السمع - وبقرده - لأنه كان ديناً في ذمه المستغنى، وقد حفظ
من ذمه كما الشراء، وهلك منه ما أثر اشترى عبداً، وغلب في به اسرى، ثم اطلع على
خبره

وإن كان امرئ من قوم من مسلمين، كذا الخراف كذا قلنا، إلا أن الفصل الأول يكون محتلفاً، والفصل الثاني يكون مجتمعا، وكذلك الطواب في كل مكان ومردود غير القرامم والذئابر والعقور، وإن كان فرس، ولو كان منسحقا، فيشترى أكثر الذئابر عليه، لغيره من بكر مثله جائز، إذ كان عبداً، وإن كان ذباً لا يجوز، إلا إذا قطعه في النحاس، لما مر

١١٩١١- فمن وجد مستقر من رقيقه من عبده لم يردده، ثم يرجع بنفسه فليعبه بحلاف الفصل الأول، وهو امرئ في هذا الفصل لو جمع بنفسه عبداً، يرجع بنفسه أكثر انتهى فيه المستقر عوضاً عن المستقر، فيكون هذا الهدية [أو طعاماً يأكل من الكرم] وذلك ما، أما في الفصل الأول لو رجع من عبده، يرجع بنفسه المستقر لشيء دفع المستقر عوضاً عن أكثر مستقره، فيكون هذا مكرماً من ماله فوهم، وذلك حذر

١١٩١٢- وهو يشترى يشترى أكثر المستقره منه، وهو مقرر، لم يصح شراءه عند أبي حنيفة ومحمد، جميعاً الله تعالى، لأنه صار [ملكاً] مستقره نفس المستقر، فأما اشترى بنت منه، وعنى هو، أبو يوسف روجه ليه تعالى يصح، لأنه صار ملك المستقره هو من [أب] لا يتم مسح المستقره تصحيحاً لما نصبه، كذا نقده مسح البيع يأثم على البيع "تلقين تصحيف لما نصبه" علنا مسح المستقره لا يبدل يرد المستقر، وذلك فعل، والأفعال لا يمكن إلا بالآلة، نظراً في الآلة هذه، فلا يثبت مسح المستقره إذا سقط اعتبار الرد شرطاً لتمام المسح يقتضي الإقدام على البيع، ولا وجه في ذلك، لأن ما سألنا من أن لا يثبت اعتبار، وإن كان ثوب ذلك شيء مطوي، لا يمسح، ويظهر هذا ما قلنا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه ليس لقال لغيره، أعني عمك عن دهر بن، لا يثبت فدية بمنزلة الاتصال، لأن القبض شرط لها، ربه عمل، فلا يمكن إتيان بطريق الانتفاء، إلا إذا سقط اعتبار القبض شرطاً لها، ولم يمسح، وإن كان ثوب فدية مقتضى غيره، وهو الإعتاق عن الأمر، كلها

١١٩١٣- وهو يمسح [المستقر] من المستقر عن المهر من مسح عند أبي حنيفة وعنى الله تعالى، لأنه يمسح المستقر، وعنى قول أبي يوسف رحمته الله تعالى، لا يصح؛

(١) ومن المستثنى من ذلك المستقر

(٢) حكاه في الأصل، وذلك في نسخة ط على لغير

في القعدة، تبيح له ما كان معدوم، ويبع المعدوم باطل

١٦٩١٦ - ولو ادعى درهم، أو دينار، أو فلساً، قد تسلمه من غيره عليه يدرهم، وقد نظروهم، ثم تصادوا لم يكن عليه شيء، حتى مسألة الدرهم والدينارين لم يمتد، ورجع بطل ما اشترى في المجلس، يصح العقد، لأن العقد لم يمتد، بل يسمى في القعدة، فحمل كانه واحد مطلق، فلا يبطل بتأخير القبض إلى آخر المجلس، ولو نكحها من المجلس، بطل العقد لانتمائها من مجلس قبل قبض أحد القدين، حقيقة في إجماع النصارى، وهي: القلوس لا يبطل العقد، وإن نكحها من المجلس قبل القبض، فسمى ما يسمى، لأن في بيع القلوس ما ذكرهم، يتكلم بعض آحاد العلماء حقيقة، لأنه ليس بصرف عسى ما ذكر.

١٦٩١٧ - وإذا شرب الرجل من غيره شيئاً يدرهم على الشربى وجهاً يعلمان أنه لا شيء للبالغ على الماء، لا يجوز، ويكون هذا عملاً فراه من روى، لأنه متى ما لا يتصور نساً

١٦٩١٨ - وإذا بيع درهم كبير يدرهم صغير، أو درهم صغير يدرهم ردي، يجوز، لأن له فيه عرضاً صحيحاً، فأما إذا كان مستويين في القدر والصفة، فبيع حذاهما بالآخر، هل يجوز، وهل يصبر منه في ذمها في القعدة، الخلف المشايخ منهم أنه يعلى فيه، قال بعضهم فلا يجوز، لأنه شار محمد بن الكتاف، وبه كان يفتي الخاتم لإمام أبو أحمد رحمه الله تعالى

١٦٩١٩ - وإذا اشترى من امرأة درهم حائه دينار، ونقد، مسرى درهم القديرة، ولم عقد مائع الدرهم، وقد كان يبيع ثمنه على مسرى الدرهم ألف درهم قبل عقد الصير، فمائع درهم الشربى يدرهم، أو يجعل الألف التي وجب بك أعلى ما يمتد الصرف، لأنك التي من غلبت، ورمى به الشربى أجزأ، وقد استحسنوا ولا يفسر أن لا يجوز، ونسب المسألة إلى الأصاوين إذا تصادوا للصرف، ومن أحد الأصاوين، حلز استحدثاً لأبيه، فتمدد، وبوع تصاده، فقد حولا عقد الصرف في ذلك الدين، ولو تصاد إليه انعمت في الآباء، لأن شربى بالعمرة التي به عليه ديناراً، وقصر دينار من المجلس يجوز، فكذلك إذا حولا بعد إليه في الآباء، وهذا لا يمتد فضاء، فصحيح هذه المسألة، وتحول الصرف في ذلك دين غير صحيح، هذه المسألة وما يروى في التمسود يكون

مختصه لكل واحد (لهو معنى ثلثا) حولا عقد التصرف في ذلك الدين. ولها شرطان
أشهما من شرط من شرطه: ١- أن يكون في سائر عقود بيع خاصة بدول الشريعة: لا يرد
تحويل العقد في ذلك الدين، والعقد قد تم بمسما، والتصرف فيه بالتحويل لا يكون إلا
بشرائطها، وأما الخاصة بدول، فحسب علمه فيسرها بعد علمه تصرف، بأن يشتري رجل من
رجل مائة دينار، وبعد أن يبيع، ولم يقبض الدراهم حرم، وسرى الدراهم من مائة
دينارهم ثمانية دراهم، فعاد بائع، بدينارهم لشراء الدينار، فحسب استراهم ثلثي ثلث (من
من ثلث) بثلث دراهم، ثم، علم، عقد التصرف، وثم أصابا عليه، ذكر في رواية ابن سنان
في بجزء، فإنه أصاب في الزيادة، وشكر في زيادة في حقه، به لا يجوز، وهذا أصح.
وجه ذلك، أنهما لما يبدخان من العقد إلى ما كان يصح بمبدأه العقد فإنه في الاستثناء.
وذلك في الدين الذي هو، حرمه على عقد التصرف، لأن الدين الذي هو حرمه وجوبه عن عقد
التصرف في ذلك، استأثرت كسيرة، ولها فروع كسيرة كسيرة حاشا ذلك في موع
الدين

١١٩٦ - قال محمد رحمه الله تعالى في الجمع : ودايع المرام الميسرة
بالتسوية ، الخالص ، وهو من الاء أوجه الأول [أنا نكسر المعطية ، مع ميم ، فلو كان ذلك
خلف المرام صمراً ، بنصب نصة ، صحيح خلف ذلك : المرام بالنصب خالصه وبرأ جود ، فإن كان ورو
القصبة الخالص [مثل] و ر هـ الاء المهم المعشوشة ، بحور ، لأن قد سمي المرام مخنوقة
من المعصية تقابله من المعصية خالصه مثلاً و ر هـ ، وأبقى من المعصية الخالصه دور العسر الذي
في المرام - فجمع لاس من الراء وكذا في كرم بيت خلفه مدارم بنفسه خالصه وروا أكثر من
يرون خلف المرام ، بحر ، معشوشة ، وإليه هذه المرام بنفسه وروا أقل من [وراء] أحد
المرام المعشوشة ، فلو ساء الاء الخالص أكثر من الاء المعشوشة ، صحيح
أنصب ، لأن قد سمي المرام مخنوقة من المعصية [الخالصه] دور العسر من المرام ، تيق
الاس من الراء

وإن كتب منصفه خالصا مثل ما هي ورث القراهم فخطوطه من العصبه ، ثابته باحاطه لأن
العصبه لا يتبدل ترمه من هذه العصبه ، فيكون ربا ، وكذلك إذا كان العصبه باحاطه أقل ورثه

(١) عامي الخدم من حائل من الأهل ، و مائة الفاية من البلد ،

(٢) ما جاز، المصطفى عليه السلام من أن يلبس، وأجاب عنه الكفاية من الحسنة، ثم يقطر

«إلا على كيف يستقيم هذا العصبيل آت المصصة تأتي في الفراش بـ يكون أغلب من
الصبر في فيها، أو على البراء وقد وضع لمائة جماد: «أولاً» فداً منى هذا الكلام
حكى عن المصصة، ورحمهم الله تعالى من التصاير هذا بالصبر والتمتع به دخلوا في الملو، فالصبر
أنه صبراً واحترافاً، وأسرهم دعاء: «يجوز أن يكون الصبر من هذا، و نصف من ذلك حال
حفظها إلى الدار لندوب ومعدده حمل إلى النار، وأدباً، و حفظ، يحرق شيء من الصبر
فلي أن يدور شيء من المصصة، مصصير المصصة في النار غالباً علو صبره، فيا أراد قوله
الصبر من هذا ونصف من ذلك حال حملها إلى النار، وما فصل من الخوب بـ لعل إذا
كتب المصصة غالباً، أو كانا على السواء أراد ذلك هذا أدب، وقد يسمى الصبر، صبر
المصصة غالباً، وري لا يتصرف، فيقال على السواء»

وفى كتاب الفقه هي العاية، كذا يظهر الوجه الثاني من كتاب، وإن كان على السواء،
كذا يظهر الوجه لأجل من كتاب، فيكون على التعاضيل التي من كتاب، ومن يذكر محمد رحمه
الله تعالى في هذه المسألة من كان يشعر غالباً على الفقه، وإنما يذكر لأنه وضع هذه المسألة
فيما إذا كانت الفقه والجمهور سواء على حكمها في الثاني وتفسير الغلبة بعد الشكوك
والاختلاف، وبعد الفقه من الجمهور إذا كان على الفقه من قبل ذلك، لا يكون بحال، لأن
الفقه أكثر أساساً من الفقه على من هو، فإنه لم يذكر هذه الوجه من هذه المسألة لهذا

١١٩٢٣ - قال محمد رحمه الله تعالى في الخوامع أيضاً : إذا كانت المذاهب الثلاثة
صحة ، وثالثها صحة ، فاشترى بها رجل ست عداً ورثاً ، هل يمس كل حال ، ولا يمس ثلث
المذاهب ، وإن اشترى بزمه خمسة من هذه المذاهب بغير عيب عند ، ولم يمسهم ورثاً . فلا
خبر في ذلك . لأن قوله : تشتري بكها دفعاً تصرف في الورث ، لأعم من مطلق الميراث .
مما ورثاً ، لا عدد ، ثم ردت النصف الأصغر ففقدوا . وفي الورث ، وصاروا الميراث لثلاث
والنصف إذا كان مورثاً يبيع بماله بأحد الآخرين ، إما بذكر الوارث أو بالإناث . إليها . وم
يو جهته . ومن ذلك : مكان الميراث مجهولاً ، وهذه جهته . ثم بعد في الميراث لأن في الميراث
والنصف . والثلث بميراث الميراث (أشترى بماله) الميراث . ثم بعد في الميراث . وإن شابه
بعضها . علماً ، فلا بأس ، وإن كان تعامل الميراث لثلاثة ورثاً ، لأن جهته الميراث
إليه لا يحد جوارحه . فصح . وبهذه التبيين محتويات الميراث . وبهذه كنهه قال

اقتريت بحث ورء هذه الدراهم، فبعد ذلك إلى أدى من غيرها ما يحتاج إلى ورء هذه الدراهم للتشريع إليها ليتمكن معرفة قدرها بالورء، فيمكن من أداء صرفه على ورء هذه الدراهم، وإن أدى فيها "كما في الدراهم الخالصة".

١١٩٣ - ولو عثر على هذه الدراهم وسماها وقتا استمرت، من أجل انقضاء هذه الدراهم، وهي كذا في الدرهم، أو ذهبة تسمى الورء، وكان يباع فيها بين الناس ووزناً، وقع ذلك على الورء، لأن تقدير كلامه اقتريت مثل هذا العرف من جهة الدراهم (عنى أنها ألف، أو على ألف مثاقيل، أو فدان هكذا، وحسب على اقتري أن يوثق ورء على الورء الذى "أ" يكون في ملاهم كذا، فهذا إذا كان يباع بسهم ووزناً، وإن كان يباع بسهم عنداء فاشترى به بغير عيسا عنداً، جاز، وإن كان فيها الخفاف والثقلان؛ لأن الناس متى ما عملوا اقترافاً بهذا عنداً، لا ورءاً، فالحالة من حيث الثقل والخفة لا تؤثرهما في المدايم، فلا يمنع الحول

وإن كانت الدراهم لغيره، صغراً، فهي بمنزلة الدراهم بربوب، والبيع جاز إن اقتري بها، إن لم يكن متداراً إليها، لا يجوز الشراء إلا ورءاً، كما لو كان أدخل صفها، ولهذا لم يجر استقرافها إلا ورءاً، وإن كان مسلولاً إليها، يجوز الشراء به (من غير ورء) كما في الدرهم الزليف، وإن كانت الدراهم مصعها صغراً، وصعها صغراً، فاجزى بها إن كانت الدراهم ثلثها صغراً، وثلث صغراً سواء، لأن عند الاستواء لا يصير المصع ثبناً للصغر، فلا يجوز الشراء في حق المصع بتمناً لمصغر، فلا يجوز الشراء في حق المصع، لا بطريق الورء، فكذلك في حق المصغر

١١٩٤ - ولو اشتري رطل من آخر ثوباً بمدايم بحيث من الشئ ثلثها صغراً، وهي عندهم يباع ورءاً، أو عددًا، ولم يترقا حتى شاعبه، لم يقصر البيع حتى يعطيه مثلاً؛ لأنها إن كانت ثوباً ورءاً، فهي بمنزلة الدراهم، وإن كانت يباع عنداً، فهي بمنزلة الدنانير من التثنية وأنها كان لا تمنع بالثمنين، لهلاكها لا يوجب انتفاعاً من البيع، هذا ما علم عندهما، فو روبا، حتى يتمكن من إطفاء مثلاً هذا، أو ورءاً، كما قال محمد رحمه الله تعالى في الكتاب، أما، لم يعلم، يقصر البيع، لأن الثمن يصير مجهولاً، فلا يثبت للمشتري رد مثل الشراء إليها، وعنده هذه

(١) هكذا في نسخ التي عندنا، وكان في الأصل من غيرها

(٢) ما جاز الصواب، ما لم يكن لأصل رأسه من طوع وحب.

وإن كان المذموم ثباته فيه، وثباتاً صغيراً، فهي حيلة المذموم لتسريحه والفرج منه.
لا يتخلص منه بل يكثر، ورد منها وربما إن علم دون الشك فيه، فإن لم يعلم دون الشك فيه،
يسمى السبع، وكذلك فهو بـه إذا كان يمشي فيه، ويضعه صبراً، لأنه إذا كان حكماً،
فهو عرته منه صبراً، فليس راسع، ولا يسعي بها، وإن كان يدرهم ثباتها صغيراً،
يسعى وربما يسعي السبع، بحيث لا يذهب بالنعير، فيبطل السبع به كما قيل الله ليمن، كما قاله
صاحبنا رحمهم الله تعالى.

١١٩٢٦
 إذا كانت اليد حرة محرراً مستقلة، يجب طلب قصه، وإثباته حرة، وحياً (أما
 ثلثها حرة أو ثلثها لاصقة، وبسبب - قصها قصه، وحسبها حرة - فلا بأس ببيع إحدى هذه
 الأصابع الصلبة لأخر منفصلاً بتمامه - ولا حرج في ذلك سبيته، يرد إليه لا بأس ببيع ما
 كان لهم من عاتق كان الصغر قد مضى، وسع ما كان الصغر فيه معدوناً بما كان لهم
 وأعضاه به على - و... على العكس المذكور - لا حرج في ذلك - أما لا بأس به فقد
 وردت كذا مستحسناً لأن يصرف قصه هذا إلى غيره وذلك، وحسب رتب إلى قصه هذا، ويجوز
 بحركة ما قورع حرة وقصه حرة وقصه، فإنه يجوز كيف ما كان، ولكن بعد أن يكون غداً
 به، وإنما لا حرج فيه سبيته، لا بأس به ويحرمها، وإثباته حرة، ويحرم البيع

وما إذا باع حصة من عقد اجس متصلا، عيما ان كانت القصة عليه لا يجوز : لأن
المعروف سابقا لا عيما : تكون التخلي حصة ، فلا يجوز إلا مثلا بفس ، وعيما إذا كان الصغر
مطلق أو إذا كان السوء محذور مـ. أو باع منها خذلا : لأن الصغر مـ. غير ، والمعرفة كالملاحة
فإنه يمكن صرف اجس في مبالغ اجس ، مـ. بشرط أن يكون بغيره عيما ، ضرورة القصة ،
وعلى قياس هذه ساد قانون : إذا باع من العقول التي هي مائة و عشرين مائة ، يجوز مصادف
يكون بغيره عيما ، هذه العينة من اجس التجميع

[illegible]

وہی من حذر و سد ری اگر التلیم و حسمہ اللہ تعالیٰ کانر یسویہ یجوز فیع
عطرۃ یحظر یمنہ بدید ، کانر یجوز فی کل عطرۃ من من عسہ ، کانر یحظر عسہ ، نو
بلاۃ ، نو فریہ ، او حسمہ بدہم عسہ خلاصہ یجوز ، و یحسم من العسہ الخالصۃ یحظر

التي هي: الخطوط، • العنصر، • المحاور

[illegible][illegible][illegible]

عروى بسره عروا به سلف رحمه الله تعالى ان ليح باصر ، و بهمة باصده ، لآنها بناء عرو
 السبع - وقد مثل سبع بالامر و ، ولا نمر - على اشتراك لسان الدبدار لآله بالفتحة فخر لهمة
 رحمت الله في ما نهي عنكم له ما كرهه جلاسي ، لا غير ذلك

[illegible]

بوع آخر

في بيع الأشجار وفي بيع الثمار، وإزالة الكرم والأوراق، والمطبخ

وفي بيع الرزق، ولرطب، والخشيش:

١٩٣١- ذكر في تدرى بن الليث، حينما اشترى شجرة بيطمها من وجه الأرض، فلم يفلح حتى أتى على ذلك مدة، وجاءه قوم القصب، فزادوا بشرى أن يطمها، فها على وجوه لا، أن لا يكون في القطع قسوس بالآهر من سائر الأشجار، وفي هذا الوجه أن يطمها، لأنه يصرف في ملكه الثاني^(١) أن يكون في القطع صرر من الأراض وأصول الأشجار، وفي هذا الوجه ليس له أن يطم دفتا لصرف من صاحب الأرض والأشجار، وقد سمع بكى بشرى، ولا يقطع في هذه الأمور، ما يصح؟

اختلاف المباح، حيثهم في تعالى فيه، بعضهم لا يرى صاحب الأرض في بيع الأشجار أن يطمها، ويصير لأصحابه، واحتقوا فيه، لأنه يبيع قيمتها معصومه، أو فائده؟ فبعضهم من أنه يبيع قيمتها فائده، لأنه يملكها فائده، وهو الصحيح، وبعضهم يقول: يقتصر البيع على ما في الأشجار، ويذهب صاحب الأرض عن ذلك، ويبيع ما في من ثمر الأشجار، لأنه سحر من المسلم، وفيه كذا في المصنف أبو جعفر الهندوي، واستاد المصنف الشهيد في إقامته، فكنا كان يفتي في بيع هذه الأشجار ببيع الأوراق وغير ذلك.

١٩٣٢- وفي تدرى أهل سميرفند، طلب الرجل من آخر أن يبيع منه شجرة، فأتى أرضه ليعطى، فوجد من أهل البصرة، لينه، والأشجار ببيعها كما هو، من الخطأ، فاعتبرهم، أن هذه الأشجار خمسة وعشرون وجداً من الخطأ، فاعتبرهم من مملوكة، لما أقطعه، كانت أكثر من خمسة وعشرين وجداً، وزاد البائع أن يبيع أربعة، ليس له ذلك، لأن هذا وصف الشجر^(٢)، لطلب المشتري، كالمباذلة في النوى.

١٩٣٣- وفي تدرى بن الليث، حينما أتى تعالى رجل له شجرة، جعل من حصر الأشجار علامة، فباع الشجرة، لا الأشجار، فبقي عليها علامات، فطلب المشتري الأشجار، ثم ادعى البائع على المشتري أن يقطع بعض الأشجار التي عليها أعلامه، وأفكر المشتري،

(١) وفي ما لا يصرف في ملكه، ولا كان فيه صرر، فليس له أن يقطع دفتا لصرفه، إلخ

(٢) وفي ما وصف لأشجار، وفي ما وصف للشجر

البيع يحصل للبائع إذا موجوداً وطراوة، وللمشتري فيه منفعة، والبيع لا يمتنع هذا، ومثل هذا الشرط يوجب "فساد البيع".

المرجه الثالث إذا باعه بعد ما صار مستعاباً به، إلا أن له به عظمه، وفي هذا الوجه البيع جائز، إذا باع مطلقاً، أو شرط القطع، وإذا باع بشرط الترتك، فليس له فساد، لأن هذا بيع شرط فيه ما لا يفتق ببيع، ولا أحد، فالمعقوب فيه منفعة.

يلحق أنه يقتضي شرط منعه زيادة مال يحصل له بموت ما دخل تحت البيع من ماله البائع، وهذا شرط لا يقتضي المنة، ولأحد المتعاقبين فيه منفعة، ومثل هذا يوجد جوازاً لبيع لما بقي بقاءه بعد هذا، إن شاء الله تعالى.

ثم إذا جاز بيع (د) باع مطلقاً، أو [بشرط القطع إذا] تركه اشتري حتى أدرك، هل يطيب (له) الزيادة، إن ترك يذهب البائع، أو أساجر منه لأشجار، يطيب له الزيادة؛ لأن الزيادة إنما يستلزمه [المشتري] من ماله البائع ياديه، وطيب به ذلك.

١٦٩٤- وقد اشترى ثمار يستلزم على ما هو المعروف، ويقال بغيره برءعوا، وبعضه اقتصر قد حرج، وبعضه ثم يخرج بعده، هل حاربه... أنبيع؟ ظنر الكفاح أنه لا يجوز، وكان شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى يقضي بجوازها من سمه، وأبى تجلده، وبطيح، وغير ذلك، وكان يزعم أنه مروى عن أصحاب رحمهم الله تعالى، وهكذا حكى عن الشيخ الإمام العبد أبي بكر محمد بن الفضل أنه كان يقضي بجواز هذا البيع، وكان يقول: اجتمع الموجود أصلاً في هذا المنة، وما يحدث بعد ذلك تبعاً، وهذا شرط لا يكون له خروج أكثر؛ لأن الأقل يعمل تبعاً للأكثر، أما الأكثر لا يعمل تبعاً للأقل، وقد روى عن محمد رحمه الله تعالى من بيع ما ورد غلر لأشجار أنه يجوز، ومعلوم أن الرد لا يخرج جملة، ولكن يلاحظ أن بعض البعض، تلك نفس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى، والأصح عندنا أنه لا يجوز هذا البيع؛ لأن المصير إلى هذا الطريق، في تركه عند تحقق الضرورة، ولا ضرورة هنا؛ لأنه يمكنه أن يبيع أصول هذه الأشياء مع ما فيها من الثمرة، وما يتولد بعد ذلك يحدث على ذلك يشتري، وهي هذا من في القنوي.

وإن كان البائع لا يحب بيع الأشجار، فالمشتري يسري الثمار الموجودة ببعض

(١) مكافئ في كسوف، وتكون في الأصل و ط يوجد

(٢) وفي النسخة ط وما كان

هذه أمانة يجب أن لا يفترق بين الأكل قبل الغضب والغضب بعد الأكل
ولذلك يجب أن لا يفترق بين الأكل والغضب

[illegible]

وَجِ الْخَمْرُ وَالْمَرْوَرُ الْهَدْمُ - يَهْجُرُ عَنِ الْمَرْوَرِ الْهَدْمُ - يَهْجُرُ الْيَهْجُ الْهَدْمُ - يَهْجُرُ الْيَهْجُ الْهَدْمُ
لَا يَهْجُرُ الْيَهْجُ الْهَدْمُ - يَهْجُرُ الْيَهْجُ الْهَدْمُ - يَهْجُرُ الْيَهْجُ الْهَدْمُ - يَهْجُرُ الْيَهْجُ الْهَدْمُ - يَهْجُرُ الْيَهْجُ الْهَدْمُ
أَهْلًا وَبِأَهْلِهِ عَنِ الْهَدْمِ - يَهْجُرُ الْيَهْجُ الْهَدْمُ - يَهْجُرُ الْيَهْجُ الْهَدْمُ - يَهْجُرُ الْيَهْجُ الْهَدْمُ - يَهْجُرُ الْيَهْجُ الْهَدْمُ

[illegible]

١٩٤٤) ویر حنیف حیات باقر حیدر، مری، بکریف الحمد۔ کتب صحیح عثمانیہ، این ڈاٹ آف بکریف، تم کہ قبل از حیات حنیف حیدر، لایا مری اسپیٹریٹ
الاحیاء، حنیف حیدر، مری، بکریف الحمد، ویر کا۔ بعد از حیات حنیف حیدر، لایا مری
احمد، حنیف حیدر، مری، بکریف الحمد، ویر کا۔ بعد از حیات حنیف حیدر، لایا مری
الاحیاء، حنیف حیدر، مری، بکریف الحمد، ویر کا۔ بعد از حیات حنیف حیدر، لایا مری

[illegible]

١٩٠٦ واد سمرقند محمد علي شاه قاجار

فلم تترى أن يفتد البائع بحصته منه [من] "من الثمن" لأن البيع يهدر لما لا يبيع فيه
البيع فكان لعدم، وصح بعد التخصيص له، فطالب البائع بحصة ما لم يبيع منه البيع، ولا
يطلب بحصة ما صح فيه البيع، فالمرء على قياسي [هو] أن حقيقته وحس له ما يبيع عنه يبيع
أن يفسد التمسك به، لأن العقد قد في البعض [مفسد] مفسد، وهو التمسك، وهو التمسك،
والأصل عنه أن التمسك من عدم في البعض مفسد مفسد [العقد] من التمسك.

وكان للمعصي أربع خمس دس الحرام، يردى عن أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه (أبى) جس هذا أصل العقد، دس دى الكفر، وبه كان يقول سفس الأنفة الحواس ورحمة الله تعالى عليه عليه كثير من النماذج ورحمهم الله تعالى، وكانت شمس لأئمة السرخس يقول بأن العقد أصحاً وأجد صحيح هذا الكل، لأن السائق صاحب المصنوع (أبى) يوجد دى السرخس، بل (أبى) موجود، وطى أنه مقدار معين، ونسب أنه لم يكن ذلك المقدار، فبذلك لا يصير ناعمة المصنوع، ويبقى جس هذه أسئلة بعد هذه (أبى) الله تعالى

وحي "فلو تولد" إذا قال الرجل لغيره: "يعبدك عيب هذا الكرم، كمل وقر"^{٣٦} بكاء،
والزعر معروف بينهم، مهد، على وجهي، إما إن كان المص من حسن و حد، وحي هذا كونه
بحرور إليه في ذلك، ذكر دساة مظنة من غير ذكر خلاف.

قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واجباته : يجب أن تكون المسألة على اختلاف
على قول أي حجة رضى الله تعالى عنه يجوز في وقوع حد ، وعلى قولها يجوز في الكل .
بناء على مسألة المصير إذ قال غيره : منك هذه الصورة من المغلة ، بل نفس سومم . على
قول أي حجة رضى الله تعالى عنه يجوز في قصر واحد ، وعدمه بجبر على الكل ، قال
رحمه الله تعالى : والصواب على عربيهما تيسر الأمر على الناس .

والى كل المبدأ اجابات مختلفة، فعلى قوله في حيفة رضي الله تعالى عنه يعني أنه لا يجوز أصلاً، وعلى قوله لا يجوز في الكل ابتداء على مسألة المطيع، فإن من قال لا يجوز، يمكن هذا المطيع من التمسك بشيء يرويه، فعلى قول أبي حنيفة لا يجوز للمبدأ أصلاً.

(1) عامي الفهردين بلفظ من لاصح وأب تمامي كسحة ط

(٦) ما بين المحدثين من الأصناف والجنس من قلوب

(٣) وهي : كل تغير مكررا والتغير معروف عندكم

وعدهما يبيعوه في الكرا

١١٩٤٧ وفي الموازن أيضاً إذا باع لوزان أسجور وقد ظهرت على أسجور بطس معلوم، وبعض الناس ولم يحدد يشتري الأوزان حتى ذهب وقتها، وإذا خرج بالشمس. فلو كان يشتري الأوزان بأنفسه، وكان موضع انقطع معلوم ليس له الرجوع؛ لأنه قائم على (قبض) يشتري بالشمس، لأنه إذا كان في القطع عدل الأسجور، يجرى البيع، وإن شاء رخصه بالقطر، وإن شاء بعصر البع، قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى: وهذا هو القول المختار في مسألة بيع الأشجار التي يملكها غيره، فإن اشترى الأوزان بدون لأعصاب، كان له الرجوع بالشمس، لأنه لا يملكها تماماً، بل البع، لأنه لا يدركه حتى يبيع من الأوزان في هذه المسألة. فحفظ البيع (بغير بيع) وإذا كان بيع شجرة الأشجار على هذا

١١٩٤٨ وفي فتاوى من سمرقند إذا اشترى أو ابتاع ثوباً على أن يقطعه من ثوبه يبيع، وإذا اشتراه على أن يحددها ست خضيشاً، لا يبيع، لأنه إذا كان يحددها، فحفظ البيع بعصر البع، وإن أسره، ولم يسهل شيئاً، فإن أخذها حتى اليوم جاز، وإن مضى اليوم، فقد البيع؛ لأنه يرداد ويكرر التكرار.

والجواب في ذلك أن يشتري الشجرة بأصلها، وبعد الأوراق - يبيع الشجرة من

الشمس

١١٩٤٩ وأما مع المصلحة، رجل إذا اشترى ببيع بصفة على وجه يبيع بالشمس، لا اتفاق، يسمى أن يبيع شمسي وأما مع المصلحة، بغير اتفاق، الذي به خلافه، وإن كان يحددها، فحفظ البيع، لأن ذلك يحدث على ملك المشتري، لا يباع الأوزان من المشتري، بل يبيعها، فمن الممكن أن يشتري من يبيع المشتري ولا شجرة، فيحصل مقصود

١١٩٥٠ في فتاوى أبي إسحق رحمه الله تعالى، وفي فتاوى بعض إمامنا من آخر شجرة القطر، فإن أخرج الشجرة بهذه القطر، أي حجاز، فهو موقوف، جازاً، لأنه يبيع يقع على شجرة القطر، وإن أخرج من الحجاز، لم يبيع، مخرج من الحجاز يبيع على ملكه

١١٩٥١ وفي هذه المواضع أيضاً، يبيعه بين شريكي، مع أني هذا، مع أني هذا، مع أني هذا

«من غير قرض» لا يجوز، لأن في ثلثه مبرأ يذهب غير البائع، والإنسان لا يجوز على عمن
الفسوق، وإن دس به، فيبطل، أو يسمو كل الحطحة من الفسوقين، ثم يصح البيع في
النصف

وسئل تميم الإسلام الأورجندى رحمه الله تعالى عن بيع العائلي من أن يظهر شيء لا
يجوز، وشايع الروح والرصة، لحسن إذا ما عزر وهو يقر، إن ياهه على أن يقطعه
المشور، أو على أن يرسل دينه فيها يأكل حار، لأنه شرط ما يقتضيه العقد (إن ياهه على أن
يركه حتى يترك لا يجوز، لأنه شرط ما لا يقتضيه العقد)

وكذلك إذا باع رصيه، وما يشبهها ميتة رز، فهو على النصف الذي ذكرناه، هو
اختاره، وبه أنه أهله لم يرد، رحمه الله تعالى

١١٩٥٩ - في مساوي أبي النيب الأرض بين رجلين، فباع روح لهما، باع أحدهما
نصف الروح الذي هو نصيبه من غيره، فله أن الأرض، فله على وجهه، إن كان الروح مذكراً
بجوز، لأنه لا يتصور به [البيع] صاحبه، لأن أكثر ما جبه أن لا يرى بطلان الروح ليحكمه العقد
النصف، إلا أنه لا يبرر على صاحبه في ذلك إذا كان مذكراً، وإن كان غير مذكراً، لا يجوز
إلا برضا صاحبه، باع مطلقاً أو بشرط قطع، وإن باع مبرأ انتزعت لا يجوز، وإن رضي به
صاحبه، كما إذا باع شرط النكاح، فلا يجوز، وإن رضي به صاحبه، لأن هذا باع فيه شرط
فسد، وإنه لا يوجب الفصل بين الرضا وعدم الرضا، وأما إذا باع مطلقاً، أو بشرط القطع،
إما لا يجوز إن رضي به صاحبه، لأنه تضمن إلحاق الغير بصاحبه، لأنه لا يمكن للمشور
قطع، النصف (إن ياهه النصف، وإياه النصف) بأخباره، لا يرضى، لأن الروح في أطراف
الأرض يتعدى، قد يكون في بعضها ملحق، ولا يكون في بعضها كذلك، فتعبر القسمة
باعتبار صاحبه الأصلي، يجب اعتبار القسمة باعتبار الفسخ، فادفع الكل بتقريره صاحبه
إن لم يكن مذكراً، وأحد شرطي إذا تصرف في الحال استبرك، بتقريره صاحبه، وإن
يتأخر الرد، لا يجوز تصرفه، لا برضا صاحبه، منه إلى ما من مع شيخ الإسلام رحمه الله
تعالى

(١) حكاه في م

(٢) ما في المتن من مائة من دنانير وثلاث مائة من دراهم

(٣) وفي م قطع به لا من بيع

أما إخراج مخرج الأرض، فلا بد من بعض المخرج مثل الأكل، وقد راعه صاحب الأرض في بيعه فبشوهه أصبح فيه عيب، وكذلك توقع بيع الأرض، ونصب رب الأرض من ثمره، لأن المخرج اشتمل بشوهه نصيبه في الأرض أي رتب عيبه، ولو بعد البيع، كان لشخصي قطع المخرج، فيبطل حينئذ المخرج من عيوبه نصيبه.

وأما إخراج الأرض بدون المخرج، فلو علم القصة أنه لو بعد البيع بطل عن المانع في عيبه نصيبه في الأرض، فإن كان مخرج لأرض مع جميع المخرج، وجاز المخرج المانع في الأرض فخرجه جميعاً بعد البيع، وانقسم شئني على عيبه الأرض.

وعلى صفة المخرج ما أضافه لأرض، فهو لصاحب الأرض، وما أضافه المخرج، فهو بين رب الأرض، والمخرج عيبان، فإنه لم يخرج المخرج المبيع، فليس له باختيار إن شاء من حصص حتى يملك المخرج، وإذا بيع، لأن البيع عجز عن تسليم ما بيع من المخرج، فصار بمنزلة ما لم يخرج باختيار المبيع.

١١٩٥٦- وعي به يوسف بن الحسن لما علم، مراعاة وفي البيع، فلا حيلة له، لأن معتبر حتى تعبر ببيع بغيره العيب، لأن المشتري يبيع نفسه عن الانشراح، العيب ثم يوجب هو لا ينقصه، ويصرف مع العلم بالعيب لا يوجب الحيا، ولو كان صاحب الأرض يبيع الأرض وحدها، فإن أضاف المخرج، فالأرض للمشتري، والمخرج بين رب الأرض والمخرج، مانع للأرض وحدها، فإن لم يجر مخرج المبيع، ففتمشري المباد بين لأرض وإن كان صاحب الأرض، فالأرض بعهده من المخرج، وأما المخرج المبيع أخذ المشتري الأرض، وحدها رب الأرض من المخرج وبه المبيع.

١١٩٥٧- وهذا الوجه الثاني إذا كان المخرج وقت البيع، وفي هذا الوجه يوجب الأرض وحدها، أو مع حصصه من المخرج حاز المبيع من غير توقف، لانعدام المانع للموقف، وهو بطلان حق المانع في عيبه نصيبه من المخرج إلى وقت الإدراك أن يصبح المبيع في هذه الصورة.

١١٩٥٨- وإن عجزه مع جميع المخرج بعد البيع في الأرض، ونصيبه من المخرج لم يملك الأرض، وإن لم يجر، يجرى بما لم يملكه من المزارعة وقت السراة لم يبق الصعقة، ولهم المسألة فربما كانت وأحضر ما في كتاب المزارعة.

[illegible]

۱۹۹۹ قری مراد پور میں، سید علی محمد حسہ کی راجی جمع آمد
 سرکارہ شیخ طاع لاہور کے سہیلی محمد عیسیٰ والہ کے ساتھ، اور حارہ بیگم، جھو
 تافاریس کے ساتھ عدلیہ کی دیکھ کر، ان کے ساتھ جھوٹا وعدہ کیا۔

والمراد بالامتنان : وان صدقت الخيرة بعد كان سببها خروج عن السبب، على السبب
فسم الله على ذلك لا بعد ولا شك في ذلك.

[illegible]

وهي التي تسمى بالبركة في اللغة العربية، وهي التي تسمى بالبركة في اللغة العربية، وهي التي تسمى بالبركة في اللغة العربية.

والرطب الآخر نافع فسميت الأرحس، ويؤخذ ليراع منه في مرض السعال
ويجزم بضمها من حب الشربة، أو كانت ليراعة عند بعض الأئمة ومن يفسد رطبا
ورعها، فانسرب منه في الأرض، أو الورع حارة وهو مسك في الورع دواء لأرحس لا
يجوز رطبه وحده في الرطب

[illegible]

مبيع نصف مدين لا رجوع الا بغيره في موقع كالصحب الا في حق
المرأة في مكنه لا رجوع له في غير ذلك بعد في رعه كالمص
حريم نصف مدين ولا رجوع له في حق امرأه كان معه مستحقا عليه

ويعتق القناع كالفن، ولو كان مملوفاً حقةً جزيئاً بصره، كدورها
 ١١٩٦١ - وعلى هذا، باع نصف الساء بدون الأرض إن كان معاً في الساء لا يجوز،
 وإن كان مستقلاً بجور، وذكر هذه المسئلة شيخ الإسلام في شرح كتاب الشفعة في باب
 العروس

١١٩٦٢ - وإذا اشترى الفصل، فهذا على وجهين الأول أن يشتريه قبل أن يصير
 مستعملاً به، وفي جوازها خلاف على نحو ما ينفى في القمل
 الثاني أن يشتريه بعد ما صار مستعملاً به يصلح بغيره بدواب، فإن ساء شرط لقطع
 أو إطلاق الكلام، فبيع حمار، وإن اشترى بغيره شرط الترتيب، فالبعد لابد
 ثم إن حاز بأن اشترى بغيره شرط القطع، فهو مطلقاً، فاسأجر اشترى منه معلومة
 جاز، وفي النصارى استأجر لأشجار منه معلومة مثل هذا، الصورة لا يجوز
 ومرتق شتر بينهما أن هذا، ثم اسأجر الأرض إلى وقت لإدراك يارمه لغير التل، ولا
 طبع، له الفصل بطل

١١٩٦٣ - ولو استأجر لأشجار إلى وقت يدرك اشترى في مثل هذه الصورة يجب له
 الفصل، ولا يلزمه شيء من الآخر

والمرتق في الأحارة في مسألة التخييل أضيف إلى غير محلها، وفي الأشجار لأن
 الحادث من الأشجار زيادة في الشجر، والزيادة في الشجر غير، والعين ليس بمحل الإزالة،
 التصرف المصداق إلى غير محل لا جواز له، ولا انعقاد، فبعض مجرّد الإدراك الترتيب من غير
 عقد، ولا ساء به، فبعض الفصل ولا يجزئ الآخر

وأما في مسألة التفصيل الأحارة أضيف إلى محلها وهو الأرض، والخصائل من
 الأرض منفعة الشراء، فما الزيادة في المحل يحصل من الفصل لأن الفصل للمحل كالشجر
 كغيره، ولا وجد ههنا أصلاً نصف^(١) حصون زيادة العين إليه كان الخصائل ثلثه من الأرض
 مجرّد منفعة الشربة، فنفذ الإجارة عليها بوجوب الصحة عند بيانه بدء، وبصرف الفساد عند
 ترك بيانه المدة، فما حصل من الزيادة بسببه حاصل بسبب عبث، وهو انعقاد الفائدة فيجب
 التصديق مع أجره مثل

١١٩٦٤ - وإذا باع حماراً من الكركاء، فقد ساءلا يجوز، وإن باع كذا جزءاً لا يجوز،

لأن البيع إنما يقصد على ما هو موقوف عليه فلا بد من أن يكون له أثر

فما لم يجره ثمانية والثلاث مائة لم يثبت بيعه فلا يجوز البيع، ولا يثبت هدايا سائر
البيوع بدائع مخرجه بعد ما فلا يجوز البيع، وكذلك كذا وكذا مخرجه لا يجوز، وكذلك في
تقصيل إذا باع بعد ما فلا يبيعه في إخلال بحقوق البيع، وكذلك مخرجه في أساس إذا باعها
وهي مائة ليضع، أو ليقطع في الحان، فهو حذر

١١٩٦ وأما قوله خلاف وسبب التحيل، فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى
في حوزة بيعها - رخص الكركم، ثم كتابه على الجوز - ورواه عن أصحابنا رحمهم الله تعالى
لوس قال عدة الجوز قال لأن موضع القطع مجهول، فهو بيع، مخرجه حذر في حوزة على
أن يبيعه لا يجوز، لأن موضع القطع مجهول، حتى لو كان موضع قطع في الثمن أو في الجوز
البيع بلا خلاف، مخرجه ما نزل من سيرة سيرة على أنه يبيعه مخرجه لأرض

١١٩٧ ولو باع حبيب في أرضه، إن كان حبيب لأرض هو الذي يبيعه، فإن
سواء إذا حل المشتري، ثبت بكتفه ح، لأنه ملكه ألا يرى له بيع لأحد، إن باعته بغير
إذنه، وإن ثبت بكتفه لا يجوز، لأنه ليس بملكه بل هو مباح الأصل لا من أن يكل
واحد أن يأخذه، فلهذا لم يجر بيعه وهكذا ذكر في التوليد

وهي القصد، ولا يجوز بيع الكلا في أرضه، كذا لا يبيعه ربح الثمن في
الأرض، وذلك لأنه ما من أرضه بكتفه مؤنه، حتى يجرح الكلا، ثم يجر بيعه،
فإن لأن يبيعه في الكلا ثابته بالنصر، وقد يقطع الثمن بالجهل، وسواء ذلك إلى أرضه
ليس ببيعه للكلا، بل هو الكلا على التركة، فلا يجوز بيعه، وبذلك التعمير وعنه الله
تعالى يخالف ما ذكر في الدار

نوع آخر

في بيع الموهون ومناجرو معصوب والآبق

وأرض القطيعة، والإحارة، والإكارة

ختلف أخبار الكتب في موهون، وقع في بعض الكتب أن بيع الموهون وسلف، ووقع
في بعضها أن البيوع موقوف، من مشابهة وأرحمهم الله تعالى من قال في مسأله ورواه

وعلمهم على أن الصحيح أن البيع موقوف إن قضي الرهن حال، أو أبرأه المرتهن منه، ورد الرهن عليه، وروى به، ثم السمع، وإن لم يجز المرتهن منه، وطلب المشتري من القاضي التسليم، فالحق في بيع العقد بيبس، وهذا لأن البيع صدر من مالك، والمشتري حين لم يحل، وكما يجب مراعاة حق المالك، يجب مراعاة حق صاحب الحق، وإنما يصير المقتضى مرفعي إذا قلنا بالتوقف

ومعنى قوله في بعض الكتب إن بيع المرحون "له سند أنه لا حكم له، فكان قاسماً في حق الحكم، وهذا لأن البائع مالك للمبيع، وتأثير حق العبر (معداً) في دفع الحكم، لا في فساده المقضي عنه، كبح مال الفقير، ومع المسأجر نظر مع المرحون موقوف عند علامة المشايخ رحمهم الله تعالى، وهو الصحيح، والمشتري حين لم يعلم وقت الشراء أن المشتري موهون، أو هو ملك من تأخر التسليم" لأن الرهن، والمستأجر، وإن كان عاتماً به وقت الشراء، فكذلك عبد محمد رحمه الله تعالى يثبت له الجوار، لأن كون المشتري موهوناً لم يستأجر عند محمد بمنزلة الاستحواق

١١٩٦٧ - ومن سرق من رجل مال غيره، والمشتري يعلم أن المشتري ملك العبر، كان المشتري حق شخص، والمزجوع على القاع مفسد، وبعد أن يوصف رحمه الله تعالى ليس له حق نقض الشراء، لأن كون المشتري مستأجراً لم يوهوناً عنده بمرءة العيب.

ومن سرق ثوباً معيباً، وعلم بكونه معيباً وقت الشراء، فلا يباح له في قبض المقعد، وذكر شخص الأنفة لخلوس رحمه الله تعالى الخلاف على هذا الوجه في شرح حيل الخصاف، وأحالته إلى "فتاوى".

وذكر الصمد السهمي واقعة، أنه إذا كان يعلم بكونه موهوناً، أو مستأجراً، فله التحير في ظلمه الروبه، وذكر القاضي الأسدي في شرحه أن إذا كان عالماً بكونه موهوناً لم يوهوناً [جراً] فلا يباح له في ظلم الرواية

١١٩٦٨ - وكذا إن اشترى ثوباً، ولها أكله، فهو على هذا الوجهين، يعني في

(١) وفي نسخة أن بيع المرحون

(٢) ما جاز للصومير ساطع من الأصل، وأثبتته هذه النسخة من

(٣) وفي م - فهو مستأجر، وإذا تأخر التسليم - إلخ

(٤) وفي م - الموهون.

حق بيوت لشجار لم يدرى إذا علم وقت الشراء أن لها آذراً؟ ولم يعلم، ذكره المصنف الشهيد.
وليس للمشتري حق فسخ البيع بلا خلاف، لأن حقه في المنفعة، والبيع مصادف الرقعة، فأما
المؤمنين هل له حق فسخ هذه؟ نعم، احتج المصنف بوجوبهم الله تعالى فيهم من قال
ليس له ذلك، لأنه جمع في البذر، لا في الرقعة، والبيع مصادف الرقعة، ومهم من قال له
حق الفسخ؛ لأن السبع بعض مدد الرقعة، وهو وسيلة إلى استيفاء الدين منه عند الحولاء،
وليس للراعي والأجير حق فسخ هذا السبع؛ لأن هذا البيع بمعد صحيح من صحيحهما، نص عليه
المصنف في أدب القاضي في باب ما لا يجب فيه البيع، وإن رتب في حق المشتري
والمرتين

١١٩٦٩- وفي من استلم إقبايع الرهن الموقوف معبر إن الرهن، ثم باعه من
المؤمن، جز البيع من الرهن، وهو نص في السبع الأول^١

١١٩٧٠- وفي انساب الأوس من رهن الجميع، إذا باع الرهن الموقوف من رجل معبر
إن الرهن، ثم باعه من رهن آخر معبر إن الموقوف لمصداً، ثم حار أحد المظنين، هذا البيع
التي لحقته الإجازة، والبيع للمؤمن، يسمى منه حقه، ويرى في أبي يوسف رحمه الله
على أن أجبر السبع الأول، وفي إجازة البيع الثاني بعد البيع الأول، ولو كان
مكان البيع انقضى رهن، أو حار، وأحد الرهن الرهن، أو لإحصاء، بعد السبع، ويظل
الرهن، والإجازة

١١٩٧١- والآخر، إذا باع مستاجر من رهن معبر إن مستاجر، ثم باعه من المستاجر،
جار البيع من المستاجر، وهو نص في السبع الأول

١١٩٧٢- وفي بيع المصنف، بعد ذكره محمد رحمه الله تعالى في الأصل أنه
موقوف، إن أخره المصنف، ثم البيع، وإن جحد وكان يتمصوب منه بيتة عاقلة،
فكذلك الجواب، وإن لم يكن به بيتة، ولم يسلمه حتى ذلك، انقضى السبع

(١) هكذا في الأصل، ط، خ، م، و، ف، لأن حقه في البذر، لا في الرقعة

(٢) وفي م بعد هذا في شرح جامع من ظاهر الرواية بين المؤمنين في البيع
موقوف بين صحابه في محض، لأنه حق الفسخ، وذكره رحمه الله تعالى في التوبة أن حق الرهن في البذر
والخمس، لا في الثانية، فيبيع بمصداق صحيح من حيث الثاني، أنه يكرى البيع، أنه على حق الرهن
لعمدة حكمه في بدفعه لا من غير، والفرق بين دفعه بعد الفسخ، وهو فصل الرهن وتقصير
الإجازة سواء، وفي الباب الآخر من رهن الجميع

يعقوب صاحب القواعد، قال: محمد رحمه الله تعالى في النكاح، فإن لم يكن للمعتصم منه شيء، ولم يسمه حتى ثبت بعض البيع بظاهره، غير صحيح، يسمى لا يقتضي بيع لأن البيع وإن كان، بعد أحفاد لا، والمبيع إذا كان واحداً فلا يستقيم البيع، بل يشترى المشتري، كما هو قول أبي حنيفة، يعني أن لا يقتضي بيعه، لا يشترى المشتري لنفسه، وكذلك بل قول منعه، فإنه يمانى لنفسه البيع، إذ خذله لثبوت القصد، ومنعه قالوا: دور محمد بن طاهر، صحيح، يقتضي البيع من غير اعتبار قصد القصد، لأن العاصب يبيعه ضمن القصد، بل إن اعتصم به، وبه يعصب، وبه يؤمن كماله ذلك، فظهر أنه كذا مال مصر، هو العاصب، بخلافه، يؤمن به، يسمى أنه عصب، لأن القصة هناك وجب بعد البيع، فليس يبيعه لا يثبت، ثم إنه يبيع ما مال، أي

وفي بؤره مصر، قال: محمد بن محمد رحمه الله تعالى عن شريك المعتصم من المصوب منه، وهو في العاصب، والمعتصم جاحد، قال يجرى، ويعد المشتري في دعواه ذلك، حكام، قال: وهذا قول أبي حنيفة وعسى الله تعالى به وذكر في معناه في بؤره، أنه قال: قال أبو حنيفة، حبه لله تعالى، لا يجوز بيعه من غير العاصب، وهذا ما هو جائز.

١١٩٧٣ - ورد في شرح من يوصف حبه لله تعالى في ربح عصب من حر طبعه، ونصبه به، وكان ثابتاً في المالكين حتى انشأ العاصب من المصوب منه، خير سره، ويرجع لم يثبت، ولا يجوز في كفاية يجرى، في استهلاك المالكين الطعام بعد استأذنه، ويوم يجرى ضمن حبه، حذوت يثبت، في حبه مدعنه، ولم يرجع فيها، ولو كان الطعام من يجرى حبه، من المصوب منه، في يجرى المالكين، والشراء باطل، لا أن يجرى، يجرى حيث يملك على من الطعام، فحسبه بجور الشراء، وجازت الضدفة بالمساكين.

١١٩٧٤ - قال محمد رحمه الله تعالى في الخدم، ربح عصب من حر حبه، فاعصب أمره، حتى يشترى به من مولاه، فحسبه، صحيح القراء، وهذا الأمر قلبي، على السر، لأنه لم يجرى مفسد من نفسه، وعلى هذا القصد، يربح من نفسه المشتري، وكان الأكر حار، وهو أكثر من المال، في حبه، لا يجوز، ولكن هذا لا

يجمع صنفه فليس له كل واحد، ألا يرى أنه لو كُتِل بالبيع ليس به من نصيب الشخص من المشتري، مع هاتين بعض صنف، كذا هما.

وكذلك لو أمر رجل بجني العناب أن يشتره له فذهب صنف وجاز الأمر فافضاً نص السراة، لأنه وجد في حق الأمر - وهو العناب - فذهب يوت هو من نص المشتري، صنف هو صنف، ونص المأمور بمره نص الأمر، صنف الأمر فذهب من هذا الوجه

١١٩٥٥ - قال من الجامع أيضاً، رجل عصب من حجر جدي، وعصب آخر من وب الحارثة عينا، وبها يد بخرية، وتغصا ثم بلغ الثابت ثلث، فحارده، كان باطلاً لأن الإجازة إنما جعل في العقد الموقوف، لا في العقد النازل، وهذا العقد رفع باطلاً، لأن بيع عيناك بتلك، ودون لا يكون في بيع مال الرجل بماله

موضح أن الإجازة في لأسباب بخلاف الإذن في لاسماء، وبه أدرك الثابت لهما في الاختلاف ملك، لا بعد، بعد، فعلا مصرحاً، لا موصف أيضاً، لو كان ملكهما رجل، فلهما، أحازا، كان جائزاً، وصار الحادية لعناب العلام، والفلام لعناب الجارية، وهذا لأن كل واحد منهما مشروياً ما في يد صاحبه يد في يده، فأنه ما في يده بما في يد صاحبه، ولا يوقف في الشر، فقد عرف أن شؤله الموقوف لا يوقف على إجازة [المشتري]، بل بعد عن شترى وإنما التوقف في البيع، فصار مره كل واحد منهما وأما نصه، كأد كل واحد من المالكين قال لخاصه، استوفى فلان نصيبه بمولوتي، وإنما تخرج إلى الإجازة بعد البيع، فأنفق تصرف كل واحد منهما على أن بعد الملك للمشتري، ولكن عند إجازة ثالث، وعلى صاحب الفلام^(١) فيه العلام لم لا، وعلى صاحب الجارية^(٢) قيمة الجارية لم لا، لأن كل واحد منهما صار [مستوفى] بذهب، حتى يكون البذل على من يثبت له الملك في البذل

١١٩٥٦ - واستقرض أخوان وإن كان لا يجوز، إلا أنه إنما لا يجوز إذا حصل ابتلاء، والاستقرض عهد حصل في ضمن الشراء، وأنه تصرف مشروع، فيصير مشروعاً بشرعيته،

(١) ما بين الموقوفين ساطع من الأصل والابتداء من ظروف

(٢) ما بين الموقوفين ساطع من الأصل، وأثبت

(٣) وفي م على عصب العلام

(٤) وفي م وعلى صاحب الجارية

والسبحان من بعد لا ينزل به مقعد ولا درجة، توحى على نبي واحد من الذين قبلك ما يحصى من آيات الله العظمى

١٩٩٧- وعده انطبأ برادر جلال عصبی من رجل ساده دینار ، عصبه آخری من دست
منفسار انقب فرهم ، سه سابع المزعم التفسیر ، یحیی العاصمین ، و یحیی العاصمین ، تم بیع
الملك ذلك فأخاره جدر

[illegible]

ما في المسألة بقدره، فليس وقع على التوضيح، فاعلموا لآل العرس بشيء في عهد
المألوثة. وإذا كان الشحور في حدة، لم يعتقد العهد عم، ما، والعرس غير هذا
لغير هو والغالب، لا يبدل لا بد، والقصي

[illegible]

مؤلف: د. محمد بن عبد الله بن محمد

(١٠) ما بين المعروف ما قبل من الأهل : انك هذا الف - من م

(٤٦) ما بين المصروفين : ائنة ، الاطعام ، الزينة ، الخ

[illegible][illegible]

(١) عرقى م. ويذهب ذلك لوجه مكانه ونفسه ذلك عرجا

(٢٢) ما بين المعتبرين، أفاد من الأمير وأختنه هذه العبارة من م

١٢) ماہی لشکر ہی سائنس و حسن و ایمان کے درمیان

الله باع عقده ، هو قد عني السليم ، فيصح ، كما لو باع عبداً له قد أسده في سجنه
 وإن أحسنه لم يحطه ، لا ما حازه واصطاده ، لا بحر ومعه ، أمكر أخذ من من
 سير احببه ، المصيد أو لم يكن لأنه أنه محروم من الظلم بمنكره ، فله باع ما ليس بمشرك له .
 في عني هذا النص وهو ما قد احتج به في المحبرة ، لا بد منه ، واصطاده عقاق
 هو صد موصوع دخيل ماء ، يصير محال لا يحتل من الخرج مبه ، لا يجوز البيع عند بيعه
 ، لشبهه ، لأنه لم يملكه ، لأن هذا الميراث ليس بالحرر ، فهو بمنزلة ميراث في بيت إسلام ، صد
 الياء والذكوة ، هناك لا يصير محرراً له ببقاء العتق ما لم يأسده ، كذا مبه ، ولا ملك مرون
 إلا حرار ، فإن باع ما لم يملك ، لا يجوز ، وعند بعض السبع يجوز البيع إذا أمكر أحده من من
 غير المصيد ، لأنه باع ما لم يملك ، أمكر حكماً ، فهو من مكانه بمره ، هو وجه في سجنه ،
 يجوز بيعه ، وقد احتج به في المحبرة ، لا عتقه ، مبه ، لا عتقه ، مبه ، لا عتقه ، مبه ،
 يجوز مبه

١١٩٨٦ - في كل موصوع حار بيع المصك في الماء ، فبعضه الميسر ، وراه ، فله
 الخيل ، لأنه ليس من مبه ، وقد أخذ صحته ، وجمعها في حب مبه ، وهو مبه على
 التمسك ، الذي فنان في محبرة ، إن كان يصر على سجنه من غير صطياد ، كما به .

وإن كان في محبرة ، فبعضه المصك في الماء ، فبعضه الميسر ، وراه ، فله
 المصك ، لا يصد ، ويبيع ، في الكل ، اصطاد المصك من المصك أولاً ، ثم في المصك فلا له
 باع ما لا يصد ، على سجنه ، وإن في المصك ، فله المصك ، لأن فيه المصك مبه له
 وأخرى إذا كان لا يوجد مبه ، وجهه في المصك ، وجهه في المصك ، وجهه في المصك ،
 في بيع المصك في المصك ، وقد كثر يمكن أحد المصك من غير مبه ، إن لم يكن
 اصطاد المصك قبل ذلك ، فالبيع فاسد في المصك ، وهل يفسد في المصك ؟ قالوا : على
 في المصك ، لأن الله تعالى يفسد ، لأن هو في المصك ، في المصك ، في المصك ،
 في المصك ، إذا كان المصك ، وقول فله في المصك ، في المصك ، في المصك ،
 المصك ، وعلى في قولهما لا يفسد ، لأنه فيه المصك مبه ، إذا كان يأخذ بغير مبه ،
 فتكون حصة المصك مبه ، والمصك مبه ، والمصك مبه ، والمصك مبه ،
 حصة المصك مبه ، والمصك مبه ، والمصك مبه ، والمصك مبه ،
 مبه ، فهو نظير ما في تنزيه ، في ذلك ، في ذلك ، في ذلك ،

وإذا كان اصطاد المصك من ذلك ، يجوز البيع في الكس منه مبه ، كذا شيخ

المجلس الأعلى للدراسات الإسلامية - القاهرة

ولذا أرادوا من أن يسبح في حمام مع الحساء، لإدخاله في لادني الذي يكون الحساء (جسمه) أذني سرج، ويمكن أخذه من غير احتياطات، فيكون «مف» ما يقدر على تسليحه، وفي النوار يكون بعضه خارج السرج، ولا يمكن أخذه إلا «احتياطات» فيكون بالتمام لا يقدر على تسليحه.

١٩٨٣ (ر.م) نفسی ادعای میرزا محمد، او سبکه و می نماید حج اداء. «طبرستان»
پس از انصاف و بر وجه ربه، مباح مختار، و بهمه ایضا حج اداء، آن مؤمنان به ایمان
و لا یحظ الا بقیدا عاده لبحر.

قد رحمته في جامع البصرة عن أبي حمزة رحمه الله تعالى فلا يجوز بيع النخل .
 وقال ابن النخل رحمه الله الربوة ، وهو مؤنث ، أي صفة ، ولد ، محمد ، يجوز بيعه إذ كان
 جموعاً ، وحقه ، محمد ، أن هذا هو ينضم له ، وشرب ، فصحيح معه ، وإن لم يزل
 كاحضار النخل ، ولأبي حمزة رحمه الله تعالى وأبي يوسف أن يجوز لأبيه بيعه . وإنما
 يتبع ما جدد ، فليس عليه أن يكون متعدياً ، والعدو إنما ينسب بالأكبر ، متعدياً ، ولأنه
 من جملة الهرام ، فلا يجوز بيعه ، كالأبوة

ذكر القمزي في شرحه إذا كان في كونه غسل ، فاسترجع الكوراء ، ففقهه من
الحل ، حتى عد أني حبه ، وأنى يصف رحمه الله تعالى ، ويدخل غسل في شيعه بيضا
فليس ، فذكر أبو حنم الكرخي ، حوا مع النحل مع العمل ، وذلك لما يدخل الفتور في
لبه ، فقال العرف ، يا كمال ، حقه ، فالتفت إليه الأرحم ، وهذا ليس من جنسه

۱۹۸۶-دری فتاویٰ امی اہلبیتؑ، پناشیں، العزم الیٰ فی الجبال، مرقع الخوئی
مرغف، یعقوب، وہ حد صدر، سید حاجہ القاسم، لم، الناس یح، حین اللہ، وسمون

[illegible]

(١) مباحث المحقق في مسائل من الأصول، وأثبتت فيه طبعاً ٥

يؤلف منه ما هو مستمع به ، نصار كبد البطح ، قسجور بيعة ، والصدر لشهد في واقعاته
اختار قولهما .

١١٩٨٦ - ولا يجوز بيع هوام ، لأرض كالمطية ، والمعقرب ، والورع ، وما أشبه ذلك ،
لأن الانتفاع بهذه الأشياء ، حرام ، ومحملة تباع بمسند جوار الانتفاع بها ، ولا يجوز بيع ما
يكون في الحرة ، كالضيق والسرطان وغيره ، إلا السمك ، وما يجوز الانتفاع بجلده أو
عظمه ، ولخاص أن حوز البيع يدور مع حل الانتفاع ، وسبب أن ياك ذلك بعد هذا - إن شاء
الله تعالى -

١١٩٨٧ - وأما بيع الكتب وأسبابه ، فقد ذكر في القموري ، بيع كل ذي ناب من
الطيور ، وفي محل من الطير حار ، معلماً كان أو غير معلّم في رواية الأصل ، ولا ذلك
في قول بيع كتب المعلم ، لأنه آلة غراس والاصطيد ، فيكون محل بيع ، ألا ترى أنه يجوز
بيع طير في المغنم ، والصغير المعلم ، وإنما جاز لأنه آلة الاصطيد ، وهذا لأنه ، كان آلة حرفة
والاصطيد كان مستمعاً حقيقاً ، فيكون حلالاً ، لأن المال غير لأدنى ، حتى للمبيع
الأصغر ، ولأن محل البيع ، وأما بيع الكتب غير المعلم ، فقد ذكر شمس الأئمة السرخسي أنه
إذا كان محل قبل التعلم ، يجوز بيعه ، قال رحمه الله : هو الصحيح من المذهب ، وهذا لأنه
إذا كان قبل التعلم كان مستمعاً به ، فيكون حلالاً ببيع الدليل على أنه ذكر في
البرهان (١) أنه لا يبيع الجرو ، جاري بيعة ، لأنه قبل التعلم ، فهذا يدل على أنه غير المعلم إذا
كان قبل التعلم فهو وعدم سوء في حق محلة البيع ، وإنما لا يجوز بيع العور الذي لا قبل
التعليم ، قال محمد ، هكذا يقول ، في الأسد إذا كان يحب بيع النعيم ، ويخطأ به أنه
يجوز بيعه ، وإن كان لا قبل النعيم ولا يصطاده ، لا يجوز بيعه

١١٩٨٨ - قال والفهرساري يميل إلى التعليم على كل حال ، فيجوز بيعهما على كل
حال ، ولما انفرد ، لقد اختلفت روايات فيه عن أبي حنيفة رحمه الله ، روى الحسن عنه أنه
يجوز بيعه ، يروي أبو يوسف رحمه الله عنه أنه لا يجوز بيعه ، وقال أبو يوسف كره بيعه ،
وروى ابن رستم عن محمد أنه يجوز بيعه ، ويبغ فقيل جاز ، لأنه يسمع حقيقة وشراً ، فهو
كسائر الحيوان ، وأما الفهرساري فقد ذكر مبيع الإسلام في شرح سهر أنه يجوز بيعها - مثل
عطاء بن أنس (٢) ربح عن عمر الفراء ، فقال لا بأس به

(١) هكذا في الفهرساري ، وفي الأصل البرهان

(٢) هكذا في ط

لا يصدق انهم لم يوافقوا على هذه الشروط
في هذا الموضع.

[illegible][illegible][illegible][illegible]

(١) آخره لم يجد له من الخشب. (٢) ١٣٧٠ هـ الموافق ١٩٥١ م.

$$H^1(\mathbb{R}^n, \mathbb{R}) \cong \mathbb{R}^n$$

[illegible][illegible]

وأما معنى العجز فلأنه لا يملكه أحد من خلقه فهو أقر على عجزه ومجده

١٦٠٦ - انا لله . قال : فله عليه الصلاة والسلام ثم حبس . لا يساع ولا يهد
وهي حرة من جميع ناله . وقد خدع في حركاته ، وفضل ، وقد كان قد خدع
بعضهم عليه ، والى من بعده ، اقام جوارحه عليه . وسأله عن ذلك . وأولاد الأمة من
ذلك امرأة الاصول . لان الامم انما كانت من الامم يتعدى الي الامم ، فلهذا كان له الخيرة
حره ، وولد الامم حره . وكان له الخيرة في حله لكتابه ، وولد له . وامامه من حره
من فوق الارحام به من حره في كتابه ، ويحب . يجمع في حره . ابي حليمه رضي الله تعالى
عنه . وقال ابو يعقوب . وحمدا . وحمدا . الله تعالى . لا يجوز . يا . من ان انكر بدخلون في
الخدمة عندهما . يجمع . يجمع . في الاولاد . ولد له . له . من حره . في كتابه .

(۱۱) $\frac{1}{x^2} = x^{-2}$ کی $\frac{d}{dx}$ سے

[illegible]

يحو يذاته ما قبله هكذا ذكر في مواليد حسان

وذكر في موضع آخر أن علي بن أبي يوسف رحمه الله تعالى إنما يجوز هذا ليع علي
حسن الأختان ، وفسره أبو كورد الرضي أكثره ، حتى يكون الزوجان بالزوج من العيب
والمعنى بآية الله العليم بما في صدور خلقه من السرورات والعلانيات لا يجوز

وذكر في موضع آخر رحمه الله تعالى في شرحه أن بيع العبد بالمرأة فاجز
بيع اسمه بالمرأة عام ، فلو أم حصة وهي التي تعلق عليه مجرد ذنبه بأكسلة وعلى
قوله لا يجوز ، فعلى ما ذكره شخص الأئمة لم يحسن الاحتجاج من الفرق ، لأن يوسف
رحمه الله تعالى يرى به العيب الزوجان بالمرأة [أقر] ، وعلى ما ذكره هشام
محتاج إلى الفرق ، والفرق بالمرأة التي هي الزوجان من أحرار النساء ، وهذا يقتضي عليه أنه
المعسر ، ولو كانت برطوية مبيدة حرة ، وأجودا ثمرة شيت ، لو كان لا يعلق على الزوجان
المعسر ، كما لا يفتقر إلى العيب سم الثوب ، وهذا عشر ، برطوية ، امرأه [أشهر] ، فإن
سبب واحد ، إلا أن محاسبه يوجب حكمه من وجهين وجه ، والمثلية في أحد في مثل هذه
لا يكفي بغيره الخ ، فإن الزوجان التي في العيب ليست من أحرار الزوجان ، ولهذا لا يعلق
على العيب اسم الزوج ، بل هو من حيث هو ، فكذا كالسليم مع المعسر

١٢٠٠٩ - في تاريخ الخلافة المجلد ١٠ بالخطبة الثانية على أبو أيوب حبيبته وأبي يوسف
رحمهما الله ، حور و سائر كليات ، وعلى قوله محمد رحمه الله تعالى لا يجوز ، هكذا
فذكر في الأصل ، قال شمس الألب الخليلي في شرحه إن الرزق مائة ، طعة ، محمد
رحمه الله تعالى أن بيع خطبة ألب الخليلي [١] حور ، [٢] الخ ، [٣] وبيع ، أما ما
يتبع بعد ، يمكن من سائر حور ، سعة فحسبه إذا ساء بكلا ، قال محمد رحمه الله تعالى
وهذا نظير ما يدرى من مائة ، على ما في حقه رضي الله تعالى عنه بغيره ، هذا
شعب ، السبع أو ثمة سبع ، وعند محمد رحمه الله تعالى ، السبع ذبيح ، وإذا لم يتبع
يحو

وأما بيع خطبة الرطب بالخطبة لينة ، ذكره في شرحه أن بيع حريمه قد عايناه على
الخلافة المذكورة في بيع حريمه بلونة بالخطبة لينة ، على قول من لا يجوز ، وذكر يوسف
رحمهما الله تعالى يجوز ، سائر ما كلاً ، على قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز ،

أيضاً إذا ما دخل من البحر العبد كـيلاً برطل من مسمى العبد أو رد منه أو، فالبحر أصل
حتى ينقطع قبل البيع، بعد سواء لا يختلف لاختلاف ولا ورناء، انصت والسمع، والربح على
الورد والميراث إذا نفع جاز، وإن كان أحصاه كـيل ثمرة أو ثمرة، هذا أصلاً، وكذا
يوزن وما يكافئه، فلا بأس ببعده بحسب كـيل ووزن

١٢٠٦٣ - وفي الأصل ولا يجوز مع الخططة، الخططة منافع، لثبوته وهذا إذا
كانت الخططة بحسب بـك، عام أو كـل فـلـة بجوز مع البعض البعض منافع، وكذلك
الموت في كل مكمل وموروث، وبـيـضـة الخططة بالخططة منافع، ثم كـيلاً بعد ذلك، وقال
مستوفين، لا يجوز، الأصل أن كل موضع اعتبر به معاملة بين المدين في الميزان الشرعي
موروثاً لجوز الجمع، يسر هذا العلم بمسألة في الأصول وقت مائة ألف، ويجوز بيع العتقة
بالدية الكفاة، إن كان له دية ولو كـيلاً، لا بد، إن رى أن الميراث لأن
ميراث العتقة الورث، وقد نفى، انتهى في الورث، وإن لم ينعقد مقدار ريث

١٢٠٦٤ - وفي الأصل إذا ما وقع خططة يصف بغير هو أمود لا يجوز، وهذه
المسألة بين أن أمود ما يكون ما الرها من الخططة نصف صريح، وذكر مسمى لأنه أفسر حتى
وحمة له معاني في باب تصرف في سرح الأجزاء، ثم أدب به بجوز فيه الرها من الأسيه
الكـلـة من الخططة وشاهها نصف صريح، وذلك مدلل حتى ما يقع مدبر من خططة ثلاثة أمدا،
من الخططة صاعداً لا يجوز، ركة ثـاـلـثـة باع مؤبر من الشمبر، ثلاثة أمدا من البحر (صاعداً)
لا يجوز، وثوبان مؤبر من الخططة مؤبر من الخططة، أم مؤبر من الشمبرين بمؤبر من
الشمبرين "بحر"، ركة ثوبان نصف من من الخططة مؤبر من الخططة صاعداً، يجوز

قد صحح من مائة من الصواب، حتى أنه تعالى عنه أنه قال في خطته بالسلم إليها
الناس إنكم حذروا بها، لا بد من ما هي؟ ألا وهي الخططة بالخططة مدبر مدبر، وأن الشمبر
بالشمبر حتى ينفذ، وذكر في الشمبر والفتح مثل ذلك، ثم قد نفي دراسته وقد قرئ
وبها ما سبق قد ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل - الذي ما الرها من الخططة نصف
ص - أن الميراث منه نصف صريح أو يكون في المسألة، وبإيد

١٢٠٦٥ - وبإيد باع خططة، خططة، وفي كل واحد من الجانبين حات صغير، أنه لا يجوز
الامتياز لأن الشمبر محبوب، فكان سبيلها في اجتماع من باب الدرهم الخططة
وذكر ضمن لأنه السر حتى، حمة له معاني في سرح الرها من في باب الوصية

بأنهم، حين الله تعالى نادى ﴿تَكُونُوا الْمَلَأَ قَحْنًا﴾ بشما عيب خركا^(١) أى بعد عرج
الزوج، وما سماه عتقا أم بعد منع الزوج، فلهذا ان شئ حسن هو غير عتقا^(٢)، فبطلنا
الاشارة مع النجم حسن، فميجور يبع أحدهما بالأخر، كما لو كان جسي حقه، بأن
باع لحم القهر بالاشارة، أى، اشبه

١٦٥٢٦-١٦٥٢٧ ع و^(٣) مسرحا من الذهب بالذهب، فليس ذلك جوارا من الإعراب
وهو أن يكون الذهب أصغرا أكثر، ثم ذلك يفسر أن يجوز الابع من غير تقدير، لأن الذهب
الذى سيج في النوب مخرج من أن يكون ذرة، والذى لا ذرة، فربما يحصل يفسر للجنة
والحب

والجواب وهو لأخص في جسر هذه المسائل أن أساس معنى يركو الورق في معنى عيب
كونه موروثا، أى من، لا يخرج من أن يكون موروثا، إذ ليس في البداية تدبير المصروع عليه،
ومضى تركوا الورق أصغرا، أى، بأصغلاهم، يظرب تركوا الورق بها،^(٤) فلهذا لا يخرج
ذلك نفس من أن يكون موروثا، لا يرى أنه يوافق لب الميجور، لا يجوز إلا على طريق
الاعتبار، والمجوز عيسى، والله، مؤثر، أن^(٥) أن هو من سبب حصار، ولكن نظر اللب
الذى هي ليجور موروث، إن ترك الناس ذره، لا يسمي أن يركو ذره بل يسمي سبب اتصاله
بافقر، فلم يخرج من أن يركو موروثا، فقد باع الموروث بجه، وس، آخر، فبسط
الإعراب أى يركو الورق في معنى مع الإمكان، فلهذا يخرج من أن يكون موروثا، فإنه
باع بعهده من عده، وصغر أو محلى بقسمتين من جهته، وبث بعهده لا يباع ذره،
فإنه يجوز تأنيده، لأن أساس مكو وزميا مع الإمكان، ترك الو^(٦) مع الإمكان فيثبت
ذره بأصغلاهم إعرابا عن الاصطلاح ع^(٧) أن ذره سيج الاصطلاح على ثور،
والورق في هذه الاشياء، ب اصطلاحا، فلهذا، فلهذا من سبب، ذهب بعهده
من ذلك لا يجوز، ولا نفا، هو سمها عتقا، لأحد هو، ففى أن حب، والعبء مضمون
عليها، فلا يتغير ذلك ما عرف، (لا يخرج) من أن يكون موروثا لعدا

(١) سورة التوراة الآية ١١

(٢) حكاه في مجمع مع شئ عده، وذكر الصحيح غير أنهم دللوا من غير عده

(٣) ما يرد للميجور بسط من أصل، فلهذا من خروج وف

(٤) حكاه في السبب، أى، وكان في الأصل واحد جنى

(ادبیت، علم، فنون - مذہبی المسوح لا ہووے، فکری العدم، ہرگز انوار فیہ لا یخرج
مراؤں کیوں۔ اے الزہراء، تجلی خدا الٰہی بصر جس ہمہ بین

وفي المذاهب : د.م. عبد الحفيظ (في السبع) رواه عن ولا يعنى العلم في
الزمان ، وعن أبي جعفر ، وأبي بصير جميعاً أنه تعالى : انه خير

[illegible]

قال الطحاوی بذكر معناه رحمه الله تعالى من اجرب في سائر قومه م على
قول في حقه والى بوجه رحمه الله تعالى يجوز هذا التبع من غير صفة (الاضمار) وجملة
هاتين الساتين من ذل مع العلم بالثبوت لا بالضرورة مما قد عسى فهم المسألة والى من
ضمرها فيهم من اوصافها تصار بصير التبع في السات من الساتين وجمعهم الله تعالى
من قال بذكر من اجرب في سائر قومه م بطلان معناه رحمه الله تعالى من
الكتاب يدل على

وہی ہوا کہ تمام فاحشہ پر محمد رحمہ اللہ تعالیٰ ان پر سب سے رحمہ اللہ
 فرمائی کہ لا حیر فی سوف لہا علی ظہر ہا تصوف الا ان یكون السوف منہا فتر من
 تصوف اللہ ہی ہو الہی ہو فی الامر وہو حاکم ان سان انہا تر قاعی صر علیہا
 لان اللہ مکن فیہ بطام

[illegible]

(١) حكاية قمر صبحی ط و ر

(۲) وہی ۵۰ عرصہ عہدہ خزانہ

حس واحد، قال حبه الصلاة والسلام ^{١٢} «وحد، واحد» ولأن الأصل متحد، والمقصود كذلك، وأما فيه السمار، فثمره كل نوع من الشجرة حس واحد، كالثبب كلها جس واحد، وإن اختلفت أنواعه «ألو به» وكذلك الكمثرى كلها جس واحد وإن اختلف أنواعها، وكذلك الفصاح كلها جس واحد حتى لم يخرج بيع سرخ من ثعب سرخ آخر من الثعب متافصلا، وعلى هذا الفصاح والكمثرى

١٢٠٢٨ - ويجوز بيع الكمثرى متفصلا، وكذلك بيع الفصاح بالعص متافصلا، والحموم معتبرة بأصولها، فالبر وحمائم جس واحد، لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متافصلا، وإن لم يكن جس واحد لا يجوز، بيع أحدهما بالآخر متافصلا، وكذلك الفصاح جس واحد، صائها ومصرها، وراعي المختار ^{١٣} والصائد والمصير جس واحد في اللحم ولو باع لحم الميت بلحم البقر متافصلا بجزء غدا، باعتبار ^{١٤} بالاصوب، وكذلك لو باع لبس اللحم ياتي ثمر متافصلا بجوز، ويعتبر في قلبي الأصول أيضا كما في السهم

وهي ^{١٥} جوز من سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، ثم بين المصنف مع ابن الخليل إذا كان لبس سمكه ثلث، والحدود ^{١٦} حد لا أمن به، وأما إذا كان لبس واحد ثلث، والخليل اثنين، فلا حبر ^{١٧} فيه من ثلث أن الخليل فيه ويأمن به، وفيه أيضا [فيمت] إذا كان الخليل اثنين أن الخليل بحيث لو ^{١٨} خرج ربة نقص من ربه، فهو جائز وإن كان لا ينقص، فلا خير فيه

وهي ^{١٩} دلو من شمر ^{٢٠} هو أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الربيب جس واحد، وإن اختلف لونه وأجناسه.

١٢٠٢٩ وفيه أيضا عدم الطير وما لا يورث من اللحم، فلا بأس به وأحد ^{٢١} اثنين. لأنه لا يورث من كبد في جس منه يورث، فلا يجوز بيعها بورق منه، لا مثلا بثلث جان، وكل مصر لا يورث فيه، فلا بأس ببيع هذا طائف يعالفتين، إذ أنظر إلى جان منه في ذلك، والحدود ^{٢٢} والمصر والشب أحسن لا اختلاف للمعاصد في الاسم والصوره، وأنهروي مع أنهروي جس واحد، أحسن لا اختلاف المقصود، الصوره، وكذلك الثوب متحد من القطن مع الصوف المنحد من الكتان جسدان ^{٢٣} لا اختلاف لأجل، أو لا اختلاف النصفه على وجه [لو حب] اختلاف الاسم والمقصود، وكذلك أنهر بلجي مع أنه ربي جسدين مختلفين ذكره

(١) في تخريج

(٢) هكذا في ط وفي د، كان في الأصل ج.

[illegible]

۱۹۴۰ء میں لاہور عربی قلمیہ، عربی ادبیات میں ڈی. اے. سی۔

الخطوط من ١ إلى ١٠ في الجدول التالي:

اِنَّكَ يٰكُفُّرٌ بِلٰهِمُوعَدٍ اِنَّكَ كُنْتَ نَاقِصٌ بِنُوعِهِ

[illegible]

العلم حاد من رده عن الله تعالى في كل ما هو عليه

[illegible]

المستقر والمعدل في السنة الأولى من العمل في القطاع العام

انصاف ترقی کے لیے

۱۹۰۴: «بحر العلوم فی الطب» و «تفسیر القرآن» و «امامان»

طرح شده است. این روش به دلیل سادگی و سهولت استفاده، در بسیاری از مطالعات مورد استفاده قرار گرفته است.

[illegible]

لا، حمی لا^(۱) خلص لم یکن انت و فی بیتہ وزیر

$\rho = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{\rho_1} + \frac{1}{\rho_2} \right)$

عمر بن الخطاب، وهو، رابع كنهه في صفته من انكسار لا بد

¹⁰ Ibid., p. 17.

1234

١٠ من لبيكي عن أبي هريرة - رحمه الله - قال: قال رسول الله ﷺ: «الْقُدْرَةُ رُبُّ الْغُرَى حَمْدُهَا لَا مَالُهَا»

وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَدَأَ
يُحْيِيهِ مِنْ أَحْمَرٍ حَالٍ مَعَهُ فِي دَفْنِهِ : الْقَهْرُ مِنْ دُونِهِ

[illegible]

وَمِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُفْجَرُ مِنْهَا قُلُوبُ النَّاسِ يَوْمَ يَدْعُوهَا رَبُّهُمْ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ

المعروف

وفی الامامی میرا ہی چہنہ مرضی اللہ تعالیٰ کی خبر رسد ہے ایمان و عین

[illegible]

^{٢٧} «مدايمي لأصل، ومي ن ص الحيرة» ومي ن مع ط معد مدح

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

محمود رحمه الله في حله، وعرف أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحرم من الحبس بالبيع
لأنه لم يمتدح من حله النور، كما يحرم من الحبس من التكليف، وهو من حله النور،
ولا تنس بالنسبة بالبيع

١٢٠٢٢ - في الإصباح - رابع حظه في أدرك في سببه - حظه سنة لقدره
لا يحرم - قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرحه - إذا كان حظه سنة، مثل الحقة
في سبيلها أكثر من ذلك، أو لا بد منه، أما إذا كانت، يجوز

بيع الخمر في بيع الله في الجهد

قال عليه السلام: "والله شر ما في ثلاث في بيعه: الكلال والبلادة"، ويراد
من هذه المذكورة في الحديث الله الذي في الآدمي، وفي الأثر، لأن هذه الله واحد يبيح الله في
مكانه، حتى على الإباحة على أصل نقله حتى يوجد الآخر - رواد الله - وحظه في حقه،
أو ما تشبه من لا يبيع، فقد أحرم، فقد أحرم به، فيحرم بيعه، والصرف به كالمصنف
الذي يأخذ، فأبى بيع ما جملته، لأنما في حقه من الله، ذكر شيخ الإسلام المعروف
بـ سوهو رحمه الله تعالى في شرح كتاب الشرب أن المحرم إن كان محصياً، أو كان
المحرم من بيعه - ربيع - فإن البيع على كل حال، وكذا جعل صاحب خصوص محرماته
يحمله في حقه، ولكن بشرط أن يقطع مخرجه حتى لا يحنه منه بغير بيع، وإن لم يكن
المحرم من بيعه - ربيع - لم يكن محصياً، فقد أضيف لمباح حقه من الله تعالى به
حسب اختلافهم في مع الجهد في الجهد في القيد على ما يأتي بعد هذا - إن شاء الله
تعالى

[قال رحمه الله] - وأما في هذه المسألة أنه إن سئم ولا على سئم بيع، ثم باع بعد
التسليم حله في باع بعد التسليم حله أو باع أولاً - سئم - لا يجوز، لأن المحرم يبيع
سئم في المدة - بعد - سئم - سئم - سئم - كان البيع أولاً، الهالك فيه بالنسبة يسقط حقه
من البيع والفكر الهالك في لا يبيع، فيكون حقه الثاني من سئم محظوره، وأما ما

— — — — —

(١) أخرجه الشيخ في الكبرى (١١٦٦) باب ما لا يجوز إبطال من المأكل من غيره، وفي أبيه
في مصنفه (١٢٣١٩٢) باب من أنكل أو يبيع، وأحمد في مسنده (١٧٣١٣٢١)، والظاهر في
التكثير (١١٠١١) باب من أنكل أو يبيع (٢٢٢٧٧) باب من باع، ورواه عنه في مسنده
(١٢٢٧٧) باب من أنكل أو يبيع، أخرجه ثلاث

حار الفقد

[illegible][illegible]

سم اذا حذر الميعة شمسنا منسجري حيدر ترويد اذا يد حذر وبع شمسنا واما احاطا به
 وبع اسليم حذر وبع الميعة شمسنا بام، لم يحن له حذر الترويد وبع اسليم حذر
 وبع اسليم حذر وبع الميعة شمسنا بام، لم يحن له حذر الترويد وبع اسليم حذر

ذكر الله تعالى في القرآن من ذنوبه ، وفي كتاب
 الله ما جاء به ، وحده ، لا يجوز ، وإنما العشرة مع الأديب الجواد ، وإذا عثر على
 من عثر على من عثر ، مع الله ، في الكتاب ، من العشر

و در حقیقت کتب معجمه این تصور را برساند که سلاطین و پادشاهان معجزه الهی را در اختیار خود دارند و این کتاب
تألیف شده در عهد سلطنت محمد شاه قاجار است.

١٦٠٢٣ ، ١ ، ١ : معاً من هذه الأعراس بالقدرة، ويعتبر من شربها في
بحر الخمر؟ احتجب صاحب الموهبة عن ذكره ثم توسل بالإسلام، وإذا تقرر

[illegible]

[illegible]

وَرَوَى فِي أَبِي سَالِكٍ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ رَحِمَهُمُ اللَّهُ بِمَا فِي ١٤ هَذَا الْإِسْمِ
فَالْتَمُذُ جَهَنَّمُ أَحَدُهُمَا بِمَا لَمْ يَكُنْ فِي الْإِسْمِ الْآخَرِ وَهُوَ أَنَّ الْإِسْمَ الْأَوَّلَ لَا يَكُونُ مَا

١٣٠٦٦: رد فی مذهب شیعه، مذهب اهل بیت، لم یحضر ربو ذی القعدة
 ١٣٠٦٦: رد فی مذهب شیعه، مذهب اهل بیت، لم یحضر ربو ذی القعدة

۱۶۰۶ - زکریا بن جبر، اسمیت علیہ السلام، تصنیف در بحر اسرار، ملائی، کتبی
و قاف استغیثوں کے بارے میں (از مرجمی) کتابت دار

سوم آنحر می جهالت اعم و شمس

تحتل هذه الناحية من الشمال، بعدة دول خليجية ذات حدود مشتركة مع الكويت، وهي العراق، والحدود بينها وبين الكويت هي الحدود العراقية الكويتية، والحدود بينها وبين الكويت هي الحدود العراقية الكويتية، والحدود بينها وبين الكويت هي الحدود العراقية الكويتية.

[illegible]

قال بعثک هذا حرا ب وھی مائہ سوب، کل سوب بعشره، ویم بییر جمله الشمس - بأن سوب
بدل بالغ درهم، وھی هذا الزحہ یعبر بالبیع بالإجماع، لأن سوب صار معمولاً بالإشارة
و تقسمه وحبسہ الشمس بعشر معلوم حاله انعقد، لأنما لم یستعد لأحكام سوبه وینا لکل
عشره، فخانیم، فلا یعت هذه الأعم وھی مائہ ثلث درهم، کل عم عشره [درهم]
فالسبع معلوم والثلث معلوم، فیحوز

لوجه الثاني أن یبین جمله الشمس، ولم یبین عند الإجماع، بأن قال بعثک هذه الأعم
أو هی مائہ ثلث درهم، کل عم سوب بعشره، أو قال بعثک هذا الخبر ب مائہ درهم، کل
سوب بعشره، ویم هذا انوجه یحوز بالبیع أیضاً، لأن جمله الشمس صارت معمولاً یعبر
أعم درهم، ویداه من سوب صار معمولاً [بقوله] کل سوب عشره، ولسح صار معمولاً
بالإشارة، حیث قال بعثک هذه، لا أعتمد بالإشارة إلى التبع، لأنما لم یکن المبیع قد عبیه
لإعلاء، وإن کان لا یتم سوبه، ویم انعقد، كما یقال بعثک جمیع ما فی هذا الخیم
بعثک جمیع ما فی الخیم، فإن فی هذه القصوره یحوز السبع بعشر اربع معمولاً بالإشارة

لوجه الثالث، أن لم یبین جمله الشمس، ولا جمده لأعم، والنبات، ویم یس حصة
کل سوب، أو کل سوب، بأن قال بعثک هذا القطیع کل سوب سوبه، أو قال بعثک هذا
لعمده، أو کل سوب، سوبه، وھی هذا الحده لا یحوز العقد أصلاً، لأنما یعلم عدد الأعم فی
المجلس، فیمثل العقد جائزاً، وکان فی بعضی الخبر ان سوب أحد ما ظهر من الشمس، وإن
تناه ترک، وھی لیس فی یوسف ومحمد، حیثما الله تعالى العدد حوز فی لکل، ولا حیل
للمشتری إلا بک قدره

۱۶۰۳۹ - أصانہ الثانيه فی التکیلات والمبرونات، سوب ب، أشار إلى صوره،
وہا بعثک هذه الصوره کل یس سوب بعشره، فہا علو ثلاثہ زحہ یضاً، بأن یس عدد
القصران، ویم یس کل فقیر، لأنما لم یبین جمله الشمس، أو یس جمله الشمس، ویم من کل
قصیر، إلا أنه سوب یس سوب، ویداه الدعوان، بأن قال بعثک هذا الصوره، کل قصیر سوب
درهم، فالعقد جائز بالإجماع، وإن یس یس کل فقیر، سوب یس سوب، لم یس [عند] جمده
للقصران، ولا جمله الشمس، بأن قال بعثک هذا الصوره، کل قصیر سوب درهم، فالعقد
جائز عند فی حصة، صلی الله تعالی عنہ فی قصیر واحد، ولا یحوز، فیم زاد علیہ إلا ان یس
عدد القصران فی المجلس، فیمثل پیچور بالبیع فی لکل، وکان سوب یس خبر علی قول لیس
یوسف ومحمد رحمہما الله تعالی اربع حوز فی لکل

١١٠٤٠ : افساد القالة في العديمت المتقاربه . الحواش فيها على جواب في التكلال .

فأولئك هم الذين قالوا يا ربنا انزل علينا الكتاب من السماء فأنزلنا عليه الكتاب بالحق وهو الذي يقرئ.

١٦٠٤ - رسالة الى عمه في الشرف، ص ١٢١ - في حال تعبه بمسك كل ذراع

من هذا القول نرى أنهم أرادوا من هذه النصوص شواهدهم، وأنهم لم يفتكروا في الاعتماد
لأنهم كانوا من الذين لم يعتمدوا على نصوصهم في حجب البرهان، بل انزعجوا من مقدم
البرهان واقتربوا بكون أكثر قبضة من نزاعهم من مؤخر التمسك بوجهات إلهام البرهان فيها
بأنهم في الأقسام من هذا الوجه، ثم جاء في أي موضع رحمة الله تعالى، محمد بن أبي لؤلؤ
يحد هذا الصنيع، وإنما هو من أن جملة التمسك ليست كعلمونه محضاً، لا رطوبه يحصل العلم
حاشي بالبرهان الذي قد أضاف من غير مشقة، فإذ أرادوا الاعتماد بنسب جملته التمسك معلومة.
والله أعلم، إن كانت مسيرتي، يمكن من غير منعه لا يفتد العبد، ثم لو جاء من هذا
الجواب دعماً

ولأبي حنيفة رضي الله تعالى عنه كلمة كل لغة دخلت على من لم يعلم بهيته ، يسألون
أولهم من تلك الكلمة ، كما في لغة أحرار هذه الدار كن سهرا ، وكب من سوله لا امرأة
غيره . كطلبك من راجب هذه من شهره ، وفاسول واحد من أئمتك الحيلة ، صار رخت
سنة واحدة من لفظك ، وثوبها رخت من آخرها ، رخت واحد من ثوب ، أو ثوب ، والآخر
واحد من الصبرة ، وجوار ، حبسا من الجوارات الكثيرة ، لا رابع ثوب واحد من العظم ،
وبع ثوب واحد من غير - (بيع ثوب واحد من الثوب ، أو من الدار لا يجوز ، وبيع وغير
واحد من الصبرة ، بخلاف ذلك)

• عبارة بعض المذاهب: جميعهم لله تعالى لأبي حنيفة رضي الله تعالى عنه (أبي الشافعي) أنه

لا جد إلى تجويز البيع في كل عديديت المتفرقة. وما أغنى به. لأن من يكلل مجهول في
الكل، ولا وجه من تجويزه في واحدة منها. ولأن كل من هو جزء من الكل، لأن الواحد من
مجهولته في نفسها. يكتب منه. ومنه. ألا ترى أنه لو كان واحد من المتفرق، لم واحد من
الجزء له معها. ثم يعرف. وأم في المكملات والمعدنيات لنفسه. ثم يفسد تجويز البيع في
الكل. لأن من الكل مجهول، يمكن تجويز البيع في واحد منها. لأن ما هو معلوم بالثبوت،
والواحد منها معلوم أيضاً. لأنه غير متعارف في نفسه. لأنه من نوات الأفعال. ألا ترى أنه باع
جميع أفرصة في الأعداد. أو باع جزء من جوارب في الأعداد، بس معلوم خارج ذلك. كان

الجلس مع صاحب المجلس يس ٢. حكم ساعد واحد لجلس كتابه ساء العبد، فكذلك
طريق تميز العقد من بين رفع العبد. ورفع العبد المأجور من مذهب كاد. لجلس يسب
سوط في عقد، خاص محبوس، أو حمار يربط على التلج، لأن موضع ركاب العبد في
صليب العقد، وتسميه ههنا في صلب العقد، لأن العبد ساء ههنا من، والذي من
صلب العقد

ويسمى مث بعد رحمة الله تعالى قالوا يا عبد أبي جعفر، رضي الله تعالى عنه إنا علم
سد الأصم من المجلس، ر بعد الانقراض من المجلس يتقلب بغير مياثره على كل حال. وهذا
الملك يقول ذكر المجلس في الكتاب وقع اتفاقاً

وهذا شمس الأصم خبر من حمة لله تعالى الأصم مدي بن علي، ولد في حيرة
رضي الله تعالى عنه، وإن عبد عبد الأصم من المجلس، لا سب بعد حائر، ولكن إن كان
أنهم فأنه على صاء، ووضعه به، لمسرى، يحقد سبها بعداً مياثره من، ومثني مثل
هذا فيما يقع بينكم برئمة أن الله تعالى آ

هذا الذي ذكرناه، فإن كل مائة مصرية، فو قال كذا درج وقال كل صير، فلما إذا
من كل شقين بعشرة، كل درهم عشرة، كل صيرين بعشرة، فمن لا عنه، وما أنشبهها من
العقدية المتعارفة، لا يجوز سب عبد من في الفوج ثلاثة مائة مصرية لا عبد، وام
سب جملة الشمس، أو من حصة الشمس، ولم يكن جملة لأعم، أو من سب جملة عدد
الأعم، ولا جملة الشمس، وإنما قال كل سب بعشرة، وهذا لأن من كل شاة ههنا غير
مطلوب بشيء، بل يحتاج من قسم ساء أخرى إثباتاً، ثم يقسم العشر، على سب، ولا يعرف
قيمة الصم، بهضم الحبة إلى الحبة، أو الفرق إلى الحد أو الوسط، بمعنى من كل واحد
محبوب ولا وهذه الحباله مفسدة، التي ساءه، فإنه إذا وجد ساء حري، أو سباً عتاً بعد اكتفى،
يرد الصم خاصة، ساءكر من عبد ساءه من شاة، وكذا إذا سباً بعد اكتفى، أو
فقال لا تتبع في واحد، وسب سب واحد، فغير أن جد الحباله نفس من سب ساء، سب ساء
التيح يسبها

١٢٠٢٣ - ولي الكين والورد، وما حل بها من شاة ديات مقفلة، ربما بين جملة عدد
الزمران، أو لم يبر حصة الشمس، أو بين جملة الشمس، وله بين عبد العمران، فالسب حائر

عليهم جميعاً، لأن كرمه أنه أن كل فقير مع لا يعرف ثمة لا ما يصنع غيره، إنه، إلا أن
 ثمة، الذي يضم إليه ما، مضاف إلى نفسه، بحالات الشبه على ما به، لا ترى أنه لا رافع
 فقيرين من غيره، بعد، كذا حد أنه، ولو ماخ شايه من، تطيع بمسرة لا يجوز، وإن لم يكن
 واحد، مضاف، ولكن لأن، يمثّل هذه المسيرة، كل فقيرين مضاف، بحيث أن يكون الإنسان
 غير اختلاف على قلوب من، حبيبه، حتى أنه تعالى عنه، يجوز البيع إلى فقيرين مثلاً، يحضره،
 ولا يجوز بيعه، على ذلك، لأن يعلم عدد الفقراء إلى المحتسب، وعلى قلوب إلى يوصف
 ومحمد، حسبها لله تعالى، يجوز في الكفا - كذا الوعد، كل فقير مضاف، وعلى هذا
 إذا قال كل ثلاثة كذا،

١٦-١٤ - وبو 'س' الو 'س' حيلة وشعيرة، وقد 'استحب' منهن المصنف، في
 فقيرين جميعاً، يدرهم، صحح العقد على فقير واحد، جميعاً إلى قلوب من، حبيبه، حتى أنه تعالى
 عنه، وقال لم يوصف ومحمد، جميعاً لله تعالى، يجوز في الصبرين
 ١٦-١٥ - وفيه يتفق حل قال الآخر، فقال هذه المسيرة، لا آخر، كل ألف عشرة
 دولهم، فالبيع مفسد، لأن البيع، وقع على جميعه، ولا بد أن أصحاب بعضها عيب ما
 حصه، لأن الآخر مفسد، ولو قال، أصغت به ألف مفسدة، فإن عدله الألف، تم البيع
 فيها، وبكل واحد، مضاف، أن البيع من البيع مالم يشله

١٦-١٦ - وفيه من المراسي، مضاف، قال 'أب' محمد، رحمه الله تعالى، عن، حل في
 أبي وفي مطيع، قال، بكم فسر بطيحات من هذه البطيحات، بغير عيبها، فقال، كذا
 ماغشى ثم عرّف، إنباع عشر بطيحات، فقالها المشتري، ومضى من ثلث القول، وقطيع
 مضاف، قال، ما جاز، استحب، أن يموله، حل قال للمصنف، وفيه هذا الحكم، كذا، ماغش
 م - وضع (له) م - وحده على ذلك، فالبيع حذر

قال، وكذا في الرطب، وفيه، لأن أنباع للأعراب، كان ذلك به، ثم به، بتدله المقعد، فإذا
 قيل المشتري ثم أنبيع الآن

١٦-١٧ - وفيه، وله أن، إلى مائة شاة، وقال هذا حجه، بكم عنده مضاف، قل
 كذا، مرفوع، فالبيع باطل، قالوا، على خاص صفة التطيع والرطب، بحيث إذا أقال، إذا
 عرّف أنباع عنه، مضاف، مضاف، المشتري، ومضى على ذلك، أنه يجوز، وعلى خاص صفة
 الشاة، بحيث أن يفسد، من التطيع والفروا، إذا (لم يهرس البيع، أو عرّف) أو كرم، لم يفسد
 المشتري، أنه لا يجوز، وقد لا عرف في هذا المتن

١٦٠٤٨ - ١٦٠٤٩ : اسمي راجل صعه دراهمه، قدار، لمبر، مسریت، ملك، حنا، الكوب

مثلاً، وأشار إلى ما معه من الحبوب، فقال: فارجعوا، فاني لم أجد

وَجَاءَ قُلُوبُهُمْ بِهَذِهِ السَّاعَةِ الَّتِي كَانُوا يُنَادُونَ بِهَا مُبَارَكًا مِمَّا يُبْعَثُونَ

١٣٠٤٩ من عال الأخر مع ملك هذه القصة في كل رطل سرهم، قصصها،

بفازته منه، صلى الله عليه وسلم، انما الى فلاحنا اليوم، وفي محمد رحمه الله تعالى

صحيح قال لأحد رعيته عنك هذه المصاحفة، كذا ثلاثة أو طلال يدعونهم بغير حجة، والله عز وجل وأما

[illegible]

وذلك إذا كان في ذلك مصلحة للزوجة أو لغيرها من أفراد الأسرة، واليمين بغير ذلك لا ينعض.

۱۳۵۰-۶۹ - وزیر، الف، دہری : ادا مال لال چل لمبرہ ملک میں ہوا ہے۔ کارجل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رحمهما الله تعالى. السيد حجازي، أخيه، لا حواره، لا خلاف بينه، نظر الخلاف فيما

[illegible]

المحامي جعفر محمد إسماعيل عمار، محترف مسألة العسر، لأن القدر من الضرر لا يختلف.

بعضهم يقولون: لا يجوز، لأنهم يقولون: إنما هي من أكله، لا من أكله.

ولا يكفر به حتى يفرغ من شؤنه ولا يفرغ من شؤنه

١٣١٦ - ج. ١ - باب ١٠ - في بيان ما يجب من العلم بالدين والسياسة

الموتى في الجحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المسحوقين من مادة الجبس ورواسبه

وکیل محترم، رات چھانہ ختم ہوئی

بزرگی من سزاوارت علی بن ابی طالب رحمة الله علیہ ای تسبیح نام از پیر بزرگوار

يُحْكَمُ بِمَا عَمِلَ فِيهِ الْقَاتِلُ أَوْ بِمِثْلِهِ
يُحْكَمُ بِمَا عَمِلَ فِيهِ الْقَاتِلُ أَوْ بِمِثْلِهِ

فاسلند و پاره دهمه زهداچي غاي-ال انقذت منكم بفسد، بي، لا يراى احكامه و قال ابو

يوسف ورحمه الله تعالى (المراتب السبع قبل أن يرحى المسكين)، وقد قصص أو لم يقصص.

اسقف: محمد اَباب رعی

۱۶۱۔ ہر حق جو مباحثہ میں اُپھل رہا تھا وہ اس وقت

(٦) مكرّم اب ١٠ كآ: النسخة المأخوذة من مخطوطة مخطوطة

[illegible][illegible][illegible][illegible]

تاسیخ علی الزکری : تادی عسده ، و خدمت از قاضی مسکت مبارکه ، و عسده حرمه ، داری کانی عسده
چهرستان ، فاسیم عام

[illegible][illegible]

۱۴۰۶۳ و کمره یوسف اهل - انچه نقل مصنف در کتابش عسکر و انچه در [مقدمه]
مقدمه و حمله‌ها بر خلاف الدین ذکرنا، فایضه الاسلام و انجمو هم به نقل از عسکرها

۱۹۸۱ء میں شہر میں ۲۰ سالہ واپس آئے تھے۔

١٠٢٤

وَلَمْ يَكُنْ مِنْ مَنَّا أَدْرَأَ كَيْفَ عَمِلَ فِيهِ عَسَىٰ نَهْنَاهُمْ مِنْ مَسْخَرٍ رَاقٍ يَخْوَرُ، وَمِنْهُمْ مَرَقٌ، لَا يَخْوَرُ، لَا يَخْلُودُ عَمَلُهُ، وَيَكُنْ مَجْهُولًا إِذْ كُنْ مَدْحِيًّا، سَمِعْتُهُ يَحْكُمُ، فَمَعَا، مَا يَنْقُصُ الْخَيْرَ شَيْئًا، لَوْ كُنْ مَعَهُ نَزَعَ عِلْمُ أَنَّ الْمَبْعُ يَخْلُودُ، وَيَنْقُصُ مَحْمُودِيَّةَ رَحْمَةِ عَمَّا أَتَى الْمَحْمُودِ

١٦٠٦: ثم قد استمدد عاين هذه القلعة عن ماسدنا، فاعل من حيا
تأليب، إلا أنه لم يبرمه، فالتفت إليه غير الخاضع لا يحذر الذائع على السليبة، لأننا
إلا معيلاً لا بد من عي السبب إلا خبر بالحق في مبر، فإليه بعد، ولنا سمعهم،
من صبح القذافي على أن أبي حمزة لا يجوز اعتلاءه في نوجد محله، ودرع القلعة، فإن
كان عرسه أفرع صار من خالقه عند القلعة، فكذلك شيع لأسلام، وهو مسمى لأسة
جاء في أن علي قد أهدى حشد أسامح، والأصح أنه حم، ودرع ميسر من القلعة،
يصله صخره، وكشحه، لأنه جالوسي أنه لا يجوز إجماعه، فمن هذا يحتاج أبو يوسف
ومحمد إلى التفرع من القلعة، ولأنه في أن اليهود عده مقدون في القلعة، جيفاً
الآن في الدار الأربع، فكلها يمكن تغلب الجهاد في شرحه، وفي أسهم غير
استمداد، فلا يصح حصرها.

[illegible]

(١١) *مجموعه رسائل و رسائل*، ج ١، ص ١٠٠.

وذكر الحنفية بحقيقة اسم البرغ، ولا يجمعون الثانية على غير ذلك، والبرغ حقيقة اسم للأشعة، وما يملكه من البرغ، ومنه جبر، فذلك لم يكن مستحاً، يبقى بعد ذلك منه ما هو على نحو ما قلنا لا يجمع حقيقته اسم بحر ليد.

[illegible][illegible][illegible]

(أ) صاحب المصنع يحفظ من الأصل، شهادة مطبوع ومرفق

(٧) ما بين المعنى في ما قبله من الأسر و يسته هذا المعنى في م

(٢) وفيه من المعاني والآثار ما لا يحصى

ذلك، فوجدناها أقل من ذكر، فاسمع حاشي لا رواية عن أبي يوسف، رواها المصنف، لأنه المبيع معلوم بالأشياء، ووجدناه على شرطه ثلثي سداه، والثلث من معلوم بالتسمية، فميجوز - وإن وجدنا كذا - لو أكثر من ذلك، فالمبيع فاسد؛ لأن المبيع يتناول بعض الموجود، وهو أقل من الكبر كما سمع، وذلك معلوم، لأنه لا يلزم في النحر أن يخل من كبر صغير أو كبير، وهذه الشهادة تخصي إلى المذمة

١٧٦-١٧٧ - وكذلك إذا لم يمس بها أكثر من كبر، فوجدناه أكثر من الكبر نفسه، في كبره فمبيع جلت، بالرواية من أبي يوسف، رواها المصنف، لأنه وجدناه على شرطه، والمبيع يتناول بعضها، وإن وجدناه أقل من كبر، أو كبره، فمبيع فاسد؛ لأن لا بد من سقاط حصه بالتقصير من الثمن، وذلك غير معلوم، وبسببه يمنع المتابعة

ونحو ذلك على أنها كبر، أو من من كبر، فوجدناها كبر، أو من من كبر أهم حاشي - ولو جسدنا أكثر من كبر، فكذلك المبيع حاشي؛ لأنه يصير مشروطاً من مبر، وذلك جلتاً^(١)، ولزم لشري كبر بجميع النسي، والزيادة على الكبر للثمن؛ لأنه لم يدرى بحسب البيع ولو قل على أنه نحر أو أكثر، فالمبيع حاشي، ووجدناه أكثر من النحر، غير أنه وجدناه كبر، أو أكثر من ذلك، فمبيع المبيع بجميع النسي، ولا خلاف أنه، وإن وجدناه نقص، فمبيع شري بالحسن إن شاء أخذ، فوجدنا حصه من النحر لو قسم الثمن على ثلثه، وإن ساء ترك، فمبيجه من ذلك، فإن النسي، أو حل كسبه أو من مبيجه، كان له، أو أحدهما، فإذا وجدناه نقص من كبر لم يجره، وحده من مبيجه حتى يصير مبيحاً لا بد له من إثبات أحد المقتضين، فما الكبر أو أكثر، فنقول إثبات الكبر، أي من إثبات أكثر من الكبر، لأن من يثبت الكبر يحوي العدد، فإذا اشترى من حشر حظه على أنها كبر، فوجدناه أقل من الكبر بجوز، وفي إثبات

الأكثر بمساده الجدد، فإن من شري من آخر حظه على ثلث أكثر من الكبر، فوجدناه أقل من الكبر بمساده الجدد، والعبد متى حشم الصحة والقدرة بحسن من ربه الصحة، فثبتنا التقدير الذي فيه تجويز العبد، وهو الكبر، وحاشي كأنه اشترى على أنه كبر، فوجدناه أقل، وهذا يصح فليس على الثابت، فثبت، هكذا، هذه الطمعة من المأذون الكبير من باب بيع الكلي والقرين، وفيه يذكر ما إذا اشترى بها على أنه كبر، وبسبب أن يجوز بيع، سواء وجدناه أكثر أو أقل من الكبر، أكثر من كبر، وإذا وجدناه كبراً، لزم من شري ذلك من غير كبر، وإذا

(١) وفي نسخة: وفيه جسدنا كبر أو آخر

(٢) في المخطوطة: فخط من لأحد وأما من طومره

هرون، والآخرون، في ذكر أن الشيخ فاضل القزويني، وأخوه جعفر، عند أبي جعفر، وعند عاصم بن جعفر، رآه أبا عبد الله عليه السلام مع جماعة من المؤمنين، فإذا كان صواب، فيصعب في أحد الدين بوجوب تصديقهم في الكل على مذهب أبي جعفر، فعلمت أنجب من الأصل لا يوجب عدم صحة فكر غيره، وبعض مذهب فكر لا، بل ما ذكر في 'حوائج دور الجن'، وأية ما من بعض الأئمة، سر عني، قال سمعت الأئمة جُلوساً، تصحح عهدي أو عني قول أبي جعفر، فبما تعدد أبي

١٩٠٧٤ - قال محمد رحمه الله: وعلى هالة إذا نسيت من حفظه عرو أمي كبره فوجده
تحتي نسيته، محمد الخادم السامي هذا ثم حفيده وهو المسحيج، قال: علي قد يدا
نسيته من كبره، كني جبره نفس شوجه تضي إلى حاليه، من القه في بجور
الحاليه وعلية الدال في العيني حلفه تبه دح السعي الشار الموجودة تكم
الاستري داخل الدال في يومه حاليه دال ساء يوث يوث لال القصة تفرقت
علي نسيته من النسيه و به يوجد النسيه

[illegible]

وكان (الموسى) ابن (جده) عيسى (عليه السلام) أحفاداً مآجيد عظم قد ضلوا إلى ضلاله وفقدوا شيعته
 رده، وإن جده سفيان (عليه السلام) جده بصيرة وإمام ابن سواد (عليه السلام) وقال الأئمة محمد وحمزة
 الثمالية (عليه السلام) جده عيسى (عليه السلام) عيسى (عليه السلام) ولد وجد (عليه السلام) أحفاده بمسجد
 يوسف، وما قبله مسجد، فاعلم أن هذه هي الصورة التي ينبغي أن تكون لهم ولكن ذراعاً من الأربعة
 فيهم مسجد ذراعاً وجانبه من قبله
 عن حذيفة بن اليمان (رضي الله عنه) قال لا يسقط شيء من الأربعة ولا يخلو شيء من الأربعة
 كلها، وسئل أبو حنيفة (رضي الله عنه) عن الأربعة قال هي حكم العشرة من

وكانت هذه هي المرة الأولى التي فيها كان هناك شخص واحد فقط في كل فئة. وكان هذا هو الحال في جميع الفئات. وكان هذا هو الحال في جميع الفئات. وكان هذا هو الحال في جميع الفئات.

منته، وهذا الطريق لا يشكل على قول أبي حنيفة، لأن عدد بعد العدد في بعض العدد
عناوين بوجوب حساب المقدس لسانه، وإنما يشكل على قولهم، ونوجه به أنه لما قبل الشمس
بالتربة، وبما يكتمه منته، ظل من التربة، لا يذهب إلى الذي سي، من التربة، لا لإدخاله
في المقدس، ولكن يهضم لشمس عبيها، حتى يظهر حصص التربة، وانفليس يصحح بذلك وفكره
بصالح أيضا، وليس البعض أولي من البعض، فكأن ليس لرق مجبوراً، وجهلة الشمس
بوجوب حساب العدد

ولو وجد دون الرق عشرين، خلا، ودون التربة مائة، فلم يسرى الرق وتساوى
وطلا من التربة بجميع الشمس، يرد الثاني على شتم، لأنه يسري الرق وفيمر ما يكتمه منته
رطن من التربة، وذلك غير يسري، وخلا، والورد في التربة، وهو، وكانت حرياته على جان
البائع، غير دخله، كما هو شئرى ريث وحده على أنه حاسوب، خلا، فوجده مائة وخلا
وكذلك لو كان الرق على حصة أو التربة على حصة، فليس ريثاً جده، كذا الحقوب كما
قنا، لأن صر ما ترباه، وانفصال بين التربة للشمس [الذى ذكرنا]، ذلك المعنى لا
يتفاوت سمياً إذا كان الظرف، وعده كاضم إليه من التربة، ثم يكن

٧٦-٧٧ ولو يسرى بين أي ظرف، وسما في ظرف آخر، بشرط أن يسرى ظرفه على
أن يكون ذلك كده مائة رطن، فوجد الشمس أربعين، رطلا، والتربة ستين، فإنه يرد من التربة
على البائع عشرة أوطال، ويخرج من قسم الشمس مقدار عشرة أوطال من الشمس، وإنما ذكر
هكذا لأنه أصناف بورن إليها، أي واحد منهما يحمل التربة والنقص، ونقص غيرها
صغير، فإذا وجد أحد عشر أريد، الآخر نقص، والنقص، وسقط حصصه النقصان من
الآخر، بخلاف مسألة الأري، من الورود وإن أنصبت إلى التربة إلى أن أحدهما خاس لا
ترباة وانفصال، وهو التربة، والورد فيه صغير، ولا خير وهو الرق لا يقف التربة
والنقصان، والورد فيه غير معسر، فإن صرفه النقصان إلى ما ينقصه، وهو ورود حكماً
فولي

وكذلك إذا استرق خطه في جوفه، وشعره أي جوفه أتم، غير الآخر على أن الكل
مئة مرة، فهو على هذا، وكذلك إذا أصاب المائة إلى ثلاثة أصناف من المكبلات، دخل العقد
من كل صنف ثلث مائة، لا ربع

(١) ولي ٣ يكل بلا من يحضر

(٢) مدير العقد من مائة من الأصناف، وقد أقيمت هذه المسألة من

الثبوت، وهذا يقتضي ما جاء في المرقى لأبي يوسف من مسألة النسخ ومن مسألة المصلح،
والثبوت في طريق جواز المصلح من تلك المسألة، وسواء بعض المصنفين، أو ترك البعض، فإمكان
تجيزه بهذا الطريق، لأن المصلح يجوز بدون الخلق، وإنما يجوز من غير ردود الخلق بأسبابه
البعض، وترك البعض، فإما فيما يتعلق بالثبوت، فليس على ظاهر النص لا يصل الثبوت
لنسخه، وقد ذكرنا من هذا أن بيعه على ظهره صواب فيسوف من مصلح بطريق
الاعتبار حاشية خلاف، وبدون الاعتبار على الخلاف عنه بعض المصنفين، وأما قوائم
الخلاف، وسحب الحمل احتساب فتابع فيه، منهم من لم يعمد إليه، منهم من جده،
وذكر أبو طيسر الكرمي، من كتابه جازمه، وروى الحسن بن أحمد بن أحمد بن حنبل، وهو
لم يرد من المصنفين اختلافه، منهم من قلعه، بعضهم قالوا، لأنه يرد ساعة واحدة،
فيحبط البيع مدير البيع من وجهه بتعدد غيره، فكذلك يظهر بيع المصنف على ظهره المصنف،
وبعضهم قالوا، لأن موضع القطع مجهول، ومن حوز بيعه من اشتبايح يجب عن الأول،
ويشترط أن لا يرد من الألف، ألا ترى أننا جعلنا من موضع القطع ملاحه، فإذا عظم
ومال، فله علامة لا يعلم، بل يبقى من موضعه فتكون الزيادة حاصلة من ملك المشتري،
بخلاف المصنف، لأن المصنف يبيع عن نفسه، ألا ترى أنه إذا حاصرت أسلحه ومضى
زلفه، فله حاصلة يبيعها، فإذا كان ملك المصنف، فيكون لبايعه، وقد حطفت البيع،
ولا يرد قدره، فيصير قدر البيع مجهولاً، فيجب عن بايعه، ويقتضي إن كان موضع القطع
مجهولاً، فهذه حجة لا تؤمنها من الشك

١٢٠٩١ - وإذا كان مصنف عن ظهر الشاهد، ثم إن النسخ حرماً أصلاً، ومحتل المشتري
أخذه بالبائع، روى البشر عن أبي يوسف، أنه ليس له ذلك، إلا أن يستفاد النسخ عن ثمن
مستأجر، وروى هشام بن محمد هذه المسألة بعبارة أخرى، فقال إن ساء النسخ، وجمعه بين
المشتري، لم يجر

١٢٠٩٢ - وإذا جاز بيع اللزق في المصنف، وروى عن أبي يوسف أنه يجوز، لأن
المصنف لا يمنع به إلا بالنسخ، فإمكان تسليم المفقود عليه من غير صبر، لأنه يظهر فرواية أنه
لا يمكن تسليم المفقود عليه إلا بالنسخ، وليس شيء، وإنما لم يوجب به

١٢٠٩٣ - ما جاء في فضل من يخطه معيه، أو يبايعه في كره، لا يجوز، وأما
أبي يوسف إلى المرقى بن هشام، ويثبت فينازع المخطئ في سبيله، لأن ذلك لا يوجب له في السبيل

الحكمة، ألا ترى ذلك؟ هذه حجة، وهي في سبيل التفسير، بما يجب وعرفي
العلم، وإلا فليس هذا تفسير، بل هو كذا.

١٣٩٤ - وفي نوفمبر عام ١٩٩٤م تم سحب الشد من قوس التثبيت في محطة توليد الكهرباء .
وعرض صاحب البطيخ أن يقطع البطيخ ، فاشبع بالخل ، وبعد ذلك التمسك به وزيته
الزيتية لا يحمي ، فادسه انما ذلك لم يحمه هكذا ذكر مدير في ام سرحة

١٩٠٨٥ عر (١) به هذا المجلد في السقف، يوجد به ١٠٠٠ نسخة من نسخة لا
يحتوي على نسخة الأصلية من - رى - جاز القلم، و عرق ١٠٠٠ نسخة من نسخة
الناقلة الانتصارية من نسخة من نسخة - إلا ١٠٠٠ نسخة من نسخة من نسخة من
إحدى نسخة من نسخة من نسخة - ١٠٠٠ نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من
النسخة - ١٠٠٠ نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من
وإن كان هو جود الأ ١٠٠٠ نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من
من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من

[illegible]

وذكر في اسمه صلوات الله عليه فعل كرسى كتب جبرائيل على دمه
الذي لا يبرئ منه الله ولا يصالحه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
فبعه إليه لا يبرئ منه ولا يصالحه ولا يملكه ولا يملكه

[illegible]

الجانحة، وتختلف في أختلاف

فإن ابن سناء قد كتب لعمد أرويت بر أعصب جندف، نصف دنت أو أصعب
آخر، فنت من دار، أو عصب سمارك، فحطه في باب، ثم إلى عصب النيب والنيب
والندى، يجوز البيع في دنت، رد عصب الفستري بذلك، أو يكون له خيار في رد المال والعصب
والنماء فإن البيع حار، من المستري فيه حذر، لأن لعصب منه لا غير على أحد
ذلك

١٦٠٨٧ ردوى إبراهيم عن محمد بن رجل له بخر إلى نصف من فله، فقال قد
شرب منه طليح حد الفطن [بأنه] أمر قال، هذا ناسد، وبه أبتى من اشترى دواغاً
من خب، أو من ثوب من جانب معروف، أو البيع فاسد، فإن فتنه، وسدته إلى المسرى،
ثم يكر للمسرى أن يبيع من ثوبه، وله أن يبيع البيع قبل أن يسلم إليه النافع، وروى عن
أبي يوسف في هذه الصورة، أن البيع حار، والفتري ما خيل به قطع النافع ذلك، فلا شاء
أخذه، وإن شاء يركه

١٦٠٨٨ ردوى محمد بن وهب عن مسافة أن اشترى الزجر من من نصف الفوس من
أحد الطريق، أو نصف طلع من هذا الأرض ما فاسد، فإن فتنه الرباع، وهو جائز، وسدته
بلى المسرى، وله أن يبيع

١٦٠٨٩ - ردوى عن محمد بن محمد ولو كان رجل مائة دنت، فاشترى رجل
كروشها، أو مصلوحها، فهو حار، وقيل بإخراجها على البيع، والمستري خيار إقراره،
أو كانت طليحة مكسبة، كدنت ماله ببله المصروفة، يجوز بيع بدها

١٦٠٩٠ وفي الأصل إذا اشترى من آخر كذا ما يبيع به هذه الصورة، فيعرف
طوره، أي قال، عشت فله من هذه الصورة بهذا الثوب، ولا يعرف كم يبيع في الثوب، أو
فان يورد هذا الحجر، ولا يعرف رد الحجر، أي، يأنى، سره في الأصل، أو يكون يأنى
سده، وهي الصورة، ثم يعرف دنت، رجل فقولاً حاراً منهن من الربوة

١٦٠٩١ - من أمضى من اشترى من آخر صدقاً على أن يبيع به في الثوب، أو أناء
سبه الثوب، ليس مكمل، فقال، اشترى من هذا الإماء من هذه الصورة، أي دنت لا
يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وهذا الإماء لا يعرف حلاً، كما يعرف مكمل، فليس هذا
مكمله، ولا مدبرة، مع أن هذا مع مكمله، ولا مع مدبرة، قال - هـ - ولا يأنى
اشترى شيئاً موزوناً، وأسرطور، صخرة له حجر لا يعرف، وهو من هذا الإماء، ثم

و جمع له بر مشعر فـ ، و بان انك في الزمان لا يسع ذا جس قيه يسر ، فليؤمك الله و
و

[illegible][illegible][illegible]

۱۹۶۴-۷۰ء تک قلم الامہ کی سرح کتب مصنفہ سے اسے نظریاتی طور پر
مکمل تسلیم حاصل رہا، اسے جتنا سچا کہیں جس افراد کے بارے میں وہ قریب لایحیہ
وجہ سے عمل غسی ان کو تسلیم نہ ہو خواہ اعلیٰ حائز

[illegible]

١٩٩٦: محمد بن ريد في كتاب الاحكام على مذهب الشافعي (ط: جامعة القاهرة)

١٦١٥ - وردنا مع عبد الله بن جعفر، وأحدنا جعفر، أو عبد الله، أو محمد، أو علي، لكن واحد منّا، قال: جعفر بن محمد بن جعفر.

١٦١٥ - وردنا مع عبد الله بن جعفر، وأحدنا جعفر، أو عبد الله، أو محمد، أو علي، لكن واحد منّا، قال: جعفر بن محمد بن جعفر. وأحدنا جعفر، أو عبد الله، أو محمد، أو علي، لكن واحد منّا، قال: جعفر بن محمد بن جعفر. وأحدنا جعفر، أو عبد الله، أو محمد، أو علي، لكن واحد منّا، قال: جعفر بن محمد بن جعفر.

١٦١٥ - وردنا مع عبد الله بن جعفر، وأحدنا جعفر، أو عبد الله، أو محمد، أو علي، لكن واحد منّا، قال: جعفر بن محمد بن جعفر. وأحدنا جعفر، أو عبد الله، أو محمد، أو علي، لكن واحد منّا، قال: جعفر بن محمد بن جعفر. وأحدنا جعفر، أو عبد الله، أو محمد، أو علي، لكن واحد منّا، قال: جعفر بن محمد بن جعفر.

١٦١٥ - وردنا مع عبد الله بن جعفر، وأحدنا جعفر، أو عبد الله، أو محمد، أو علي، لكن واحد منّا، قال: جعفر بن محمد بن جعفر. وأحدنا جعفر، أو عبد الله، أو محمد، أو علي، لكن واحد منّا، قال: جعفر بن محمد بن جعفر.

بالعقد يمتثل من الأموال، وإن اتصل القهر، ولكن يده تحت العقد، حتى حلك بدله بالقهر، فيعتبر البدل ذكر الجهالة ظاهرة، واعتبار العين تكون الجهالة مقارئة، ولقتره بوجوب الفساد، والظاهرة لا بوجوب، فرجحاً ما بوجوب الفساد عن ما يوجب المحو أو احتياطاً، ضد واحد سبب الفساد في جميع العقد.

ولأبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أن سبب الفساد في هذه المسائل واحد في جميع العقد، أما في حصة آخر فظاهر، وإن في حصة القس، فهو اشتراط الربا، به، أن يدل الحر صار مشروطاً في حصة القس من حيث المسمى؛ لأن الصيغة الواحدة واحدة، والصفة الواحدة إذا أصبحت إلى شيئين موجودين، يقول العقد في كل واحد منهما يصير شرطاً لصحة القبول في الآخر، حتى لو فعل المشتري العقد في أحدهما لا يجوز، وإذا صار قبول العقد في الآخر شرطاً لقبول العقد في القس من حيث المسمى، صار بدله مشروطاً في حصة القس مسمى، وبدل الحر ربا؛ لأنه مال منقوض شرط في العقد من غير عوض أصلاً، لأن الحر لا يصلح عن المال، فيبطل بدله بصير عوض أصلاً، فيكون ربا، وقد صار مشروطاً في حصة القس غير مقابل بالقس، فيصير ربا، كما لو قال: يبتاع هذا العبد بخمسة مائة على أن يسلم لي خدمته سنة أخرى خير شيء.

١٢١٧ - وأما إجماع عبده وعبد غيره، قلنا: هناك لم يوجد سبب الفساد في حصة عبده، وهو اشتراط الربا، لأن قول المستحق مع بدله، وإن صار شرطاً في عبده إلا أن بدله في نفسه ليس ربا، لأنه مقبل بما يصلح عوضاً، وهو السحق، والربا عبارة عن حال ملك بالبيع يتبرع عوضاً أصلاً، وهو غير لا يفسح عوضاً عنه بوجه ما.

فيقول: فإن لم يوجد سبب الفساد في حصة عبده من هذا الوجه وجد من وجه آخر، وهو جهالة الحصة؟

قلنا: ليس كذلك؛ لأن المستحق مع بدله دخل تحت العقد، وكان البدل في الإيتناء جميع المسمى، وهو العبد وروحه، وأنه معلوم، وإنما يصير باحصة بعد ذلك إذا لم يجدد المستحق، فيكون جهالة مصادفة من كل وجه.

١٢١٨ - وإذا جمعت بين عتيق، وأعطى مائة أو مائة أو مائة، قلنا: هناك لم يتمكن سبب الفساد في حصة القس، وهو اشتراط الربا؛ لأن هؤلاء دخلوا في العقد مع تلقين تقيام الغلبة [فيهم، وبملهم] ملكة بطلقة ما يصلح صيرت عنه، فإنه مقابل بالمال، فلا يكون ربا، بخلاف بدل آخر عن ما هو.

وأما مسألة اجتراب، فقد ذكرنا قبل هذا عن أبي حنيفة أن العقد ناسخ في الأشياء

[illegible][illegible]

١٦١٩- د. رابطة علماء مصر، طبع في القاهرة، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٩ م. (مكتبة مصر العامة)
 خاتمة في معرفة بعض أحوال العرب في بلاد الهند، د. محمد بن عبد الله بن
 محمد بن أبي بكر بن أبي عمير، طبع في القاهرة، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٩ م. (مكتبة مصر العامة)
 في معرفة بعض أحوال العرب في بلاد الهند، د. محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن أبي عمير، طبع في القاهرة، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٩ م. (مكتبة مصر العامة)

[illegible]

وعبد، وإن كان مسجداً حراً، لا يفسد العقد في الباقي لأن في دخول المسجد تحت البيع [أي حقه الموقوف خلافاً لما مر] ، فعنه بعض العلماء لمسحاً إذ عيوبه، واستثنى عنه أهله يعود إلى ملك الناس إن كان حياً ، وإلى ملك ورثته إن كان ميتاً ، ثم يمكن المصادرة به، فهذا كمالو باع عبداً ، أو مبيعاً ، والذي ذكرناه في القود، وكذلك في المبيع.

١٦١١- وإذا كان الأرض منسوبة كباي وجليل، باع أحدهما جميع الأرض من صاحبه، كان الشحيح الإمام يظهر الدين الموعودين وحمه الله تعالى يقول بصاد البيع، وكذا كان يقول فيما إذا صالح ندعى علب مع القدي من دهره على دار مشتركة بينهما، وكان يبيع إلى للفنى لأن ملك المشتري ليس محل البيع في حق المشتري، لكن بركة ما هو جمع بين حرم وعبد في البيع، ولكن فيه نظر، لأن نصيب المشتري محل البيع في الحصة، فيكون بمنزلة ما هو جمع بين مبيع ومير وعبد، والمطلوب عليه أن يبذل إذا اشترى من المصارع شيئاً من ماله المضاربة بعد ما ظهر من الربح، يجوز، وإن كان بعض المشتري ملك المشتري، وإذا كان اقتصاد بسبب الاقتراض، لا يفسد في نفس العبد، فإنه يظل قائده خاصة، ذلك أن يسمي عشرة ذراهم في شيء، خمسة دنانير عليه وخمسة مقل، وكذلك في دار الصرف، إذ نفس البعض دوى البعض، قد بطل ما لم يفسد خاصة.

ولو اشترى عبداً بمحض ماله، فحصة له من ماله، أو بمحض ماله إلى إعطاء هذا البيع في الفكر، ذكره القنبري في شرحه.

١٦١٢- ولو اشترى رجل اشترى داراً أو طريقتاً من طريق المسلمين محدودة معلومة، يمس جمع بين الدين وبين طريق المسلمين في البيع، فاستحق الطريق بعد ما قبضهما المشتري، فإذا شاء اشترى رد الدار، وإن شاء أمسكها بحصتها إذا كان الطريق محتفظاً بالدار، فإذا كان مبيعاً لم منه الدار حصتها من الفس، ولم يكن له الخيار، وإن كان الطريق ليس بحلوله، ولا يعرف نفوه، فسد البيع، ولو كان مكان الطريق مسجد حرم يجمع ما به، فالقول فيه مثل الطريق المصوم، وإن كان مسجد جماعة، فسد البيع كله، هكذا ذكر في بعض النسخ، وفي بعضها وإن كان مسجد جامع، فسد البيع كله، لأن بيع المسجد الجامع لا يجوز، ولا يفسد، وكذلك إن كان مهنوماً، أو نوعاً سباحاً لا به فيه، بعد أن يكون الأصل مسجد جامع.

(١) حكاه في ٢ ، وكان في الأصل ١٠ بعد قوله تحت البيع إذ عيوبه واستثنى عنه أهله خلافاً لعدة من العلماء.

بوع آخر في شراء ما باع بقل ما باع:

١٢١٢ - يجب أن يقدم أو شراء ما باع الرجل بنفسه، أو يبيع به، بأن يبيع بكيله ما باع بمائعه، أو يبيع بمائعه ما باع بكيله، كالأوقية في ثوب ثمنه لا يجوز، إذا كان المكيل على حالها، ثم ينعقد ببيع، وكذلك إن يبيع عنه شيء من نفسه، وإن كان، أو إذا اشترى ما باع بنفسه، فلا ينعقد بغيره، ولا حل شبهة الرماء، لأن بينه وبين الناس وبين الناس الأول شبهة المقابلة من حيث إن العديد الثاني لو عجب تأكيد الثمن الأول، لأن الناس الأول كذا يبيع من الميسر ما لم يزل يبيع، وقد المرصه تزول ما يبيع الثاني، فهو معنى لو - أن يبيع الثاني يوجب تأكيد الثمن الأول، وليس قد حكم لموجب حتى إن شهود الظلاني قبل الدخول إليه رجعوا صموا نصف الصداق، لأنه كان يبيع من الميسر ما لم يزل يبيع، فهو معنى لو - كذا هو ثمرة إلى الزوج، أن لو ملك المهرمة وأكذبه، فكانوا كالأول حين به، كذا هو

وإنما يجب للمدعي البيع الثاني وكل الثمن الأول، ولأن تأكيد حكم الإيجاب كان وجوب الثمن الأول مضافاً إلى العقد الثاني حكم، وهو العقد الثاني موجب الثمن الأول حكماً، والثمن الثاني حقيقة، فكان يجب شبه المصاه من حسب ما ذهب مضاف إلى عقد واحد في حقة واحدة

ولو ثبت بينهما جميعه المقابلة كان ربا حقه، فربما سببهما شبه المصاه، ثبت شبهة الرماء، بخلاف ما بعد بيع الثمن، لأن هناك العقد الثاني ما أوجب تأكيد الثمن الأول، لأن الثمن الأول غير مؤكد بالقياس، ولم يزل يبيع من الميسر ما لم يزل يبيع، فهو معنى لو - كذا هو ثمرة تأكيد له

١٢١٣ - وأما إذا اشترى ما يبيع له، بأن يبيع بكيله لا يجوز، يجب، بعد جعله كله على ما كان يبيع أن يكيل حتى لم يجر شيء ما يبيع بكيله ما لم يزل يبيع بكيله ما لم يزل يبيع، وأما حقيقة وحسب الله تعالى عنه ثم يجمع موكل مشتركاً بشراء الموكيل، حتى قال لو باع لرجل شيئاً بنفسه ثم وكّل رجلاً بأن يشتري به ما باع بقل ما يبيع بقل يبيع بقل الثمن، فاشترى الموكيل، فإنه يجوز عند ثمن حقيقه رضى الله تعالى عنه، بخلاف ما ذهب، ونعم في أبي حنيفة، رحمه الله تعالى أن شراء الموكّل مستند بمقدور الموكّل

ولهذا لو اشترى مدون الموكّل، بعد حلقه، وحصل المالك به، ثم يبيع الموكّل مستنداً إليه لا ينعقد شراء الموكّل، ولا لعماده، فلم يكن شراء الموكّل مضافاً إلى الموكّل، لا المقتضى ولا

کلی خدائے و حسد ہی کہہ مارے کہ وہی جاں جہان لایا ہے یہی ہے کہ

[illegible]

۱۵۱۹۹ : خود مختار معارف اعلیٰ کے شعبہ تعلیمات اسلامیہ، قادیان میں شریعت کے محکمہ میں ترقی یافتہ محکمہ کے سربراہ کے طور پر مقرر ہوئے۔

١٧٦٠ : مع مضمرى مضمرى هو : حل ، مع ان يفتح الاول ضمير ، مع مضمرى
الانتمى معلى عما جاء به ، دون عاد المسرى الى مضمرى الاول . عاد يستم هو فتح فى حق
الضمير كنه . تحجير بوزنه ، و حيدر السط على مصر أو بعدد يستبد و غير قصد . و
يضمير مستقيم الفصحى . ماثر فضاء ، و مجرة الشفع لا و . يسهل على ما جاء به
مما جاء به بسبب هو فتح فى جهيف مع حلية فى حلى ال . ان انعم الله به ففى
مع ، و تحريك ح ان مضمرى و هو بسبب من انشاء ح ان مع مضمرى من هو حله على
مما جاء به

١٦١٨ - وكانت سنة هامة جدا في حياة العرب، وقد انقسمت فيها إلى قسمين، القسم الأول هو القسم الذي كان فيه العرب في حالة من الضعف والاضطراب، والقسم الثاني هو القسم الذي كان فيه العرب في حالة من القوة والازدهار.

۱۶۱۹ء : اسیری وہمہ منہا، و مقلدہ، ج ۱، ص ۱۱۱، شمس المصباح
 المانیخ یافض لا یجوز، لأن یوحی فیہ من غل و سحر، ص ۱۱۱، کتاب المصباح، و یوحی
 یعود لمرئوسہ منکہ مستخدمہ من جهة المانیخ، ص ۱۱۱، گندہ ج ۱، ص ۱۱۱، و یوحی
 صی مانع (م مانع) مانع لا یجوز، فہو تدبیر (تدبیر منسحب) ص ۱۱۱، و یوحی
 من حق المثل، ص ۱۱۱، و یوحی ص ۱۱۱، و یوحی ص ۱۱۱، و یوحی ص ۱۱۱، و یوحی
 ص ۱۱۱، و یوحی ص ۱۱۱، و یوحی ص ۱۱۱، و یوحی ص ۱۱۱، و یوحی ص ۱۱۱، و یوحی

الصحيح . وفيه كلمات كثيرة . ذكرناها في أبواب التركات في [الجامع]

١٢١٢٠ - ولو كان المشتري أوصى بهذا العبد لرجل ، ونقل الوصي به الوصية ، سمعت الموصي ، فباع الموصي له العبد من بائع الموصي [يقال] حار ، هكذا ذكر في التزيادات ، وقرئ بين الموصي له من جهة المشتري وبين وارث المشتري ، فإن وارث المشتري لو باعه من بائع مورثه بأقل لا يجوز ، والفرق هو أن هذا الوقت عين "ملك الموت" ، ولهذا كان للوارث أن يرد على بائع مورثه ، ويصير الوارث مفعولاً من جهة مطلق مورثه ، كما يصير المورث مفعولاً ، فكان بيع الوارث كبيع المورث ، لأنها ملك الموصي له غير ملك الموصي ، ولهذا لا يرد على بائع الموصي بالعيب ، ولا يصير مفعولاً من جهة ، فأنشأ المشتري والموعوب به ، ثم المشتري من المشتري والموعوب به من جهة المشتري لو باع من البائع الأول بأقل يجوز ، هكذا الموصي له ، وقد كتبت في المستزاد مسألة الموصي على خلاف ما ذكر لي الرهانات ، والصحيح ما ذكر في التزيادات

١٢١٢١ - وإذا وكل الرجل رجلاً لبيع عبده بألف درهم ، باع أبو كل ، ثم إن الوكيل أوفد أن يشتري العبد فأنشأ ببيع نفسه أو غيره بأمره قبل بعد البيع لا يجوز ، أما شراء نفسه ، لأن الوكيل لما بيع بائع نفسه من حق الحقوق ، فكان هذا سر . البائع من وجه والنايب من وجه في باب الخبر ما كان ثابت من كل وجه ، وأما تغييره بأمره ، فلأن شراء الأمور واقع له من حيث الحقوق ، فيكون هذا شراء ببيع بغير نفسه من وجه ، وكما لا يجوز لبائع أن يشتري ما باع بأقل مما باع ، كذلك لا يجوز لعبد أن يشتري ما باع بأقل مما باع ، كان من العبد دين أو لم يكن ، أما إذا لم يكن دين ، فلأن شراء العبد إنما لم يكن حبيبه دين بوجه الملك للمصولي في الشراء على الحقيقة ، فصار شراء العبد كشراء الولي بنفسه ، وأما إذا كان على العبد دين ، أما على قوله أن يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى : لأن دين العبد عبدهما لا يمنع وقوع الملك للمصولي في كسب العبد [لأن شراء عبده في هذه الحالة كشراء نفسه ، وأما على قول لم يكن حبيبه رحمه الله] ، فلأن شراء العبد إنما كان عليه دين ، كما يجمع وقوع ثلث للمولى في كسب العبد ، فحقه لا يمنع ثبوت حق الملك له في كسبه ، فكان شراء عبده في هذه الحالة بمنزلة

(١) ما بين المبرورين سأل من الأصل ، وإنما كتبت هذه المسألة من نسخة م

(٢) هكذا في ط ، وكان في الأصل حير

(٣) ما بين المبرورين سأل من الأصل ، وإنما كتبت هذه العبارة من النسخة ط و م

مروءة من وجهه ربح لا يجوز من مكانه، لأن المصلحة في ثوب مكاتبه حتى المالك،
فكون ثوب مكانه كسواء به من وجهه

١٢١٢٢- ولو باع بعد أو قبل أو فكاتب لم يكره مولى من يفسد ما راع بأقل من
سبع هزلا، يقع للمولى من وجهه، يصير مولى مشرطاً ما سعى به من وجهه ما نزل

ولو اختلف خمس سعة، حار انصرا، وإن كان خمس النسي فرباً لأمر المانع في خمس
أموال شبه ثوب، والرب لا يثقف عند اختلاف الجنس، لا اله يكون، جدياً وروء
والأحرار فيهم، وإن كان في وجهه من الأول، فيكون البيع من وجهه، لأن المار به
والقائم حسن، أحد معنى كنهه ثوب، وتقيد وصدقا، فأكثرت ما سعى به من وجهه

١٢١٢٣- من بعد، لا يجوز أن يبيع مائة من مال ثم يترد بها مائة من
في أحرار، لأن هذا من معنى مروءة باع بأقل من باع، لأن لأحرار مائة من مال، لأن
أنه حال انقضاء من حال

١٢١٢٤- وجوز به بالقبول درهم بمائة من مال، ثم انصرف ذلك درهم بمائة من مال لا يجوز
لأن هذا من معنى مروءة باع، فمن يبيع بالقبول لا يملكه في الأحرار يكون، فلهذا في الأحرار، وإن
أدلى في خمس درهم، أو كثر من، ويحتمل الزيادة في النسي سائى بقائه، فعلة المستكن
برودة الأحرار، هذه النسيان معنى

١٢١٢٥- في بيعات حصة من وجهه مائة من مال، باع درهم بمائة من مال
بالأحرار، هذه النسيان، فليز أن يترد النسيان، حصة من خمسة مائة حالة جاز
القرى في النسيان، من وجهه، لا يملك في النسيان، أو كثر من، حصة من خمسة مائة
نفسه بمائة من ٧٠ مع كل واحد، فهما انصرف إلى حصة، لا إلى نصف ثوب، لأن
الأهل يصرف الإنسان في مكة

ولهذا المروءة، حصة من وجهه مائة من مال، باع درهم بمائة من مال، باع درهم بمائة من مال
كل واحد منهما، من حصة من كل واحد منهما، باع درهم بمائة من مال، باع درهم بمائة من مال
نفسه بمائة من مال، حصة من كل واحد منهما، حصة من كل واحد منهما، حصة من كل واحد منهما، حصة من كل واحد منهما

مسترياً ما باع، فلان باع من ثوب، فلا يجوز
فلما في النسيان الذي كان صاحبه لم يصير مشرطاً ما سعى به من وجهه، ولا يبيع له فيجوز
الصلح على النسيان الذي كان، ولا يباح في النسيان، حصة من كل واحد منهما، حصة من كل واحد منهما، حصة من كل واحد منهما، حصة من كل واحد منهما

وهذه المسئلة هي مسألة جبرية في تقديرنا داخل دست سر، حشر بني دولتي
 و... جورده... حال... لا... وع... ومحمد...
 وأمر... كل... وحمل... ك... ك...

يقدر هذا قال محمد بن بلع ماث في السيرة، فاقسم مكي في ١٠٠٠ لاني أقسم لو اسرنا
 منكم ملكك ملكنا غاصد، فكذا، استمره وكيه له، لانه فيه يعرف النوكس فخصمه به
 صعد: كالمركب بالثمن الذي انعموا، والاسير في يده يقع في خصم، هو أمر في كذا، سدا،
 ولا يعم ذلك للوديع

وَبُيُوسَعُ بْنُ مَرْيَمَ الَّذِي يُدْعَى الْمَسِيحَ ابْنَ دَاوُدَ الَّذِي كَانَتْ أَسْمَاءُ ابْنَتَيْهِ
تُدْعَى مَرْيَمَ وَحَنَانُ. وَبِشَرَفٍ لَدُنْهُ عَصَا مُوسَى الَّتِي نَزَلَ بِهَا
الْبَرَقُ فِي السَّمَاءِ. وَالْآنَ هَلَاكَ. وَتُوكَلِّلُ بِأَصْحَابِ عَمْرِو بْنِ
مَرْيَمَ وَهَلَاكُ جَعَلَهُ مَسِيحًا نَسَبَهُ. كُنْ صَاحِبًا. وَبِأَسْمَاءِ ابْنَتَيْهِ
مَرْيَمَ وَحَنَانُ.

[illegible]

نوع آخر في صورة السور العسا، والمائدة

من جملة ما الدراسة في سبع محاور أو أبواب ، ومن جملة ذلك ما يلي : من غير من عليه المين ، ومن جملة ذلك ما يتعلق في الجملة ، كما أن يكون اسماء على أن يسمي هذا ، ومن جملة ذلك ما من بين ما هو قول منكم ، غير حطة أو عسر في شعب ، ومن

[illegible]

الفصل السابع

في الشروط التي يشترطها البيع، والتي لا تشترطها

١٢١٢٧- يجب أن يعلم بأن الشروط التي يشترطها في بيع لا يحل، ما إن كان شرطاً به شيء من المقتضى، وبعدها أن يجد، بالعقد من غير شرط، وأنه لا يوجب فساد العقد، بشرط تسليم البيع على التام، وتبرؤ لغيره الشيء على المشتري، وإن كان شرطاً به يجب بالقدرة من غير شرط لغيره، لأنه لا يفسد شيئاً، فساداً وحده كعدمه، وكما أن شرطاً سائلاً، هو جواز البيع

وإن كان شرطاً لا يقتضيه العقد على التصبر لغير ذلك [لأنه] يلائم العقد، وعسى به أنه يؤكد موجب العقد، أو تأكيداً به من الشيء يلائم ذلك الشيء، وذلك كالبيع بشرط أن يعطى المشتري شيئاً من المقتضى، وكذلك في معرفة ما لا يشترط، أو التسمية، إن كان حائزاً محلل المقتضى، على الكفاية، وإن كان مائة من مجلس العقد، فحصر في أن يعرف، وفي الكفاية، غير البيع فساداً، الكفاية، ولم يلق من مقتضى البيع، إلا أنها تؤكد موجب العقد، لأن الكفاية وثيقة فائت المطالب، ولهم، جنس حرم الكفاية بالقدم، وأعطاه به حب العقد، مما يؤكد ما يكون ملتصقاً للعقد، فلا يلزم من فساد العقد.

١٢١٢٨ وكذلك أصبح بشرطه أو بعضه اشترى بالثمن شيئاً، والرهن معلق، بالاشارة أو التسمية، جازاً أو غير جاز، وإن لم يكن الرهن من مقتضيات العقد، إلا أن الرهن يؤكد موجب العقد، لأن الرهن شرط وجبه ومؤكداً لجدد الاستيفاء، ولهم، جنس حرمه بالأموال، انعقد للاستيفاء، واستند، الثمن موجب للعقد، مما يؤكد موجب العقد.

فإن تضييع لأمم أصبح لإسلام المعروف، في خواصه، ورحمة الله تعالى، في شرحه من محمد بن الحسن وابن برهان، فيسقط حضوره الكمين مجلس البيع، وقبول الكفاية لجواز البيع، ولم يشترط حضوره، برهن حوز البيع، وإنما شرط التام،

ومن المعلوم، بشرط، ما يكون له من معنى، وهكذا شرط في الثمن، وإن لم يكن الرهن معنى، ولكن كان له من إن كان عرفاً، لم يفسد البيع، وإن كان مكسباً، أو موزوناً موصوفاً، فهو جائز وإن لم يكن برهن معنى ولا مسموفاً، في شرط أن برهنه بشيء، وهذا، فالبيع فاسد، لأن جهالة الرهن يوقعها في ملاحظة فساد من التسميم، والتسميم، في المشتري

بِعَلِيٍّ رَهْبًا، وَالْبَانِمِ بَطَالًا، يَوْمَ هَرِ أَحْمَرِ

١٦١٩ قال في المنطق انما هو انما يعني سبب المرض في الجسم ، ووجه الشبهة
 انه قبل ان يتعرف او يعرف شئ من السموم ، ويحلل لاسم سبب الجسم سبحانه
 وكذلك اذا لم يكن الكعبل معاً ، ولا معنى ، فمعنى ما يد ، لان جـ ، الكعبل بوجهها في
 خارجها بانه من التلحم ، والشم ، لان الناس يتعدهون في فضاء الدين بملأه القصد ،
 وان كان الكعبل حاصراً في مجلس التمسك ، نسي ان نفس الكماله ، او ضم ياب ،
 ونكر لم يزل حتى اضره ، وحدث في عمل اخر ، فاليوم ناسه اسحب ، قبل هذا ملك ، او
 لم يقل

وسرط الخواله في هذا السابغ يظهر سرط الكمفله، برده به بوضع سبع شرطه أن يحبل
الفتشري البتاع حبر، عريصه حر صاهد لما لو وضع السبع شرطه أن يحبل لتابع على المقصري
عرياص هو صاهد عالمعد، سد داءنا وفضحتنا

[illegible]

ومع الصدور يهول ولكن يقال للصنوبر ما أنت ندع الرمح او عيشته انه نفع
الحقده وهذا لأن الرمح من جلات الرمح وهو شوح لأن خار يسمى علفه بعد طرحه كما
كان فعل الرمح ولا جبار على السجواب ولكن يجر الشرى على نحو ما ذكرنا لأن
المانع ما هو يرد ريبك عن المنع إلا أن يسمى مسوق فبه المانع يؤمنه مانع وحده
مرغوب فثبت على النقص إلا أن يسمى الشرى بانسوط او يدفع النسيه على ما ذكره
الصدور لأن يد الاستيفاء تدفع بما أنت على النقص وهو العيشه فلا تستعاض في صلب
الرمح به من مسمى الرمح لأن الرمح

[illegible]

فلما حمله، وبين ما العبد أمر أن يضعه إليه وحده، يرى نية العبد، ويحصل النسيء، ولا
يكون العبد به نسيء، فعامل العبد، أعلمه وحده، آخر سوى العبد، فلا يبيع من يبيع عنه، وإن أوكاد
المشتري أن يعطيه نية العبد، وإليه كونه، فليس فلا يبيع من يبيع عنه

۱۹۱۹ء میں جب کہ انھوں نے اپنی پہلی کتاب "The Life of the Prophet" لکھی تھی، اس کے بعد انھوں نے "The Life of the Prophet" کے بارے میں لکھی تھی۔

١١٦٧: قال رسول الله ﷺ: لا يقبل الله صلاة رجل حتى يقرأ بها بسم الله الرحمن الرحيم، ولا يقبل الله صلاة رجل حتى يقرأ بها الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. (رواه الترمذي).

[illegible][illegible]

١٩٢٢ سنة ، معه من المخلصين في يوم الجمعة في هذا اليوم الذي في ذلك
 ذلك كدالة في حيث تدور ، و من المخلصين في يوم الجمعة في ذلك
 و حيث تدور في المخلصين في يوم الجمعة في ذلك

[illegible]

والله اعلم بالصواب، فان تعدد هاتيك الذوات من اجل الاستيعاد في القدر الواحد من السمع

١٣١ هـ - انتقل من بغداد إلى مصر في سنة ١٣١ هـ - انتقل من مصر إلى الشام في سنة ١٣١ هـ - انتقل من الشام إلى مصر في سنة ١٣١ هـ - انتقل من مصر إلى الشام في سنة ١٣١ هـ

Eurycotis floridana, *Cryptotriton parvulus*. 69.

[illegible]

وإن كان سره منسوبة إليه في أحد المقامات، غير أن السري على أن يقر
البيع فلا الإحاطة في ذلك سره، ذلك أن السري في المقامات
الخاصة بالصغير في باب الأمانة من غير استعارة، والعقد لا يفسد، وذلك
رحمة الله تعالى، والعقد يفسد، وهو ما في المقامات، وذلك أن السري في المقامات
معرض، أو على أن السري في المقامات، ذلك أن السري في المقامات.

[illegible][illegible]

۱۶۶۶ روی مجلس عمر امر حبیبة رضى الله عنه ، اسرى من امره
من ان لا يجمع ولا يفر ، ولا على ان لا يعلقه فلقح و

١٢١٥٤- وفي نسخة " إذا قال الرجل لغيره ، أنشري منك هذا بالمائة التي على

فلان ، فهو فاسد ، وإن رفر صحح ، وعليه مائة ، خرجت من تلك المائة . أو لم يخرج

وإن قال : أنشد ثوبى مائة على فلان على أن أنشري دلال الفرم عما عليه لك ، فهو

جائر

١٢١٥٥- وإن قال الرجل بقره : لبيك هذه الفخارية هي أن تسترهب لنفسك ، فليج

فاسد ، هكذا ذكر ابن المنذر ، وفي الليثي : عن أبي يوسف رحمه الله تعالى جوده ،

بإطلاق قوله على أن لا تشري

١٢١٥٦- رد : أنشري عبدا ، وشرط الخيار لنفسه شهرا على أنه إن عرضه على بيع ، أو

استخدمه ، فهو على خبره ، لا يبيع فاسد

وإذا كان لرجل من رجل دينار ، وشرى منه ثوبا على أن لا يخاصه ، فليج فاسد

١٢١٥٧- وإذا باع حبة مفرط أن يفتقه المشتري ، فليج فاسد من ظاهر قوله فاصدا

وحمهم الله تعالى حتى لو أنشعه أنشري قبل القبض ، لا يحد عنه ، ولم يفسد ، ثم أنشعه

يقال البيع جائرا ، استحسان من قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه حتى يرميه الناس ، وعلى

قولهما : لا يقلب جائرا حتى نمره الفخمة

وروي ابن أبي ماث عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى مثل قولهما ، وجه

قولهما فيها مخرج لا يذهب به العطف ولا يلائمه ، ولم يرد الشرع بجواره ، وإن غير متعارف هما

بين الناس ، وللمعقود عليه به مفع ، فيفسد العقد ، كما لو باع بشرط أن يديره ، أنشري لو

يكتبه ، أو يبيع حذرية بشرط أن يمسوئله المشتري ، وإذا لم لا يقصبه لعقده ، لأن البيع

لا يوجب العتق على المشتري من غير القريب ، ولا يلائمه ، لأن في العتق بدالة ملك المشتري

عن السيد ، والبيع يوجب ملك ، لما يؤوله لا يكون ملائما للبيع ، ولم يرد الشرع بجواره ، وإنه

ظاهر ، وإنه غير متعارف ، لأن الشراء بهما اشترط لا يكتو وجوده ، والمتعارف ما يكثر وجوده

وحما بين الناس ، كشرائه النعل بشرط أن يخلعه البيع ، وكذا مصراع ، ربه متعة للمعقود

عليه ، وإنه ظاهر أيضا ، وانفرد عامر

والأبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أن الشراء بهذا الشرط متعارف من وجه من حيث إن

الناس يسهلون أنفسهم بهد اشترائه ، وغرو متعارف من وجه من حيث إنه لا يكثر وجوده ،

فلكونه غير متعارف من وجه أو لده في الانتفاء ، وتكونه متعارف من وجه ، جعلناه جائرا

بعد العتق

أما يقول: هذه السوطات، كان متعارفاً في وجه ذب وجه، كان المقصد موجوداً في وجه
 ذب وجه، متعارفاً بالمقصد، لا على سبيل بيان، إن أسهل وجه
 آخر، ينظر الفاعل لكونه غير مدرك، ويظهره القصد وإن افترض بغيره، لكونه متعارفاً،
 ويظهره انتهى.

وجه آخر لا يمسح فيه مطلقاً عنه أن هذا الشرط ملازم للبيع من وجه، ولا تلازمه من وجه من حيث أن له، أنه المثلث لا يلائم جميع، ومن حيث أنه يهيئ المثلث، ولا يقطع
وقد الإنشاء نظير والحمد لله، ولله الحمد، إن أنشئ في إدا اعتق العبد، ثم أطلع على حبيبه
كان له الرجوع بفسخ العبد، ولو مات حبس أمه، فليس حيث لا يلائم العبد، حكماً
بفسخ العبد في الحال من حيث أنه يلائم للعبد، حكماً، هو رداً على، ويذكر أن يعلق
إذا كان شرط اعتق ملازم البيع من وجه، ولا يلائم من وجه، حكماً بفسخ العبد على ميل
ثم قد أنشئ أمه ما ذكر.

١٦٥٨- وقد استخرج عن أبي حنيفة رضي الله عنه ان يسرى إنا صبي
تيل بعض حار، وقد دليل على ان انصاف غير منفر، وهو " كان متلفاً، لكن لا شبه
الملك للمشتري قد قبض له، والملك لا يبيع اعماله وهذا محال في شرط التخيير
والاستيلاء والكتابة لا شرط لكتبه والتخيير والاستيلاء شرط لا يلام بمسألة من حيث
هذا انصرفا لا بوجوب الهاء الذل، لأن فيها الملك اذ شخص اذا وقع الأمر على ابرو ان من
تملك الثرى في ملكه، كمن في العلق والموسم، ومنه انتم لا يبيع الأمر عن روال
الملك حوز ان يبيع، فيبطل، انما هي تجوز البيع في التخيير وأما لو لم يبيع، فيبطل الملك ببيع
بعضه، وإذا لم يكن هذا انصرفا منه لم يملك له محالة من يملك له ملكه من حيث ما

١٤٥٩- روى لأماي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى بروايت بشر وجعل [نسخ] داراً على أبي بصير مسجداً بمصر بالمعراج فاسم دار أبي بصير يخرج عن ذلك مبحثه، وكذلك لو يأم به أحد علي بن بصير به

وفي الحضر : ألقى محاضرة على يد محمد حسن البدر ، أستاذ على ان لا يسوء إليها ، فالتبع
محاضرة د. محمد حسن البدر

١٩١٠-١٩١١م الأساسي : ادماج عديداً ، ومن طائفة اهل طرابلس ، حيث لم يجر

(۱) فرشتہ ہر ایک کے پاس

(*) حیدرآباد: ایک ممبروں کی (فارم) سٹری

وفي الثاني: يغدو: وبه الحسني أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو إذا صمى حارية
على أن يكسوها الثوب، وعلى أن يصرب، فالحيد تاسد.

۱۶۶۶: ہوا سمرقند میں جو ذوالحجہ ۱۰۸۵ھ میں ہوا۔ علی بن ابی طالب نے وہاں پہنچا اور علم ان لفظوں میں
 سیدہ فاطمہ زہرا علیہا السلام، صالحہ و نیکہ، وفاکار، الحسین بن علی علیہ السلام، علی بن ابی طالب
 جازہ و ملاکات، طہرہ میں حصہ لیا، وہاں سیدہ اجازہ، وہاں سیدہ اطمینہ
 وہی الفتی، اہل ان کے مشرک، انہوں نے وہاں شرب کیا، وہاں سیدہ فاطمہ علیہا السلام
 علی بن ابی طالب، علی بن ابی طالب، علی بن ابی طالب

۱۶۱۱۲ - وفيه ايضاً بنا سرى من بحر عينا يكتفا على أنه يحيط من سمه كذا، نو على
 أنه خط من سمه كذا، فالسح حائر وخط جائر، ويكون التبيع جائر، والسمه خط
 وفاتر سمه كونه على أن يحيط، أصل قوله خطفت، الأثرى به لو قال لغيرة
 صاحبك مجازي عليك على كذا على أن أصل لك كذا، فهذا خط حائر
 ۱۶۱۱۳ - ومو هان معك هان، انعمد يكتفا على أني سمه، سمه باب من ذلك كذا، فهو
 جائر، وهو خط

وَمِنْ حَشْوَى أَبِي الْبَرْقَةِ أَنَّهُ بَعَثَ لُوْدَالَهُ عَمِي أَنَّى أَهَبَ بِي مِنْ مَعْمَةٍ كَلَامًا،
لَا يَجُورُ، وَذَكَرَ فِي الْمُنْتَهَى أَنَّهُ يَجُورُ

١٢٦٥ هـ. يوم نوافل هشام قال سألت محمداً رحمه الله تعالى عن رجل دخل المسجد
فذكر الله الفلام، أكل درهم على رأسه فذكر الله الفلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الخير في ذلك، فليس عليه من ذلك شيء.

[illegible]

(١) ما بين القرويين ما نط من الاصل به لا اجبت عليه وانكمه من السجدة م

(٢١) ما بين المبرورين حكم من الأصل، فيما تقيده العلامة من الاستحسان، ثم رطل

(٣٩) ما هي الفكرة التي يلمح اليها من الأسفل ؟ وما أثبتته الفكرة من الأسفل ؟ م م

معه ارفاق، ایتیم عبیدی ۱۰۸، ۱۱۰، ۱۱۱: شهدا کلاه رنفلار

نوع آخر:

[illegible][illegible][illegible][illegible]

(١) ما به مقتضى الفقه في المال والى من ذلك المذهب الذى عليه

١٦٤٩- بنو سدي عزريه دثلي لجه حامي و فقد قال نقيبہ ان بکي سلجي: حمد لله
بنوني ان القسيده خيلوا لي هو رعد الله بعد مصيبيهم وانا لا احور كما ترونه ط
الحسين عليهما السلام

وهذا القائل يسألنا ما ذلك محمد جده شيخنا من كتاب الشيخ و ما حازه من
من الجملة حوزة دار الحكيم حوزة كنج في الحاضرة لإشراش علماء من هذا دليل على أنه إذا
سقط الحمل - بقصد - وهذا لا يسقط على لا يوجب عنه بوجوب البيع ، وحل بعضهم البيع
حاشا

قال الشيخ ابو بكر بن علي رحمه الله تعالى: وهذا خبر اصح عندنا من قول ابن الجليل
في كتاب الامم بعد النبوة (الارادة) انه يوجب صحتها في جميع الامم يكون بها
لعين، ولا يكون اسمها، كعريف بفتح هذه الحزبة على ما هو في الخبر حاشا، وصح
عن ابي عبد الله عليه السلام في بعض الروايات: لا يابح.

[illegible][illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

١٦ ما جاء في الخبرين، ما أفاده من الأصل ما اتفق عليه من أن هذا هو الصحيح ط ه م

[illegible]

٢٢٤ م. من قبله من الأثر، انما هي من الأثر من الأثر

التمس: لأن هذا عيب نيراه

١٢٧٨٤- قال محمد رحمه الله تعالى في الزهد: إذا اشتري رجل من آخر عبدا على أنه كليل، أو خيبر، أو البع، أو غيره، فبأن يهضمه للمصري، فوجد كتاب أو خيبر أو غيره ما يطلق عليه الاسم، لا يخلو له حتى الرد أو وجود الشرط، فإن السحق بمطلق الشرط أدنى ما يطلق عليه الاسم لا سببه، كما هي هذه السلامة المستعملة بطن البع أدنى ما يطلق عليه الاسم لا النهاية في الجودة، كذا، فهنا، وقوله أدنى ما يطلق عليه الاسم، الكثرة، والخبير، معناه أن يفعل من ذلك أدنى ما يفسد الفاعل خيبراً، أو كتاباً، وهذا لأن كل واحد في العادة لا يصح من ذلك عيباً، على وجه يفسد حروقه، وأن يحسب بقدر ما يدع الهلاك عن نفسه، وبذلك لا يسمى كتاباً وخبيراً، فسرط الإنسان أدنى ما يطلق عليه اسم الكتاب والخبير باعتبار ذلك، قال: وبوجه لا يحسن الكثرة والخبير، ومعناه أنه لا عرف من ذلك مقدار ما يسمى الفاعل به كتاباً، أو خبيراً، كان للشرط الرد، فإن الجمع الرديء في الأسباب، رجع لشرطه، على الثاني بمعنى من التمس، فيقول المحدث كتاباً، أو خبيراً، على أدنى ما يطلق عليه الاسم، إذ هو المسمى بالشرط، ويطلق غير كتاب وخبير، فيطلق إلى ما يفسد ما بين ذلك، فإن كذا مثل العسر رجع على الباع بمقتضى التمس، كما هي عيب الذهب وإن كان المثلوث مثلاً لغيره، رجع على الباع بمقتضى التمس، وسألت الكلام فيه في مسائل العيب - إن شاء الله تعالى -

وروي الحسن عن أبي حمزة وهو الله تعالى عنه أنه سئل بمشترى فودع حج صلى ليأتع هذا شيء، لأن ثبوت الخيار للمشتري إنما كان بالسرقة، لا بالعقد، وتقدر الرد في خيار الشرط للمشتري لا يوجب الرجوع للمشتري على البائع شيء، ولكن ما ذكر في ظاهر الردية أصبح، لأن ثبوت خيار التمس في هذا ما كان بحكم الشرط، وبسبب أثر الشرط في ثبات الخيار للمشتري، بل إنه في صيرورة الشرط مستعملاً بعدد، ب ثبوت الخيار للمشتري ليأتع عن مسلم ب حصار مستعمل للمشتري بالعقد، فصار كعجز الباع عن تسليم حصة السلامة، وإن وقع الاختلاف بين المشتري وبين البائع في هذه الصورة بعد ما مضى حين من وقت البيع، فقال المشتري لم هذه كتاباً ولا خياراً، وقال البائع ب سلمه إليك كتاباً أو خياراً، ولكنه سر عندك، وقد يسمى في مثل تلك الحالة، فدفن لمرة، مشتري، هكذا ذكر المسألة في سماع، لأن الاختلاف وقع في وصف حازم، لأن الأصل عدم الكتابة والخير، فيكون القول بتمسك بهذا الوصف، وهو المشتري

ادع، وحسنه۔ س۔ س۔ دہلوی حیاتہ؟۔ چاندنی سے رجال اعلیٰ ٹیکوٹا،
دولہ خانب شہداد السہ۔ مہ اثر من علی ٹیکوٹہ۔ فرحب الحارثہ ہسپری سے غیر ہیں نتائج کلا
میں

[illegible][illegible]

(۱) میں نے میری ماں سے کہا کہ وہ ایک روز ایک جنازہ لے کر

(١) في كل من هذه الحالات، لا يمكن أن يكون هناك أي شيء آخر غير الله تعالى.

[illegible]

١٢١٩٤- إن ادع زهبا، وهدي إلى خراجك، ثم ظهر الزمادة، فالبيع جائز، وهل يكون له الرد، ما ظهر، ما كانت الزمادة شقة تصدح بها، فله الرد^(١)

١٢١٩٥- إذا اشترى أرضا أو دابة مشروعة على أن يخرجه عن الميراث، فإذا يظن المشتري رتبته، فله أن يردها على المانع، إن كان حيا، وعلى ورثته، إن كان ميتا، وكذلك إذا اشتراها على أن يخلو بها نصف ذائق، فمداها أكثر، وله أن يردها، ثم هبها، فيجوز مخرجا، ما إذا اشترى الأرض على أنه لا يخرج عليها، أو على أن يخرجهها درهم، فإذا هو أكثر، فالعقد فاسد، لأن الخراج حق، وهو دين كسائر الديون، فقد شرط المشتري على التمتع قبضه دين المشتري، فأب الواجب والحياصة، فالمشتري شرط في العقد أن لا يحمل الثمن، وهذا ثلث بقول الشرع

١٢١٩٦- إذا باع أرضا على أنها مشعورة على ثلثيها، أو على ما يهويه من الخراج، أو على أن لا يخرج من الخراج، فالعقد عيب، كما إذا باع على أن لا يقبض عاصبا

١٢١٩٧- إذا باع من غير حاشية على أن يخلو بها عشرة دنانير، فله من عصبه عشرة، فإذا أراد بذلك أميا [كانت من عصبه مائة] فله شرط لا ينعى له أحد، فلا يصح منه العقد، وإن أراد بذلك أميا "فلعل في السبيل عشرين"، وجعل ذلك شرطاً لم يقصد، فله العقد، وإذا شرط على من هو متفيع، ولم يوجوده غيرة، فإن أطلق، ولم يصر، ولم يرد به شيئا، فالعقد فاسد، وهو مجبور على السبيل، لأن مراد الناس من هذا في عرفهم، وعملهم السبيل، فيجعل عيه

١٢١٩٨- إذا باع من غير حاشية على أن يخلو بها عشرة دنانير، فله من عصبه عشرة، وإذا أراد بذلك أميا [كانت من عصبه مائة] فله شرط لا ينعى له أحد، فلا يصح منه العقد، وإن أراد بذلك أميا "فلعل في السبيل عشرين"، وجعل ذلك شرطاً لم يقصد، فله العقد، وإذا شرط على من هو متفيع، ولم يوجوده غيرة، فإن أطلق، ولم يصر، ولم يرد به شيئا، فالعقد فاسد، وهو مجبور على السبيل، لأن مراد الناس من هذا في عرفهم، وعملهم السبيل، فيجعل عيه

١٢١٩٩- إذا باع من غير حاشية على أن يخلو بها عشرة دنانير، فله من عصبه عشرة، وإذا أراد بذلك أميا [كانت من عصبه مائة] فله شرط لا ينعى له أحد، فلا يصح منه العقد، وإن أراد بذلك أميا "فلعل في السبيل عشرين"، وجعل ذلك شرطاً لم يقصد، فله العقد، وإذا شرط على من هو متفيع، ولم يوجوده غيرة، فإن أطلق، ولم يصر، ولم يرد به شيئا، فالعقد فاسد، وهو مجبور على السبيل، لأن مراد الناس من هذا في عرفهم، وعملهم السبيل، فيجعل عيه

(١) هكذا في ج

(٢) هكذا في ج - الجديدة بدلا من خراج

(٣) ما بين القوسين، ما نقل من الأصل وأثبتته من ظاهره

يعمل في حكم مكان واحد في البيع شرطاً، ألا يرى أن في باب البيع لم شرط الإبقاء في (متر) ب. البيع، فأما البيع في سلم حراج (متر) ب. البيع، فكان يشترط الإبقاء في (متر) ب. البيع، في غير مكان (متر) ب. البيع، لا يفرض ذلك، ووجه الاستحسان ما مر به في البيع ما يقتضيه البيع، لأنه شرط الإبقاء في مكان البيع، ولا يصح مع اختلاف أماكنها جعل كمكان واحد في حق الإبقاء، فبذلك يثبت البيع، لأن في باب البيع ما شرط الإبقاء في (متر) ب. البيع، وإذا لم يبين محله في النص، وهذا يبين أن النص كله حمل كمكان واحد في حق الإبقاء، وإذا صار مكاناً صار مبره مبره مكان العقد حكماً في حق الإبقاء، واشترط الإبقاء في مكان واحد بما يقتضيه العقد.

وأما إذا شرط حمل (متر) ب. البيع، فهذا شرط ما لا يقتضيه العقد، لأن العقد لا يوجب الحمل إلى منزل المشتري.

ولما إذا اشترى خارج النص، علمنا عندئذ شرطه لا يقتضيه العقد، لأنه (متر) ب. البيع في غير مكان العقد على ما مر، وأما إذا اشترى بجنه، علمنا عندئذ شرطه لا يقتضيه العقد، لأن (متر) ب. البيع ليس مكان العقد، هو نحو الإبقاء في محل (متر) ب. البيع، وهذا لأن قوله حكى العقد في حق الإبقاء، حكماً لا حقيقة، لأن العقد لم يوجب مبره حصة، فاعترافه مكان العقد في حق الإبقاء من حيث حصول الأثر، بخلافه، فالحق عملاً الحاكم، ولا يثبت مكان العقد في حق الإبقاء من حيث حصول أثر، بالحس عملاً بالحقيقة، وإنما بعدا هكذا، فإذا علمنا بالحقيقة من حيث حصول الأثر، علمنا، وبهذا أثبتنا، ولذا نحن نعمل بالحقيقة من حيث حصول الأثر، بخلافه، لأن اختلاف الجنس نفس الأمر غير اتفاق الجنس، فحقيقة بيع العقل العمل بالشئ، فذلك على الوجه الذي قد ذكرنا الفصل بالهـ.

١٢٢٠ - وفي الرداء (متر) ب. البيع، وفي حراج (متر) ب. البيع، نفس البيع إلى ما مر به في منزل المشتري، ورأيت من الطريقتين، هل من مثله (متر) ب. البيع، ولا يجب على الشارع ذلك؟ لأن الإبقاء في (متر) ب. البيع، مستلزم مبره عملاً، ولكن بعدا (متر) ب. البيع، لا يفرض في منزله، لا شرطاً لخص، لا شرط حمل العقد، وشرط الإبقاء لا يفرض العقد على أي حصة وأبي يوسف رحمه الله تعالى.

(١) ما يثبت للعقد من ماله من الأجر، في أي شيء عليه (متر) ب. البيع، في أي شيء.

(٢) ما يثبت للمتر ب. البيع، من الأجر، وإذا ثبت هذا العقد، ففيه مع البيع على هذا.

وفي صاوي أبي نبيب أن المتعاقب بين لفظة الخيل والإحصاء من العربية، فأما في الفارسية، فلا يصادف، لكن كل موضع جائز شرط الألف في العربية، يجوز شرطها بالفارسية.

١٢٢٠١- وهو المشتري حطب في قرية من رجل آخر صحيح، وقال: موصي لا يشترط من غير شرط في شراء حمده بن مولى. لا يفسد العقد، لأن هذا بشرط في البيع، بل هو كلام متبادر بعد عدم البيع، فلا يوجب فساد العقد.

(وهو موقوفات الفقه أبي جعفر إذا اشترى حطباً على ظهر الدابة، وشرط على البائع تسليمه عديم المشتري، والبائع حائز، وإن اشترى على الأرض، وشرط عمله إلى ماله لا يجوز.)

١٢٢٠٢- في صاوي أهل سمرقند إذا اشترى حطباً حرى على أن يحرره البائع جازاً لأنه محرم المص، وكذلك إذا اشترى من حلفائي ثوباً، وبه حرى على أن يخطه، ويجعل عليه الرقعة، لما ذكره.

١٢٢٠٣- وقد سري من كرماني كرماني على أن يظلمه فبيعت، ويحيطه، لا يجوز، لأنه لا تعامل في هذا وإذا اشترى ثوباً، وشرط مع الدار منه، ذكر في الوقعات أن البيع فاسد لأن القماء لا يصير مملوكاً بمشتري، فكذا هذا شرط فاسد في بيع الدار.

١٢٢٠٤- وفي بيوع السقي إذا باع الرجل داراً، كتب بمحفوظاتها، قال أبو حنيفة وصفي الله تعالى عنه العقد فاسد، قال أبو سفيان عمار محمد رحمه الله تعالى، وأظنه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إن البيع جائز، وقال: وليس هذا عند علي بن أبي طالب من القضاء، وقد علم أن الدار لا يبيعها الرجل من ذلوه.

بيع آخر في شرط الأجل

١٢٢٠٥- إن شرط لأجل في بيع المبيع، فسد العقد، وإن شرط لأجل من الثمن، والتميز بين، فإن كان لأجل مبيعاً، فالعقد جائز، وإن كان لأجل مذهب، فالبيع فاسد، وهذا لأن الأساس أن يكون لأجل مفسداً للعقد في مواضع أجمع، تكون مفسداً مفسداً العقد، وإما جوده سبباً للأمر على الناس، ويصحها عليهم بكتسب من به "الأجل ما عليه

(١) ما بين المصنفين من الأهل، وإنما كتب هذه التمهيد من السجدة ٢

(٢) وفي ف من ملك مكان من

[illegible]

وَمَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خِزْيَانٌ لَّهُ يَوْمَ يُؤْتَاهُ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قِيَامًا وَيَوْمَ يُنْفَخُ الْأَشْجَارُ وَأَنْتُمْ فِيهَا يُخْرَجُونَ

وَكَيْفَ تَقُولُ لِمَنْ يُعَذِّبُكَ أَنَّكَ عَسَىٰ أَلَّا يَحْكُمَ عَلَيْكَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هُوَ عِلْمُهُ أَوْفَىٰ مِنْ دَعْوَاهُمْ

[illegible]

١٧٤٦ في: «أنا في رحمة أحبك إلى رحمة فوجي على الأرض» من الأدب
 ابن السكيت: «في: أبلغ هذه الرحمة ثم في: أبلغ رحمة: من إذ سقط لأجل في

(1) 1980-1981

٢٤ مرجع الفتوى رقم: ١٠٨٥٧، راجع إلى فتاوى اللجنة الدائمة.

$\mu_{\text{eff}} = \frac{\mu_0}{1 + \chi}$, where μ_0 is the permeability of free space and χ is the magnetic susceptibility.

١٤٤٠ هـ من جمادى الأولى ١٢٠٠ م : في يومئذ حضره جماعة من مشايخنا

Approximate values of ρ are given in Table 1.

وحوالہ سے انحصار والدہ سے، انفق، النفقہ جائزہ اسباب عدلہ، الاثنا، جلالتہ، لوفی
والمافی، یعنی قد لا خلاف فیما یسیر الخیر الی لایہ علی ما یستدلہ خلاف، وہ
ایضاً کہ اختیار سقط طیار من مصلی الثلثہ، نفقہ، النفقہ، جائزہ عدلیہ، و عدلیہ فی اللہ
تعالیٰ عنہ، و عدلہ فی ای وقت سقط الخیر، یخص البعد جائزہ، یعنی ہذا الإیضاً، و ط
اختار ارمہ، ہم، حمیرہ البعد عدلیہ حبیثہ، حمیرہ الی عدلیہ، ہم ایضاً الخیر
سقط اختیار قبل مصر، الثلاث، و نفقہ البعد جائزہ

[illegible][illegible]

۱۶۶۰ء میں جمعہ الاحسان کی تقریر و فتح الی دربر و امیر ان، و بعد ذکر صحیحہ رحمہ اللہ بحثی مآلہ الی، و لہر حادی فی لطایع تصحیر، و حدیث مائتہ سادہ مطبوعہ، و دیگر جنر الاصل و نثر بہ کتب لا ہی فی مآلہ کی پیش قدمی، یا صاحب لابحیر کما فی احسنہ و ثقیسہ، و ان شان معروفہ بالایام بحیث لا تنقطع ولا تفرغ، بحور

[illegible]

وتعيب سمرقند مكان بلایف، لا يفيد فيما ليس له حمل وموثة، فبالحق هذا الحكم في سمرقند مكان بلایف، لأنه لا ينفك عن الحمل وموثة، وأما في أن قاضى القضاة إلى أن يأتي سمرقند بعد أن كان من عند يسمع به، فمحرم هذا الشرع في حق ما حرم لمطالبة إن لم يحكم في حق معين مكان الإماء.

وهو مشهور في إمام يدرك في انصر أحلا، عند بعده في نون محمد ورحمة الله تعالى، وإحدى الروايتين عن أبي يوسف، وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ورواه الثوري، أن القياس في حظر الفداء، لأن هذا الكلام عبادا يذكر شخصيهن لبعضهم لا لتأجيل، فإذا أنكر الحمل عن وجه المصلحة، لا يحمل عن وجه عباد، لكنه استحسن فيما له حمل وموثة، أو بعد عقد، أو سلم النفس لا يجب في غير ذلك مكان، به يرمى وهي التأجيل، فانه بما ليس له حمل وموثة، لا يفيد العقد، لأن ما لا حمل به ولا موثة يطلعه حيث يساه، فلا يصبر شرع التمسك في مكان معين في معنى لتأجيل، بل يلغو ذكر الشرط، ويصبر كأنه اطل على العقد.

١٢٦١- في إمام بشر عرفت في يوسف ورحمة الله تعالى أن مبراط إمام الفراهيم في عقد البيع من دد غير لا حكم له إن كان له حمل وموثة، أو لم يكن وله أو يأخذ به، إذا حرم أحلها حيث لمعه، ويصحب أن شخصه حرام له، وإن كان ذلك الطالب، وإذا لم يكن للمال أجل، فهو سواء في الفاسد، غير أني أفسح، إذا كان البيع، إن كان له حمل وموثة فله شرط ثلثي له من الحمل والموثة.

١٢٦١ وفي مجمل الزوال رجل باع من خر حوتا بعينه معللا على أن يومه المشري النمس نفع الدرع سمرقند، فليج فاسد، لأنه يومه انصرط ضمن غير البيع، وهو الأخ، وانصرط ضمن غير البيع، أو على غير المسرى به حب فساد البيع، وإن صوره المسألة من أن نفع النمس فليج، والأخ، وكذا البعض، فليج فاسد أيضا لأن فيه أحلا معهر لا على صوره به.

١٢٦٢ وفيه نص راجع إلى عقد باق فاسد فاسد من غده عموما على أن يومه شهر، هذا البيع، أن أصب من جميع النمس، فليج فاسد لجهالة الأصل، لأنه لا يجرده ما وإن كانت تسلمه عند كل أسبوع، وفيه نص، لأن هذا بمرلة من نوباع عن أن نصف النمس من رجل في شهر، ونصف بعد، وذلك حاش، فهنا تفنك.

١٢٦٣ وفي سمرقند إمام حذا على أن يؤدي له يوم الصيام، فقد المشري.

أرضي القس في الحال - حرر بيع - وفيه اعلم -

بيع آخر

٢٢١٤ - إن كان من أحرار أصحاب غير أبي حنيفة - وأما - فهو مدحه خلاصاً - فلا
 بيع فيه - وهذا مستحسن، لأنه به عفا ما رجعهم فيه فليس رافة من أبي حنيفة -
 ويكره للمسلمين الخلق - لا لأهل من هذه المسألة - وبما فيه التمسك - لا لأهل من التمسك - إذا
 أحسنوا في البيع - فمردد إلى خلاف معنى أبي حنيفة - خلاف من جاء بعدهم -
 فالحق بطله - حتى إذا من حرراً على أنه يقرض - وإذا هو ربح - فلا بيع يطله في
 هذه الصورة - لأن ما يرد - من خلاف حسن - فالحق بطله - فالحق بطله - ويضع
 الإسار - وإذا كان - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله -
 الحرة المستعدة في حرة - لأن لا يكره التمسك - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله -
 الإسار - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله -
 وهو أبي حنيفة - ويعتمد في هذه الصورة - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله -
 فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله -
 ونقد - لأن - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله -
 المسألة - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله -
 حيث في المسألة - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله -
 إليه وغيره من حيث - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله -
 هذا الوجه - لأن - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله -
 المشترك - لأن - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله -
 إليه وبين غيره - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله -
 لا يرد - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله -
 لا يرد - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله -
 عند تعدد العمل بها - وفيه يرد - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله -

٢٢٢٥ - وإن كان من أحرار من حيث معنى - فلا يرد في المسألة - فالحق بطله -
 وللشعير - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله -
 فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله -
 للإشهر - لأن - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله - فالحق بطله -

قد جعل الله في هذه بابا من أبواب التسمي، فصار من التسمي مقبلا، فبعض الأسماء التي
الكتاب، لأن التسمي شائع في جميع، وإشارة إليه، تكاد في الإشارة إليه، فبعض الأسماء التي
الصورة، فكتاب الله، وبذلك، إلى أن ياتي الجنس، وتغير التسمي، فكأنه تبار في
البيع، وبمسمى، وهذا يعني التسمي إلى الله، فهذا هو، أو أنه يستلزم
التيار، لأنه سره في زيادة وصفه، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض
الأيض، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض
يتم، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض
ولم يسم العبد، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض
تبارها

إذ كانت هذه الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض
الاستخدام، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض
التسمي، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض
للقصود، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض
من الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض
وكذلك، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض
والاستخدام، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض
مقدم، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض

١٢٢٦ ولو ساء على أنها مضمونة، فإنها هي صالحة، فبعض الأسماء، فبعض
الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض
من الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض
على الصورة، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض
الوحيد، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض

ثم ما ذكرنا أن هذا، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض
ذلك، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض الأسماء، فبعض

والنقد يعني بالمشاء إليه ، لا يرى أن من قال بغيره . بعبارة هذا ، وأشار إلى عدم
فائده بينهما ، بمقتضى عدمه من العبد ، وكذلك إذا قال بغيره ، نسو لي بيده لألف درهم لم
جاربه . وأشار إلى الدنانير ، كمنه بوزنه بالدينار

وفي الزيادة ذكر مسألة الوكالة . وشروط لتعطين الوكالة بمشاور إليه علم الوكيل ،
والوكالة المشترائية ، وعدم كل واحد منهما يعلم صاحبه بحال نفسه إنه

١٢٢١٧- وبس من حسن ذكره في التقدير ^١ لو باع داراً على أن يبيعها له ، فإذا
هو كين ، فليبيع بطل ، لأن الأمر من والمضامنة تنصرت بمرث فاحت ، فيلحق بالحق
المختلف ، فيشمل العقد بالسي ، وليس معلوم

١٢٢١٨- وبويع داراً على أن يبيعها له ، فإذا لاعناه بيو ، فانسج جائز ، والمشتري
بالقبول ، يأخذها بجميع النسي يد منه ، وفي المسألة نوع إشكال ، إذا انعدم الوصف أفرى من
اختلاف الوصف ، ثم حلال الوصف ، في المسألة الأولى مع بعدا البيع ، وعدم الوصف في
المسألة الثانية لم يبح ، والوجه من ذلك أن في المسألة الأولى بين موجود والمذكور ، وتمازجاً
في الأعراس ، وبعبارة أخرى التفاتت انشقة بالحقس للمخلص ، فلا يسلح الموجود تحت
للمذكور ، فهو أوجب المدد في الموجود ^٢ ، فقد أوجبه في غير ذلك الدكر ، وأنه لا يجوز ،
وهذا اسم الدار هشار العرصه وبياء ، ولهذا بدل البناء في بيع الدار بدون الدكر ، ويأول
العرصه بالمرادها أيضاً ، فإذا انعدم البند ، أوجبه بضد في عرصه ، فقد أوجبه فيما تنول
الدكر ، فهذا اشترقا ، بهذا عايه ما بين في الفرق بين المسائل ، ولم ينصح ساو جهه ،

١٢٢١٩- وذكر اختصاص إذا اشترى داراً على أنها عربة بخص ، وسبغها بالساح ،
فكانت حلاله ، أو كبت بعدد ما فاسج جائز

وكذا اشمل على أنه دلي ، بمختلف الزرع على أنه حننه ، مد هو غير
١٢٢٢٠- وبويع حبه على أن يظهازها كفاء وظانها كفاء ، وحسوها كفاء فوجد
الظهاز على ما شرطه ، والبعدا وحسوها على خلافه ، فليبيع حاش ، وسعير المشتري ، وإن
كانت الظهاز من غير ما شرطه ، فليبيع بطل ، وهذا لأن اجبة سبب إلى ظهازيب ، وتعرف
بها ، فهي الأصل ، والبطالة واختر نبح ، فإذا وجد الظهاز على خلاف ما سمي جتاً كان

(١) ما بين العقد من سلفه من الأصل ، والمذكور هو دار م

(٢) وفي م هو العرصه مكان في الموجود

ولو كان يمكنه ما نسب من لا حاداع والأبواب والحسب والمجمل، فلم يحد شيئا من ذلك، فلا يخبر له إلا في هذه الصورة، لم يتوسط هذه الأسباب، في البيع، لا جعلها منه للمبيع، بل أحسن على وجودها به، وعدم ما ليس بمشروط في البيع، ولا صحة المبيع لا يوجب الخبر، أما في قوله بوجه غير صحيح، جعل هذه الأسباب، صيغة ذلك، فافهم يتناول الأمر صرف نفسه، لم يرد به بوجهه بذلك، ينسب له الخيار، صراحة هذه الجملة من لفظي.

وجه لفظ إذا سمي هنا، أن فيها كذا غيره، وسمي بذلك، أن فيها كذا، أما أو الشرطي، سمي بذلك، لأنه في ذاته، أو الشرطي، فلا يحد لها مشروطة شرط أو شرط على أن لا يحد من شروط، ثم خص على أنه مركب في ذاته، فإذا لا يحد ولا شرط، ولا يحد من شروط، ولا يحد إلى غيره، أو كذا، ما لا يحد من شروط، فاحترس المجمل، بالعدم بسبب، ولفظ الشرط، باسمه ذلك من لفظي، فالمشروطي بالعدم من هذه الصورة، أن سمي أحد الثاني صحيح لشيء، وأن سمي ذلك من جهة واحدة، وهي ما إذا اشترى نصا على أنه مركب في حلقه ذهب، فلم يحد منه، فلا يبيع من هذه الصورة على ذلك، لأنه لا يحد من لفظي ولا شرطه المبيع، ما يحد ذلك، فالمشروطي بالعدم، لا يحد أخذ جميع سعر، وإن شاء قوله.

والجمله في ذلك، أن كل شيء مباح ويبدل غير من البيع مباح من غير ذلك الأمر، فإذا بيع ذلك الشيء، بسعر ذلك السعر، في البيع، أو حاد ذلك الشيء، ولم يحد ذلك السعر، فالمشروط، لفظي، أحد ذلك الشيء، صحيح السعر، وإذا سمي ذلك، سمي في المجمل مع الأرض، وأما في قول المجمل يحد في بيع الأرض، فلا يحد في شرط المجمل مع الأرض في بيع الأرض، ولم يحد المجمل بالبيع، في بيع الأرض بجميع لفظي.

وفي شيء مباح، ولا يحد غير من سعره معاملة من غير ذلك، فإذا بيع ذلك الشيء، بسعره في البيع، ولم يحد ذلك السعر، فالمشروط، حاد ذلك السعر، وذلك نحو أن يشتري أرضا ببيع معين، بسعر لفظي مع المجمل، فلو لا حاد في المجمل، أو كان يجب حاد إلا أنه يحد من لفظي، فالمشروطي بأحد الأرض، في بيع بغيره من لفظي، وعلى هذا قلنا إن لفظي أرضا ببيع، مع شرط الزرع قبل البيع، فاحد في الزرع من لفظي، فلا يحد إلا من بغيره من لفظي.

توكلت فقامت إلى يد بيسرى ما برد، على التايح - ويسر منه سمى، فاد كان، هناك رديصة،
ليكون رداً للعقد معي غير أنه يشترط دمج التايح - لأن البيع ورد على يسر، العقد معناه،
ويصور الرد عبودية

١٧٢٢٨ - وفي ما ذكره يسر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا عسرى مديته على
أبنا من عرج، عود فيها حب السباح، فإن أنه كتبت شيئاً لا بد من أنه يكون، فلا حذر له، وهو
محمية التمس، بردها، أنه قد ستمل فيها شيء من غير السباح لا يصح ذلك الشيء، إلا من
غير السباح، ولو كان كل النسبة غير السباح، فلا بيع بينهما

١٧٢٢٩ - وروى يسر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضاً في رجل قال لغيره لكم
هنا ثوب الهروي وشتر مصفر صبيغ الهروي، فلهذا يكن، لباغته، فإنه أبو حنيفة
رحم الله حكمي عنه وهو مثل السطأة هروي، وهو فرا أبي يوسف رحمه الله تعالى،
يرى به إذا أتته لوراء، مروي في السباح، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ألا ترى أنه لو
قال لغيره لكم هذا اللباد هو مشكل، صبيغه، فبدا هو جدي، فإنه لا يقع صبيغ، وعن
يسر عن أبيه لم يجده شرطاً

١٧٢٣٠ - وفي ما ذكره يسر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل اشترى من حر
سكة على أمة حضرة رطل، ورثها على المشتري، فوجد في يده حراماً وورثه فلاته
أرطو، أو نحو ذلك، والسكة على حنيفة، فالمشترى بالخيار، سواء أجد في يده صبيغ الشعر،
وإذا ما تركه، وإن كان، مروي في قول أن يلزم ثبات، وفي اليوم السكة على أنها محسرة
أرطو، وأخوه، وهم سبعة أرطو، فوجد في يده ما يسبها من الشعر، ففقد عسر محمد
رحمته الله تعالى لمعان الورق في السكة الغريب، حتى قال يقوم السكة محسرة لمصاد،
يقوم صبيغاً أرطو، وهذا هو ذنب الغريب، ولم يعتبر نقصان الغريب عنه، إذ لم يعتبر
ذلك، قال، يرجع بثلاثة غداً الشعر

وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال في هذه الصورة - خسرني لا يرجع سمى
التايح سر، وإن وجد، في يدها شيء، وما فيه دنت، فإن كان رده ما، فإنه لم يسط، لزمه
البيع، ولا نال

١٧٢٣١ - وروى محمد رحمه الله تعالى فيمن اشترى من ابنه ثوباً على أنه عسره
ثمناً، فقصه، فوجد هو عسره، فهو بالخيار إن شاء أمسكه بجميع الرمن، وإن شاء تركه

عاني وهذا أمره العيب وإن كان حذبت بها عيبه عند الشراء، وبني البيع عبثاً لأجل
العيب، فإنه ينظر إلى العيب فإن كان فيه الخطأ على عشرة أعشار عشرون، وعلى خمسة
أعشار عشرة، والعيب ينقصه على حصة خمسة أعشار درهم، فإنه يرجع عن مائة نصف النمن
لنقص الثوب، ويرجع نصف النمن لأجل العيب، وذلك درهم، لأن النصف قد نقصه
درهم.

١٢٢٣٢ رداهان بغيره أبيحك هذا الزرق، وهذا الرب الذي فيه على أن الزرق
خمسون رطلاً، وعلى أن الرب خمسون رطلاً، كل رطل منها بدرهم، فوجد الزرق مئتين
رطلاً، والرب أربعين رطلاً، فإن النمن ينقسم على خمسة أرباب، وعلى خمسة أرباب، ثم يرد
على النمن حصة العشرة لأرطال التي وجدها رائدة في الرب، وينقص عن النمن حصة
لعشرة الأرطال التي وجدها نصفه عن الرب، ثم يرد له إن كان حذبت، وإن شئت فقل
لأن الزرق قد وقع البيع على جميعه

١٢٢٣٣ قال محمد رحمه الله تعالى وإذا اشترى منك ورثاً، فوجد فيها رصاصاً،
فهو بالخيار، إن شاء رد الرصاص، وحقق على النمن بقدر الرصاص، وإن شاء ترك
وإذا اشترى شيئاً ورثاً فوجد فيها رصاصاً فله رد الرصاص رحمه الله تعالى إذا كان وما يؤخذ
مثله في النمن، لا بعد عيبه، ثم يرد النمن، وإن كان بعد عيبه، فإن شاء أخذ بجميع
النمن، وإن شاء ترك، وإن كان ربا لا يكون عليه في النمن، فإن شاء أخذ به، وإن شاء
ترك، وهو غير ما قال محمد بن النضر الذي في السلال، وفي أسفله الحسبي إن
الحسبي إذا كان له ما يورث في مثله، له لا خيار له

١٢٢٣٤ وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عنه في الرب يسببه الرجل، فيجد فيه
للتسري الطين أو المسك يسببه الرجل، فيجد لتسري رصاصاً، أو اشترى بالخيار، إن شاء
أخذه، وإن شاء رد، فإن كان أسلماً يرد الرصاص (الطين) لأن الرصاص ليس من
المسك، والطين ليس من الرب، فوجد رصاصاً وأمثالهما باختيار، وأما المسك يرد الرجل فيجد
فيه ربا، يكون ذلك عيباً له، فهو بالخيار، إن شاء أخذه، وإن شاء رد، لأن هاتين، وكذلك
العود يشترط الرجل على أنه هدي، فإذا هو غير هدي، قال ولا ينقص من هذا إلى اليسير
منه، وإنما أصبح هذا، على الكثير، فإذا كان في الكثير، لا يحب عيبه، ولم ينقص عليه
ذلك في اليسير

فمن بينهم من الشباب والنعم مكان الحرب والقوصرة

١٦٦٣٧ - اشترى حمزه بكدا، ولم يسم اليانق فيها بكرة، لرباها بکارتها في يد اليانق.

فالمشتري الحبار، بعد ذكره وجهه الثاني هي مصر الحبار

وإذا انشري من آخر زمانه على أنها حاصصة، فقال بعد بشره من غير أن يكسرها. إنها حلوة، وقال للأنيم إسب حاصصة [مطلق قول قبانج] لأن الزمانه لا يكون حلوة، وقد تكون حاصصة [أهوى، روي في الحلوة بحلها حلوة، فعدوى أن من انشري من آخر زمانه على أنها حلوة، ثم اختلف فيه، قال قول المشري، وعلى لسانه أن بويه شرطه، وأنسان في يوم اكتفى]

۱۲۳۳۸- بر اعین عن محمد وجمعه لله تعالى زیاد اضری من اخر شعبه، فاجابو
فكان عظیم، او مع مرأبر، وقال اب كذا كذا دعا، فادعوا من ذلك، وقد اكل بعض
البر، فقول حكم، ساله قبل ان شي من البر ان لم يمشي الاقبار، بل شدة انما بجميع
النفس لو ان شاء ترك، وبعد اكل من من البر للمعشر ان يرد الباقى من ما اكل، ويرجع
بجميع المال، وروى هم من لى يوسف وجمعه لله تعالى وروى عن محمد

قَالَ إِبْرَاهِيمُ مِنْ مَّحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَوْ كَانَ طَعْفٌ فِي عَصْرِ، أَوْ فِي حَبٍّ فِي سَاعَةٍ
مُشْتَبِهَةٍ دَرَاهِمٍ، يَدَّ بَعِيضُهُمْ، قَالَ يَأْخُذُ بَعْضُهُمْ نَفْسًا، وَأُخْرَى إِلَى نَفْسِهِ، فَقَالَ الْأَنْ
فَقَبِيرٌ وَالْحَبُّ وَغَدَّ بِيَهُمَا الْأَرَى كَوْ قَالِ، بَعَثَ مِنْكَ مِنْ هَذَا الْعَبِيرِ، أَوْ مَلَأَ هَذَا الْجَبَّ
بِجَوَرِهِ وَالْبَيْتَ وَالنَّاسَ لَا يَكُنْ بِهِنَّ وَلَا يَشْرِي بَهُمَا

١٢٢٣٩ - وإن يرد على أنها ألف دواغ، وكانت سمعانة، لباعها المشتري، حال
 في تجميع الأجر على الأول، والأول لا يرجع على صاحبه، وإن رجع الآخر عليه، ورجع
 هو أيضاً، قبل، بحيث أن يكون ما قبل المسألة قد اشترى ما عهد من أن يبيع منها سمعانة، ثم
 لو علم أنها سمعانة، وما عهد كذلك، فلا وجوع له على صاحبه، وإن رجع المشتري الآخر
 عليه، وهذا إما من غير طبيب، أو قبل

۱۲۴۰ اشتري جبه بڑیڑہ، وشرعہا وروز، وبقاص، نم وجمہا نصیصہ، وجمہ
استملکھا، قال لا یرحمہ عیبہ ہنی، فی جہنم قول ائیس جہنمہ رفسی اللہ بحالی عنہ، وکنیہ

(١) ما بين المخرجين ساطع من الأصل، وقد أثبتت هذه العبارة من جميع النسخ التي عينا

(٢٢) ما هي المخاوف من انهيار وأداء من ظ وجوف

استفح ذلك، ومرت بامه به، لأن بعضا من هؤلاء يجهل من انفس شيئا كبريا، وحمل له ان يرجع بالفصل

١٢٢٤١- إذا اشترى من رجل فيه رجلين وشيخا، وشروط له أنه عشرة خربة، وقبضه بعير مساحه، وأكل نمر، استثنى له وجهه، وسعة أجرة له لم يرد، ورجع جمع من يده، فسلم، قال ثوبان: حرمه خمسة نفوس، وإن لم يرد، فموت هذا الطريق، النافض أرضا بيضاء، مثل قبضة أرض مسند، ينفذ الحبل (والسحرة) من يدهم انفس عن رب، فما أصاب من غير انافض [من انفس رجوع به، فكذلك ذكر في التمسك]، وذكر بعد هذا عن أبي يوسف ما يدل على أن الحزب النافض [أنه لم يرد]، فموت هذا لا يعتبر الحبل والشجر في التفرقة، روى عن أبي يوسف رجعه له تعالى مثل قول أبي حنيفة: ومن لا تعاني عنه أيضا، به لا يرجع شيء.

وذكر بعد هذا من بعد رجعه له تعالى، فيسرى بشره، من وكرم على أنها عشرة أجرة، وأكل شجرة من، ثم ثمراتها خمسة أجرة، من ثمره الأرض، وهي خمسة أجرة لكم سوى، وبكرت عشرة أجرة في مثل جانبكم سوى، يرجع بفصل ما يرد.

١٢٢٤٢- إذا اشترى أرضا، فحصد المشتري الأرض، ثم وجد الأرض نقصا جريها ما اشترى له يرد الأرض بمصنوع

١٢٢٤٣- رجل دفع قعيرا من حنطة في وبيع، فباع قعيرا من رجل بعد علم، ولم يحضر حتى نزع من آخر قعيرا بمب بدو، ثم فذلك أحدا القعيرين، فاسترهما بالحق، إن شاء بعد كذا، وجد مبيع القعير، فاقى مبيع نفسه، وإن شاء ترك، وإن تركه، فحصد حصدته، وفرا لا غير أن يأخذ القعير كله بكونه، فيس له ذلك لا يرد، البائع من قبيل أنه كان وجب القعير خمسة نصف، فإن بقي المشتري الآخر قعيرا، ولم يصفى الأول شيئا يريده، فإنما يملك أحد القعيرين، ثم إن يسرى الآخر، ودخلت القعير عنى باع بغير قصد فاصح، فليس للمشتري الأول من مبيع لم يرد شيء، فإنه يأخذ القعير الباقى، ويترك قعير حنطة البائع أحد القعيرين بالآخر انتفى بيع المشتري الأول من عين أو البهيم فأنه في الباقى، وقد صار البائع مملوكا حين حصد غيره، وإن لم يحصد الخلع، كان لا يرد عنه بغير قصد فاصح، وليس بالقعير الذي عيب، وفرا لا غير الأول أن يأخذ القعير الباقى دون الموقوف.

أحلاً طلاً، وليس تعيب، لا أن ينفق ذلك من الثمن، قال أبو يوسف، رحمه الله تعالى، هو بالخيار، إن شاء أخذه، وإن شاء تركه، فهو كان الشئ لك صبيلاً، ثم يكن له أن يرد

١٦٦٤٧ - وفي كتابي أبي الثابت، رحمه الله تعالى، إن اشترى حبيماً مائة مائة مائة، فوجد فيه ثلثاً، فإن كان الثمن مثل ما يكون في الحقة، ولا يعبه الناس حيناً، ليس له أن يرد، ولا أن يرد جمع منصفان العيب، وإن كان الثمن مثل ما لا يكون في الحقة، ويعبه الناس حيناً، كان له أن يرد كل الحقة مع الثمن، فإن عير الثمن من الحقة، فإن أمكنه أن يرد كلها على البائع بذلك الكيل، أو حلقه المصحف بالمصحف، فله أن يرد، وإن كان لا يمكن ذلك، بأن تنقص بالثمن، ليس له الرد، وكل الحوقب فيما إذا كان نظير الحقة

وقال أبو يوسف، رحمه الله تعالى، في رجل اشترى من آخر ثوباً، ثم جاء يرد، وقال: اشتريته على أنه هروي، وبس يهودي، وقال البائع: لم أشتري شيئاً، فأنزل قول البائع، لأن المشتري قد أثر بالبيع، فلا يصدق على ما يرد به على البيع

١٦٦٤٨ - روي عن رجل اشترى ثوباً، ثم جاء يرد، وقال: اشتريته على أنه خيري، وهو مسج، وقال البائع: لم أشتري شيئاً، فأنزل قول البائع

وكذلك إذا اشترى من آخر ثوباً بمشقة، وفيه عيب، ثم قال المشتري: اشتريته على أنه عشرة أذرع، وهو سم، وقال البائع: لم أشتري شيئاً، فأنزل قول البائع، ولو قال: اشتريته على أنه عشرة أذرع، كل ذراع بدرهم، وقيل للبائع: لم أشتري شيئاً، وإنما بحث كما هو، فإنهما يحالفان

١٦٦٤٩ - رجل اشترى طعافاً على أنه كره، فخاص المشتري قبل أن يكتفاه، فاكثاله للورث، فظفر، قال الورثة بالخيار، إن بشاؤوا أخلوه بحصص، وإلا، وادعوا تركوه، هذا أبو العباس، وروي عن محمد، رحمه الله تعالى، أن الوارث بالخيار، إن شاء بأحد بحصص الثمن، وإن شاء تركه

١٦٦٥٠ - رجل اشترى أوصاً بشرياً، فإذا لا شرب فيه، فارد المشتري أن يأخذ الأوصى بحصصها، أو يرجع على البائع بحصة الشرب من الثمن، وإن شاء، وهذا باع شجرة بأصلها، وفي أصلها غير على البائع، فالمشتري بالخيار، إن شاء أخذ ما يرق الأرض منها بقرينته، وإن شاء تركه، وعن محمد، رحمه الله تعالى، أنه قال للبائع: إن لا يسلمها، فإن قلها للمشتري، فبها له

الحسن من زيد في الامتلاف في مسلم الشري من مسلم مائة، فسب في يد البائع،
فبطل البيع، وبطل حقه، قال ابو يوسف رحمه الله تعالى انشري بالمهر، به شاهد أحد
المخلد بحقه من النسي، وان ساء ترك، وحفل يقبض النسي من قيمة اللحم أو كذا ذكيا،
وعلى فيه المخلد ذنب وعهر مدع، ولا ينظر إلى ما زاد الذبوع من ثمنه

نوع آخر إذا حصل البيع بشرط الكيل والوزن والذرع

١٢٢٥٦ - قال محمد رحمه الله تعالى، إذا اشترى الرجل من آخر طعنة مكيلة،
وفيه، فإنه لا يأكله، ولا يبيع، ولا يتعم به حتى يكيله، كدنت به كان أبيع انماحه،
واكتافه من ثمنه بحضرة يسرى، لم يحركه أن يقتصر على ذلك الكيل ولا يبيع، ولا يأكل
حتى يكيله ثابت، هذا هو مقتضى الفقوى، يوجب هذا أن من اشترى من آخر طعنة مكيلة،
وباعه من آخر مكيلة، وكان سبغ الثاني من ثمنه بحضرة لشري للثمن، لا يجوز
لمشتري الثاني أن يقتصر على ذلك الكيل، ولا يبيع، ولا يأكل حتى يكيله

والأصل في ذلك ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يبيح بيع الطعام
حتى يحرك فيه مائة، مائة البائع وصاح المشتري، وليس فيه أن الكيل جعل من ثمن
المقتضى شرعاً فيما يبيع مكيلة، لأن مقتضى البيع موقوف عليه، يبيع مكيلة، ألا ترى أنه
لو وجدته لم يمس من المدة، لا يسلم له الزيادة إذا كانت الزيادة بحيث لا يدخل بين
الكيلين، لأن ذلك لا يدخل تحت العقد ولو وجدته لم يمس من ثمنه من الثمن،
وإذا نسب قبل العقد موقوف عليه يبيع بشرط انقضاء

فقول محمد هو مائة من الكيل، كما لو كان مثل الكيل الشروط أو قودعه،
أو أنقصه، وإنما يبيع بالكيل، فكان للكيل حكم العوض لأن الكيل يبيع ما ملك بالقياس.
عنه من غير ما ملك غير معين بالعقد إنما يكون بالقياس، وإذا كان الكيل يعمل هذا
العمل، كان للكيل حكم القياس، فكان الكيل من ثمن القيس من هذا الوجه، سم في هذه
المسائل يحتاج إلى قبيل بعض سابع وفي المشتري، فقد يحتاج إلى قبيل

قدار على ما أعطى الكيل حكم القيس، لأنه يبيع ما ملك بالقياس عن متعين، وهذا
القياس حاصل بكيل البائع مائة بحضرة للشري الثاني، وقد يجب أن لا يحتاج المشتري
الثاني إلى كين آخر، كما هو مستد من قوله، وباعه من آخر مكيلة، وكان بحضرة المشتري
لا يحتاج المشتري إلى كيل

والجواب عنه أن هذا ما أنكره الجليل اعطى له حكم النفس مما يباح مكاتبه، فإنما اعطى له حكم النفس، باسم النفس، فليس كل موضع يباح إلى نفس، ولا يباح أحد النفسين عن الآخر، لا يباح أحد الكهين عن الآخر، ولا يباح موضع يكتفى بمقتضى واحد، يكتفى بكل واحد، فلهذا إذا استفاد من أرضه لا يحتاج إليه من غير القبط، فلو لم يستفد، فلا يحتاج إليه إلى بكل أرضاً

١٢٦٢- وقد اشترى من غيره حنطة مجاورة، وبعدها ما مضى من غيره مكبلة، فإنه يكتفى به كل واحد، وقد بدأ اشترى من رجل كبر حنطة على أنه دار، ثم بعه مكبلة، فهو يكتفى به كل واحد، كما قيل للمسري، وإيا كل النعم اسم من حنطة المسري، وهذا الجواب لا يشكل فيما إذا اشترى حنطة، وبعدها من غيره، لأنه لا الكيل غير محتاج إليه في حق الداع الثاني لصحة تهرقه؛ لأن الكيل يس بمرط لتمام القبض، فما إذا اشترى مجاورة، لأن المفردة عليه غير مشروطة، لا المفردة، وله معنى قبل الكيل، وما يشكل فيما إذا اشترى من رجل حنطة على قلب كبر، ثم بعه ما مضى من غيره مسري، ويجب أن يحتاج به إلى كسر، لأن الأسماء من حنطة حوضى، فكذلك اسم المسري، فهو غير المقدر معقوداً عليه معنى، يس بمرط الكيل، كما لو اشترى مكبلة، ولم يجرى أن الفرض هو أن كان مفردة مسري، فهو ما به من حيث الحكم، لا العمل؛ لأن ما مرده اشترى من غيره المقوض حكماً لا ماله، إذ لو لم يجرى كسبه، فإن ذلك مباحة ليس يجب عليه، وأنه حرام

والقادر البصير، فليس معذرة له في تعييب القبيح من حبب الحكم، في انقراض غلبته
لرسولاً بقى من حبب الحكم، فهو قد قلنا جبر مدلس من حبب الخلف فالبه والروحية، ثم
يوضح فيه إلى انكسار، فكذلك هو بخلاف الشرع، لأنه نفي، بعد من حبيبه وحكماء، وقبح
حاصل الكيل من شام النص وما ورد، مما يشترط المكابدة على ما اختار من التوجه إلى طكيل،
ولم يحتج إلى الكيل في الاستمرار

١٢٥٣- لي اغترى حبسه بجارته، وبغها من قبره بعد ان يصبه بمحارقه، واستعمله
 حطة من لرحمة، وبالهبة، ما بعد مجازته، لم يلب حطة سنا من به كثر، وبقيها، وباعها
 معازقة قبل الكبر، فهو خاتره كذا، رواته من سماعة عن محمد، رحمه الله تعالى
 اما ابا البشر ما مجازته، فلا يستكمل فيها، لان الكبر في هذه الصورة لم يحصل من
 قلمه، من لان، فلو عده عن لان، لان لا يقدور، لان لان، فلو عده، لان

لأنه قيل: كيف جعل من تمام القبيح، وأما إذا استعان من أركانه، أو بالية، فلا ملكة معر
عوضه، ونسحق ما ذهب إليه النكح الإباحة التصريحه من الجمع، بخلاف النكاح، فإنه ليس إلى
ما يقتضيه البليس، وما يرد عليه، لأن كل واحد من هذه التصرفات، إنما هو من حيث
مد الله إلى أهل الفطن، لا من حيث هو، وفي كل واحد من هذه التصرفات، إنما هو
تصرفه، فلا يكون نكاحاً، بل هو من تمام القبيح، من حيث هو، لا من حيث الإباحة.

وتماردا شترى مکيه، وياحہ مي عيوہ معجزه قبل از يکيه، مي معجز؟ عايد ما اطف
محمد ورحمہ اللہ تعالیٰ می "الاسل بدل علی آتہ لا مجور، رد مکہ مي رسنه مي برادو" و
برادو معجزه قبل از يکيه، برادو وياحہ مکيه قبل از يکيه لا مجور

عصر في مجال ريادة الأعمال، وهو ريادة الأعمال، ان العمل كساح معتمد عليه (التي هي
التي انما اثبت معتمد عليه) التي انما اثبت معتمد عليه، معتمد على دور العمل والبيع
مستوى، عصر بالثبات ما هو مستقر، وهو مستقر، معتمد على العمل
والثبات مستقر من الك

وجه ما ذكر في الأصل أن القدر موقوف عليه، ويعبر بمقدور عبده، وأخذ مما
يكثر عن الآخر أن القدر موقوف على إمام لا يوجد بدونه، فإذا باع مبيعاً منه فقد باع
مبوضاً، وغير مبوض، لأن النعم التي اشترىه مبيعاً من، والتمس ليس مبوضاً، فقد باع
مبوضاً، وغير مبوض مبيعاً، حينئذ فلا يجوز البيع في الكل، وذكر بعض الفساح في شرح
المطامع قصصه خلافاً في هذا الوجه، من أني يوسف بن محمد بن محمد بن محمد بن علي، فقال
عن قول أبي يوسف لا يبيعه حر بكائه نفسه، وعني بن محمد بن محمد بن محمد بن علي أن يكفاه
نفسه، وقد أحسن التبريح رجلاً أنه فعل في فضيلة، هو من ثاثير بن محمد بن مكابله،
وقال لا أستع محضه مشوي وسماه إليه، فميم من قال ليس ينبغي أن يكتفي بفكاه
الكنية، ويكفاهه أخرى.

[illegible]

١٩ مايو المشرقي، بعد من الأرميني وإذا شئت فقله القبايل من ١٩٠٠ إلى ١٩١٠

(٢٦) ما بين القوسين في هذا الفصل : إننا نثبت هذه المقادير على أن يكون

الترتيب الذي ذكره ، فهو لحزب في الظروف

١٢٢٥٤- وأب الكلام في الدرر هي أن القسري من حر يولد عن أنه عشرة أذرع ، كان له أي يسهه ، وأن يصرف منه قبل الأذرع ، لأن البيع في الشرع متى لم يجعل يذراه ثمن ، صلت به مصلته ، لا وصاف ، حتى لا يقسم الثمن على عدد الأذرع ، حتى لو وجدته أحد عشر من مائة ، لا يوزن ، ولو وجدته نصف من عشرة ، لا يسهط شيء من الثمن ، لكن بخير ميسري ، كما برأسري ثوباً على أنه عثن ، لو وجده قط ، وإنما سلك به مسئلة الصفة ، ثم يصير الدرع مئة ثوباً عليه ، وكان العقد منه الثوب مائة ، وأنه متعين من غير درع ، وكان مئة ثوباً ، أسرى حطة حجازة على ثوب حبيبه ، فبصفاً قبل أن يعلم بأنها جيدة ، فإن كاتبه ، أجهل ، ويصرف فيها ، وهناك التصرف منه جائز ، كما هو .

١٢٢٥٥- وأب الكلام في الدرر ، إذا أسرى من آخر عدد بشرط أخذ ، هل يجب إعادته بعد [الإباحة التصرف] ؟ به يذكّر محمد ، حمله الله تعالى هنا الفصل في الكتب الظاهرة ، قالوا قد ذكرنا في أن عن يوب ، في حقه حتى الله تعالى به بشرط عقد العقد لإباحة التصرف ، هناك بعدديات [بالمكيلات والوزنات] ، وعن يوبهما لا بشرط إلحاقاً للمعدين بغيره .

وفي شرح الدرر ، وأب لمدة من يجب إعادته بعدد في رده ، وفي رواية لا يجب ، ومصحح الدرر في الروايات ، لأن العقد في التقدير بمنزلة الدرع في المدة وعمل ، ألا ترى أن الأمر لا يجرى بين العدديات ، كما لا يجرى بين دروعات ، ثم في الظروف لا يجب إعادته الدرع ، فكذلك في العقود لا يجب إعادته .

وفي العدد ، في باب بيع البعير فما قصي ، أسرى طعاماً مكائلاً ، في ماله شراء فاسداً ، وقص بغير كيل ، ثم باعه ، وبقيته ميسري ، فالبائع أسرى جائز ، وإنما اعتبر إعادته الكيل في بيعين بغير كيل ، لأن المشتري امتد المذكور ، ويتهور المتألم بين المذكور والموجود ، فبغير إعادة كيل لإزالة ذلك الزهم حشاً ، وهذا معنى لا يوحى في البيع القديم ، فإن ذلك في البيع المحدث بما يشبه بالمتبعين ، وهو الموقوف قدر لقومه - لا قدر الموقوف في البيع ، فلا يصح التفاوت بين المستحق واحد .

١٢٢٥٦- ولو أسرى طعاماً مكائلاً بوزنه ، فأنشع داسه من ثوب أي حصه وأبى يوصيه - جميعها الله تعالى ، وقد مر هذا من قبل ، فإن كلاً يملك إلا ، ورعى به الميسري بعد .

الكليل لغيره فذهب. هذا أيضا من نفس فإن ساعه المشتري بعد ذلك أن يكون أن يصدق الكليل،
حازر لأن هذا من نفس البهم، محذوفة، ومن البيع محذوفة لا يفتح، في إعطه الكليل، لأن
المشتري هو الآخر، فإنه، فلا يصور به التصرف

١٢٢٥٧- وفي غشمي (رجال أبو يوسف، رحمه الله تعالى) د كان لثمن شيئا من
مكالم، ويوزن من غير عيب، فذهب البائع فيه قليل، وصدق المشتري من كيلة وزنه، فله أن
يسمع به قبل أن يكتمه، وإن كان الثمن من موضوعه مؤخره، فمن أن يبيعها منه قبل أن
يقضها، وقال في الضرر، ليس له أن يشتري ما حد البائع شيئا حتى يوزن، وإن عرق قبل
أن يوزن في الضرر، وإن واحد منهما مصدق نصفه في الوزن، فالبيع فاسد، وذكر في
موضع آخر من هذا الكتاب د كان في واحد منهما مصدق نصفه في البيع فاسد، وذكر في
وساقي مسائل هذا، سارع في التصرفات إلى شيء الله تعالى - والله أعلم

الفصل الثامن

في بيان حكم بشر، لتأخير والتصرف في العمل، بحقد التماسد

١٢٢٥٨ - السبع الفاضل بسعد عمداً ، تلك الموعود مني وجود المهي . وسه هـ ن
يكونه التحصن بأذن الباع ، نص عليه ، ويرى وحده في معاني في ذلك ، يعطى الغنى في وما
تقصه بمزيد ، السبع في السبع ، فهو كما في بعض ، قال له ، عذرة ترويه هي
الشيء

١٦٦٥ - وفي الرباط ، يُناقض المتدبر العلم في الحج ، من غير إذن الحاكم .
 وفيه إعلان عن في شخص مع شخص واحد ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، وفيه
 بعد لا تقرأ في الحس ، لأصح بعد سنة ١٠٠٠ هـ ، ولا بيت ابنك في التبري
 في أدلة بالحق ، فيحضر في الحس ، في بعد لا تقرأ في الحس ، في حقيقته ،
 في الفلك في سنة ١٠٠٠ هـ

[illegible][illegible]

والملك في جميع غايته ولا يملك العصور - إن الملك - إن كان في الحق والعدل
 عند الله تعالى في عينه لا يملكه ملك من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك
 الفساد من مفسدين ولا يملكه ملك من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك
 صراة مفسدين أو مفسدين لا يملكه ملك من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك
 مع هذا لو قدر في يد غيره يملكه مفسد من الملوك ولا يملكه مفسد من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك
 الثاني في الاسترداد - لو كان يملكه مفسد من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك
 لو لا مفسد من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك
 هذه المفسدين لا يملكه ملك من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك
 يجعله ملك من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك
 يملكه ملك من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك
 يملكه ملك من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك
 يملكه ملك من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك ولا يملكه ملك من الملوك

واختلط بحار: فباع في من القروى. بعضهم قاروا: حين في جرن شرا القروى
ولما بيع: وهذه المصروفات في حرمين حسانه عن حنيفة السائغ لار الباع أو حدة له الملك
عقلاني يبدل لشهر فاب: تكون في هذا التصرف فاب حانله عن حنيفة. يكون راجعاً به. يظهر
منه أنها في حقه. لا يجرى له بطلان. بعد ذلك. فاب الحن في دار اسقفه عن اسقف: وهذه
التي هي في دار حرمه. لا بد من جهة التبع. حتى يكون راجعاً به. لا ان السبط في دار
الارب خصاه أو بزيان من ذلك. فاب اسقف: لا يكون راجعاً به. الحن من السبط. فكان
عريف السوط حانله بعد اسقف عن اسقف. هكذا في حن: فاب: لأجل هذا المسمى وقع
العرف في السوط. فاب اسقف راجع: والحق: لا راجع: لا لأن السوط تصرف في
المتبع ففقد ذلك لأب موصوفه سبائك المتابع. والسبط من البايع في حن للتمتع في بيت
مقصود: لأن شيخ لإيجاب من رتبة مقصود: وإيجاب من سبطه من: والتصريف من
المسرف من انما تصرف مقصود: فلم يكن حانله به. فاب: فاب: حق السوط: كما
كان التصرف ان بعض حرمه. المسرف: فلم يكن حانله سبطه: في قوله: والله

[illegible]

١٩: نَحْنُ مَعَكُمْ دَائِمًا، وَمَا نَسَى الْإِنْسَانُ مَا لَمْ يَلِدْ.

(2) من بين المبررات التي لا يمكن تجاهلها حقيقة أن هذه المبررات هي التي تفسر لنا لماذا لم يتم اتخاذ أي إجراء فعلي حتى الآن.

[illegible]

١٤٧٦: أبو المصنف، بعد، ثم حذفت بطل من الجميع، ولا شبه هذا له أثر في
به أن القسري غير فاسد، لا بطل حق في ح-ج-و، لأن بطلان في مستحق من
ولم يفتقر إلى

[illegible][illegible][illegible]

(٦) ما هو الحقوقي، يحدد من الأضرار التي تلحق بالشخصية في حالة انتهاك الحقوق الأساسية؟

[illegible][illegible][illegible]

البيع في البيع، وبمقدور مسح العقد في البيع سبب انهلاك، بخلاف ضمان البائع، لأن هناك العقد الصحيح، ليس من البيع بالأسر ولا فيعتبر البيع صحيحاً في حق المخرجه لثقات حكماً لا مسح البيع في الأصل، وإذا اعتبر البيع صحيحاً في حق المخرجه، كان ما رجع عليه بمقتضى المخرجه، انما هو من ذلك المانع، فكذلك كبيع حق لأحد من المشتري، فلهذا

لغيرها

١٢٤٦ - وما ذكر من المسمى يظهر التفرقة بين المسمى في الشرأ فاصلاً وبين المصوب، من المصوب إذ قيل من يد المصوب كان للمالك أن يخصص لنفسه إن شاء، لأن ما وجب على المشتري من قبل المصوب بذل ما كان له؛ لأن المصوب باق على حكمه ملك المالك، وكان للمالك أن يأخذ ذلك من المالك، ولا كذلك للشري لشرأ فاصلاً على ما بينا، وقد ذكرنا أن البيع الفاسد مستحق لبعض الناس إصفاً بالفساد، وإزالة للمعروم، وقال القلذوري في كتابه: «البيع المصحح للبيع قبل انقضاء، يفسخه بطلان على صاحبه، إذا كان يحضر من صاحبه، أن يعلم صاحبه؛ لأن المصحح مستحق بغيره، من المصوب من العقد، فكان بطلان البيع بطلان في الميزان للمصوب، فيكون كل واحد منهما يستل من فسخه بغيره من الآخر، كما يولد على علم الآخر لأما المرام موجب لفسخ، فلا يلزمه إلا بطلانه»

وهي شهادات الخامس ذكر محمد مسألة البيع الفاسد، وذكر في غيرها، وهو كان يخصص القاضي بالبيع من المانع، ويرى محضر من المانع ورواه، شرط حصره بالبيع، ورواه لصحة المانع

وهي موضع آخر شرطه حصره بالبيع، ولم يشرط رضا، بعض مشايخنا، قالوا: إذا احتلف المخرجه لا يخلو، من مخرج موضوع اشتراط حصره بالبيع دون رضا، أي يكون الشرط الفاسد مشروطاً بمشترى، وأسروده الفاسد يملك مع البيع العديد محضر صاحبه وقضى به، به بذلك، ولم يرض موضوع اشتراط حصره بالبيع، أو صاه أن يكون الشرط الفاسد مشروطاً بالبيع دون المشتري

١٢٤٧ - وما لم يشرط بطلان البيع إذا بطل بيع المسمى، لا يصح نقضه إلا بمحض من صاحبه ورثته، وإذا قضى البيع، فكان بيع لا يصح حذو، منه عنه من البيع بالمخرجه والمخرجه، وهو، ذكرنا قبل البصيرة، لأن وجوب المصحح للمخرجه، وإنه حكم^(١)

أيضاً، ولكن لا يجب مثل ذلك دينا في هذه المشتري، وإنما يجب فيه، مبيع عند القبض
والقبضه عبر ضرورة قبل اهلاكها لأنها تخضع لسقوط في كل ماله ومان بالبيع، أما ما
المشتري على البائع مفرور، فلم يعمدا وصفه واقتضاه ما يقع عند الاستواء من الموصوف،
ولهذا لم يغير المقاضاة بين الطرفين والحق لم يملك استواءهما وصفاً وإنما لم يقع المقاضاة، لم يصر
المبيع مستوفياً للنسب بالمقاضاة يعتبر ذلك بالاشتراط حقيقة، فإن ما بالبيع وعليه ديون كثيرة،
والعبد عند المشتري، فمبيع، مع انشائه قاسماً، لا يكون المشتري احق بالعبد، لأنه لم يكن
أحق بالمعد حال حياته البائع، حتى لم يكن له حق حسي العبد، فلا يكون احق به بعد وفاء
البائع، فيباح العبد، وينسب النسب بين عواده اشباع، والمشتري من حرمته، ونحوها إذا وقع
الشراء جائزاً، يجب أن يكون المشتري احق بالعبد، لأنه كان احق بالعبد حال حياته البائع،
حتى كان له حق حسيه من البائع، ليكون احق به بعد وفائه أيضاً.

١٢٧٢ - وفي الجامع الصغير "أَيْضاً" وحمل المشتري من خيار شراء خمر على أن
البيع فيه اختيار ، ومعه المشتري المدة في مدة الخيار بدون النقص ، فدخله في مدة الخيار ، لا
بعد إتمامه ، لأن المدة من المدة ملحق بالخيار في حق الأحكام ، وخيار البيع في العقد
الباقي يمنع ثبوت الملك للمشتري ، فكأن في العقد المفسد ، وإنما صح الخيار في البيع المفسد
وإن كان البيع المفسد غير لازم لأن فيه عاقبة ، حتى يجمع انعقاده في حق أحكامكم ، وهو الملك ؟
فإن البيع المفسد الحارز من شرط خيار مفسد في حق أحكامكم ، ولهذا يبعد ذلك عند انعقاد
القبض به ، ومع شرط خيار لا يبعد ذلك عند انعقاد القبض ، فكان شرط الخيار في البيع
المفسد عقلاً ، صح شرط خيار بهذا ، ولو أنقعه المشتري بعد ما سقط الخيار بإسقاطها ، أو
بعضها ، صح عاقبته ، لأن عدوان الخيار يثبت الحب للمشتري بالسبب السابق ، ولا
يحتاج فيه إلى تجديد القبض ، لأن فضله الأول موجب ضمان العينة ، وكان مضموناً بضمان
معه ، ومثل هذا القبض يثبت عن قضي الشرط الصحيح ، فهو بغير قبض البتة المفسد .

١٧٧٤ خلا في المنفى رجل مصري من آخر عهد، شير، في سدة جالف جوم، وتقديسها، ثم إلى البيع مشرد الجسد بحكم قسالة العقدة، كد للمعتري أن يأخذ القصة، إن وجدتها يمينها، ولا يكون يمينان أن يجمع مينا، قال ثمه الأبرى أن السانع لم يصب، كفى المصري أحمق بالبيعة، بهذا إشارة إلى أن التوهم والفتنير يمينان في البيوع الفاسدة، وهكذا فكر في كتاب المبرر، ووجه ذلك أن المقوعى بحكم الحق الفاسد يمينه معصوب: لأن أول الفسق يلاقي ملك لشترى، لم يصبر مملوكا لميلان عند قطع الظهر، كما في جانب الميم، فإن

أولاً: **النقص** في البيع بلا مئة، لا يقع، م شريطة عدم كونه من قبيل عدم خداع النقص، ولا من قبيل

قل هديتكم الى صراط مستقيم
 صراط الذي انزلنا في القران
 ذكره ثم انزلنا في القران
 ذكره ثم انزلنا في القران
 ذكره ثم انزلنا في القران

[illegible]

الأول منه قال مني ابنه ، ولم ينفذه حتى جاءه خبر الثاني فسر الأخر من
كده وعصاه إلى حسن ، وسار معه إلى أن وجدته في غلب

[illegible]

۲۶۶ - سیر ایں ہی ترسبہ، حصہ ششم، جلد اول، ص ۱۰۰۔ رقی میں حکم عدہ اشہر
فلسفہ، خاتم بیضہ جلد اول، ص ۱۰۰۔ سیر ایں ہی ترسبہ، حصہ ششم، جلد اول، ص ۱۰۰۔

١٩٧٤ و. ترمي خطه سرالحمدا، قسم البادية اب بقصبتها بطحيا - وادي
الناظر، وكنده به دره ١٠٠ م. م. دها

١٦٧٨- من مرسد ودر حلقه شمره واما في هذه المراسم مع حرمي حلقه بطليم
المصري، فياذا جسر. و هم يسرق منه

۱۳۳۹ - چرامبر، سید، عقیدت نامه، آواز قضاوت، تهران، ۱۳۳۹.

أدخلها في بعض ثياب علي فسترها أحد من الصغار والآخرى نهلت
 من دموعها، ثم مضى نحو عينيها في يد خديها، ثم نهض، ودعا
 صاحب القصر، ثم ذهب بهما، وشاب إلى الخلاء الأول، فانهم بدت على المشرك
 أحد من عبيد القصر، وهرقه ما كان.

١٦٦٨ هـ وفي نازح المرسدة وحل في ليلة سريته مع خيمك بدارهم
 الخ في هذا اليوم، فاعاد به ذلك اليوم، والفرق بعقره فبعد فدا الاشي، يد
 ووجد عمر المستري، بعد، واخبره بالحق جان، فانه ستره بالنفس، ولم يسم ما هو
 وكنت في قبال استرته من بعد البواب، وشال في سريته، فبعد ان يره، فاما عياله فله يس
 في ذلك الموضع

١٦٦٨٢ - قال محمد، رحمه الله تعالى في التلخيص: حل أسير من آخر حارة سواه
فلساء، ونحوها إذا كان له ذر، والبيع أن يسترد ما يملكه المذد، وأما الأسير في بيته أنه عليه
من فلاذ ملكا، إذ هذه أمان منه قال، فبعضه فيجب، ألا هذا نص في أنه يفتقر إليه
أخروها عن ملكه بشرى، وإن كونه المبيع فيها قال، كان نبيذ من أسير ذاك الحارة، لأن
حق المبيع قد استقر في أسير ذاك بحكم هذه البيع، ولو اشترى الأسير ذاك ما يبيع بحكم هذه
البيع، وتظهر بعضه بهذه البيعة، فإما في من التلخيص على أن المذد من غير أن يكون عر حصص
من حصص، ولا أسير ذاك المبيع من حصصه، ثم حصر المذد، وهو أن أسير ذاك، قال، كان لدى
حصصه أن يسترد خذره من البيع الأول، لأن التلخيص يستلزم أن يوجب لإقراره بأن ذلك
الإقرار وقع مباحا، لأنه حصل منقول، وبذلك عند المصنفين يروى، قال، لإقراره، طور أن
مشرط ذلك لا يوافق مع ما لا، وكذا لدى حصصه أن ما حصاره من البيع الأول، قال، من ذلك
البيع الأول عند المذد، فبما حال، وتحد فبعضه، ثم حصر المذد، ثم يمكن للمذد الأول
مشرط ذلك الحارة، وهو أن لدى حصصه بشرى له كبدية، قال، من هذه المظاهر، وأما إذا
كتبه فلاذ المبيع لا يوافق مع ما لا، فبما حال، فبما حال، فبما حال، فبما حال، فلا
يعود حقه في الأسير ذاك ملكا، به التلخيص

ولما قال بشري: سمعت من رجل، وثمة يسبحه، ولقد استأخّر، كان يستمع في سريته،
لأنه لو كان يعلم، كانه قال: نعم، كان أتبع نبيه، فوجدته، إذا أتى، وجهه أو ألقى، في السوء
ثم أتبع، ثم جاء رجل، فقال: بشري، أي عاهد، فإن كذب، دلت على رجل فاشري،
فلا تستر له ما مضى، وإن صدقه، فكذب، لأن الأكرام، حلال وجوههم، مع أهلا لحسن الخلق،

الأول بعد الاستدلال هو فحص مدى إقراره بخلق التعذيب به لإثبات وجود كيانها مع دفا
 بعد الاستدلال مع أنه لا يمكن استدلاله مع مخالفته للأولى لأن ذلك الإقرار وقع
 صحيحاً لمعرفته معلوم، وبتدليله عليه، ومن جهة، به بطلان الاستدلال على ما
 أفكده، وهو غير مانع من المسوى إليها لئلا يجعل به هو السامع هي الاستدلال.
 ومعرفة به بطلان من هذه السامع هي ذلك، مع عدم السامع هي الاستدلال دون
 كونه المتعدي في ذلك، بعد ما به، لأن حصر التهمة وحدها سبباً في الحد الحثية وبطل
 استدلاله مع، وإن كذبه والاستدلال على ذلك مسدوداً ويعاني من

ملك هذا العبد ثلثاً، وقد صاحبه العبد معه منك، وذكر الصحيح أن العبد يتوقف، ولا يتخذ على العتق.

وأذكر محمد بن زكريا جدمع في آخر رسالة الوكلاء في بيع ما يضمن ولا يضمن مسألة تدل على القصور في استرق وهو من أهل أن يتخذ عبده بعد عبه، ولا يترفعه، وإن أنصف اشتراه إلى المشتري به نصاً، وكسبه طليعاً، أن هذا بعض حلف فيه لأخرون، واختلافهم فيه، عن حلف الزهري عن محمد بن زكريا في شرح يحدون نصاً فإن القصور في إذا ما مال العبد، فهو على وجهين: إن ما عهده لا يضمن بالعقود، وإنما يحدده الإجازة ببيع الأربعة الساع، والمشتري، وذلك. والبيع، ولا يترفع منه الإجازة ببيع الساع في يد البائع، فإن أحار ذلك البيع في حال قيام الأربعة، حار البيع، ويكون الساع كافراً لكل المجهز، والنصي للمشتري إن كان قائماً، وإن ملك في يد البائع، ذلك أمناً، وإن باعه، ثم ذهب الثمن، بشرط مع ذلك قيام الثمن لصحة الإجازة، ثم إن صاحب الإجازة في هذا الوجه، وهو ما إذا كان الثمن شيئاً يوجب الثمن، وكان الثمن شيئاً، فالنص يكون مباح دون المجهز لأن البائع حار مبيعاً لنص إن كان الثمن شيئاً يوجب الثمن، والثمن، والثمن بعد على المشتري، ولا يتوقف، ويرجع العبد على الساع، وحقه ماله إن كان في ذمت الثمن، ويمتنع إن كان في ذمت الأمانة.

١٢٢٨١ - ومن سادى أبي للث ورحمة الله تعالى به ما ع ساع غيره بغير إجماع، ثم قال، «أجاز صاحب، ساع البيع، لا يجوز، وأنه مباح له ذكره، يحدون، أولاً بين هذا وبين النكاح، والفرق أن بيع إن حار، يصير شيئاً وكلاً، ما عرفت أن الإجازة في النكاح، كالإذن في الاختلاء، مخرج، به الخفق، واليك لا يصلح وكلاً، ولا لذلك النكاح، فلا يملك لأتوجه المحقق إلى الوكيل

وهي رواية ابن مسعود، قلت لمحمد ورحمة الله تعالى أرايت جلاً غضب من امر حيواته، وباعه من آخر، فأحار المصوب به الساع، ولا يضمن ما حال المصوب، قال محمد ورحمة الله تعالى البيع جائز حتى يضمن له نفسه، قال، وهو قول ابن يوسف الأول، ثم رجع بمعداد، وقال، «ع ١٠١» حتى يضمن حياته، فلا فلا، يشتري المبيع كان مالكاً وقت الإجازة، ومثل الساع، إن مات بعد لإجازة، فالقول قول البائع

مقبوضه الحناء، والشمع، واللبان، راح النعمان من رجل يأنفهم من انوفه ، ويضع له احد
كذلك ، فتم اقول : فأجابني صاحب القاموس :

[illegible][illegible]

١٦٦٥- ب. أعقب وحيد بن عمر، أو كتب. وولد له الإ. ، ما حارهما المولى صف
جاز شمس والكتابة. ومن بعد لم لا أصبح على الطلاب. انفس والكتابة لا يصلح النور
من أحد القصير مع لسان السبع في نصف الآخر. في حد بريحه. في الكتابة يسمي
الجهن. ولما فاضا بوزن. ربحه غيره. وولد له عيسى. ب. كتاب عيسى. ب. كل من يبيع عله

لقد اصابكم البلاء من بعد ما كنتم تظنون انكم امان

١٢٤٠

وبما كنتم تعملون فاستبشروا في الله واولي نعمته

١٢٤١

ولما اصابكم البلاء من بعد ما كنتم تظنون انكم امان

١٢٤٢

ولما اصابكم البلاء من بعد ما كنتم تظنون انكم امان

١٢٤٣

ولما اصابكم البلاء من بعد ما كنتم تظنون انكم امان

١٢٤٤

ولما اصابكم البلاء من بعد ما كنتم تظنون انكم امان

١٢٤٥

ولما اصابكم البلاء من بعد ما كنتم تظنون انكم امان

١٢٤٦

ولما اصابكم البلاء من بعد ما كنتم تظنون انكم امان

١٢٤٧

ولما اصابكم البلاء من بعد ما كنتم تظنون انكم امان

١٢٤٨

ولما اصابكم البلاء من بعد ما كنتم تظنون انكم امان

١٢٤٩

ولما اصابكم البلاء من بعد ما كنتم تظنون انكم امان

١٢٥٠

ولما اصابكم البلاء من بعد ما كنتم تظنون انكم امان

١٢٥١

ولما اصابكم البلاء من بعد ما كنتم تظنون انكم امان

١٢٥٢

ولما اصابكم البلاء من بعد ما كنتم تظنون انكم امان

يوجب مطلقاً فيه، لأن البيع قبل التصيب مبرور لا بدال - بسبب لأن وهي لفظة لا
يصح - سواء كان مبروراً من نفسه أو لا يحصل تصيبه، لأنه لا يصح بيع ما لم يكن
أحدهما مبروراً، أو هبة، والأحرار هنا، فإن كان في العدد، والهبة، صدقة أو غيرها، فلا
البيع مع الزهر، وإن كان في الدار بطلاناً، إذ لا يمكن تصحيح كل واحد منهما في تصيب الآخر
ثالثاً

فإن قيل: يعني أن يزوج الهبة، الصدقة، لأنه أفقر منهما، فإن كان واحداً منهما هبة
مطلقاً، فإنه والزهر لا يفسد، من الزهارة؟

هذا الوجه إن ثبت لزوم هذا، فإنه من الزهر إن كان مبروراً، حره لأن من غير
ضماني، والله بعدد سبع، فوجب المباحة من قوله الزهر من هذا الوجه، ومن هذه الهبة من
الوجه تسمى إفساداً، سواء أفسد بهما، وكان الحثك هو التصيب، وزوجه من ذلك لا
يصل التصيب، وإن كان مبروراً في ذلك، فذلك كله باطل لعدم ترجيح، وتعدد
التصيب، لأن الزهر مضاف لا يفسد على كل حال، ولم يفسد هذا، لأنه من رجحان
أن هبة أو شيء سبع، من العقد واحدة، وإن كان هبة، ولو أفسد عدداً واحداً
من هبة، فإنه رجحان، منه يمكن الشروع، أما هنا لعدم موجد، فإنه من رجحان، منه يمكن
عند وإن لمراجعة، في التصيب عندنا، فإنه رجحان، منه يمكن، منه يمكن
الرجوع، لأن التصيب المبرور الرجوع

١٢٢٩٤ - وإن جتمع بيع الإجارة في العيد والبيع، لا يبيح الأولى، لأن بيع الأولى،
فيه عيب، من حيث برهنة، ومن حيث سبعة منه، فيه، أما إجارة لا يفسد ملك الزهارة، ولأن
البيع يحصل التصيب، والإجارة لا تحصل، فموجب البيع عندنا، عيبه رضى المسمى
عده مائة، وعدهما بطلاناً الأخرى، ولا احتساب الهبة لإجارة (في رد المحتار) قوله الأولى،
أبى الأولى، لأن بيع ملك رضى، ملك لشئ من ثمنه، وإجارة لا يفسد ملك الزهارة،
والهبة (أي) إجارة، لا يفسد، ولا إجارة لا تحصل التصيب، في أبي حنيفة، حقه في رضى،
وهذا إذا كانت الزهارة في العدد، وإن كانت في الدار، فإنه، في أبي حنيفة، رضى
فهو مائة، ثم لعمري، دون الثانية، وعندنا الرجوع في الدار، فبعد الحاجة
الأولى، دون الثانية، كما مر

(١) رضى المصلحة في تصيب منها، فيهما

(٢) رضى - بناء على محال

[illegible][illegible]

٢٧٦٩هـ - قال: مرأى حارسك درهمي رحلي، قال: أغرب بعد الأمد هذه
المرأى لويسى تصعب هذا، فذهب حتى قدس سرى ففرج الله له، وحرر والد المصطفى ذلك،
فأدبر للسرى ودفن في ربه. لويس المصطفى هذا الحرف الذي الرىم إلى عسقه^{١٤}
وحرر له لامة بعد شرب عبيدك هذا من عسقه ألف درهم، ودفن في صاحب روح
عنه لئلا، قال: قد حررت رسالتك، قال: أجبتك بما لا جنة لك درهم، ودفن في
هذا محيى ما من، كان، حيا

ولقد كان من سبب عذابي ههنا من طلاق مائة درهم، بقي ألفي درهم

١٢٢٥٩ وروا استریت علیک علیہ السلام استریت یسعه من نعمی بحمدی .
و یسعه من غلالی . و یسعه من لؤلؤی . و یسعه من لؤلؤی . و یسعه من لؤلؤی .
و یسعه من لؤلؤی .

الفصل العاشر

في الاختلاف الواقع بين البائع وبين المشتري

هذا الفصل ينتمى على أنواع

نوع مهمل الاختلاف في صحة العقد وصحته

وهذا النوع ينسب على عبارتين:

أما الأولى أن أحد المتعاقدين إذا ادعى صحة العقد، ودعى لأمر حسده، فإن كان مدعى العقد يدعى العقد لا بدع استحقاق مال عن نفسه، لا يبدل في دعوى العقد، وإن كان لا بدع مسحق مال عن نفسه يدعى العقد لا يبدل في دعوى العقد، وهذا لأن مدعى العقد إذا كان لا بدع عن نفسه استحقاق مال، بقى من حابه مجرد دعوى العقد، ومجرد دعوى العقد لا يبدل، لأن الظاهر شاهد على الأمر، وهو ظاهر عمله وقبضه، لأن عمل الإنسان، وقبضه بمسرة العقد، وعن دعوى مجرد كاداً، وظاهر عمل مدعى العقد، وبه إن كانا بحال عن دعوى العقد كاداً، فمدعى عن مبدع العقد العقد، فظاهر عمل مدعى العقد شاهد على وجهه، وعطيه من وجهه، وظاهر عقل مدعى العقد، وهذا من كل وجه، والعبء هو من ينفذ له الظاهر، فمن كان شهادة البائع له أكثر، كان قوله أولى - القبول، أما إذا كان مدعى العقد يدعى العقد استحقاق مال عن نفسه، وجعل القبول فهو مدعى الأمر، وشهده انظر، فقد جعله مسحق مالاً على وجهه، وشهادة الظاهر، وظاهر لا يصح حجة لاستحقاق، ومن جعل القبول فهو من يدعى الجواز شهادة الظاهر إذا كان يدعى العقد لا بدع، ويدعى العقد استحقاق مال عن نفسه، فقد اعتبر شهادة الظاهر تدفع صحة المعصية عن معصية المتعاقدين، تدفع عن مدعى شهادة الظاهر

١٢٣١ - إذا صدق مدعى، حجتاً على مدعى خاسر، فليس في بيع معين إذا ادعى أحد المتعاقدين العقد، لأن ادعى مسحقاً، فالقول قول من يدعى الصحة، لأن مع البيع عقد عبادته من الجانبين، فهو من البيع على الكسوة، والمال بينهما، فمدعى العقد يدعى العقد لا بدع عن نفسه استحقاق شيء من حيث مدعى، لأنه لا يحصل له مثل ما لا يحق عليه من حذر العقد، واستحقاق حلفه، فمدعى كلاً استحقاق، وكذلك أم يستحق عليه، فهي مجرد طعن العقد من غير ديم الاستحقاق، فحذر المدعى من يدعى الجواز

على ما مر

١٢٣١١- وفي باب النكاح إذا ادعى أحد الزوجين بفساده والأخر القصد بأن ادعى أحدهما أن النكاح كان غير شهود، والآخر أنه كان بشهود، أو ادعى جميعاً أن النكاح كان في عدة الجبر، وادعى الآخر أنه كان بعد انقضاء العدة، فاستدل كل من يدعي بفساده لأن عقد النكاح عقد معدوله في الطهارة لأن من حثب الزوج، وأنه غير، ومن جانب الآخر من ادعى الصحة، ومن ادعى الصحة من حكم الأعيان، فصار جميع الحكم

١٢٣١٢- وانصارت إلى ادعى بفساد العقد، بأن قال الرب، ما شرط في نصف المهر إلا عشرة، ورب قال يدعي حواجز بفساده، بأن قال شرطت في نصف المهر، فالتقول قول رب المال؛ لأن المضارب يدعي بفساد لا يدفع استحقاقاً عن نفسه، وإن كان يستحق على المضارب بعقد انصرافه من ٢٠ لأن المستحق على المضارب منافعه، والمستحق له جزء من المهر، وأنه غير مال، وللحال جزء من نفسه، والاستحقاق معروف هو حينئذ استحقاقه فلم يكن المضارب يدعي الفساد دفعاً عن حصة استحقاقاً، فلا يبرر قوله

ورب لأن إذا ادعى بفساد مضاربة، فإن قال رب المال للمضارب شرطت لك نصف المهر إلا عشرة، وانصارت إلى حواجز المضاربة، فالتقول قول رب المال؛ لأن رب المال يدعي بفساد دفعاً عن حصة استحقاقه مال؛ لأن ما يستحقه رب المال من مضاربة المضارب، وما يستحقه على رب المال من مال، وهو غير من المهر، والتعريف جبر من نفسه، وإذا كان حال ما يستحقه على رب المال جبراً، كان رب المال يدعي الفساد دفعاً عن حصة استحقاقه مضاربة مال، فكان القول قوله

١٢٣١٣- إذا ادعى رب القسم لأجله ونفسه إليه يكر، ولا بد من نواحيه منهما فالتقول قول رب القسم مستحقاً، لأن القسم إلى يدعي الفساد مسبب ذكر الإجماع لا يدفع عن حصة استحقاقه، لأن القسم فيه على تفسير يوت الأجل، وهو العدة لا يصير مستحقاً للعدل، فلا يكون القسم إليه يدعي الفساد دفعاً عن حصة استحقاقه، فلا يقبل قوله، ويكون القول قول من يدعي جوار، وهو رب القسم بفساد مضاربة، بفساده نسبة إلى استحقاقه إذا اتجعا على وجوه عدل وخذل وحبذا في صحته وفساده، فالقول قول من يدعي الصحة، كما في يوم الدين، إذا ادعى أحدهما قسماً للعقد، بأن ادعى أنه شرطت له مائة والأخر يسمى أحواضاً (فالتقول قول من يدعي الجوار) لأنهما اتفقا على عقد واحد (لأن البيع بالسرور

سواء فاقده لا يصير عقد آخر، بل يكون بطلاناً، فقد انعقد على عقد واحد، واستندنا في صحة وفاسده

وكذلك في باب المكاح إذا ادعى أحدهما فساد العقد، بأن ادعى أن المكاح كان بفهر شهود، أو ما أشبه ذلك، وادعى الآخر أن المكاح كان بشهود، فالشوق قول من يدعي الحر، لأنهما تعاملا على وجود عقد واحد، لأن الشكاح بسبب الفساد لا يصير عقد آخر، إنما حطفا في صحته، وفاسده

وكذلك في باب السهم إذا ادعى من أنسلم الأجل، وأنكر السهم إليه، فالقول قول من أنسلم الحصاناً، لأنه أنسلم بسبب الفساد لا يصير عقداً آخر، فقد انعقد على وجود عقد واحد، واختلاف في صحته، وفاسده، فكان القول قول من يدعي الجواز

وفي باب المضاربة إذا ادعى أن شرط لك نصف الربح، لا عشرة، وقال المضاربة شرطت لي نصف الربح، فالقول قول من ادعى، لأنه هذا ما انعقد على وجود عقد واحد، بل اختلافه، لأن من ادعى الإجماع، لأن نصيبه في العشرة، نصيب إجماعه في العشرة، إنما حازب، كدب سره، بعد اختلاف في العقد انتهى باسم المضاربة، ادعى الشراكة، وأنكر حازب المال، وأنه بالإجماع، فيكون القول قول من ادعى، كما هو أكثر المضاربة، ولم يفرق إلا بينه

فرد في باب هذا البذر الذي يشتم في فصل المضاربة بشكل، إذا قال أن شرط لك المضاربة شرطت لك ثلث الربح، وثلث عشرة، وقال المضاربة شرطت لي الثلث، فالقول قول المضاربة، وقد استشهد في باب العقد؟

قال هذا العقد مدمر عند راجد، وهو اشركة؛ فإن المضارب ادعى ذلك، وادعى المال لغيره بذلك فبطلناه، لأن شرط لك نصف الربح، لأن قوله زيادة عشرة مقطوعه عن قول التكميم، فلو لم يوقف ثوب الكلام بعد، فكان هذا من باب أن ادعى عقد آخر بعد الإجماع بوجود عقد واحد، فلا يصح في دعواه [بطلان قوله]، لا عشرة؛ لأن هذا مستلزم، وأول الكلام يتوقف على الاستثناء^{١٧}.

(١٧) ما بين الطرفين من شرط من الاعمال، فداقيد هذه الآية من التكميم، شرط و

(١٨) ما بين الطرفين من شرط من الاعمال، وإنما سبب هذه الآية من التكميم، شرط و

١٢٣١٤ - وأم إذا، فحسب الزوجان في نكاح بائنهما أنه كان [م] حانة
 قصير، لم يعد الزرع فيه، كان القول قول من يدعي النكاح في حال الضرر لأن هناك ما
 اتفقا على وجود العقد، بل خشيته في وجوده لأن عبارة قصير فيما يفرض، أو يتردد بين
 الضرر والنع، معن بالعدم، كعبارة الضرر، فكان يدعي نكاح في حال الضرر متكرراً
 وجود النكاح، فكان المودع قوله، فكأن بمؤلفه ما هو قال، وهو حسي من أن أخفى، أو حال
 الزوجان، فزوجك من أن بحق، وكان الآخر، لا، بل بعد الحين، أم هنا الخصم على وجود
 النكاح، فبما اتفقا أنه كان من قبل العقد حال ما شر المولد، رأى اختلافهما في صحة
 وقوله

١٢٣١٥ - وذكرني المفتي، يترعى أبي يوسف رحمه الله تعالى في الإجماع
 رجل ادعى عبداً، في يد رجل من أصحاب اليد ألف درهم، وكان صاحب اليد
 يسه منه ألف درهم، وشرط عليه أن لا يبيعه، أو ما نفعه من الشروط التي قصد
 البيع، فالقول قول المشتري

وإن كان مدعي الرضا هو المشتري، فالقول قول شائع، لأنها اتفقا على وجود العقد،
 واحتقاق صحة، وعنده، ومدعي المصادقة على العقد لا يدفع عن نفسه استحقاق مال
 على تعبارة الأبرس، وعلى عبارة الثانية اتفقا على وجود عقد واحد، واحتقاق صحة
 وفعله، فكون القول قول من يدعي الصحة، فإن كان مدعي المصادقة استبرأ عيظه
 بعين هذا، وكان الشائع يسه منه ألف درهم، ودرهم من حصر، أو ثلث ألف درهم،
 وحصر، فأما البينة، فبينة الشائع، وإن ادعى البائع أن الشئ كله حصر، أو حصر،
 فأما البينة، فالبينة بينة المشتري

والخبر أن المدعى بينة البائع والمشتري على ذكر ما يسهل ثمناً، وتثبت اختلافهما
 شرطاً وأما يسهل النفع، كما إذا، فحسب أنه الشئ كله ألف درهم، ورواد اختلافهما خبراً، لو
 دخلاً من حصر، فالبينة بينة المدعى

وإذا اختلف في ذكر ما يسهل ثمناً، فثبت [حدهما] ما يسهل ثمناً، بأن قالت كين
 يسهل ألف درهم، وبه العبد، وأثبت الأخرى ما لا يسهل ثمناً، بأن قالت، فحسب كله
 حصر أو حصر، فالبينة بينة المدعى

وذكرنا على من أبي يوسف رحمه الله تعالى، رجل باع من آخر داراً، ثم قال، يسهل

من آخر ما صححه ، وقال مسرى : اشترى ثيابا بثمن مائة ، فباعها بثمن مائة ، كيف يفتنه ؟
فجوابه : لا يجوز له أن يبيعها بثمن مائة ، لأنه قد اشترىها بثمن مائة ، ولا بد له من أن يبيعها
على ثلث ، فإن حلف ، لم يبيع ، كيف يفتنه ؟ جوابه : لا ، فإنه على ما ينبغي عليه أن يبيع
فيه ، حلف المشتري ما اشترى به ، لا يشترط ، فإن حلف بكذا ، لم يبيع ، وإن قال البائع
بعثا بغيره ، فالقول قوله

١٢٣١٦ - وفي رواية من سماعه عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى ، قال : قال لأخيه
بعتك هذا المزدحم ، ألف درهم ، رجل حلف ، وقال : لا يشتريه بألف درهم لأخيه ، ففقد
كأن أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول : من حلف بهذا ، ففقد كذا ، فقال : لا ، وإنما أنا
أرى أن تجهل القول بثلث البائع

ولو قال بعتك ألف درهم ، حلف ، وقال : لا يشتريه بألف درهم ، من المصنف ، قاله
قول البائع ، وأما إن أسننه ، فالسنة به المشتري

وعن أبي يوسف ، رحمه الله تعالى ، في رجل باع من أخيه مائة ، وباعها من المشتري ، ثم
احتلف ، فقال : لا يشتريه بألف درهم ، وقال البائع : بعتك بألف درهم ، أو قال بعتك
بدينار ، ورادى دعوى ، أمر ، بمسده ببيع ، إما شرطاً ، أو بشرط ، ثم يفسده ببيع ، فإن لم يبيع
بمبلغ على دعوى ، يسرى ، ويسقط البيع ، وحلف ، وبشرط ، لا يشتريه بيمينه ، ولا
بيمينه ، لأن دعوى البائع لو أنه حلف ، لم يلزمه البيع

١٢٣١٧ - قال الحافظ أبو العباس ، في رجل باع من أخيه مائة ، وباعها من المشتري ، ثم
احتلف ، وقال : لا يشتريه بألف درهم ، فقال البائع : بعتك بألف درهم ، وقال مسرى : بعتك
بألف درهم ، قاله من أنى ، بل هو صحة البيع بينهما ، وكذلك من يفتنه ، وإن لم
يكن ، فالجواب به الذي به في الصحة

رجل باع من أخيه مائة ، وباعها من المشتري ، ثم احتلف ، فقال البائع : بعتك بألف درهم ،
صحيحاً ، وقضيه المسرى الثاني ، فقال الحافظ أبو العباس : بعتك قبل أن يقبضه من
المشتري الأول ، وفي أن يفسخ بيع يمينه ، وقال مسرى الثاني : لا ، بعتك [مسرى] بعتك
ما قبضه ، وصحح البيوع الأول ، قاله من أنى ، لا يشتريه الثاني ، ولا يفسد البيع لا على إبطال
اليمين الثاني ، وقد يفسخ البيع الأول ، قاله من أنى ، لا يشتريه الثاني ، ولا يفسد البيع لا على إبطال

١٢٣١٨ - إبراهيم بن محمد بن محمد ، رحمه الله تعالى ، في رجل باع من أخيه مائة ، وباعها من المشتري ، ثم

والتابع يدهي على تشريع وردا في الثمن، والمشرى يكره فكان كل واحد منهما حائضا ومكررا، وليس له حصة في البيع، وكان التحالف قبل بعض على موافقة القيس، وإن كان هذا الاحتلاف بعد البيع، فالتحالف على مخالفة نصيبه، ونفيسا أنه لا يحصى الجاني، وهو هو، أي حبه، وأي يوسف وحبهما الله تعالى، لأن مشري لا يدهي على التابع شيئا، لكنه لا يتبع، لأن على المشتري في البيع ربحه، تصرفا، ودينه بالعدم بالتشريع بحكم القرآن، والتصرف بالتشريع، وكان يسمى في التحالف، أي حبهما الله تعالى، ولهذا قال أبو حنيفة، أبو يوسف، حبهما الله تعالى، لأن هذا الاحتلاف يقع بين ورثته بعد البيع، لا يحالفون، لأن التحالف بعد تصرف على مخالفة المبيع، أي تصرفا، لا ينافي، وهذه ليست لا بأس بالورثة، وأما على من محمد، رحمه الله تعالى، فالتحالف بعد البيع على موافقة القيس، وبه أحد مشريين غير الكرمي، لأن كل واحد منهما يدهي على صاحبه، فقد يكره صاحبه

١٢٢١ - اتبع يدهي على المشتري المبيع، والتشريع يكره، والتشريع يدهي على المبيع المبيع، أي يكره، والتصرف على حبهما، أي كل واحد منهما مكررا، وهذا الوجه، فكان التحالف بعد البيع (أي موافقة القيس، ولهذا قال محمد بن هذا الاحتلاف وقع بين ورثته، أي المبيع، أو بعد البيع، أي التحالف فيما بين المتعاقبين على موافقة القيس، لكونهما مكررين، يمكن قياس ورثتهما عليهما

١٢٢٢ - وقع الاحتلاف في البيع، فالتحالف بين عدلين على مخالفة القيس، وبعد عقد الثمن، التحالف على مخالفة القيس، أي حبهما، أي يوسف وحبهما الله تعالى، يدل أنه ليس الذي روي، وأما قصة القيس، أي لا يحلف مشري، لأنه مبيع، فكانا أوجبا عليه الثمن بدلالة النص الذي روي، لأنه أوجب الثمن على المدين من أصله في حد ذاته، وهو الثمن، فكل إذا اختلفا في الدين الآخر

ثم إن اختلفت مخالفتا كيف مخالفتا؟ ذكره أبو بكر، أي في حد منهما يخطف

(١٦) ما يبرر المدعي من لفظ من الأصل، وما أتت هذه الآية من صحيح ط و ف و م

(١٧) حكى في الأصل والسجس ط و ف - وكان في نسخة م - أو يوسف، رحمه الله تعالى، وقصه القيس، لا يحلف مشري، لأن مبيع، فقد لوحدها البس، أي يكره، لأنه لا يملكه م - أو واقع الاعتقاد في الثمن، أو في البيع، وبدل أنه لا يوجب له شيء من الدين، أي يخطف

[illegible]

ثم إذا علمنا، ذكر في كتب الدعوى الزاوية - رسالاً - أنه بعضي "ملاح" قال
 القبر كذا به، فتري أن سبع مائل "تسیر" ثابت ما بعدهم، ومن لا حسنة يراون
 انهم لظاهر مود عنه الصلاة والسلام، "حاشا ويراون"، بعد أم عرب بكره، بحلاف
 العيسى، ورواح إلى فتح القسبي، وإلى حسنة ما، لينسج بعده، أم يلوون منه
 لا يصح العقاب

١٩٢٧٧ وفي مسائل بسيم لقول فيما إذا احتلنا بسيم لوه، اوفى معقل اس
لأزفي السلم، وحده، فالناسي بقولهما عاذا تر بقار ٧٧ ولا نسمع العمد لقول
ذلك حده، فاله مني بسمع العمد بسيم، وان لا لا سمح العمد، كيف اتغيره، وحده
ببسمه وحدهما بسيم بسيم، صححه، فمضيا بسيم

وفي كتاب الجوهري لمجس بر ويد : فاحذف كل واحد اسم سيء عوف الآخر ، فقبل
 ان يفتح القاصي احد بيده ، فيبني ان يقول : انما قرعته بشئى اناك درهم ، ولم يفتري في
 يقول : انما قرعته بالسيء درهم ، فبانه ما سمع القاصي احد بيده ، وليس لأحد كلامه .

(٦) مركز ق. الزيد

(١) شكك حرّ الاعمال في المصداق من انه مقتضى قوله في الحديث م ا م يا بني

وَأَمَّا تَكَلُّفُ عَنِ الْبُيُوتِ، فَمِنْهُ مَا أَدَامَهُ، مَا حَبَّه، وَهِيَ وَبَرَكَةُ مَعْرَاةٍ بِذَهَبِهِ، مَا حَبَّه عَنْ نَكِيحَةٍ.
وَأَمَّا لِمَا أَقَامَ بَيْتَهُ، فَجَلَّتْ بَيْتُهُ، رِيَاءُ أَفْدَاءِ بَيْتِهِ، فَتَلَبَّيْهِ بَيْتُهُ الْبَانِعُ، لِأَنَّهُ يَجِدُ رِيَاءَهُ شَيْخًا، عَمَّا إِذَا
وَقَدْ ائْتَلَفَ فِي الشَّامِ

فإن وقع الاختلاف بين ورثتهما، أو بين ورثة أحدهما، روى عن، فإن كلا قبل قبض
 السالبة يتحالفان بالإجماع، وإن كان بعد القبض، فكانت عند محمد، وعن قول أبي يوسف
 وقبي حنيفة رحمهم الله تعالى لا يتحالفان، وقد ذكرنا هذا، إذا اختلفا في الثمن مقصوداً،
 وأما إذا اختلفا في النسر من نفس اختلافهما في شيء آخر

١٣٤١٢ - وصية رجل مسرى من أخيه حسام بن زب، وورثه مائة رطل، ثم جاء
بائس فبصره، وورثه عشرون رطل، فالبائع ليس هذا رطل، وقال المشري هروثك، فقال قول
قول ففشري، سى لكن رطل ثمان، بال قول كل رطل بدرهم أو ثلث بسم، وجعل هذا
الاحتلاف مقداره المبرور، والقول قول المشري من أصل القبض، فكيف في مقدار المقبوض،
سم هذا الاحتلاف في الشر، لأن زيادة وزن الثوب بقدر الثمن، وبطمان وزن الثوب يزداد
فمنه، فالبائع يدهي زياده في الثمن، والمشتري ينكر، ومنه يثبت هذا الاحتلاف في الإيجاب
الاحتلاف، لأن الاحتلاف في الثمن إذا وقع مقتضى اختلافه في الوزن، يصار الأصل أن
الاحتلاف في الثمن إنما يوجب الاحتلاف إذا كان الاحتلاف وإنما به مقبوضاً، وهذه الأشياء
أكثر، وكلمات كثيرة تأتي في أكثر هذا النوع إن شاء الله تعالى

[illegible]

[illegible]

هذا أيضا حذو من زيادته و ان النفس فلما جاز حزنه بعد اليقظ ، الى كتاب لم يات منه
في النفس والجمال ، يعني في حجة والي يومه رحمها به تعالى بعد هذا . الا ان
برضي لشئ من ان يذ انهم مع الزيادة في الآخرة فزيدة لنفسه الخادم بعد النفس هتجا مع
الصحح الا برضي من به الحظير . يذانه وفيها غالا بان تصديق في ابدال . يذانه تصح
منه بعد النفس . ثم روي انه لا في قبل الحظير . ذلك صديق لا يصف الا برضي امرأة
وتفصيل في اطلاق من لا يقول ان يصف بحكم الصحح ، على ما يعرف في كتاب اطلاق
ثم امتع النفس بكتاب الزيادة عليه شيئا لا برحمة . ثم ان يذانه يصح شيئا الا
برضي مستري . جميع النجاسات ولا في برضي لشئ من برضي من حزنه بعد الله تعالى
يحقاق ان لا ال يذانه لنفسه بعد النجاسات كالقود . لا يذانه النجاسات من مذهب . فذلك

وإذا وجب إتيانهم على ما هم عليه، وتلقاها ما رأيت، فإن لم يدركهما من الليل، وجب
الاعتناء بهما في المباح، وحملهم إلى ما كان له من بعضهم، منهم من لم يكن، وهو القسري
فقد تم محظ، ووسم عره، أنه على ما كان الضيق، فإن لم يدركهما من الليل، وجب
حملهم إلى ما كان له من بعضهم، منهم من لم يكن، وهو القسري، وقد تم محظ، ووسم
عه، أنه على ما كان الضيق، فإن لم يدركهما من الليل، وجب حملهم إلى ما كان له من بعضهم،
منهم من لم يكن، وهو القسري، وقد تم محظ، ووسم عره، أنه على ما كان الضيق، فإن لم يدركهما من الليل، وجب

وحيثما يصور بأسماء أدنى الطبيعة، إلا أن إلهاء المشرى لا يرد العيون مع التزييف، وهذا القناع يمتدح من العرق بين هذه المسألة وبين مسألة المصداق في نفس مذهب مذهب دوحه

ووجه الفرق في ذلك، وهو أن مصنف المصادر يطلق على المؤلف، باسم علمي
 أو جهة المقدس، عادة ما أُرِ بطلاق لقب المدخول معناه من حيث أن جميع

الآن مع فتح جميع أبواب المسيح ، هكذا بالروح القدس ، قد عرفنا أن الرب قد كشف لنا سر
عظمهم خفية ، كما هو مكتوب : المسيح يفتح لنا الأبصار ، و بالإنارة بعد الفصح ، قد
يضيء لكاتبنا لتسكنوا عند قدمه صليبا ، و بهذه روح القدس ، هكذا قد

هذا المبدأ هو أن كل شيء له وجوده في ذاته، وليس له وجوده في غيره. وهذا هو المبدأ الأول في الفلسفة.

[illegible]

(١٩) قوله وَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى م كأَنَّهَا تَافُتُ

١٩ رقم الفتوى : ٥ و ٤ ، ب نرد : لا موقوف عليه

رحمى الله تعالى عنه، وقال أبو يوسف - يختلفان في القتل، ويشتركان في الضم، والقول قول النسري في حصه الهالك من الممنوع، وقامه محمد رحمه الله تعالى - يختلفان فيهما، ثم يراد أن تصح من الخبي عن العيب، ومن الهالك عن العيب.

١٢٣٧ - ونوربها، رجل النسري يفتني صنف واحد، ويصنفهما، ثم يفتني أحدهما، واعتصامي لنفس، وقال النسري - يشترطها بالثمن درهم، وقال الأئمة - يشترطها بالثمن درهم، فهو على الاختلاف الذي ذكرنا.

يجب أن بعد أو لا حكم سألته فيما إذا كان النسري عبداً أو حراً، وجبهه النسري، وماله، واتفقنا في الفرس، وفي تلك المسألة قال أبو حنيفة - أبو يوسف - جميعاً في جزئي لا يتحدان، ويكونان ثمنون ثمن ثمن ثمن مع يمينه، وقد محضت بهما، وثبت المسألة في ذلك السلام على حل بيع التحالف، بينهما مع، خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى - وحجة محمد قوله عبدة الصلاة والسلام - إذا اختلفت فلتأخذوا ثمناً وترثوا من غير فضل بينهما، إذا كانت تسلمه مثله لو كانت هالكه، لأن كل واحد منهما مبيع، ومدهى عبده، لأن كل واحد منهما يدر على صاحبه عقداً يكره صحبه، متعاقبان، كما في حار قيام الطعة، وثبتت حوته عنه الصلاة والسلام - إذا اشتبهت الشيطان - السبعة قائمه تحل في رثاها، شرط قيام تسلمه لأرباب الحراف، وله ذكرنا أن يوجب التحالف بعد البصر عن مخالفته القياس بالتصريح، والنص شرط لذلك قيام التسلمه، ثم بعد ذلك التسلمه يفتي عن مبيع القيس.

ولأن حكم التحالف المصح بعد صحة البيع، والهاد لا يعمل بمصح يستتر فيه التسخ، هكذا التحالف، وهذا ما منكت تسلمه بعد التصريح، فأبى ذلك التسلمه في القيس، عند التصريح بعد من ذلك التسلمه، فلا يمسى لاختلافهما (ما هو يكره الشخص مقرر).

١٢٣٨ - وإذا عرفت حكم التحالف في العبد المراحه، جئت إلى العبيتين، وفيه اختلاف على ما ذكرنا، لأن حنيفة رضي الله تعالى عنه مر على أصله بقوله "الشماتة بعد القبض عرف بعلاف أنيس بنصر، والنصر ألوجب التحالف بشرط قيام التسلمه من كل وجه، فإن التي عب الصلاة والسلام قال - مؤتمنه قائمه، ذكر التسلمه مطلقاً، ومطلقاً

على عيب كان عبد السباع ، فعلى أن يرد له حصة عبد الله ، وأما إذا كان له ذلك ، ليس له ذلك
 [وقال في السباع ، أن أمه ، به ذلك أن كانا ههنا ، وبهضمه بالمر ، شرط التحالف عند أبي
 حنيفة رحمه الله فقام جميع الميراث عنه لا ، وما بقي العقد على الهالك فهو كونه الميراث من
 الميراث عليه ، فإنما يجب التحالف بموت شرطه ، وما لا يرد من سباع ، بأن لا يأخذ من نفس
 الميت شيئاً ، لا يمكن فتح العقد في الهالك ، فيكون العاقبة من الميراث عليه ، فلا يجب
 التحالف ، فعلى أن يرد من نفس الميت شيئاً ، أمكننا فتح العقد في
 الهالك حينئذ ، فبصرف ، بقوله في الهالك متصرفاً حكماً من التبعات من حسب الأصل ، لأنه
 شرط صحته ، فيكون العاقبة حسب جميع الميراث عليه ، وبهضمه ، وبهزم أن يرد الميراث
 من سباع في الهالك ، من نفس سباع ، أن لا يأخذ من نفس الميت شيئاً ، وإن كان الهالك مما
 لا يقبل الميراث ، لا يفتح حكمه ، لا يمكن التحالف في العقد ، فلهذا يرد بغير أن يرد الميراث من
 الهالك شيئاً لميراثه ، وإن لا يرد من ميراثه ، ثم شرط صحته الميراث في الهالك من نفس
 السباع ، أن لا يأخذ من نفس الميت شيئاً ، وثم يرد من نفس الميت شيئاً ، وذلك لأنما هو أوجه
 في الميراث من نفس السباع ، وبهضمه العقد في الميراث ، وفي التحالف ، من حيث الأصل ، على
 من التبعات في الهالك أصلاً من غير رحمه ، لأنه شرط صحة في نفس الهالك من غير أن يعود
 إليه ، فيصلح حصة عبد الله ، لا يمكن التحالف في العقد ، ومن حكم التحالف بفتح العقد على
 وجه لا يطل حد كل واحد منهما ، فبصرف عموم ، فلهذا يرد من نفس الميت شيئاً ، ولا يمكن
 حتى ، ولا يغير العقد متصرفاً في الهالك ، يكون قرانه جميع من نفس الميت من غير عوصي
 يحصل له برفضه ، ولم يرد من نفس الميراث ، وإن كان من التحالف بفتح العقد في الهالك
 والهالك حسباً برفضه ، لأن حصة الميراث فيهما موصراً ، دون الميراث ، لأن عتبه لم يرد
 منه ، وأما كذلك ، وبفتح التحالف على هذا الوجه جميع من غير نفس الميراث ، كما
 لو كانا مائتين ، فبصرف التحالف ، فإنه يفتح العقد فيهما ، وإن أبي الميراث
 ذلك ، فكذلك هذا

وهذا بعضهم ، يفتح من التحالف عند أبي حنيفة ، على أنه يعاقب فيه هلاك أحد العبدتين
 بعد العيص ، فإنه لو كان حدثاً أحداهما عين الميراث ، وبصرفه ، ثم احتلها ، كانا
 بينهما الميراث ، لأن الميراث من التحالف عند أبي حنيفة ، رحمه الله ، إذا هلك أحداهما بعد العيص

(١) ما بين العتق من الميراث ، وإنما كتب عنه التعليل في الميراث ، فلهذا يرد

(٢) وفيه قد يغير ، وفيه يغير

النفقة على الخبي، في طبيا، (الكتاب أحمدوه ذلك، وذا الذي أبي علي سابع، وسقط أبي
الكتاب جعبه، ثم يضاف لهم، وأبو حصه لهذا كتاب، من سهمه ثلث درهم، فإن
يكل، أربعة من النعمه السابق من حصه نهائيه، وذلك ألف درهم، من جيب أربعة ما أثر به،
وذلك خمسة درهم

ومن المصالح جميعهم انه معاني من قال لا، بل يشترط ان من حرمه الله، ويختلف
الاجماع بالله، ما بينهم تألف درهم، كما يدعيه الحنفي، ويختلف الحنفي بالله، ما الحنفي
تألف درهم، كما يدعيه الشافعي، قال، وهكذا ذكر في الجامع الكفر، وقد لا في المقصود من
التحالف الكفر، في بعض جهده، المقصود، ان صاحب الخلاف في يمينه، ومن خلاف كل
واحد منهما في حد، على غير مقتضى لا غير، لا يجب واحد منهما، لأن الحنفي يختلف بالله،
ما ختبر به تألف، بحسب ولا يجب في يمينه وإن سواه ما ليس، لأنهم يسمي آخر على
الانفراد تألف، وإنما مستوفى عند حسن تألف، وكذلك الشافعي، وحلف بالله، مما يصح
بحسب مقتضى، يختلف، لا يجب في يمينه، وإن كان ما معها تألف، كما يدعيه الحنفي، لأنه
يج على على الآخر، وحسب مقتضى، أي ما في الحنفين تألف درهم، بشرط عدم الفقر أو التخليف
أي البتة غير مشروع، ولهم ان التحالف آفة عند من البتة غير مشروع لأجل التمسك
لأن التمسك في الجانب المقصود منه، والتخلف في الجانب هو، عند من يوسف ومعه انه
تمام ما كان ليصح به، وإن كان لا يمكن التحالف في التمام

١٢٢٢- وادّ تحبها في حبيبة نفسي، يتروا لوالد العمد في مدائم على أبيي، وفي
 لبيت لا يصح العمد، ويكون العمد فولاً للمسوق في ممدار، ومحب أن يكون كهيئة
 الشحاف حلوق، دور أبو حسنة، رصو أنه يعلم عنه على حد توجه من رصم النافع أن أخذ
 لا تختم. ولا يأخذ من نسب، لب بعد بعض الشيوخ بحالنا في حصا، على من الوجه
 الذي ذكرنا، وعد بعضهم بعد معاك في جملة التي، ثم رد بحاله، يسبع العمد في على، ورد
 على من الحاتم، لا أخذ، ثم، من لب مد

هذا إن تصارت له قيسهما يوم المقيمت يوم النحر في سائر ما وافق خلافه في قيسهما يوم المقيمت، فمن حن على بطلان قيسه من جنس واحد حكماً، ويكون القول هو الذي يروي قيسه من جنس واحد، فإنه في ذلك ما وافق خلافه من جنس واحد، قال مشرقي كتابه قيسه

(٦) ما بين المجموعين ما نقل من الأصل: «بأن أثبتت هذه نية قس السجدة طوبى له»

(١) وزنه ١٠٠٠ گرامی و طول ١٠ سانتی متری

مات في سنة خمس وخمسين سنة، ودفن في مكة في سنة خمس وخمسين سنة، وقال بعض الناس في سنة خمس وخمسين سنة، مات في سنة خمس وخمسين سنة، ودفن في مكة في سنة خمس وخمسين سنة.

وكان في سنة خمس وخمسين سنة، ودفن في مكة في سنة خمس وخمسين سنة، وقال بعض الناس في سنة خمس وخمسين سنة، مات في سنة خمس وخمسين سنة، ودفن في مكة في سنة خمس وخمسين سنة.

وكان في سنة خمس وخمسين سنة، ودفن في مكة في سنة خمس وخمسين سنة، وقال بعض الناس في سنة خمس وخمسين سنة، مات في سنة خمس وخمسين سنة، ودفن في مكة في سنة خمس وخمسين سنة.

وكان في سنة خمس وخمسين سنة، ودفن في مكة في سنة خمس وخمسين سنة، وقال بعض الناس في سنة خمس وخمسين سنة، مات في سنة خمس وخمسين سنة، ودفن في مكة في سنة خمس وخمسين سنة.

وكان في سنة خمس وخمسين سنة، ودفن في مكة في سنة خمس وخمسين سنة، وقال بعض الناس في سنة خمس وخمسين سنة، مات في سنة خمس وخمسين سنة، ودفن في مكة في سنة خمس وخمسين سنة.

يقول لا يمسح الخمار من وجهي ولا يمسح الحذاء من قدمي ولا يمسح الحذاء من قدمي ولا يمسح الحذاء من قدمي

ويعطى راحة الله تعالى في مسحة الحذاء من قدمي ولا يمسح الحذاء من قدمي ولا يمسح الحذاء من قدمي

١٧٢٣ وفي الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمسح الخمار من وجهي ولا يمسح الحذاء من قدمي

قالوا وحكم من غسل يديه من ماء زمزم قال لا يمسح الخمار من وجهي ولا يمسح الحذاء من قدمي

١٧٢٤ وفي الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمسح الخمار من وجهي ولا يمسح الحذاء من قدمي

بمجرد قبضة المبتاع به كان قل وأكثره فلا يلتفت إلى اختلافهما حينئذ، فوضع المالكه في إذا ما أحاط به، حتى لا يعرف فيه واحد منهما من حب المبتاع والمشتري.

معرفة حصل المانع من المشتري لأن حاصل اختلافهما في مقدار ما ورد عليه المبيع من المشتري، أي مقداره، على المشتري من الثمن، لأن المانع لا يدعي فيقول حصص أبيه خشي، ربعة حداس سبع، وثانك حقه ربعة حداس أسب، ومشتري يقول، لا، من حيث ملك المبيع، ويؤكد على ملكه، وإرمه الحداس خمسة أكثر من مثله، فمائع يدهي ويلاجهما بقية المشتري يدهي ويلاجهما أكد في الثمن، والمشتري ينكر ملك الزوجه

ولو تنكر لنفسه أصلاً وأصله، وقال، ما غصبت شيئاً منك، كان حوز مولد، فكذلك إذا أنكر قبض المبيع، وأنكر قبض المبيع، وكذا لو أنكر تأد المبيع لأصلاً كان القول قوله، فكذلك إذا أنكر ملك المبيع، وأد، المانع، ولا يتحاجدان، وإن حدث في حصة الثمن، وهو المالك، والنسب، ودعت لأن الاختلاف في حصة الدين، لا يوجب التحلف إذا خور غير زوجه الدين مبيعاً إذ عثر المبيع على الموصوفين الدين حسناً له، كما إذا احتلها في المجرده والمزولة، إذا عين المانع حيداً ومثلاً، كذا ميراث، فلو كان ميراث، كان الاختلاف في حصة الثمن، اختلاف في من الثمن، وحصة الثمن لك حصة ميراث أسب باعتباره من غير، لأنه ليس به صنف فاسم في الميراث حتى يطلب الفدية، وكذا عثره اختلافهما في حصة العير، وذلك لا يوجب التحلف ما لم يخصص المانع بسبب خلاف الحصة، فكذلك ما

ولو كان المشتري لبعض العبيد ثم عثره أن له من واحد، لمشتري بالآخر، يرد به بعب، فاختلعا في حصة، فقال، سبع كان قبضة الله، وقال، لمشتري كان قبضه حسنة، كان القول قوله المانع مع بيته، فرق بين هذه وبين المسألة الأولى، وهو ما إذا لم يشتر أحد المدين، حتى ملك عباً لمشتري في بد ثياب، وملك الدين قبضه مشتري، ثم احتل في قبضه غير ميراث، ذكر، أن القول قول المشتري مع بيته، وإنما كان كذلك، لأن الشكر في المنة الأولى هو مشتري، يدعي هو المانع، فميراثاً حيداً المفقود عليه، وقال، الثمن، لأن المانع يدعي على المشتري فبهر ماله من المفقود عليه، وهو ينكر، ويدعي على المشتري تأكيد ربيعة في الثمن، وهو ينكر، على الأمر ما احتل به، كان المانع مدعياً من كل وجه، والمشتري

١١: فكذلك ما يجب التسليم إلى عبداً إلا لثمنه، وهو جرم، ما كان له.

(٢٤) - بين الموقوفين بين الناس، وأما ثبوت هذه الموقوفات ليس بواجب، بل هو

[illegible][illegible][illegible]

سم او صمد، رحمه الله تعالى، في حب الخلق في عارضة من غير ذكر خلافه، وانه
ممكن على نور من حبيب من الله تعالى، هذا لأن هذا هو بعد من الحرية، فمن
العبودية، فلهذا بعد من مثل نسبي، ومن صمد من حبيب، رحمه الله تعالى، الخلق، فلهذا
بعد على صمد، والى حبه من ملك الفنون باسمه، واليهاب، والخلاف في صمد.

النفس لا يتدخل في الدني

والخود عن هذا حال خروج عني البيع عن ذلك يسري إلى جميع المتخالف في
مقتضى هذا إذا كان خروج لا في ذلك التبع لأد البيع بالخاص مع عام الصفعة
كذلك صدر قوله [من هذا] هذا التبع في حاله بعدد شيء، كما يصح بغير كونه
مداً في حاله أو ما في البيع، وكان في البيع التبع في أحد المتخالفين بغير الصفعة هي
البيع قبل التمام، وإن لا يبرر، وهذا ليس لا يلقى سائلاً، لا سيما عند جميعه إلى ذلك
البيع

قال في الأثرين لا ترى أن على دور في حده من المدا في هذه هو ملك أحد
المتبعين في يد البيع من النفس، ثم احتلنا في عقد النفس، نتقدم من الدني، لأن الأول
ذلك على ذلك التبع، هو رد لأخر عليه بسبب التبع في الصفعة، لا يورث إلى تبيع
الصفعة، فهنا كذلك

١٢٢٣ - ولو مات المشتري في يد المشتري قبل أن يبرره، بغير المشتري حتى ما
لحقه البائع من كس الخسارة، فقد جاز القول قول المشتري، وبه يوجب المتألف، وهذا قول
أبي حنيفة وأبي يوسف جميعاً، الله تعالى، لأن بينهما ملك بصفعة جميع المتخالف، فلما عد
محمّد رحمه الله تعالى المتخالف بغير هذا فلا كونهما، فلا، لهذا

ثم إذا حلف التمس في عدهما، إن حلف، ثبت أن نسبته ثلث ثلثه، ونسب التمس ثلثا
الثلث، ولو نكل المشتري عن سمر، ثبت أن نص الحصة حصة بغير، ونسب التمس كذلك.
وهو سلب الخسارة بمشتري، فهو مبيعاً ويرد المبيع بحصة من التمس، وذلك
مستوفى، وإذا وعد محمد رحمه الله تعالى يتخالف، في الكس، فلا نكل المشتري، رجع
بخصم بغيره، وإن نكل البائع، رجع المشتري بثلث ثلثه، ونسب التمس، ببيع التمس التمس
سيما في الخسارة أعني التمس، عند المشتري نسبة الجارية، رجع عن رائج ببيع التمس
لأن التمس التمس في كس في الحارة، بالتخالف، وفي التمس بغيره، وكذلك لو لم يجد التمس
مبيعاً، لكن سيقن بغيره، كان غريب في التمس التمس التمس في الرد التمس

١٢٢٤ - قال محمد رحمه الله تعالى في الخاتم أيضاً، رجع المشتري بغيره،
أحدهما بألف حقه، وأخر بألف إلى سنة في صفعة، أو صفعتين، فوجد أحدهما عيباً،

(١) هكذا في الأصل

(٢) ما بين القوسين ما تقدم من لاهر، وإنما سبب هذه الحارة من التمس، فلا ريب

فروقه، ثم احتجنا، فقال الشائع، ردود على الذي كان منه مؤحلاً، وفي عند الذي كان منه حلالاً، عليك أنه نعمة، وفي المشتري ردود عليك الذي كان منه حلالاً، عاقل قول قول الشائع، سوله كان الباقى فائدة في بد المشتري، أو مستهلكاً، لأن لا يجزى يستأجر من جهة البيع، وما يستأجر من جهة الزمان، كان القول قول في بيانه، ولأن اختلافه في انفراد خبر معمر في نفس المردود، لأن نفس المردود سقط مقرر، أي شيء كان، وإن اعتبر في نفس ما بقي في بد المشتري، يدعي أنه ستره، بأنه مؤحلاً، والبيع يدعي أنه استره، بأنه حلال، والأصل أن الشائع من احتج في الأجل ونس النص وحطوله، كان القول قول من يدعي الحطوله، لأن من يدعي الحطوله يمسك بالأصل، لأن الحطوله في الدين أصري، لا يثبت من غير شرط، والأجل غير مقرر، والقول قول من يدعي الأصل، ولا يتجمل، لأن الاختلاف وقع فيما ليس من نفس العقد، وهو الأصل، وحريان الاختلاف عرف، فالنص جاف، إذ كان الاختلاف واقعاً في نفس العقد، ولم يوجد.

وكذلك لو كان أحدهما حبسياً، والآخر حراً، وفد أسرى طيبش بألف درهم مؤجلة، واشترى بهش بألف درهم حالية، ثم رد أحدهما، ثم مان جميعاً، وقد استند على ما قلنا في المسألة الأولى، كان القول قول الشائع، لأن

وشرط هذه المسألة موت العبد، ولم يشترط في المسألة الأولى، لأن في هذه المسألة لو كان أحدهما حراً، وأخرى أسرى، معرفة صلت أحدهما، وكذب الآخر، فإن ينظر في لود القضي، فيعرف أنه حبس، أو حري، وإذا عرف الثاني عرف، لأخر ضرورة، وهذا ليس لا ينشئ في المسألة الأولى، فلهذا لم يصرح بمسألة في المسألة الأولى.

ولو كان الشئان محتلين، بأن كان ثمن أحدهما بعينه ألف درهم، وثمر الآخر بعينه مائة درهم، فرد أحدهما بحبيب، ثم حطلهما، فقال المشتري، ردود عليك الذي منه مائة دينار، وقال الشائع، لا، بل ردود على الذي نعمة ألف درهم، ثم، هناك، أو هلك غير المردود، وبعض الشائع النص جميعاً، عاقل قول قول المشتري مع يبه.

١٢٣٢٨- وإن ادعى المشتري على الشائع اشتراكه، سار لما ذكرنا من مقوله، والشائع

بكونه مع هذا، جعل القول قول المشتري، لأن نفس المردود، أي شيء كان، قد سقط بالرد بهي الاختلاف يبه، في جس من غير المردود، وهو ذلك في بد المشتري، والاختلاف من وقع في جس الثمن، والسلمه هناك في بد المشتري، لا يباله إلا عند أبي حنيفة وفي يوسف وجميعهما له تعالى، ولكن يكون القول قول المشتري مع يبه، ثم يذكر قول محمد رحمه الله

روایاتی که در این کتاب آمده است، به استناد منابع معتبر و مستند گردیده است.

أولئك الذين هم في النار من دوابها، وأولئك الذين هم في النار من دوابها، وأولئك الذين هم في النار من دوابها

والله اعلم بالصواب فان الحق مع الصادقين (جماعة) اسرود القمري النجاشي

من البائع جميعاً لأن البائع قد يبيع في أحد هذه أسواق الزهراء لا يبيع في الأخر بسبب

التحالف، ولو كان استراتيجيا، جميعا كالتحالف بينه وبينه، وليس كذلك، فليس في ذلك

الدقي بغيره، واحتفل في بيته انهارك، نقاء، لاجل كاست على درهم، وفيه المردود الخ

درهم، وقت السرى لا، بل ذات فيه: اي انك خمسها، اي بعد مرود نقد درهم،

فالتعاون على الباطن ميم يمينه ، لان الباطن يقتضي جميع احواله بالذبح ، ومن ثمة لا يقتضي ذبح

الفصل في تفسيره، وهو كتاب في التفسير، له من المجلدات ثمانية مجلدات، وهي:

مائه فيه. و لسانه يكر، يركب غريب فوق الدرع. و يرب الفاء منه. و لسانه منه الدراع ايضا.

2. **تکالیف و تعهدات**

فولجا کے اکبرو تک دیہات ایک ہی جس (مراد) نامعین، قریع انعام

١٠٠

... ..

مكتبة جامعة القاهرة

[illegible]

حسبانية، وسمي بذلك العبد وحسبانية، فلما ولد فوّه فسمي بذلك، ثم كسبه، لأنه لا يورثه

بشيء مما نحن في الأمور بغيره إلا أن ذلك قد سجد على وجهه من غير منارعه من غير إلهائه من يد

فَلْيَرْجُوا الْفِتْرَةَ وَالْمَدْرَعَةَ بِمَا رَمَى مِنْ وَجْهِهِ - أَفَحَدُّهُ عَلَى أَوَّلِ مَا يَمَسُّهُ وَالْآخِرُ مِنْ مَقْدَرِ

نصه، والاحتياط مني (في من)، فليس بعد ذلك السدود لا يعالجني مع أي حصة

وَأَمَّا بَرصُهُمْ فَأَمَّا تَعَالَى، وَمَكِّي - انْقُلُوا هَؤُلَاءِ الْمُسْرِيَ مَعَ بَرَّةٍ، وَعَبْدُ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ

معلمي، بحالدين، حلال، بعض الأولاد - هناك بعض الناس يهتد بهيكي مكي

١١٨، في مقتبتي ط ١ و اسيرد القسري

الزكاة والوقف الخيرية - تحقيق د. عبد الله بن عبد العزيز

(٣٧) من مذهبنا في ما ذكره من الأجر: وإلا: أب. هذه الملاحظة: ح. ن. م. ٤٤

على هذه المادة لا يترك في وجهه هناك. والاختلاف في عدد العبيد لا يوجب الخلاف
في الامتناع، ويؤكد. فلهذا لا يرب من مكر البلدية في سقوط، وهو الذي

حتى يوافق ابن سنانة من محمد وأهل أشتري من رجل حاربه بمحضير من اهل حكم
 سمر من القوي، ثم دنا، فاسى الخاتم فله كان ايسر، فحاصم السامع لوربه اهل اهل حكم
 واتكبه ذلك، وأراد الجاني احد حاربه، فله محمد رحمه الله عانى القاصي يقول ليثيم
 حكمي، فلهي؟ فإذا دعي سباً، سأل عنه لورثه إذ كانوا كبار، فله كدبره في ذلك، فله خلفه
 على دعواه فله ما يعمد ان يقيم اشترى الخ به يذلت، ويحوي بوريه رجو آثم القاصي،
 فإذا ادعى سباً، حلف القاصي بالسابع لسه، فإن حلف ودفع، فله كاذب لورثه سباً،
 سطر القاصي لهم، فان ادعى سابع سباً، ورأى القاصي من حلف به سباً سباً خسرانها،
 احد حاربه يذلت السبي، وبعده القاصي من جميع المال، وان سب به سباً حلف اهل السب
 فلتابع ما كان القاصي من هذا غير حلفه الخاربه وحلف القاصي حلفهم، فله خلفه رد
 الخاربه عليه، وإن كان ليهم كذب، وأقر بما قال السب، وإن ان يخطف على علمه، ثم في
 حقه ويأخذ لثمنه، فله من راء غير الخاتم الذي كاذب حلفه، فله سباً، وإن كان له كذب حلفه
 بغيره، فله ان يبي، أو كاذب إلى القاصي القاصي هم مدونه، فله حلفهم على دعواه، فله
 طلب ذلك التابع، فله من يبي الخاتم بمحضير القاصي، وأدعى بغيره من السب، فله خسرانها
 من السب.

١٦٥٦٩ ر. د. ح. الزوربة، وأقاموا بيته على جامع بالسبع بلا نسبة المسمى، ولما
سكنتهم بطله، وبسبب الحاج، وبودعيه لخاريه، ر. قال البيع بمو المذخر، والزوربة
حذرون الر.، شحس، عي. عليهم، ولما حذمو، على البيع ر. د. اجازيه على
تاليم

١٣٤٠ = حل من يدونه بعد انقضى وحل عليه أنه دفع عنه بعد من الدين حتى عليه، وحل
 وحل آخر من مكانه دسار، وإقام على حل له بعد من أنه استمرى العبد منه وأنه أوقف فرجه،
 فأنه قد قلدي من يدونه بعد من دفعهم وحسنه دسار، أثناء الجدة بينه على إقرار المستر
 أنه لا يرى له من يدونه، وإلا لم يستمرى منه على إقرار ال بيع له بأنه نائب أحمد مشري
 رغبين، وإلا أقام للمستري بينه على إقراره بالبيع له بأنه نائب أحمد مشري، وإقام له من يدونه
 فليس قلم من هذا المستري لألف، وهذا من الألف من

وقال عن محمد بن عبد الله بن علي: إذا أقر الشترى بنسب، وانسلخه منسلكه،
وهرق نسي ذراهم كسره، فدا ما به سعد وحسنه الله تعالى كان يكون القوم ذوال الشترى، ثم
يبحثا عليه، فمر جميع، وقاد امر كان من ذلك شيئا من من اسس في صفة، فكل قوله، قال
محمد بن عبد الله بن علي: وان كان، فإني ان كانه صفة دنت

وفي مؤلفه ابن سعد عنه ^١ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إلى أبي عبد الله الصوري أنه
 «أثر المسري لا ينعاس الناس في منتهى، لا أقبل ذلك منه، وانظر عليه غصه الميع، فإن
 هذا كسب إنما أوردت بعضه بالحق، وجميع ما ذكره من بعض الناس فيه قبل ذلك
 منه، وإن كتب قد نصبت عليه بالحق، ثم أقبل مجموعته من بعضه»

[illegible]

فَقَب لِرُكَّانِ مَسْجِدِ أَحْمَدَ هَمْدًا، وَلِيُؤَيِّدَهُمَا، وَحَدِيثَ لَا حَرَّ اكْبَالَ الْعَمَلِ كَلَامُهُ عَلَى
الْجَنَابِ ۖ قُلْ: سَمِعْتُ نَالَ وَهْدَ خِرَابٍ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ بْنِ ذُبَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ
الْطُّوْبَاءُ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعْلًى

١٦٣٤٦- در اشعری ثوبی، و تصدیق، و امتیازت اُحدیها، و الآخر قائم می باشد،
 فقال: أشنع بحث النوب، سألته در هذا، قال: أشعری یعتبر به عما، قال: محمد
 أبو حیمه رحمه الله تعالى یحیی کل واحد سماعی دعوی صاحبه، قال: قلت، قال: یحیی
 الخیار، ثم شاء، مصلی البیع، واحد المشری، وإن شاء، أحد النوب، قد سمع، ولا شيء له
 من مع القوم القسب

بائے ہم سے کہہ دے کہ ہم نے اس کو علی و اس کے بیٹے سے لے کر اس کے بیٹے کے بیٹے تک
یعنی ان کے گھر، زمین، و سب کچھ لے لیا ہے۔ اس کے لئے اس نے اس کے گھر، زمین، و سب کچھ لے لیا ہے۔
اس کے لئے اس نے اس کے گھر، زمین، و سب کچھ لے لیا ہے۔ اس کے لئے اس نے اس کے گھر، زمین، و سب کچھ لے لیا ہے۔

(١١) في البحر المحمدي

(٢) حركات الألف والياء والواو في وسط الكلمة في مائة ألف من النصوص.

على النصف من راي ساء بك، واحد، برأى من اشرف من ..

فلما محمد رحمه الله تعالى في الجمع إذا السرى من بين من عم حذرية، وضغطها،
وأنفذه في خده، فخطف في يده، ففاز المستر في امثرث من نائب رهم، هذا هو عجب،
وقال لبايع، يشكها بالي ورج، فعلى قول بن حنيفة، أبو يوسف، حمها قد تعالى يعيم
الحزبية على ألف دهم، رهمي منه أدمه، فإذا كان منه يوسف حمسبته دهم، كان
الكوا قول السرى في ثلث حذرية نائب دهم، ولا سحمان، وفي ثلث حذرية، وهي
حصة الوصية بحد مال، لأصل في هذا ثلث الثمانين من اختلاف في مقدار الثلث، لو حصة
بحد ما علك السرى دهم، وكان الثلث فراحه أو دانيه، فالكوا قول المسير مع
فيه، ولا يتحالفه عبد بن حنيفة، وأبي يوسف، وحمها قد عانى، فخذ معطاه حصة قد
عسى، يحالفه، ويصحب العدم من الرخصة، وقد تم هذا من قدم

وان كان قسم عرسها، والى اهلها، فليدفعوا له ما كان عليه من دينه من ربح الفان
 حراماً، القتم معصداً، ومن يهاك حكماً وبيعاً لم يضمن نسباً، فمعه لأن تصح البيع
 بغير اصاب النسب، غير بعد الفاسد، فكذلك الجرد، وما ادعى شخصاً او يدعى
 النسب، كان سبباً، واذا ادعى الآخر انه كان عرسها، لم يثبت له يدعي، وهو من مشيئة
 يتعدى ان كان له من دينه، ويعزم على قرضه، فمعه ما عليه من دينه، وهو من

[illegible]

(١) ر. ج. النجاشي ص ٢٤٦ م. لا غير (٢) ر. ج. تاريخ الخلفاء ص ١٠٢ م. لا غير

٢٦) تاريخ التحرير: ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٦م / ١٢ / ١٠

(T) من انصوب من انصوب له لا احد

الكتاب إلى شخص له أنفس في نفس

[illegible]

نوع آخر

في الاحتلات الواقعى لشمس مع الاجل

١٦٤٦: رجل، على غنى، حل له راجع منه عليه اختياره، مكث بزهده إلى سنة ١٠٠٠ هـ، وافتتح مولى حوزة سنة ١٠٠٠ هـ، بمكة الحوزة فأنشأ فيها حاشية، فمضى بمشغولي تلك الحالة، ثم مكث إلى سنة ١٠٠٠ هـ، لا يلبس حجب ويبس الثياب في المجلس، ووجهه شبه بشعر في الأكل - وهذه الألف مائة عشرة ليست - الألف التي امر به بحسرى ابن أبي عمر، ويكتب من الأقوي بمائة هـ، ألف مائة

وَيُحْيِي عَالَمًا مَعْدُومًا بِأَنْفِهِ دُرَّةً إِلَى فَلَانٍ سَبِيٍّ، كَمَا سَمِعْتُمُ اللَّاهُ، وَهَذَا الْيَتِيمُ يَلْزَمُ
وَكَيْفَ تَالَمْتُ وَهِيَ مَيِّمَةٌ، كَلِمَةُ الْخُلُقِ جَوْشَنُ، وَهِيَ دَهْرٌ وَهِيَ نَارٌ وَهِيَ قَائِمَةٌ
وَلَوْ عَرَفْتُمَا قَوْلِي بِاللَّامِ سَبِيٍّ عَلَى كَيْفِ سَمِعْتُمُ الْأَنْفَ، وَهَذَا الْيَتِيمُ يَلْزَمُ إِلَى السَّمَةِ طَلَاثَةَ
مَرَّاتٍ الْأَكْبَرِ، فَيُجَوِّدُ إِلَى السَّمَةِ الْأَوَّلَى عَمَلَهُ اسْمُهَا أَنْفُ دُرَّةً، بِدَمِي مَدَى وَمَلَاةً وَنَازِلَةً
وَتَلَاةً، وَهِيَ تِلْكَ السَّمَةُ كَدَلَتْ، وَهِيَ ثَمَّةُ الثَّلَاثَةِ يَدُوكُمُ نَلَتْ الْأَنْفَ، فَمَنْ سَأَلَهُ فِي
الْخَبَرِ .

۱۲۳۴۳ و می نور اس سماعه عن محمدا. حمه الله تعالى جی از عی علی
رجل انه باعد هذا القلوب جائه ثم هم إلى حمه أشهر، كن شهر عشرین مره، وأقام علی
ذلك بيده وأقام للادعي عليه بيده ثم استمر به خمسين دره، إلى شهر، أشهر كل شهر خمه.
قلت: في كل روم روم في أود الجبه علی قصي حبيب درهما، فاسل يشه، وقد وعى ان
له في أمانة كل شهر عشرين، وبعد، ثم اندعي له بمحصه في كل شهر، فادع إلى اندعي في

شهر الأول خمسة، أخر له بها ادعى عليه، وحصة عشر من دعوى ادعى في شعب
الخمسة بقى أنه دالسه، وكذلك في الشهر الثاني والثالث، فبأحد في ثلاثة أشهر ستين
درهماً، خمسة عشر بحكم قرار ادعى عليه، وحصة وأربعين بحكم دعواه المؤكدة بالينة.
فقد أخذ ذلك بقى له من الخمسين التي أقيم عليها الينة خمسة بأحد، وبث في الرابع بحكم
الينة، وبأحد خمسة أخرى أخذ في الشهر الرابع بإقرار ادعى عليه، وبما بقى بعد ذلك أخذ
في كل شهر خمسة حتى يتم ما كان على الأجل الذي أقيم ادعى عليه بالينة

وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اختلافه فيه يقول - خمسين التي أقيم عليها
المشتري الينة من ماله التي رغب لدفع أنها له على المشتري، فاجعل الخمسين على الأجل
التي أقيم عليه المشتري الينة، بقية خمسون برغم اسمي، فأقصى لمدعى عشرة من هذه
الخمسين في كل شهر، لأن اسمي لو ادعى العشرين من ماله كلها، فيكون مدعي من هذه
الخمسين في كل شهر عشرة، وقد عرفت خمسين من الدقة هي دعوى مشتري على أهلها،
فبأحد القدر من شهر الأول خمسة المدعى عليه مصر له بها، وبأحد عشرة من الخمسين
وهذا الفرقه لأدك، فإنه ادعى العشرين من المائة كلها، فيكون مدعي من الخمسين المضافة
عشرة فبأحد خمسة عشر من خمسة أشهر، وذلك خمسة وسبعون، بقى هناك خمسة
وعشرون، فأحد منها في كل شهر خمسة، فحصل الأسبوع في شهر

فقد محمد رحمه الله تعالى - ما ذكر من الأجواب لدكت في الثوب - لعدم، والقلوب
باحتلال في سنة وأب وهو، فبأحد أقيم رجل ينة على رجلين مائة درهم، له عليه مائة
درهم في خمسة أشهر، في كل شهر عشرون، وأقيم الآخر عليه الينة أن به عليه خمسين في
عشرة أشهر في كل شهر خمسة، فهما مائة، فأقصى عليه بدعوى مدعى بمائة درهم في
خمس أشهر

١٦٤٤ - وليد أبيه عن محمد رحمه الله تعالى - رجل أقيم به على رجلين مائة
منك هذا الثوب بمائة درهم، فبأحد أقيم في عشرة أشهر، في كل شهر عشرة، وأقيم المدعى
عليه به أنه اشترى منه سبعة درهماً في عشرين شهراً في كل شهر مائة، فبأحد أقيم الينة الثانية
على فضل الثوب، فبأحد أسبوعاً على الأجل، فأحد من المائة خمسة عشر عشرة، لأن
المسرى مقر له ثلاثة كل شهر، فبأحد من المائة على المسرى، فبأحد من خمسة أشهر
وبأحد سبعة من الأربعين الذي اشترى المائة فضل على المسرى، فبأحد من خمسة أشهر
عشرة، فقد على مائة من الأربعين فبأحد خمسة، فبأحد من الشهر أسبوعاً، وثلاثة

درهم، وهذا البيع ٧ يربط بين هذه الخارية بألف درهم فلا يجوز إلا أن يكونا في يد
البيعت، أو في يد المشتري، أو في يد البيعت، فإن كانا في يد المشتري، فلا يجوز إلا
أن يقدرا المبلغ للمشتري المبلغ منك، ثم أنتهت، وإذا حدثت مع به بألف درهم، وفي
صكك ألف درهم من نفس الجارية، وهو هذا الوجه لألف لآء علم فسر، والعقد ساقط
به لأشياء تنفصل على سلامة أخته له، وكذلك إذا اشترى عسر وجوب ألف عليه، ولكن
استثنى من جهته، وإذا خلاص في عهده في مثل هذا لا يضر، كما أن لا يضر تنفصل على ألف
درهم من من مائة، وقال الآخر لا، بل من درهم

وإذا قال أنتع بمشتري أريد ملكي، فأخذه منك، وإذا كنت جارية بألف درهم،
ذكر هذه المسألة في كتاب الأمر من موضوع، وأجاب في أحد، قال: نعم، في العقد جاز
البيع، لأن المشتري لم يله بذلك بعد، حيث ادعى الشراء منه، لأنه متى تمليك عليه،
يكون كالمسألة عليه، والنون بوزن المكره في تسريع

إذا عطف جاني على بعد العقد، ولا شيء من شيء، لأن المشتري إذا قر
له بألف على وجهه فمعه من العقد، ولم يسلط له أحد، فكان له أن لا يبيع لألف، وأجاب
في الموضع الآخر أن ينفذ في الألف، لأن كل أحد منهما متى عسر صاحبه عقداً غير
الذي ادعى صاحبه عقده، لأن بعد غير الجارية، فكان العقد على الجارية عسر العقد على
العبد، فهو متى قول، كل واحد منهما متى على صاحبه، فبذلك يبرر العقد الذي يذبحه
صاحبه، فيجوز له، كما هو المختار في حسن النسخ

وإن كان في يد البائع، وأجواب فيه على أن تعصب في ذكره فيما إذا كان في يد
المشتري، وإن كان في يده، فإنه يملك، إذا صدق صاحب العبد بمشتري فيما كان امر
بالتسليم إليه، ثم حكم فيه بذكره فيما إذا كان العبد في يد المشتري

وإذا قال صاحب، يريد العبد هو ملكي، فالصواب فيه مع اليمين، ولا شيء على
المشتري، لأنه من أقر بألف غبار نفسه إلا عوف عن العبد، ولم يسلم به لأخيه، وإن قال
صاحب البائع ألف لا يبيع، أمر بالتسليم إليه، وأحكم فيه بعد ذلك، وكرر فيما إذا كانا في
يد البائع

وإذا كان المشتري، استبرأ منك هذا العبد مع هذه جارية بألف درهم، وقال البائع
صكك منك هذا أحد به لا يبر بألف درهم، فالجواب هو هذه المسألة على ما نصبت في الترتيب

بعضه وتسمى بما يسمى باحد طرفيها إما بإمكان واحد إحدى الجهتين، أو بإمكان المصفاة كفي واحد من الجهتين، فإذا في عقد واحد على ما يأتي بناء في مسائل الملاء، وهناك ما يخلق اليقين عبر محكم، لأن كل واحد منهما قامت على ذات ما هو محتاج إليه، ويعدو القصد نسبا من حيث القصد بإنسان، إذ ينفذ في كل واحد من السدين، لأن القصد لا يتصور زيادة في الجارية، ولا بخارية في العقد، ولا الدراهم في الدينارين، ولا الدينارين في الدرهمين، وإنما كانت إمكان القصد، عقد واحد، وجب القضاء بعشرين ضرورا

[illegible][illegible]

١٢٤٩ قال محمد رحمه الله تعالى في "المجامع" رجل اشترى من رجل عبداً بألف درهم، وبمئة، وروى البائع عبداً آخر للمشتري، وصدقه اليه، فمات هذا العبد، فوجاه المشتري يرد الباقي بالمعيب، فقال البائع لهم لم يمت هذا العبد، ثم مات بعد الذي مات، وهذا العبد الذي صدقه منك، وكان للمشتري، لا بل هذا الذي هو الذي اشتريناه منك بألف درهم، ولا يسه لواحد منهما، فان المورث قول البائع مع يمينه، لا ان المشتري يدهي صاحب العقد في العقد، فهو البائع مكر، ولأن المملوك هو للبائع، فيكون الفوت مكره في ميثاقه، وبذلك، ان ملكه بعد اعد باليه

هو لم يجد المسرى والعهد محضاً ، لكن لم يسمع رجوعاً إلى به ، وقد بلغ الخبر هو
 نفس وهنته ، فكر استنصرى ، فالتعلل بحول أبيته ، لما هنا من نفس الداء ، وفارح فيه ، كذا
 تمسخرى أن يرجع على سابع ، سمى الذي قصه ، لأنى سمعنا القوم قول السابغ من كده
 فثبات الأمير ، عباد أن ثببت العبد استعبد من به المسمى ، فوجد أن يعنى قوله في كفة
 فثبات النفس به ، وفردم ، من آتاه ، لك الداء ، العبد ، سمى ، سمى به محمد
 خى ، فلا سلام ، مع أم ، عاتق المسيرة الأولى ، حب لا يرجع المسرى لمن
 على خبيث ، ذك هناك من ، سم مضرباً أن العبد الذي عقدته النبي سمى بمسرى ، لم يسمع
 إلى ، قدور أن يسم السابغ من ، سم المسرى ، ما هيته فحلالة غير ،

[illegible][illegible]

١٦٤٥- (د) اسم د جدو عماد مرفوع، والاخر ماب د ب ، كې و جدو عماد مرفوعه
عالي حذو ، عايب تصاب اجدو عطفه، ثم جدو - لاني پرده مابيد ، (فان) عايب شوه .

[illegible]

۱۳۴۵- فی جدار، سقاغہ، عمر محمد، رحمۃ اللہ علیہ، رخصت میں احقرینا
سریہ، فاضلہ اور مراد، صاحبان، فقہاء، اشاعہ، علیہ علیہ استیفاء، سید، وصال
المری، اسیر، علیہ علیہ، فیہ، لکھنؤ، قول، لکھنؤ، علیہ علیہ

وَقَدْ يُوَادُّ مَسَاءً فَأَسْرَدَ مِنْ حَرِّ مَسَاءٍ عَنِ مَسَاءٍ مَسَاءً وَيَهْجُو لَه
شَدِيدَ لَذِي فِي شَمَانِهِ أَدْرَجَ دَهْرُ مَسَاءٍ فِي مَسَاءٍ وَفِي لَذِي مَسَاءٍ وَفِي مَسَاءٍ
جَارِعًا خَالِصًا فِي الْبَاسِ فِي مَسَاءٍ وَفِي مَسَاءٍ وَفِي مَسَاءٍ وَفِي مَسَاءٍ

ولم يكن ذلك من غير ما هي آفة في سائر كل داء من هذه وقال الرازي
 هناك معية ولم يدر ما هو ذلك قول الرازي، ويحالفه، وشرادون على قولهم قد
 هيأهم ذلك محضاً حمة لا يخالو من وجعل له أوجه من في ألف، وفيها خمس يلوون
 نقاً، فاضرب في خمسة أوجه عشرة آلاف وستمائة وخمسة عشر ذلك الوجه
 دون العشرين من دفع السر على لأجل، قال الرازي

[illegible]

(١) ويرى م. ، فليس أحد = معقول ، ويجب أن يحل الموضع الآخر ، ر حقه في هذا ما ذهب

مَنْ قَامَ قَوْلًا فِي حَجَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، وَذَكَرَ مُحَمَّدٌ حَمْدَ اللَّهِ تَعَالَى بِحَدِّثَانِ، وَتَرَدَّدَ الْخِشْيُ مِثْلًا أَحَدُهُمَا الْقَبْرَ، وَالْقَبْرُ فِيهِ قَوْلُهُ

۱۲۳۵۴-۱ می نوادر سر علی آبی یوسف و حجه الله تعالی علی خاندانی هو آخر
 سر حواء به احضار، فعال الیائیم به شکله بهیور کایه، وفال اشترقی لا بل مع وکمه او
 اشترقی خاندان، لم احضار فی تصه، فعال الیائیم بهت بهیور لعه، وفال اشترقی لا بل مع
 قهه، فلنهدا بهیور لعه، وفال اشترقی لا بل مع

١٣٣٤هـ - وهي بواقي هشتاد - قال: سألت محمد، رحمه الله تعالى عن رجل اشترى
من رجل كسب بانه درهم، باعها بغير عقل المسمى - اسرى بملك ربه الأخرى - وقام
لشئ ما يعين الكتاب ثم عيبه - قال: ينظر إلى العائد من الثمن، فلهيبه - كان العائد
جملته به - وكذا ثبت به في شراء الأجمة، البطيخة، والسقلة، وكذا في شراء المحلة من
الزلف، ينظر إلى العائد

وفي البقرة الآية ١٧٧ حلف في النيباء والحمل والارابه والماء وهو ما هنيئاً فيها
 وقع النبي ، فاعتبر مقدار النعم ، إذ استوى الأمر في الاعتداء ، ثم نجر ، قال أبو يوسف رحمه
 الله ، وقال أبو حنيفة ، رضي الله تعالى عنه ، في حل أسرى عدائهم ، وعصفه ، وبعد
 النجس ، ثم ادعى أسرى أنه كان مع العدة لرجلها ، في البيع ، وجحد المائع ، ذلك ،
 فاقول قول شيخنا ، ولا يرد شيئ من النجس بعد أن يخلط باله ، ما راعى فيه الأمة مع العدة

١٢٣٥ - وفي بؤادر ابن مسعدة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال الرجل
تضرعاً حثك هذا الصدأ فلف درهم، وثقها خيطه، وقال ادعني عنه انشربته من هذا الصدأ
الأخر فلف درهم، وأداء لليبه، فأنى جعلها جميعاً باللف، ولو فاداً لم يسو. انشربتهما من
هذا الصدأ، وهذا بحسبنا، وقال الشيخ بصححه، وحده صدك باللف درهم، وثقها
خيطه، فأنى جعل عليه لاف بلعبه الذي ألقاه عليه شيئا من بيده أنه دعا بالانف، وأصل عليه
بحسبنا للأخذ الآخر، لأن ذلك أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول إذا قال انشربني
انشربتهما من باللف درهم، وأداء له، وقال الشيخ منعت هذا وحده باللف درهم، وألقاه
سده، فعليه ثلث، وخمس مائة، ثم رجع. وقال هذا باللف، وقال عمر بن الخطاب الأول أصبأني
وفي بؤادر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال الرجل خبيرة انشربته من

(١) فكتابي البحث في... ، وكتابي الأعمى والسنة ...

(٢٣) هكذا في المصحف في ذم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الأخرى: يبرأ من المصحف ط. يعبأ

[illegible]

١٢٥٦ - في ١١٠٠ هـ

تشریح و تفسیر ۱۹۹۸ء، ڈاکٹر یحییٰ بکری، حقیقت مجید، قاتلوں کو سزا دی

۱۹۳۷ء میں بھارتی سرکاری میزبانہ خانہ، دہلی، میں ایک سیمینار میں
انٹرنیشنل لیگ آف برائے نسویں کے نمائندے نے ایک اجلاس میں شرکت کی۔
انہوں نے اس موقع پر ایک تقریر میں کہا کہ نسویں کے حقوق کی تحریک
صرف ایک نسویں کی تحریک نہیں ہے بلکہ ایک انسانی تحریک ہے۔

[illegible]

ولمّا شاع بينك بدارك هذه وقد استقرت سيرة بني هذه، والحمد لله على
الخلق، وعسى يدرى كيف توضع يوم القيمة، فيجوز فإني أهاب على من عليه استقروا، أن
من هنا أحسن، وليس غير هذا.

[illegible]

بمع آخر

في دعوى لبيع مع دعوى الإعتاق.

١٢٥٩ : روى الشيخ في حقه أني رعت منك هذا العبد الذي في يدي بألف درهم، وأعتقه أنت، أي، حرى وقال، اشترى ما اشترته، وبألفه، هذا تمام شفع يده. سمعت بينه على الشراء، والعنف، لأنه خصم في إثبات الشراء، والعنف، لأن الشراء، يثبت أصل التمير، وبمعنى بسبب ذلك العنف، وحجج المبيع عن ماله العام، ودعواه في خصم من شترى، لأن الإعتاق بعض معبر عن ما عرف، فإن لم يكن به به، وعلم من المفاهيم أن يحلف المشتري، حلفه، أو لا على دعوى الشراء، فإن حلف على دعوى الشراء، لا يحلف على دعوى العتق بعد ذلك، لأنه لا فائدة فيه؛ لأنه لم يثبت ذلك للمشتري، فالحلف، ولكن يصح للعبد على البائع بحقه امر، أي ما ملكه له أعتقه، وكان ولا، بعد موقوفاً، لأن كل واحد، منهما يحلف عن نفسه.

هذا إذا حلف على دعوى الشراء، وإذا نكل عن دعوى الشراء، حتى صار حقه بالشراء لأن يحلف على دعوى العتق لأن البائع يدعى عليه فبهر العموم، حلف، وإذا نكل عن دعوى العتق، فإن نكل، يثبت التمير من جهة، وكان ولا العتق له، وإن حلف، لا يثبت العتق، وكان ولا العبد موقوفاً، لأن لو ثبت العتق ههنا يثبت بشهادة البائع، والعنف لا يثبت بشهادة البائع، لأنه مرد.

هذا إذا كان بعد في يد البائع، وإذا كان في يد المشتري، وبأي مسألة محالها، هو أقبح نتائج به على ذلك، سمع به على المشتري، لا امر، ولا يبيع به على العتق عدلى حيفه رضى الله تعالى عنه، جلايل له قبل الأول، لأن في بعض الآراء أن ثبات بيعه البائع على العتق، لا فائدة من ثبات العتق الذي هو حقه، والعنف ههنا يثبت به ما به، فلا حاجة إلى إثباته عليه، فتم نصب البائع حصصاً في دعوى العتق، فالحكم دعواه بالعدم والنية على عتق العبد لا من غير الدعوى، وعندها تفصل النية عن العتق، لأن مقتضاها لا دعوى ليست بمرد دعوى العتق، وإن لم يكن نكاح به، يحلف المشتري على دعوى الشراء، فإن حلف، لا يحلف على دعوى العتق بالإجماع، وعتق العبد على البائع بحكم إقراره على ما امر، وكان ولا موقوفاً، وإذا نكل عن دعوى الشراء، ثبت الشراء بإقراره، ثم لا يحلف على عتق بعد ذلك عند أي حجة رحمه الله تعالى، لأن دعوى العتق من ألتحق بالعدم، فهو حلف للمشتري، حلف حسه له، بالدعوى.

ومن ملابيح "أنا و...": مني مرة واحدة في السنة، يحلف حجة على نفسي أنني قد
تسببت في شيء لأفعل فيه حسنة بأمر مني

[illegible][illegible]

وَبِذَلِكَ خَلَفَهُ عَلَى الْعَرْسِ الرَّحْمَنُ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ الْكُتُبُ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

المشروع، فإن يكن له الألف، فإن حلقه، فتح العنصر المعدي منه، بسبب التحريك إذا طغى، أو طلب أحدهم، ثم يصير للعند حركات ثلاث، فالعالم الحر حركته هـ في حركاته، فلو في

[illegible][illegible]

[illegible]

هذا إذا نكل المفسر عن التمسك على الفتوة وإن خالف علمه، فعنوا، اسم المتعلق من جهة، عن غل الأرباء جميعها، أي التحللاتها من حبس الدين، ويوم يجرى فيه، أي يحلف بالحق، ما يشترط بمائة دينار، ولقد أنكرت صحة بحسبنا، لأن نكل، لوجه الشراء ثلاثة دنانير، وكذا، العدد، لأن التمسك بالفتوة، سمى مجرد دون تسلم، وبها تنهات هذه الحكمة لا يصح بشهادة غيره، وإن خالف، يحلف بالبيع، أي ما يبتعه بعد بحسبنا درهم، وهذا مما كذب به، أي نكل، انتهى العطف عن أحد القسمين، وعنى ذلك يحلف على الثاني، وإن أقر بغيره، غير سب الإعتاق إلى من يرعاه منكم

ثم لا يغفل عنى برحمته تعالى لا يسجد ولا عن أحد الصالحين على
التيق، عن النصف لأكثر عدد، وإنما في حديثه منى الله والى هذه الآية من حارة، وعن
النصف فليست به البيع عمومًا بمعنى، ثم يحبر المصري من النصف من سبعة فيه البيع
بين بعضه البعض، لأن بعدد دونه قد حرم من جهة سابع من النصف من المبي
المال، فليست هذه، ثم يوسف رحمه به تعالى، لأن عتده لا يغفل لا يسجد، وعند من حرمه
رحمته تعالى، لا يغفل، وإن كان يسجد، إلا أن بعض النصف ثبت بوجوه صناد، وغير من
النصف فليست به بغير ثبوت الخيار للمصري، فإن الحار شري النسخ، عند النصف
أو حرر من ملكه النسخ، وعند من لا خلاف بحكمه بغيره العام، لا بد منه له على العامة
لنصف، لا من النصف بدى النسخ عنه، ولا من نصف الذى عادته بحكم النسخ، لأن
النسخ ثبوت من النسخية، ثم يكون مع كل واحد من المشرك، وعن من سجد، والنسخ
كذلك من جهة، ثم يكون مع براءه عند من النسخ، ثم هذه الوجه

وناحترق بشرى إصعابه الفم، كما أنه لم يسمي عد في هذه الآية مشهود
عنه بالاعتق، ولشهود غيره من يسوع المسيح عليه (عليه السلام) هو، كان الشاهد موعوداً،

وتعاقب، ثم بعد ذلك أتبع حال قيام الحاربه حتى صحب الأمانه، ثم احتلها في مقدار النقص،
تعداد الفتري كان سبب الف درهم، ولو طشت ألبها البيع ثم درهم، وهما التامع في
النقص خمسة عشر على أن أورد غلبت خمسة عشر الفتري، ولا يبدؤوا أحد منهما، وذكر أنها
بمختلفات

فروى عن هذا رجل من أصحابنا في مقدار رأس المال بعد الإقالة في السلم، فقال لعلم، فقال لعلم
إليه كذا رأس المال خمسة، وثمان مائة السلم كذا رأس مائة عشرة، فالتزم، فقول لعلم إليه
مع يسه ولا يسهل، وفي الإقانه في بيع العبد قال سحالف، ويقضي الأمانه يسحب بعد
الاحتلاف، ويعود الأمر إلى ما كان قبل الإقانه، والفتري في الإقانه في باب السلم على نص
السلم فيه مسح من كل وجه، وفي كل حكم إذا لم يكن يعبر بهما جديد، فاعبه من
الاستيفاء بالسلم في باب العبد، فإنه لا يجوز، فيعبر فسخ في كل اختلاف، كما
في بيع العبد، إذ يبدل قبل نص مسح القول والنقص مدبر في التامع، و اختلاف في مقدار
النقص بعد الإقالة، فربما لا يسهل، ويكون القول في التامع مع يسه في مقدار النقص، أو
الإقانه في الإقانه، لا يمكن أن يعبر صف جديد، فاعبر نص في حق جميع الأحكام من
جميعها والاحتلاف، نكح في السلم، وإذا اعتبرت لإقانه مسح في كل الاحتلاف، لا يمكن
سبع الاحتلاف فيها، لأن سحالف شرع في المقصود: بحلالم القياس، فلا يسرع في حق
المسح، وإنما الإقانه في بيع العبد بعد الفسخ إن أعبر فسخ، فاعبر بين يده يسه، عر يسه
جديدا في حق الثالث، لأن عشر معنى التسع بعد مسح، يعبر بين يده فسخ في حق
المسح، وعبر في حق سحالف كان التامع شرعي، ثم احتل في النقص، ولو كان
كذلك، كان سحالف، كما هنا

وفي باب السلم ح حصد، الإقالة عند نقص السلم فيه وهو سلم من لم يكن أو عشر
سعا جديدا في حق الثالث، يقرب به سحالف أيضا، فسد دار الفقه بترك التامع، ثم
إلا محمدا، وحده أنه تعني مسح في الفتري في الإقالة في فضل السلم، وير ما إذا احتلها في
مقدار النقص بعد ذلك سلمه، فإن في فضل الإقانه في اسم قن لا سحالف، لأن الإقالة
في باب السلم كما لا يخفى المسح أو في التامع بعد هلاك السعة قال سحالف، وإن كان تسع
بعد هلاك السعة لا يحسن المسح سائر أسباب الفسخ، والفتري في الاحتلاف عشر في
الهدم، لا في التامع، ولا في السلم، في يسه، في كل وجه، فلا يحكر شرع

الفصل الحادي عشر في الزيادة في الثمن والمشتري وارتدادهما وفي الخط والإمراء عن الثمن وهي حبة الثمن عن المشتري

هذا الفصل يشمل على أنواع

نوع منه في الزيادة المتولدة من البيع:

١١٣٦١ - كل زيادة تولدت عن بيع المبيع ، كالولد والثمن والبيع ، فهي حبة ، فإن
حدثت قبل القبض ، كان لها حصة من الثمن هي اعتبار القبض ، وإن ورد القبض على
الأصل ، والزيادة اسم الثمن على الأصل يوم العقد ، وعلى الزيادة يوم القبض ، وإن حدثت
هذه الزيادة بعد القبض ، كانت مبيعة تمت ، ولا حصة لها من الثمن أصلاً ، وإنما كانت هذه
الزيادة مبيعة ، لأنه بسبب بيعها حكم المبيع ، وهو التاك : لأن أدلة في الأم بما يشترط المبيع ،
والمالك في الزيادة إنما يسبب بحد الأم ، لأن مالك الأصل حلة مدث لزيادة ، فكان ثبوت المالك
في الزيادة بواسطة ثبوت بيت في الأصل مضافاً إلى البيع ، فهو بمنى قرب ، إن الزيادة صار
مملوكة بالمبيع ، وكانت مبيعة ، لا أب مبيعة تبعاً بغيره أطراف المبيع ، فلا يكون لها حصة من
الثمن ، لأن الثمن يعادل لأصول ، وإنما يتلهاها الثمن إذا صارت "معصودة" ، جعل عليها ،
وهو المبيع ، لأن القبض عمل معصود ، وله شبه بالمقدور ، حيث إن بالمقدور بيت مذكور في
والمدون ملك تصرف ، فإذا جاز الولد ، يصير للولد حصة من الثمن ، أما مدون لا يكون
للولد حصة من الثمن ، حتى لو تنكب الزيادة في يد البائع ، ذلك بعرضي : لأن القبض قد
انعدم فيها ، ثم يصير بمقاييس شيء من الثمن ، ولا يحذر المشتري بسبب هلاك الزيادة في يد
البائع إلا في ولد إخبارية خاصة ، لأن تولد عيب فيها ، فثبت خيار لنقص في الأم دون
هلاك الولد ، وإن ورد القبض على الأصل ، والزيادة قسم الثمن على الأصل والزيادة ، ويعتبر
في الانقسام قيمة ، الأصل يوم العقد ، وحصة الزيادة يوم القبض ، لأن الأصل صار مقصوداً
بالعقد ، والزيادة صار مقصوداً بالقبض ، والثمن إنما يعادل بما هو مقصود ، فاعتبر قيمة

(١) وفي النسخة م : إذ صارت مقصوداً فعمل يحلها ، وهو المبيع ، وفي النسخة م : إذ صارت
كلها ، وهو المبيع

على هذه الرواية تصبح الرواية من شئري في نفس بعد ما ناع مسرى السبع، أو وهبه سلم،
أو صدد، أو سلم، لأن السبع بنى محلاً للمفارقة في نفسه، وإن ظهر الرواية لا صحيح
الرواية لأن السبع بنى محلاً للمفارقة في جو الشئري، ويصحح ما ذكر في علم الرواية،
لأن حريق نصحيح زيادة في المعنى بمظهر المقعد، والمقعد بعد هلاك معبد، عليه لا يحل
التفسير، لأن المقعد بنى على الوعد، المقعد كلامه، كه، وعد بلا تنوين، والمعد، وإقفا جعل
مما يضاف له محله، ومحمد سبع، ورد ذلك السبع، فاسم محض جمع، فلا يبنى المقعد، فلا يمكن
القول بالخير

والله اعلم بالصواب، رحمه الله تعالى على ظاهري والباطني.

موقفه من المعسر ان المقابلة من وصف إلى وصف في معنى إنشاء تقابل على ذلك الوصف، ثم يمر من صحة إنشاء التقابل كونه كونه لاجل ان لا يحد في حق الشيء إلا كونه قابلاً للتعبئة في نفسه، لكي يشير في صحة إنشاء المقابلة المعنوية كونه لاجل قابلية المقابلة في حق الشيء.

١٢٤٧- وفي الخليل اذ اشترى عينا بانه. ونفذ. وبعث احدكما. وراى
احدهما بلاخو على ليلج. حاز في موكب في سيفه ولبي يوسف رحمه الله تعالى: لأن الإقادة
بحوزي هذا الوجه. الأعين عند أبي يوسف أنه حازت الإقادة به. صارت الثرى بانه
وأورد في السر بعد ما هو المصحح. أو آخر. حجاج. لأنه لأن العمل مع قضا
المعاملة حقيق في حق الشري ولت شروط القيادة. فإن بيع لم يوفد المسافر من كونه
والشاعر صريح بأنه. وقد لا يفسد بينهم من الأجنبي بغير الإذن عن السليم حق المربي
والشاعر. لا لأنه نفس بغير المعاملة في حقه

١٦٧٦ :- فذلك لو زاد بنسبة هي التي بعد ما قطع يد اربع ، احد اقسامي أربعة .
 حسب الزيادة ، لأن الزيادة النقصية لا يبطل معلومة الجذبة في حد المسرور ، فلا يجمع الزيادة
 إلا أنه لا يملك احد بالتعيب تلك الزيادة لفصله ؛ لأن ما زاد بسبب يجمع بعد ، حتى الزيادة
 صفة معصومة بالثمن ، فلهذا انما الزيادة لا يحتاج إلى التمسك ، فلهذا يرى في هذا المعنى
 انها منسوبة إلى الطريق معسر في صحيح الزيادة طريقه بالعبور (أخر به الضح) ونورد

١٦ / يوم الجمعة م ر م م عتد الى نفس القليلة من رمضان ابر و صيف

(*) من مجموعي ساطع من لاهور ، من الحائزين على الجائزة من المصنفين في هذا المصنف

القصوى هي الثمن بعد ما كانت لمبيع لا تصح الزيادة، من بين الكتابه والرهى حيث يجوز الزيادة في المبيع بعد الرهى، ولم يجوز بعد الكتابة، وكما ثبت للمكاتب بد على نفسه ثبت للمرهى بد على امرهون، والعرفى وهو أن الثابت للمرهى بد الاستبعاد، وأنه بد الملك لا بد حرية للمملوك، ليعنى امرهون محلاً للمقتبلة، فاما الكتابة تطل بد اصولى فيظهر للصدى بد حرره على نفسه يسكن من الضرب فى تونس لله تعالى، يستطى من فضل الله تعالى، فيال شرف الحرية، وبعد، تطل محله المبيع، ولهذا هو حلق أن لا يبيع، ليعا امرهون، بحث فى بيعه، ولو باع المكاتب، لا بحث، هذه الحمله من بيع الجامع

١٢٣٧٢ - وفي القدرى وإضا صار للمبيع مالا يجوز العقد حبه، وهو أن يقتضيه القصوى، أو يسولد، أو يهر، أو يكون حصواً تحمير، أو يهرجه امسرى من ملكه، أو يهلكه، ثم راد، والزيادة جائزة فى ذل لمى حنيفة رحمه الله تعالى، وإلى أبو يوسف ومحمد وحمهم الله تعالى لا يجوز، وعلى هذا الخلاف إذا راد بروج من مهر الزرة بعد موتها، وعطل لأمر حسنه وحسن الله تعالى عنه، وعلى أن الزيادة ثبت لنحال ربها وليها، لا أصلاً وعقوصاً، ثم بعد الالتحاق بأصل العقد ثبت المقابل بين الزيادة وبين المبيع، ومثبت بيده الزيادة حصه من الثمن، وما كان هكذا، يراضى قيام المبيع، وكونه محلاً للمفيدة حالة العقد لا حالة الزيادة.

١٢٣٧٣ - وفي البقالى يجوز الزيادة فى المبيع بعد علاك المبيع، بخلاف الزيادة فى الثمن فى ظاهر الرواية، وهكذا روى ابن سماعه فى مواخره

١٢٣٧٤ - ولو راد بعد ما صار لحقر خلا، صحت الزيادة بلا خلاف؛ لأن الزيادة تقابل المبيع كالحال صوره، ثم إذا انقضى بأصل العقد، يقابل المبيع نفس، فإذ نظرت إلى حالة المقابلة صورة، فالملص صالغ للمفيدة، وإن نظرت إلى حالة المقابلة نفس، فالسعر صالغ لبقا، أما فيما بين ذلك، نفس به حالة المقابلة صوره، ولا حاله المقابلة معنى، فيجوز التحرف فيه عقراً

١٢٣٧٥ - وإذا بشرى شاة، وبعها، ولم يسلخها، أو سلخها، ثم راد فى الثمن، صحت الزيادة؛ لأن المبيع ذاته بعد المبيع والسلخ، ولهذا لو كانت معصومة، لا ينقطع حق الملك بيده الأستاذ، هكذا ذكر من الجامع، وفى النسخ رواية مجهولة أنه لا يجوز الزيادة فى الجامع أيضاً

١٢٣٧٦ - ولو انسرى غرلاً، وغبضه، وسججه ثوباً، ثم راد فى الثمن، بطلت الزيادة؛ لأن بالمسج صبار شبه انحر، وصار لأول مالكها، ولهذا ينقطع عن لعصوب به

وحدد جماعة فقال حي من حقه ألفه بعه إيه ألفه من من من ثمن خمسة من
التمس من ألفه، فباعه إيه ألفه، ولم يضرط شيئا من البيع، فبيع حاتم، وبخمسائه
التي قسم المرحل لمالك من، إن كنت قد فقهنا من
ومعها إذا قال الأجير لصاحب المثل بعه ألفه درهم، فباعه إيه، فجاز، ووجب
الألف من لسري، وبخمسائه على الأجير، وهي مسألة لجميع الصغير، وإذا جاء
الفرق بين المسائل، لا في مسألة الأجير لا يمكن أن يجعل كلام لا في ربه في التمس،
لأنه قال على أن من ثمن خمسة من ألفه، والألف هو التمس، فكذا قال
مولى التمس، فلا يحرر، بل يجعل هذا زيادة في التمس، من هذا شرط بزيادة مطلقا، وشرط
الزيادة مطلقا، فقام بالمال، والتمس المال فلا حساب معه، ولم يدر من، فأما المسألة
الثانية جعل خمسة من جملة التمس، وأما من لم يدر، فبيع، فخرج من أن يكون
سواء

فربح الفرق بينهما، على المسألة الأولى لو كان يسري هو من قال ذلك لمالك، لا
يلزم الخمسة، وفي مسألة عليه لو كان المشتري هو من قال ذلك لمالك يلزمه
الخمس، فظهر أن المسألة الأولى الفرق بينهما، فرق آخر هو أنه قال من التمس، فقد
أصله، إلا أن لم يدر، فبذلك جوب، لأن التمس اسم له، فباع، وبهذا الكفاية إلى ما
بعد فوجوب (جوز)، ودسم يقر من التمس، فبأنه نصف الكفاية، من بعد فوجوب،
بل التمس لما في الحال بشرط ما يدر منه ألف درهم، وحيث لم يدره،

وخرج آخر به قال من التمس، فقد جعل انما نقادته المبيع صورة، لا معنى،
ومثل هذا يصح من العاقل، فيصح من الأجير، فإذا لم يدر من التمس، فقد جعل الزيادة
معدلا بعمل البائع، وهو بيع، والبيع في البيع عامل لنفسه فلا يدر به عودا على
غيره

فخرج على: قال الأجير من التمس، ففقه مؤلفه بشرط الألف، له أن يفهم
ببيع، وليس للمالك أن يبيع من التمس لاسداء له ماله، لأن الخمسة لم تثنى
حق حكمه يرجع إلى المشتري، لأنه لم يدرها، لم يدر الأجير، لا يشتد ثمنه في
الأجير، في حق حكمه يرجع إلى الأجير، وهذا لأن التمس مال الأجير فيمنه يفسره

(١) ما بين القوسين ماله من الأجير، وقد ألفت هذه جملة من النسخ

(٢) ما بين القوسين ماله من الأجير، وقد ألفت هذه جملة من النسخ

المشتري غير معتبر ، ولو دفع بعض المشتري على نقد خمسمائة ، بغيره ، لم يسرق ، ولو كان المشتري امر الأجير بالمصداق ، وانما له بحاله ، كان البيع جائزا ، ثم يشترط فيه أن الخمسمائة في البيع ، وإن ذكره ، الرابطة تحرراً عن البيع بشرط الكفالة ، فإن هناك بين العلماء وخلافهم في ذلك ، ربه قياس واستحسان ، وإذا كان البيع ، كان للبائع أن يأخذ خمسمائة من تكميل بحكم المصداق ، يريد به إذا كان لتكميل قال : على أبي صليان أن خمسمائة من النسي ، وإن أراد البائع أن يطلب المشتري بالخمسمائة ، لم يكن له ذلك ، لأن المشتري ما التزمها في دمه ، إنما التزمها بالتكفيل بأمره ، فصار التكفيل هنا بمنزلة التوكيل بالسراة ، وهناك بين البائع أن يبالغ في التوكيل ، بما يطلب التوكيل ، كذا هنا ، فإن نقد المشتري ألف درهم ، وأراد أن يأخذ المبيع ليس له ذلك ، حتى يحد البائع خمسمائة من التكفيل ، بحاله ما زاد ، ثم يمكن المشتري أمر المالك بذلك ، لأن هناك الخمسمائة من مائة حتى يشتري ، وبهذا التكفيل يرجع على المشتري بذلك ، وفيما زاد كانت الزيادة بغير أمر المشتري ، فبالزيادة لا نسب منها من حق المشتري ، ولهذا لا يرجع البائع على المشتري بالزيادة

وإن أدى المشتري الألف والخمسمائة إلى البائع ، أجزأ البائع على القول منه ، وإن كان لا يجبر المشتري على إعطاء الخمسمائة ، وأدى ذلك بمنزلة التوكيل ، لأن التوكيل يجوز البائع على القول منه ، وإن كان لا يحسم هو على دفع التوكيل ، وليس للتكفيل أن يرجع على المشتري ، يريد به أن أدى المشتري الألف والخمسمائة إلى البائع ، كما لو كان ، فبالنقد النسي من حاله ، لا يكون التوكيل من الرجوع عليه ، لأن البائع يرجع على من النسي ، لا بما لم يؤد

وأشتر محبة ربه الله عزائي في الأصل إلى عدم الحساب ، فبالنقد المشتري ليس بمطلوع فيما أدى من التكفيل ، وإن لم يلد بهذا التوكيل من هذا وجه ما نرجع ، وأدى الخمسمائة هو التكفيل ، حيث كان التكفيل أن يرجع على المشتري بالخمسمائة ، لأن هناك الأجير من الألف من التكفيل مخرج ، فصار كأنه ملك الخمسمائة من التكفيل ، ثم أدى الخمسمائة من ما أن التكفيل ، أما هذا المشتري ليس بمخرج من التكفيل ، لأنه يردى ما كان منه ، فلم يصر ملكاً من التكفيل بغيره ، بل يكون مؤدياً من مال نفسه ، فلهذا أجزأ

١٢٣٨ - هـ : إذا كان الزيادة من ماله من الحلف ، فإما إذا كانت الزيادة متحققة به ، بأن يشتري رجل عن رجل ألف درهم ، وبه أو لم يبعه حتى يرجع أحسن في ثمنه خمسمائة ،

[illegible]

إلى أن يرى من ذلك خمسة عشر ألفاً على غير وجهه. والى على وجهه
عسى. ففى الآية فلا حس. لأن التمر الذى فيه خمسة آلاف درهم لا ينضم إلى
مئة مائة إلا إذا كانت من حبات الأجرى. ولا حكمة ولا فائدة. ولا غير. لا
حل مختلف. ما كان من نفس الأجرى. ولا التمر الذى فيه خمسة عشر ألفاً.

[illegible][illegible]

١٣٨٢ - وفي مراد، من عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل اشترى من آخر عبداً على أن يبيع بالبيع، ثم انقضى وقت البيع، فأصاحبت عن مائة توهمه، أعطيكها على أن تسلم لي مبيع، ففعل، جد، وحدث، وبنده، ونزول كان له مبيع، فقال للبائع: أصاحبتك على أن تحط بمائة، أو أزيدك شيئاً على أن يبيعك البيع، فهذا جائز أيضاً، ويسمي في فقه المغيرة، بحداد هذا

وفي النسخ، إن كانت المبيع والمشتري، والمعلمه فاقمه، ثم، دوارت أسدتها وارث الآخر شيئاً، ثم حان من أولهم جميعاً

١٣٨٣ - وفي قول يبيع المبيع، إذا اشترى في مائة من الفراء، وبها لم يفسد، ونحوه، ثم انقضى، فلو أن المشتري المبيع في النصف عشرة دنانير، ومعه أربعة مئة من الفراء، ثم انقضى في مجلس الزيادة، لأن الزيادة قد صحت، فالتحقيق بأصل العقد بطريق الاستناد، فتعتبر الزيادة من صرف، غير أن الاستناد لا يدخل في عمل المدة، وانقص من أعمال، المدة، فاعبر عن هو، وحوب ينقص حال ثبوت الزيادة، ولا يفسد من المبيع للمحال، وإن كانت الزيادة نفس الإبرور للمحال، لأن مقابلته للمحال بسميه وصورة، ثم إذا صحت، انقضت بمقتضى العقد، وثبتت المدة من وقت وجود العقد معني، والمدة معني تعوي من الأقلية صورة، ونقص الإبرور وجد، وبالعقد حقه، فذهب عنه عن سببها وقت وجود المدة صورة، ثم في حق الزيادة لا يمكن أن يكون له، فلهذا، فاعتبره وقت وجوده وحوب المدة هو

نوع آخر

يرجع إلى قسمه الزيادة، وزيادة في بعض العقود عليه:

١٣٨٤ - يجب أن يعلم أن الزيادة لتؤلف من المبيع لا تراحم المبيع في أن يله المدة من مدام المبيع تماماً حتى كانت بزيادة، بشرطه، في البيع دون الولد، لأن الولد مع، ولا يبيع مع، ما دام لأصل باق، فإذا صار الزيادة بشرطه، مائة عن مبيع، فلا شيء، لا ينقسم على المبيع وعلى زيادة، بشرطه، ثم ما أصاب، أصبح بمقتضى عنه وعلى الولد يكون الولد صحيحاً، فإن انزل من المبيع مبيع، ويكون الأصنام باعتبار القيمة، ويعتبر قيمة الأصنام يوم العقد، وفيه الزيادة بشرطه يوم الزيادة، وقيمة الولد يوم بعض الولد، وهذا كما ذكرنا على هذا أن الشيء، يفسد به هو مفقود بالمعنى، والبيع صار مفقوداً بإيراد المدة عليه،

والتي ينادى بالشرط، واليوم ما يعني الذي هو ملحق بالعدد، فمعتبر في الامتحان قيمة البيع يوم الثلاثاء، وهذه القيمة يوم السبت، وقيمة الأوكند يوم الاثنين.

[illegible]

(٤٦) ما بين المكتوبين مطلق من الأصل وأصله في الظاهر.

(٢) مكافئ الذهب والفضة م د ك ل في التمثيل ف د م ل في المعنى

[illegible][illegible][illegible]

(۱) ما یس علم دیں گاه من لاهل و ساقی - و ما جلم من حیدر ال بح الزم عن

(١١) كتاب النسخة في رسم الألف في الأصل و قد كتبت

من أجل هذا ما نعلم من هذه الحادثة (والتي نرى أنها منسوبة إلى بعض الناس) أن كل من كان له نصيب من هذه الحادثة، فإنه كان له نصيب من هذه الحادثة.

سوق الحرفى الحظ والإبرء على الثمن

[illegible]

والمؤمن والمسلمين أحسن ولا يظفر إلا بالحق ٩٠٠ والى الله المرجع
الحق بعد أن يحيد عن حقد من المواءة فتنفس أحد حسب سبله من مؤلفات الرافضة
التي هي: لا جابر بن عبد الله وله فيها مائة ألفا فقامت بقصد مكي الإقبال على
المبغين في غمار الحياة وقد كانت بعض أسرى في السجن من المخلصين راءه في بعض
الناس في السجن فيسجد أيضا راءه الشيخ قال فبقي في السجن مدة حتى راءه حسب
المخلصين ما راءه من بعض أسرى أو أئمة عظيمة عند بعض أسرى صريح
بوجه علمه راءه من بعض أسرى صريح

[illegible]

[illegible][illegible]

فهرس الموضوعات للمجلد التاسع من المخطوط البرهاني

- ٣ الفصل الرابع من كتابه في النطق
- ١٤ الفصل الخامس في الإفراء بالنطق
- ٢٠ الفصل السادس في الولاية في النطق
- ٢٤ الفصل السابع في تعريف النظم في لأوقف
- ٢٤ نوع من يرجع إلى عبارة النطق
- ٢٩ نوع من يرجع إلى العنود
- ٤١ وما يتعلق بهذا الفصل
- ٤٣ الفصل الثامن في الوقف على نفسه وما يتعلق به
- ٤٥ الفصل التاسع في الوقف على ولده وولد له
- ٥٥ الفصل العاشر في الوقف على فقراء قرابته
- ٦٢ الفصل الحادي عشر في الرجل يقف أرضه على قرابته في رجل
- ٦٦ معرفة قرابة الوقف الذي يستحقون الوقف
- الفصل الثاني عشر في الوقف على أهل البيت والأولاد والنفس
- ٧٢ والفقيه والجيران وأبناء ذلك
- الفصل الثالث عشر في الرجل يقف أرضه على الفقراء والمساكين
- ٧٨ فيحتاج أحدهم ولده أو يحتاج هو في نفسه
- الفصل الرابع عشر في الوقف على النواحي
- ٨٣ والمالك
- الفصل الخامس عشر في وقف المريض
- ٨٧ الفصل السادس عشر في الرجل يقف أرضه على وجه سماها
- ٩٤ الفصل السابع عشر في الرجل يقف أرضه على قوم فلا يمشون
- أو يقاتل بعضهم دون البعض أو يكون بعضهم حيًا وبعضهم ميتًا
- ٩٨ الفصل الثامن عشر في الرجل يقف على جمعة ثم يستقضى بعضهم بصفة خاصة
- ولم ير حل يقف على جماعة من صوفين بصفة تترون تلك الصفة عن كلهم
- ١٠٠ أو بعضهم

- ١٠٢ الفصل الخامس عشر من المسائل التي تتعلق بالخطب وما فيه
- الفصل العشرون من المسائل التي تتعلق بالخطب وما فيه
- ١٠٦ وبما فيه من باب الوقف
- ١٠٧ فرع من المسائل التي تعود إلى الأوقاف على الوقف
- ١١١ فرع آخر من المسائل التي تعود إلى الوقف على الوقف
- ١١٢ فرع آخر من المسائل التي تعود إلى الوقف على الوقف
- ١١٤ الفصل الحادي والعشرون من المساجد
- ١٢٤ فرع منه من الإحصاء إلى ما بعد الموت
- ١٣٠ فرع آخر من المسائل التي تعود إلى ما بعد الموت
- ١٣٢ فرع آخر من المسائل التي تعود إلى الوقف على المسجد وما ينشأ به
- ١٣٦ فرع آخر من المسائل التي تعود إلى الوقف على المسجد وما ينشأ به
- الفصل الثاني والعشرون من المسائل التي تعود إلى الوقف على المسجد وما ينشأ به
- ١٤٦ الفصل الثالث والعشرون من المسائل التي تعود إلى الوقف على المسجد وما ينشأ به
- ١٤٧ الفصل الرابع والعشرون من المسائل التي تعود إلى الوقف على المسجد وما ينشأ به
- من غير هذه الأوقاف إلى غيره
- ١٥١ الفصل الخامس والعشرون من المسائل التي تعود إلى الوقف على المسجد وما ينشأ به
- ١٥٥ الفصل السادس والعشرون من المسائل التي تعود إلى الوقف على المسجد وما ينشأ به
- ١٥٩ كتاب إليه وإضافة
- ١٦٧ الفصل الأول من القاطنات وما يتبعها
- ١٧٠ الفصل الثاني من القاطنات وما يتبعها
- ١٧٩ الفصل الثالث من القاطنات وما يتبعها
- ١٨٢ الفصل الرابع من القاطنات وما يتبعها
- ١٨٤ الفصل الخامس من القاطنات وما يتبعها
- ١٩٠ الفصل السادس من القاطنات وما يتبعها
- ١٩٤ الفصل السابع من القاطنات وما يتبعها

- الفصل الثامن في حكم الشرط في الهبة ١٩٧
- الفصل التاسع في اختلاف الراء - ونقوهود له والشهادة في ذلك ٢٠٠
- الفصل العاشر في هبة الزرع ٢٠٥
- الفصل الحادي عشر في المنقذات ٢٠٨
- الفصل الثاني عشر في المصدقة ٢١٩
- كتاب هبوع ٢١٥
- الفصل الأول فيما يرجع إلى انعقاد البيع ٢١٧
- وما يتصل بهذا الفصل معرفة المبيع والشعر ٢٢٥
- وما يتصل بهذه المسائل ٢٣٠
- الفصل الثاني في الاحتمالات الواقعة بين الإيجاب والقبول
وفي الجملة التي تتبع صحة قبول المشتري ٢٣٥
- وما يتصل بهذه المسائل ٢٣٤
- الفصل الثالث في قبض المبيع بأذن أجنبي، أو بغيره وفي تصرف
أحد المتعاقدين في البيع قبل القبض وفيما يلزم المتعاقدين من مؤنة في
قبض البيع وفي تسليم الثمن ٢٣٧
- سرع آخر في تصرف أحد المتعاقدين في البيع قبل القبض ٢٣٧
- نوع آخر فيما يلزم المتعاقدين من المؤنة في تسليم المبيع والشعر ٢٤٥
- الفصل الرابع في المسائل التي تتعلق بالثمن ٢٤٧
- الفصل الخامس فيما يتعلق بعت البيع من غير ذكره صريحاً
وما لا محل تحته من غير ذكره صريحاً ٢٥١
- الفصل السادس فيه الإجازة بعد رسا لا يجوز ٢٥٢
- بوع من ذلك في بيع الدين بالدين، وبيع الأثمان
وطائفة انعقد بسبب الافتراق قبل القبض ٢٥٢
- سرع آخر في بيع الأشجار وفي بيع الثمار، ونزول الكرم والأوراق، والسطحة
وفي بيع الزرع، والرطب والخشيش ٢٥٨
- نوع آخر في بيع الموهون والمسنأمر والمضروب والآثر
والأمر القطعية، والإحالة، والإكارة ٢٦١
- نوع آخر في بيع الحبوب النابت ٢٦٨

٢٣٢	نوع آخر في بيع المهر من
٢٣٧	نوع آخر في بيع المهر بالمهر
٢٤٩	نوع آخر في بيع المهر والجهد
٢٥١	نوع آخر في جهالة المبيع أو الثمن
٢٧٠	نوع آخر في بيع الأشياء المتصلة ببعضها والبيع الفاسد
٢٨١	نوع آخر في شراء ما باع بأقل من
٢٨٩	نوع آخر في صورة البيع الفاسد والبطالة
٢٩١	الفصل التاسع في الشروط التي تلزم البيع، والتي لا تفقد
٤١٢	نوع آخر في شرط الأجل
٤٣٠	نوع آخر إذا حصل البيع بشرط التكبير والقول والمادة
٤٣٥	الفصل الثامن في بيان أحكام الشراء الفاسد والتصرف في المملوك بالعقد الفاسد
	الفصل التاسع في حكم شراء القصور، وبيع أحد الشريكين في شيء كله أو
	في بعضه، وما يكون إجازة في ذلك، وما لا يكون وفي اجتماع القسطين
٤٥٠	على التصرف في محل واحد يدخل فيه بعض مسائل مع القاصب
٤٥٩	الفصل العاشر في الاختلاف الواقع بين البائع وبين المشتري
٤٤٩	بيع حبة في الاختلاف في صحة العقد وفاسده
٤٨٨	نوع آخر في الاختلاف الواقع في الثمن مع الأجل
٤٩٠	نوع آخر في الاختلاف في الثمن
٤٩٠	مسائل الاختلاف في الثمن
٤٩٨	نوع آخر في دعوى البيع مع دعوى الإعتاق
٥٠٢	نوع آخر في الاختلاف في الثمن بعد ارتفاع العقد
	لخص الحاشية عشر في الزيادة في الثمن والزيادة، وفي الخط
٥٠٥	والإبراء من المهر وفي هبة الثمن من المشتري
٥٠٥	نوع منه في الزيادة المتولدة من التبع
٥٠٦	نوع منه في الزيادة المسروقة
٥١٤	نوع آخر يرجع إلى بسطة الزيادة، والمراعاة في معنى العقود عليه
٥١٩	نوع آخر في الخط والإبراء من الثمن